

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل

تأليف/ حسام الدين علي بن مكّي الرازي

(ت ٥٩٨ هـ)

تحقيق: أبي الفضل الدميّاطي

أحمد بن علي

الجزء الثاني

مكتبة بيت الحكمة
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٢٢٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com



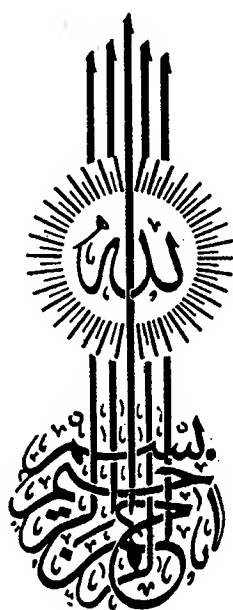
فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٣٢٠١
فرع مكة المكرمة - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
فرع المدينة المنورة - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٣٨٣٤٢٧
فرع جدة - مقابل ميدان الطائفة - هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٣٥٤
فرع القصيم بريدة - طريق المدينة - هاتف: ٣٢٤٢٢١٤ - فاكس: ٣٢٤١٣٥٨
فرع أبها - شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧
فرع الدمام - شارع الخزان - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٣
فرع حائل - هاتف: ٥٢٣٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦
فرع الإحساء - هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣٠١٥

مكاتبنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ١٦٢٢٦٥٣ - ٠١
بيروت - هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٥٥٤٣٥٢/٠٣ - فاكس: ٨٥٨٥٠٢/٠١

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل



Handwritten text or signature, possibly a date or a name, located to the right of the central emblem.

كتاب الرجعة

- إذا طلق الرجل امرأته تطليقةً رجعيةً أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها، رضيت بذلك أو لم ترض.

والرجعة أن يقول: راجعتك، أو راجعت امرأتي، أو يطأها، أو يقبلها، أو يلمسها بشهوة، أو أن ينظر إلى فرجها بشهوة.

- إذا طلق الرجل امرأته تطليقةً رجعيةً أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها، رضيت بذلك أو لم ترض - لقوله تعالى في المطلقات : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(١)، وقال : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾^(٢). [أثبت الرجعة بعد الطلاقين فبعد الواحد أولى] ^(٣).

والرجعة أن يقول: راجعتك، أو راجعت امرأتي، لأنه صريح فيه .

أو يطأها، أو يقبلها، أو يلمسها بشهوة، أو أن ينظر إلى فرجها بشهوة؛ لقوله تعالى : ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾. الآية . والإمساك حقيقة في الفعل . وعند الشافعي : لا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه ؛ لأنها في معنى النكاح .

لكننا نقول : النكاح بينهما باق ؛ لقوله تعالى : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، سماه [بعلاً] ^(٤) .

(١) [سورة البقرة الآية : ٢٢٨] .

(٢) [سورة البقرة الآية : ٢٢٩] .

(٣) سقط من أ .

(٤) في أ : بعده .

ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين، فإن لم يشهد صحت الرجعة وإذا انقضت المدة فقال: "قد كنت راجعتها في العدة" فصدقته فهي رجعة، وإن كذبه فالقول قولها ولا يمين عليها عند أبي حنيفة وإذا قال الزوج "قد راجعتك" فقالت مجيبة له "قد انقضت عدتي" لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة.

وإذا كان النكاح باقياً كان الفعل الدال على الإمساك كافياً .

ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ^(١) فإن لم يشهد صحت الرجعة؛ لأن النبي ﷺ أمر ابن عمر بالرجعة ولم يأمره بالإشهاد .

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ^(٢) ليس على سبيل الشرط؛ فإنه مأمور به للفراق والإمساك جميعاً، ثم لا يشترط في الفراق فكذا في الإمساك، أقصى ما يقال: إنه يقتضي الوجوب، أو الندب: وبه نقول: والكلام في الشرطية .

وإذا انقضت العدة فقال: "قد كنت [راجعتها] ^(٣) في العدة" فصدقته فهي رجعة؛ لظهورها بتصادقهما .

وإن كذبه فالقول قولها ولا يمين عليها [ق/١٢٨] عند أبي حنيفة - رحمه الله -؛ لأنها أخبرت عن انقضاء عدتها في الماضي، وهي أمينة في

(١) [سورة الطلاق: ٢].

(٢) [سورة الطلاق: ٢].

(٣) في أ: راجعتك .

وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء عدتها. "قد كنت راجعتها في العدة" فصدقه المولى وكذبه الأمة فالقول قولها.

وإذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة أيام انقطعت الرجعة وإن لم

ذلك فتصدق ، بخلاف ما لو سككت ثم قالت ؛ لأن قولها بعد ثبوت الرجعية لا يقبل .

وقالا صحت الرجعة ، والقول قول الزوج ؛ لأن قولها وجد بعد صحة الرجعة ، بطلان العدة فلا يقبل ؛ فصار كما لو سككت ساعة ثم قالت : انقضت عدتي .

وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء عدتها. "قد كنت راجعتها في العدة" فصدقه المولى وكذبه الأمة فالقول قولها ؛ لأن الرجعة تبني [على] (١) العدة، وأمر العدة مفوض إليها ، لا إلى [مولاها] (٢) .

[وقالا] (٣) فالقوله قول المولى ؛ لأنه هو المتصرف في بضعها فيقبل [قوله] (٤) ؛ كالحرة في حق نفسها .

وإذا انقطع الدم من الحيضة [التالية] (٥) لعشرة أيام انقطعت الرجعة وإن لم تغتسل ؛ لأنها طهرت من الحيض بيقين .

(١) في أ : عن .

(٢) في أ : المولى .

(٣) سقطت أ .

(٤) سقطت من أ .

(٥) سقطت من أ .

تغتسل، وإن انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة، أو تيمم وتصلي عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: إذا تيمم انقطعت الرجعة، وإن لم تصل، وإن اغتسلت ونسيت شيئاً من بدنها لم يصبه الماء، فإن كان عضواً فما فوقه لم تنقطع الرجعة، وإن كان أقل من عضو انقطعت.

إن انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل ؛ لأننا لم نتيقن بطهارتها لاحتمال عود الدم فيكون حيضاً ، فإذا اغتسلت تأكدت الطهارة الحقيقية فحكمنا بانقضاء العدة .

أو يمضي عليها وقت صلاة ؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها ، وهي لا تجب إلا على الطاهرات .

أو تيمم وتصلي ؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث ؛ فإنه لو رأى الماء بطل [تيممه] ^(١) ، فإذا صليت به فقد تعلق به حكم لا ينفسخ .

وقال محمد: إذا تيممت انقطعت الرجعة ؛ فإنه قائم مقام الماء .

إلا أنه طهارة [ضرورية] ^(٢) فلا يظهر في حق غيرها .

وإن اغتسلت ونسيت شيئاً [ق/ ١٣٨] من بدنها لم يصبه الماء، فإن كان عضواً فما فوقه لم تنقطع الرجعة، وإن كان أقل من عضو انقطعت الرجعة : والفرق أن في القليل يحتمل أن الماء أصابه ثم جف بعد ذلك

(١) سقط من أ .

(٢) في أ : ضرورة .

والمطلقة الرجعية تشوف وتزين ويستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يستأذنها أو يسمعها خفق نعليه.

والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء، وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله

للطافية بخلاف الكثير ؛ ولأن القليل قد يغفل عنه عادة ؛ فلو كان مانعاً لانقطعت الرجعة في غالب النساء بخلاف الكثير .

والمطلقة الرجعية تشوف وتزين ؛ لأن [الزوجية]^(١) باقية والرجعة مندوبة والتزين داعي إليها .

ويستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يستأذنها أو يسمعها خفق نعليه ؛ احترازاً عن وقوع النظر إلى فرجها بشهوة فيصير مراجعاً ، ثم يطلقها للنفرة فتطول العدة عليها .

والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء ؛ لأن الله تعالى سماه بعلاً ؛ فقال : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(٢) واستدلال الشافعي في حرمة الوطء بلفظ الرد في قوله : ﴿حَقُّ بَرَدِّهِنَّ﴾ ؛ فلو لا الحرمة [ق/ ١٦٥ب] لم يكن للرد معنى .

قيل له : معناه ردها إلى حالة لا تتبين بانقضاء العدة بعد أن صارت كذلك .

وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في عدتها ؛ لأنها وجبت حقاً له فيملك إبطاله .

(١) في أ : الرجعية .

(٢) [سورة البقرة الآية : ٢٢٨] .

أن يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها، وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو اثنتين في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها. والصبي المراهق في التحليل كالبالغ، ووطء

وبعد انقضاء عدتها ؛ لأنه أجنبي كسائر الأجانب .

وإن كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو اثنتين في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾^(١) ، والمطلق ينصرف إلى الصحيح .

ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها ؛ لقوله عليه السلام لتلك المرأة : « لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك »^(٢) .

والصبي المراهق في التحليل كالبالغ ؛ لأنه قادر على الوطء مع تصور وجود الماء منه .

وطء المولى لا [يحللها]^(٣) ؛ لأنه ليس بزواج [حقيقية]^(٤) ، والنص

(١) [سورة البقرة الآية : ٢٣٠] .

(٢) أخرجه البخاري (٥٠١١) ، (٥٧٣٤) ومسلم (١٤٣٣) والترمذي (١١١٨) والنسائي (٣٤٠٩) وابن ماجه (١٩٣٢) وأحمد (٢٤١٠٤) ، (٢٤١٤٤) (٢٥٦٤٦) ، (٢٥٩٣٤) والشافعي في مسنده (١ / ٢٣٥) والدارمي (٢٢٩٨) والحميدي في مسنده (٢٢٦) وإسحاق ابن راهويه في مسنده (٧١٦) ، (٧١٩) وأبو عوانة في مسنده (٤٣١٨) (٤٣٢٥) ، (٤٥٤٣) ، (٤٥٤٤) ، (٤٥٤٥) وعبد الرزاق (١١١٣١) وابن أبي شيبه (٣ / ٥٤١) وابن عبد البر في التمهيد (١٣ / ٢٢٣) وفي الاستذكار (٥ / ٤٤٥) والبيهقي في الكبرى (١٤٧٢٩) ، (١٤٩٦٧) (١٤٩٦٨) وابن حزم في المحلى (١٠ / ٦١ ، ٦٢ ، ١٨٥ ، ١٩٠) .

(٣) في أ : يحلها .

(٤) سقط من ب ، د .

المولى لا يحللها، وإذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه، فإن وطئها حلت للأول، وإذا طلق الحرة تطليقةً أو تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت

ورد فيه .

وإذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه ؛ لقوله عليه السلام : «لعن الله المحلل والمحلل له»^(١) [وهذا محمله]^(٢) .

فإن طلقها حلت للأول [لوجود شرطه وهو الوطء في نكاح صحيح وعن أبي يوسف أن النكاح فاسد فلا يحلها للأول]^(٣) لأنه استعجل ما أخره الله فيعاقب بالمنع ، كمن قتل مورثه حرم ميراثه ، كذا هذا .
إلا أن هذا كله معاندة للنصوص المطلقة فلا يجوز .

وإذا طلق الحرة تطليقةً أو تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر

(١) أخرجه الترمذي (١١٢٠) والنسائي (٣٤١٦) ، وأحمد (٤٢٨٤) والدارمي (٢٢٥٨) والطبراني في الكبير (٩٨٧٨) وفي الأوسط (٤٥١) وأبو يعلى (٥٣٥٠) وابن أبي شيبة (٣/٥٥٣) والبيهقي في الكبرى (١٣٩٦٣) من حديث عبد الله بن مسعود .
قال الترمذي : حديث حسن صحيح وقال الحافظ في « التلخيص » (٣/١٧٠) : «صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري » . قال الألباني : وهو كما قال . وقال الترمذي : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم وهو قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قال وسمعت الجارود بن معاذ يذكر عن وكيع أنه قال بهذا وقال ينبغي أن يرمي بهذا الباب من قول أصحاب الرأي قال جارود قال وكيع وقال سفيان إذا تزوج الرجل المرأة ليحللها ثم بدى له أنه يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يتزوجها بنكاح جديد .

(٢) زيادة من أ .

(٣) سقط من أ .

بزوج آخر ثم عادت إلى الأول عادت بثلاث تطليقات، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق كما يهدم الثلاث. وقال محمد: لا يهدم ما دون الثلاث.

وإذا طلقها ثلاثاً فقالت "قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي وطلقني

ثم عادت إلى الأول عادت بثلاث تطليقات، ويهدم [ق/ ١٢٩ ب] الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق كما يهدم الثلاث. وقال محمد: لا يهدم ما دون الثلاث، لقوله عليه السلام في الزوج الثاني: « لعن الله المحلل والمحلل له » ، والمحلل من يثبت الحل ، وإذا ثبت الحل يزول الأول بمقتضاه؛ كمن اشترى امرأته يزول حل النكاح بحل الملك؛ كذا هذا ولأن الزوج الثاني يرفع العقد الثلاث فكان رافعاً [للأدنى] ^(١) بطريق الأولى ، كالحديث لما كان رافعاً للطهارة عن جميع الأعضاء كان رافعاً عن بعضها كذا هذا.

وقال محمد ، والشافعي : لا يهدم ما دون الثلاث ؛ لأنه غاية للحرمة الثانية بالثلاث ، ولم توجد الحرمة فلا حاجة إليه .

إلا أن هذا الاعتبار يبطل بالنجاسة اليسيرة إذا غسلها ، فإنه لا حاجة إلى غسلها ومع هذا [يرتفع حكمها] ^(٢) .

وإذا طلقها ثلاثاً فقالت "قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي وطلقني

(١) في أ : للأولى .

(٢) في أ : يرفع حكماً .

وانقضت عدتي" والمدة تحتل ذلك جاز للزوج أن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة.

وانقضت عدتي" والمدة تحتل ذلك جاز للزوج أن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة، ويتزوج بها ، لأن هذا من أخبار الديانات فيقبل قولها فيه ، كما لو روت عن النبي - عليه السلام - حديثاً [والله أعلم بالصواب] (١).

(١) سقط من أ .

[باب] ^(١) الإيلاء

إذا قال الرجل لامرأته "والله لا أقربك، أو لا أقربك أربعة أشهر" فهو مؤل، فإن وطئها في الأربعة الأشهر حنث في يمينه، ولزمتة الكفارة، وسقط الإيلاء، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بتطبيقه، فإن كان

إذا قال الرجل لامرأته "والله لا أقربك، أو لا أقربك أربعة أشهر" فهو مؤل، لقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ^(٢). الآية .

فإن وطئها في الأربعة الأشهر حنث في يمينه، ولزمتة الكفارة، وسقط الإيلاء، لأنه فعل المحلوف عليه . ويسقط الإيلاء ، لانحلال اليمين بالحنث .

وقال الشافعي في القديم : إذا فاء إليها في المدة بالوطئ فلا كفارة عليه ؛ لأنها انعقدت موجبة للفىء أو عزيمة للطلاق ، وإذا [اختار] ^(٣) عزيمة الطلاق لم تجب الكفارة ، فكذا هذا .

إلا أن [في] ^(٤) عزيمة الطلاق وفاء باليمين ، وفي الفىء حنث ، فيوجب الكفارة .

وإن لم يقربها حتى [مضت] ^(٥) أربعة أشهر بانت منه بتطبيقه ، لما تلونا

(١) في ب : كتاب .

(٢) [سورة البقرة الآية : ٢٢٦] .

(٣) في أ : اختارت .

(٥) في أ : مضى .

(٤) سقط من أ .

حلف على أربعة أشهر فقد سقطت اليمين، وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية، فإن عاد فتزوجها عاد الإيلاء، فإن وطئها لزمته الكفارة، وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقةً أخرى، فإن تزوجها عاد الإيلاء ووقع بمضي أربعة أشهر تطليقةً أخرى.

من الآية .

وقال الشافعي : لا يقع الطلاق بمضي المدة ، بل [يقفه] ^(١) الحاكم ، فإن فاء وإلا طلقها الحاكم .

وهذا مخالف للكتاب ، وهو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : عزيمة الطلاق [ق/ ١٦٦ب] انقضاء أربعة أشهر لا فيء فيها ^(٣).

فإن كان حلف على أربعة أشهر فقط سقط اليمين ، لأنها كانت مؤقتة .

وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية ، فإن عاد وتزوجها عاد الإيلاء ، لبقاء اليمين . وقد مر أن زوال الملك بعد اليمين لا يبطلها .

فإن وطئها لزمته الكفارة، وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقةً أخرى، [فإن تزوجها عاد الإيلاء ووقع بمضي أربعة أشهر تطليقةً أخرى] ^(٤)، لأن اليمين باقية وطلاق ذلك الملك باق؛ فعاد الإيلاء فصار كالأول .

(١) في أ : يوقعه .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٧ .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٨٩٣) وعبد الرزاق (١١٦٤٠) وابن أبي شيبة (٤)

١٢٧ ، ١٣١) وابن جرير في جامع البيان (٢ / ٤٢٩) وابن عبد البر في الاستذكار (٦ / ٣٨ ،

(٤٦) .

(٤) سقط من أ .

فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاقاً، واليمين باقية،
فإن وطئها كفر عن يمينه.

وإذا حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلياً، وإن حلف بحج أو
صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق فهو مؤل.

فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاقاً، لأنه استوفى في
طلاق ذلك الملك ، ولهذا الحادث لم يكن عند اليمين وإلا أضاف اليمين إليه
وقال زفر : يقع ؛ بناء على أن زوال الملك لا يبطل اليمين ، واليمين باقية .
فإن وطئها كفر عن يمينه ، لأن اليمين لا تنحل إلا بفعل المحلوف عليه أو
فوات محله .

وإذا حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلياً، لأن الله تعالى خصه
بتربص أربعة أشهر ، فلو صار مؤلياً بدونها لم يكن لهذا التخصيص فائدة .
وإن حلف بحج أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق : فهو مؤل ، لأن
المؤلي من لا يمكنه قربان المرأة في المدة إلا بشيء يلزمه مما يتعلق بالآيمان ،
وهذا كذلك .

وقال الشافعي في قول : لا يكون مؤلياً إلا باليمين بالله تعالى ؛ لأن
مطلق اليمين ينصرف إليه .

إلا أن ألفاظ الشرع تنصرف إلى ما يتعارفه أهل العرف ، ومن قال : إن
وطئتك فعبدي حر : فأهل الشرع والعرف يسمونه حالفاً .

وإن آلى من المطلقة الرجعية كان مولياً، وإن آلى من البائنة لم يكن مولياً ومدة إيلاء الأمة شهران.

وإذا كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع أو كانت المرأة مريضة أو كان بينهما مسافة لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء ففيه أن يقول بلسانه: فئت إليها، فإن قال ذلك سقط الإيلاء.

وإن آلى من [المطلقة الرجعية كان مؤلياً لبقاء الزوجية وإن آلى من] (١) البائنة لم يكن مؤلياً ، لقوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ (٢) [ق/ ١٣٠ د] ، وهذه ليست من نسائه .

ومدة إيلاء الأمة شهران ، اعتباراً بالعدة . والشافعي سوى بينها وبين الحرة في المدة ؛ لأنها ضربت لدفع الضرر بترك الوطئ كمدة العنة . والفرق: أن مدة العنة ليعرف حال الزوج وهذا لا يختلف ، وهذه لتوفى حقها في الاستمتاع وحقها مختلف فافترقا .

وإذا كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع أو كانت المرأة مريضة أو كان بينهما مسافة لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء ففيه أن يقول بلسانه: فئت إليها، فإن قال ذلك سقط الإيلاء، لأن الإيلاء يمين لغة ، قال الشاعر (٣) :

(١) سقط من أ .

(٢) [سورة البقرة : ٢٢٦] .

(٣) هو كثير عزة توفي سنة ١٠٥ هـ .

وإن صح في المدة بطل ذلك الفيء وصار فيئه بالجماع.
 وإذا قال لامرأته "أنت علي حرام" سئل عن نيته، فإن قال أردت الكذب فهو كما قال، وإن قال أردت الطلاق فهي تطليقةً بائنةً، إلا أن ينوي الثلاث، وإن قال أردت الظهار فهو ظهارٌ.

قَلِيلُ الْأَلَايَا ^(١) حَافِظٌ لِيَمِينِهِ فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلْيَةُ بَرَّتْ

وإنما جعل طلاقاً شرعاً ، لظلمه إياها بمنع حقها في الوطاء .

وظلم العاجز بذكر المنع باللسان فيرتفع بالذكر باللسان ليكون الرفع على [وقف] ^(٢) الإثبات ، وإذا ارتفع تجردت اليمين عن الظلم فلم يكن طلاقاً .

وإن صح في المدة بطل ذلك الفيء [وصار] ^(٣) فيئه بالجماع، لأنه قدر على الأصل فيبطل الخلف ، كالتيمة .

وإذا قال لامرأته "أنت علي حرام" سئل عن نيته، فإن قال: أردت الكذب فهو كما قال، لأنه محتمل ، فينوي فيه .

وإن قال أردت الطلاق فهي تطليقةً بائنةً، إلا أن ينوي الثلاث، [ق/ ١٤٠ أ] ، اعتباراً بسائر الكنايات ، وقد مرت .

وإن قال أردت الظهار [فهو ظهارٌ] ^(٤)، لأنه يحتمل ، إذ الحرمة تثبت

(١) ألياء جمع ألية ، والألية : اليمين .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : فصارت .

(٤) في أ : فهو ظهار .

وإن قال أردت التحريم أو لم أرد به شيئاً فهو يمينٌ يصير بها مولياً.

بالطلاق تارة وبالظهار أخرى .

وإن قال أردت التحريم أو لم أرد به شيئاً فهو يمينٌ يصير بها مولياً، لأن أقل أسباب الحرمة اليمين .

وقد روى عن أبي بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة — رضي الله عنهم — في الحرام أنه يمين ^(١) ،

(١) قال ابن جرير : حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي حدثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال قلت لعمر بن الخطاب من المراتن قال عائشة وحفصة وكان بدء الحديث في شأن أم إبراهيم مارية القبطية أصابها النبي ﷺ في بيت حفصة في نوبتها فوجدت حفصة فقالت يا نبي الله لقد جئت إلي شيئاً ما جئت إلى أحد من أزواجك في يومي وفي دوري وعلى فراشي قال ألا ترضين أن أحرمها فلا أقربها قالت بلى فحرمها وقال لها لا تذكرني ذلك لأحد فذكرته لعائشة فأظهره الله عليه فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾ الآيات كلها فبلغنا أن رسول الله ﷺ كفر عن يمينه وأصاب جاريته وقال الهيثم بن كليب في مسنده حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال قال النبي ﷺ لحفصة لا تخبري أحداً وإن أم إبراهيم علي حرام فقالت أتحمم ما أحل الله لك قال فوالله لا أقربها قال فلم يقربها حتى أخبرت عائشة قال فأنزل الله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ وهذا إسناد صحيح ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة وقد اختاره الحافظ الضياء المقدسي في كتابه المستخرج .

وقال ابن جرير أيضاً حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية حدثنا هشام الدستوائي قال كتب إلى يحيى يحدث عن يعلي بن حكيم عن سعيد بن جبير أن ابن عباس كان يقول في الحرام يمين تكفرها وقال ابن عباس ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ يعني أن رسول الله ﷺ حرم جاريته فقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ فكفر يمينه فصور الحرام يميناً ورواه البخاري عن =

[وهو] ^(١) حجة على الشافعي أنه ليس بيمين وتجب به كفارة يمين إذا كان في الزوجة والجارية بنفس اللفظ وإن لم يحدث . وعلى [ق / ١٦٧ ب] أن إيجاب كفارة اليمين بغير يمين بعيد من الحكمة ولا حجة له في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٢) ، لأنه تعالى سماه يميناً حيث قال : ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ^(٣) .

= معاذ بن فضالة عن هشام الدستوائي عن يحيى هو ابن أبي كثير عن ابن حكيم وهو يعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الحرام يمين تكفر وقال ابن عباس ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ورواه مسلم ١٤٧٣ من حديث هشام الدستوائي به وقال النسائي أخبرنا عبد الله بن عبد الصمد بن علي حدثنا مخلد هو بن يزيد حدثنا سفيان عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أثناه رجل فقال إني جعلت امرأتي علي حراما قال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ عليك أغلظ الكفارات عتق رقبة تفرد به النسائي من هذا الوجه بهذا اللفظ وقال الطبراني (١١١١٣٠) حدثنا محمد بن زكريا حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ قال حرم رسول الله ﷺ سريته ومن هاهنا ذهب من ذهب من الفقهاء ممن قال بوجوب الكفارة على من حرم جاريته أو زوجته أو طعاماً أو شرباً أو ملبساً أو شيئاً من المباحات وهو مذهب الإمام أحمد وطائفة .

(١) سقط من أ .

(٢) سورة التحريم الآية : ١ .

(٣) سورة التحريم الآية : ٢ .

[باب] ^(١) الخلع

إذا تشاقا الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن تفتدي نفسها منه بمال يخلعها به، فإذا فعل ذلك وقع بالخلع بالخلع تطليقةً بائنةً، ولزمها المال وإن كان النشوز من قبله كره له أن يأخذ منها عوضاً.

إذا تشاقا الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن تفتدي نفسها منه بمال يخلعها به، لقوله تعالى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ^(٢).
فإذا فعل [ذلك] ^(٣) وقع [بالخلع] ^(٤) بالخلع تطليقةً بائنةً، لأنه ليس بصريح ، لأنه ملك المال فوجب أن تملك هي نفسها ، وذلك بالبينونة .
ولزمها المال ، لقبولها .

وقال الشافعي في قول : هو فسخ . وفي آخر : هو كناية عن الطلاق ، لأنها وقعت بغير صريح الطلاق ومن غير اعتبار النية فصار كالفسخ لعدم الكفاءة .

إلا أنها فرقة جاءت بسبب من جهة الزوج فكانت طلاقاً كإبانة عن الإسلام .

وإن كان النشوز من قبله كره له أن يأخذ منها عوضاً، لقوله تعالى :

(١) في ب ، د : كتاب .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٩ .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من أ .

وإن كان النشوز من قبلها كره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطائها، فإذا فعل ذلك جاز في القضاء، وإن طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق، ولزمها المال، وكان الطلاق بائناً، وإذا بطل العوض في الخلع مثل أن تخالع المرأة المسلمة على خمرٍ أو خنزيرٍ فلا شيء للزوج، والفرقة بائنة، وإن بطل

﴿وإن أردتُمْ استبدالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ (١) الآية .

وإن كان النشوز من قبلها كره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطائها، لحديث امرأة ثابت بن قيس حيث قالت : لا أنا ولا ثابت ، فقال النبي - عليه السلام : « أتردين عليه حديقته ؟ » وكان تزوجها على حديقة - فقالت : نعم وزيادة قال : « أما الزيادة فلا » (٢) .

فإذا فعل ذلك جاز في القضاء، لإطلاق قوله تعالى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (٣) .

وإن طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق، ولزمها المال، لالتزمها .
وكان الطلاق بائناً، لأن بذل المال كان في مقابلة خلوص نفسها منه، وذلك بالإبانة .

وإذا بطل العوض في الخلع مثل أن تخالع المرأة المسلمة على خمرٍ أو خنزيرٍ فلا شيء للزوج، والفرقة بائنة، وإن بطل العوض في الطلاق كان

(١) سورة النساء الآية : ٢٠ .

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل (٢٣٥) والدارقطني (٣/ ٢٥٥ ، ٣٢١) والبيهقي في الكبرى (١٤٦٢١) قال الحافظ في الفتح (٩/ ٣٥٣) : رجال إسناده ثقات . وصححه الشيخ الألباني

رحمه الله .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٢٩ .

العوض في الطلاق كان رجعيًا، وما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدلًا في الخلع.

فإن قالت له "خالعني على ما في يدي" فخالعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها، وإن قالت: خالعني على ما في يدي من مالٍ ولم يكن في

رجعيًا.

والفرق : أن الخلع من الكنايات وهي بوائن على ما مر . وصرح الطلاق معقب للرجعة ، وإنما بطلت حين وجب المال تحقيقًا للمعادلة ، فإذا بطل المال [صار] (١) رجعيًا .

وقال الشافعي : عليها مهر مثلها ؛ كما لو خلعها على عصير [ق/ ١٣١د] فوجده خمرًا .

إلا أن [ثم] (٢) لم يرض بخروج البضع عن ملكه إلا بعوض متقوم . وهنا قد رضى ، حيث سمى ما ليس بمتقوم .

وما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدلًا في الخلع، لأن كل واحد منهما عقد على [البضع] (٣) .

فإن قالت له "خالعني على ما في يدي" فخالعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها، لأنها لم تسم مالا ولا يجب إلا بالتسمية .

(١) في أ : صارت .

(٢) سقط من ب .

(٣) في أ : صنع .

يدها شيءٌ ردت عليه مهرها، وإن قالت خالعتني على ما في يدي من دراهم فخالعتها ولم يكن في يدها شيءٌ فعليها ثلاثة دراهم، وإن قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدةً فعليها ثلاث الألف، وإن قالت طلقني ثلاثاً على ألفٍ فطلقها واحدةً فلا شيء عليها عند أبي حنيفة.

وإن قالت: خالعتني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيءٌ ردت عليه مهرها، لأنها غرت به بتسمية المال وأنه مجهول فيرجع إلى البدل الأصلي .

وعند الشافعي يجب عليها مهر المثل؛ لأنه قيمة البضع في الأصل .
إلا أن البضع لا قيمة له حال الخروج ، وإنما يجب المال بالتسمية أو الغرور .

وإن قالت خالعتني على ما في [يدي] ^(١) من دراهم فخالعتها ولم يكن في يدها شيءٌ فعليها ثلاثة دراهم، لأنها أقل ما يتناوله الاسم .

وإن قالت طلقني ثلاثاً بألفٍ فطلقها واحدةً فعليها ثلاث الألف.

وإن قالت طلقني ثلاثاً على ألفٍ فطلقها واحدةً فلا شيء عليها .

والفرق : أن (الباء) تستعمل للمعاوضة ، والعوض ينقسم على أجزاء المعوض ، وكلمة (على) قد تستعمل للشرط والجزاء فلا ينقسم على أجزاء الشرط فوقع الشك في الوجوب فلا يجب .

وقالا : هما سواء ويجب ثلث الألف [ق/ ١٤١] لأن كلمة (على)

(١) سقط من ب .

ولو قال الزوج طلقي نفسك ثلاثاً بألفٍ أو على ألفٍ فطلقت نفسها بواحدةٍ لم يقع عليها شيءٌ والمبارأة كالخلع.

والخلع والمبارأة يسقطان كل حق لكل واحدٍ من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند أبي حنيفة رحمه الله.

تستعمل في [المعاوضات] ^(١) أيضاً ، يقال : أحمل هذا المتاع بكذا أو على كذا .

ولو قال الزوج طلقي نفسك ثلاثاً بألفٍ أو على ألفٍ فطلقت نفسها بواحدةٍ [لم] ^(٢) يقع عليها شيءٌ ، لأن الزوج لم يرَضْ بزوال ملكه إلا بالألف فبدونها يكون اضراً به ، بخلاف المسألة الأولى ، لأن المرأة رضيت بالبينونة بألف ، فترضى بالأقل بطريق الأولى [ق/ ١٦٨ ب] .

والمبارأة كالخلع، لتقاربهما في المعنى .

والخلع والمبارأة يسقطان كل حق لكل واحدٍ من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح ، لأن البراءة والانخلاع هكذا يحصل .

وقال أبو يوسف في المبارأة كذلك ، وفي الخلع لا يسقط إلا ما سميا [لأن الخلع لا ينبئ من ذلك بخلاف المبارأة وقال محمد والشافعي : هما سواء ولا يسقط إلا ما سمياه] ^(٣) اعتباراً بالديون والنفقة .

(١) في ب : المعاوضات .

(٢) في أ : لا .

(٣) سقط من أ .

وقال أبو يوسف رحمه الله المبارأة تسقط والخلع لا تسقط ، وقال محمد رحمه الله لا تسقطان إلا ما سمياه.

إلا أن تنازعهم كان في حقوق النكاح فينصرف العقد إليها بخلاف الدين . وأما النفقة فلم تكن واجبة فلا يمكن إسقاطها .

كتاب الظهار

إذا قال الزوج لامرأته "أنت علي كظهر أمي" فقد حرمت عليه لا يحل له وطؤها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره، فإن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى، ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى، ولا يعاودها حتى

إذا قال الزوج لامرأته "أنت علي كظهر أمي" فقد حرمت عليه لا يحل له وطؤها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره، لقوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ ، والقبلة واللمس تماس حقيقة .

فإن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى، ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى، ولا يعاودها حتى يكفر، لقوله عليه السلام للذي سأله عن ذلك : «استغفر الله تعالى ولا تعد حتى تكفر» (٢) .

(١) سورة المجادلة : الآية ٣ .

(٢) قال الزيلعي : أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً ظاهر من امرأته فوق عليها قبل أن يكفر فقال عليه السلام ما حملك على ذلك قال رأيت خلخالها في ضوء القمر وفي لفظ بياض ساقها قال فاعتزلها حتى تكفر عنك انتهى ولفظ ابن ماجه فضحك رسول الله ﷺ وأمره أن لا يقربها حتى يكفر انتهى قال الترمذي حديث حسن صحيح غريب انتهى وأخرجه أبو داود عن سفيان عن الحكم بن أبان عن عكرمة أن رجلاً فذكره مرسلًا وكذلك أخرجه عن إسماعيل عن الحكم بن مرسلًا وكذلك أخرجه هو والنسائي عن معتمر بن سليمان عن الحكم به مرسلًا ورواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا معمر به مرسلًا ومن طريق عبد الرزاق رواه النسائي أيضا وقال والمرسل أولى بالصواب انتهى قال المنذري في مختصره قال أبو بكر المعافري ليس هذا الحديث صحيحا يعول عليه قال وفيما قاله نظر فقد صححه الترمذي ورجاله ثقات مشهور سماع بعضهم =

يكفر، والعود الذي تجب به الكفارة أن يعزم على وطئها.

وإذا قال (أنت علي كبطن أُمي، أو كفخذها، أو كفرجها) فهو مظاهرٌ

والعود الذي تجب [به] ^(١) الكفارة أن يعزم على وطئها، لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ ^(٢). أي: يعزمون على ما حرموا ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ على الكفارة بالعود . فصار الشافعي محجوجاً بالآية ، حيث يقول : تجب بالظهار . [إذا قال] ^(٣) أنت علي كبطن أُمي أو كفخذها

=من بعض انتهى .

طريق آخر أخرجه الحاكم في المستدرک عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أتى رسول الله ﷺ رجل فقال إني ظاهرت من امرأتي ثم وقعت عليها قبل أن أكفر فقال رسول الله ﷺ ألم يقل الله من قبل أن يتماسا قال أعجبني قال أمسك حتى تكفر انتهى ثم أخرجه عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس نحوه وقال لم يحتج الشيخان بإسماعيل بن مسلم ولا بالحكم بن أبان صدوق انتهى ورواه البزار في مسنده بالسند الأول وقال لا يروي عن ابن عباس بأحسن من هذا وإسماعيل بن مسلم تكلم فيه وروى عنه جماعة من أهل العلم وفيه من الفقه أنه لم يأمره إلا بكفارة واحدة انتهى .

حديث آخر أخرجه الترمذي عن ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة صخر البياضي عن النبي ﷺ في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال كفارة واحدة انتهى وقال حديث حسن غريب انتهى وكذلك رواه ابن ماجه .

ولم أجد ذكر الاستغفار في شيء من طرق الحديث وهو في الموطأ من قول مالك ولفظه قال مالك فيمن يظاهر من امرأته ثم يمسه قبل أن يكفر قال يكف عنها حتى يستغفر الله ويكفر قال وذلك أحسن ما سمعت انتهى .

(١) في أ : فيه .

(٢) سورة المجادلة الآية : ٣ .

(٣) سقط من أ .

وكذلك إن شبهها بمن لا يحل له النظر إليها على التأبيد من محارمه مثل أخته أو عمته أو أمه من الرضاعة، وكذلك إن قال: رأسك علي كظهر أمي، أو فرجك، أو وجهك، أو رقبتك، أو نصفك، أو ثلثك، وإن قال: (أنت علي مثل أمي) رجع إلى نيته، فإن قال: أردت الكرامة فهو كما قال، وإن قال أردت الظهار فهو ظهارٌ، وإن قال أردت الطلاق فهو طلاقٌ بائنٌ، وإن لم

[كفرجها] ^(١) فهو مظاهر ، لأنه لا يحل له النظر إلى هذه الأعضاء فصارت كالظهر .

وكذلك إن شبهها بمن لا يحل له النظر إليها على التأبيد من محارمه مثل أخته أو عمته أو أمه من الرضاعة، [لأنهن] ^(٢) في التحريم المؤبد كالأم .
وعند الشافعي : لا يكون الظهار إلا إذا شبهها بالأم أو الجدة ، لورود النص .

إلا أن النص معلل بكونه منكراً من القول وهو موجود في الكل .
وكذلك إن قال: رأسك علي كظهر أمي، أو فرجك، أو وجهك، أو رقبتك، أو نصفك، أو ثلثك، لما مر في الطلاق .
وإن قال : أنت علي مثل أمي رجع إلى نيته، فإن قال أردت الكرامة فهو كما قال، [وإن قال أردت الظهار فهو ظهارٌ] ^(٣)، وإن قال أردت الطلاق فهو طلاقٌ بائنٌ، لأنه محتمل لهذه المعاني فينوى فيها .

(١) سقط من ب .

(٢) في أ : لأن هذه .

(٣) سقط من أ .

يكن له نيةٌ فليس بشيءٍ .

ولا يكون الظهار إلا من زوجته، فإن ظاهر من أمته لم يكن مظاهراً ومن قال لنسائه "أنتن علي كظهر أمي" كان مظاهراً من جماعتهن، وعليه لكل واحدةٍ منهن كفارةٌ.

وكفارة الظهار: عتق رقبةٍ؛ فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم

وإن لم تكن له نية لا يثبت شيء منها بالشك [ق / ١٣٢ د].

وقال أبو يوسف : هو إيلاء .

وقال محمد : هو ظهار .

وكل ذلك إثبات الشيء مع الشك ، وهو خلاف الأصول .

ولا يكون الظهار إلا من زوجته، فإن [ظهر]^(١) من أمته لم يكن مظاهراً، لأنها ليست من نسائهم ، والنص ورد فيهن .

ومن قال لنسائه "أنتن علي كظهر أمي" كان مظاهراً من جماعتهن، وعليه لكل واحدةٍ منهن كفارةٌ، لأنها وجبت بالتحريم وقد حرم كل واحدةٍ منهن وصار كالطلاق .

بخلاف قوله : والله لا أقربكن : لا يلزمه إلا كفارة واحدة لأنها وجبت [لهتك] حرمة الاسم ، وهو واحد .

وكفارة الظهار: عتق رقبةٍ؛ فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم

(١) في أ : كان .

(٢) في أ : لهن .

يستطع فإطعام ستين مسكيناً؛ كل ذلك قبل المسيس؛ ويجزئ في ذلك عتق الرقبة الكافرة، والمسلمة، والذكر، والأنثى، والصغير، والكبير.

ولا تجزئ العمياء، ولا المقطوعة اليدين أو الرجلين، ويجوز الأصم،

يستطع فإطعام ستين مسكيناً؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾^(١) الآية .

وكل ذلك قبل [المسيس]^(٢) لقوله تعالى : ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَمَاسَا﴾^(٣) .

ولقوله عليه السلام : « استغفر الله تعالى ولا تعد حتى تكفر »^(٤).

تجزئ في [عتق الرقبة]^(٥) الكافرة والمسلمة ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير ، لإطلاق قوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ، والمطلق يتناول الجميع .

وقال الشافعي : لا يجوز إلا المؤمنة ، اعتباراً بالقتل .

إلا أن النص في القتل مقيد ، وهنا مطلق ، فيجري على إطلاقه .

ولا تجزئ العمياء ، ولا مقطوعة اليدين أو الرجلين ، لأنه فائت جنس [ق/ ١٤٢ أ] المنفعة [ق/ ١٦٩ ب] [فكان]^(٦) هالكاً من وجه .

ويجوز الأصم ، ومقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين [من

(١) سورة المجادلة الآية : ٣ ، ٤ .

(٢) في أ : اللمس .

(٣) سورة المجادلة الآية : ٣ .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) في أ : ذلك .

(٦) في أ : فيكون .

والمقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين من خلاف، ولا يجوز مقطوع
إبهامي اليدين، ولا المجنون الذي لا يعقل، ولا يجوز عتق المدبر، وأم الولد
والمكاتب الذي أدى بعض المال، فإن أعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز.
فإن اشترى أباه أو ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها.

خلاف^(١)، لأن منفعة الجنس باقية ، لأن الأصم يسمع إذا بولغ في ندائه ،
إنما الذي لا يسمع [أصلاً]^(٢) وهو الأخرس - فإنه لا يجوز .

ولا يجوز مقطوع الإبهام من اليدين ولا المجنون الذي لا يعقل ، لأنه
فائت منفعة جنس البطش والعقل .

ولا يجوز عتق المدبر، وأم الولد والمكاتب الذي أدى بعض المال، لأن
الواجب تحرير كامل ، وهذا ناقص .

فإن أعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز ، لأنه عتق كامل في رقبة كاملة،
ولهذا [جاز]^(٣) بيعه عند العجز، فدل على أن رقه كامل ، وإنما لم يجز إذا
أدى البعض ، لأن المولى متهم حيث سلم له بعض العوض وصار كما لو
أعتق على مال . وزفر والشافعي قاساه على أم الولد .

والفرق : أن رقه ناقص له وهذا بخلافه .

وإن اشترى أباه أو ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها، لأنه مأمور

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من ب .

(٣) سقط من ب .

وإن أعتق نصف عبد مشرك عن الكفارة وضمن قيمة باقيه فأعتقه لم يجز عند أبي حنيفة، وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم أعتق باقيه عنها

بالإعتاق ، وقد أعتق ، لأن شراء القريب إعتاق . وقال عليه السلام : «لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه»^(١)، أي يعتقه بالشراء، كما يقال : سقاه فأرواه - أي بالسقي - وضربه فأوجعه - أي بالضرب .

وقال زفر والشافعي : لا يجوز ، وهو القياس ، [لأنه أتى بالشراء، والعتق حصل بالقربة ، فلا ينوب عن الكفارة]^(٢).

قليل : نفس الشراء إعتاق بالنص ، وبه خرجت القربة من أن يكون العتق بخلاف الإرث، لأنه لا نص فيه .

وإن أعتق نصف عبد مشرك عن الكفارة وضمن قيمة باقيه فأعتقه لم يجز عند أبي حنيفة، لأن بالإعتاق الأول دخل نقص في الرق من حيث لا يباع ولا يوهب وهو مأمور بإعتاق كامل فلا يجوز الناقص بخلاف ما لو

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٠) ومسلم (١٥١٠) وأبو داود (٥١٣٧) والترمذي (١٩٠٦) والنسائي في الكبرى (٤٨٩٦) وابن ماجه (٣٦٥٩) (٧١٤٣) وأحمد (٧٥٦٠) (٨٨٨٠) و(٩٧٤٣) وابن الجارود في المنتقى (٩٧١) وابن حبان (٤٢٤) وابن أبي شيبة (٥/ ٢١٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٩/٣) وأبو عوانة في مسنده (٤٨٣١) ، (٤٨٣٢) وابن الجعد في مسنده (٢٦٧٥) والطبراني في الأوسط (٣١٥٠) ، (٦٦٥٠) ، (٨٥٧٣) ، (٨٦٤٧) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٤٥) وابن عدي في الكامل (٣/ ٥٧) والبيهقي في الكبرى (٢١٢٠٣) وفي الشعب (٧٨٤٦) والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٥١٥) (٥٣/ ١٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سقط من ب .

جاز؛ وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم أعتق
باقيه لم يجز عند أبي حنيفة،

وإذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس فيهما
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق.

أعتق نصف عبده عن كفارته ثم أعتق باقيه : جاز ، لأن القياس لا يجوز
أيضاً، وإنما استحسن ذلك ، لأن النقصان حصل على [ملكة بسبب الكفارة
فأمكن صرفه إليها وفي الأول النقصان حصل على ^(١) ملك الغير ثم ملكه
ناقصاً بالضمان .

وقالا: إن كان [المعتق] ^(٢) موسراً جاز ، بناء على أن العتق عندهما لا
يتبعض ، فعتق البعض يكون عتقاً للجميع .

وإن أعتق نصف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم أعتق باقيه
لم يجز [عند أبي حنيفة] ^(٣)، لقوله تعالى : ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يَتِمَّاسًا﴾ ^(٤) .
وعندهما : جاز ، بناء على ما ذكرناه .

وإذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس فيهما
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق، لقوله تعالى :
﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ ^(٥) وصوم رمضان لا يقع عن غيره وصوم
أيام العيد والتشريق حرام فلا يقع عن الواجب .

(٢) في أ : العتق .

(١) سقط من أ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ٣ .

(٥) سورة المجادلة الآية : ٤ .

فإن جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلاً عامداً أو نهاراً ناسياً استأنف الصوم عند أبي حنيفة و محمدٍ، وإن أفطر يوماً منهما بعذرٍ أو بغير عذر استأنف.

وإن ظاهر العبد لم يجزه في الكفارة إلا الصوم، فإن أعتق المولى عنه أو أطعم لم يجزه.

وإذا لم يستطع المظاهر الصيام أطعم ستين مسكيناً كل مسكين نصف

فإن جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلاً عامداً أو نهاراً [ق/ ١٣٣د] ناسياً استأنف الصوم ، لأن الواجب صوم شهرين من قبل أن يتماسا ، ولم يجد . وقال أبو يوسف ، والشافعي : هذا كوطء لا يفسد الصوم ولا يقطع التتابع كوطء غيرها إلا أن وطء غيرها ليس بمنفى قبل شهرين ، بخلاف وطئها .

وإن أفطر يوماً منهما بعذرٍ أو بغير عذر استأنف، لأن الله تعالى [شرط^(١)] التابع ، ولم يوجد .

وإن ظاهر العبد لم يجزه في الكفارة إلا الصوم، فإن أعتق المولى عنه أو أطعم لم يجزه، لأن العبد لا ملك له وإن ملك ؛ قال عليه السلام : « لا يملك العبد ولا يملكه مولاه ، ولا يتسرى العبد ولا يسريه مولاه » ^(٢) .

وإذا لم يستطع المظاهر الصيام أطعم ستين مسكيناً ؛ لقوله تعالى :

(١) في أ : شرع .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) سورة المجادلة الآية : ٤ .

صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعيرٍ أو قيمة ذلك، فإن غداهم وعشاهم جاز، قليلاً ما أكلوا أو كثيراً.

فإن أعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزأه، وإن أعطاه في يومٍ واحدٍ لم يجزه إلا عن يومه.

﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ (٣) [ق/١٤٣ أ] .

كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ أو قيمة ذلك؛ اعتباراً بصدقة الفطر .

وعند الشافعي : الواجب من كل نوع مد .

وليس لإيجاب [المد]^(١) نظير من الشرع . والخلاف في جواز القيمة كما بيناه في الزكاة .

فإن غداهم وعشاهم جاز، قليلاً [كان ما] (٢) ما أكلوا أو كثيراً ؛ لأنه يسمى إطعاماً ؛ قال الشاعر (٣) :

نحن بنو أم البنين الأربعة والمطعمون الجفنة المددعة

والشافعي قاسه على الزكاة في وجوب التملك ، إلا أن الكفارة بلفظ الإطعام ، وأنه يفيد التمكن .

فإن أعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزأه ؛ لأنه مسكين لم يستوف قوت يومه ؛ فجاز الدفع إليه كما في اليوم الأول .

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من أ ، د .

(٣) هو لييد بن ربيعة العامري توفي سنة ٤١ هـ .

وإن قرب التي ظاهر منها في خلال الإطعام لم يستأنف.

ومن وجب عليه كفارتا ظهار فأعتق رقبتين لا ينوي عن أحدهما بعينها جاز عنهما، وكذلك إن صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز، وإن أعتق رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيتهما شاء.

وقال الشافعي : لا يجوز حتى يستوف العدد سنين .

إلا أن تكرار الفعل في [العين] ^(١) يجعله كالأعيان ؛ كما في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ^(٢) والهلل واحد ، وإنما سماه أهلة لتكرار الفعل منه ؛ كذا هذا يصير [كالمساكين] ^(٣) .

وإن قرب التي ظاهر منها في خلال الإطعام لم يستأنف لأن النصف فيه مطلق .

ومن وجب عليه كفارتا ظهار فأعتق رقبتين لا ينوي عن أحدهما بعينها جاز عنهما، وكذلك إن صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز؛ لأن التعيين في الجنس الواحد لغو ؛ فصار كما لو فاته صيام من رمضان فصام العدد وإن لم ينو يوماً بعينه فإنه يجوز ؛ كذا هذا .

وإن أعتق رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيتهما شاء ؛ لما مر أن التعيين [النية] ^(٤) في الجنس الواحد لغو ؛ فصار كما لو نوى الكفارة فقط [والله أعلم بالصواب] ^(٥) .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٩ .

(١) في ب : الغير .

(٥) زيادة من ب ، د .

(٤) سقط من أ .

(٣) في ب : المسكين .

كتاب اللعان

إذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من أهل الشهادة، والمرأة ممن يحد قاذفها، أو نفى نسب ولدها وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان.

كتاب اللعان

إذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من أهل الشهادة، والمرأة ممن يحد قاذفها، أو نفى نسب ولدها وطالبته [النراءة]^(١) بموجب القذف فعليه اللعان ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٢) وإنما اعتبر كونها من أهل الشهادة ؛ لأن كل واحد منهما يشهد على صاحبه .

وإنما اعتبر كونها ممن يحد قاذفها ؛ لأن اللعان حد الأزواج ؛ فلا يجب إلا بقذف المحصنة . [وقد بطل قول]^(٣) الشافعي في صحة اللعان : من كل زوج يصح طلاقه ؛ لقوله عليه السلام : « أربعة لا لعان بينهم وبين أزواجهم ؛ المحدود في القذف ، والمسلم إذا كان تحته يهودية أو نصرانية ، والعبد إذا كان تحته حرة ، والحر إذا كان تحته أمة »^(٤) .

(١) زيادة من د .

(٢) سورة النور الآية : ٦ .

(٣) في أ : وقال .

(١) قال الزيلعي : أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عطاء الخراساني عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال أربعة من النساء لا ملاعنة بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرّة تحت المملوك انتهى وأخرجه الدارقطني في سننه عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن عمرو بن شعيب به وقال عن جده عبد الله =

فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيجد، وإن لاعن

فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيجد ؛ لأنه منعه حقها مع القدرة فيحبس كما في الدين .

وعند الشافعي : إذا امتنع فعليه الحد ؛ اعتباراً بالأجنبية ، وإنما رخص له إسقاطه باللعان وهذا لا يصح ؛ لأن سقوط الحق الواجب على الإنسان بقوله لا يعرف في الشرع .

= ابن عمرو مرفوعاً أربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والأمة لعان وليس بين الحرة والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان وليس بين المسلم والنصرانية لعان انتهى قال الدارقطني والوقاصي متروك الحديث ثم أخرجه عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب به قال وعثمان بن عطاء الخراساني ضعيف الحديث جدا وتابعه يزيد بن زريع عن عطاء وهو ضعيف أيضا وروى عن الأوزاعي وابن جريج وهما إمامان عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قوله ولم يرفعه ثم أخرجه كذلك موقوفاً ثم أخرجه عن عمار بن مطر ثنا حماد بن عمرو عن زيد بن رفيع عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ بعث عتاب بن أسيد أن لا لعان بين أربع فذكر نحوه قال وعمار بن مطر وحماد بن عمرو وزيد بن رفيع ضعفاء انتهى وقال البيهقي في المعرفة هذا حديث رواه عثمان بن عطاء وزيد ابن زريع الرملي عن عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال أربعة لا ملاعنة بينهم النصرانية تحت المسلم إلى آخره قال وعطاء الخراساني معروف بكثرة الغلط وابنه عثمان وابن زريع ضعيفان ورواه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن عمرو بن شعيب به وهو متروك الحديث ضعفه يحيى بن معين وغيره من الأئمة ورواه عمار بن مطر عن حماد بن عمرو وزيد بن رفيع ضعفاء وروى عن ابن جريج والأوزاعي وهما إمامان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفاً وفي ثبوته موقوفاً أيضاً نظر فإن راويه عن ابن جريج والأوزاعي عمرو بن هارون وليس بالقوي ورواه يحيى بن أبي أنيسة أيضاً عن عمرو ابن شعيب به موقوفاً وهو متروك ونحن إنما نحتج بروايات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا كان الراوي عنه ثقة وانضم إليه ما يؤكد ولم نجد لهذا الحديث طريقاً صحيحاً إلى عمرو والله أعلم انتهى كلامه .

وجب عليها اللعان؛ فإن امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه.
وإذا كان الزوج عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذفٍ فقذف امرأته فعليه
الحد،

وإن كان من أهل الشهادة وهي أمةٌ أو كافرة أو محدودةٌ في قذفٍ أو
كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذفها ولا لعان.

وإن لاعن وجب عليها اللعان؛ لما تلونا من الآية .

فإن امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه ؛ لأنها [ظلمة]^(١)
بمنعها حقه .

وعند الشافعي : حُدت ؛ بناء على أن لعان الزوج يحقق عليها الزنا ،
وإنما سقط بلعانها . والواجب ما ذكرناه .

وإذا كان الزوج عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذفٍ فقذف امرأته فعليه
الحد ؛ لأنه تعذر اللعان بسبب فيه ؛ فيجب الحد لصحة القذف ؛ كما لو
أكذب نفسه .

وإن كان من أهل الشهادة وهي أمةٌ [ق/ ١٣٤د] أو كافرة أو محدودةٌ في
قذفٍ أو كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذفها ولا لعان ؛ لأن
قذفها غير صحيح . وفي المحدودة في قذف سقط اللعان بسبب من جهتها؛
فصار كما لو صدقته .

(١) في أ طالبة .

وصفة اللعان: أن يتدئ القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ثم يقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ويشير إليها في جميع ذلك، ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليها. إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا.

فإذا التعنا فرق القاضي بينهما.

وصفة اللعان [ق/ ١٧١ب]: أن يتدئ القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ثم يقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ويشير إليها في جميع ذلك، ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا [ق/ ١٤٤أ] ، وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليها. إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا ؛ والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾^(١) الآية .

وإنما يشير إليها ؛ لأن الإشارة أقوى من التعريف .

فإذا التعنا فرق القاضي بينهما ؛ لأن اللعان [شهادة]^(٢) عندنا ، ويمين عند الشافعي ، وإنما يفتقر إلى حكم حاكم ، وهذا خلاف قول زفر أن الفرقة تقع بلعانها ، وقول الشافعي أنها تقع بالفراغ من لعان الزوج .

(١) سورة النورة : الآية ٦ .

(٢) في أ : كشادة .

وكانت الفرقة تطليقةً بائنةً عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: تحريمٌ مؤبدٌ، وإن كان القذف بولدٍ نفى القاضي نسبه وألحقه بأمه.

فإن عاد الزوج فأكذب نفسه حده القاضي وحل له أن يتزوجها، وكذلك

وكانت الفرقة تطليقةً بائنةً [عندهما]^(١)، لأنها طارئة على النكاح [وتتعلق]^(٢) بسبب من جهة الزوج ؛ فصار كفرقة العنة .

وقال أبو يوسف وزفر والحسن والشافعي : تحريم مؤبد ؛ لقوله عليه السلام : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً »^(٣) .

إلا أنا نقول بموجبه ؛ لأن المتلاعن من كان على حكم اللعان ، فإذا أكذب نفسه أو صدقته لم يبق كذلك ؛ فصار كقوله تعالى في المنافقين : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾^(٤) .

وإن كان القذف بولدٍ نفى القاضي نسبه وألحقه بأمه ؛ هكذا فعل النبي ﷺ بولد هلال بن أمية .

[فإن]^(٥) عاد الزوج [فأكذب]^(٦) نفسه حده القاضي ؛ لاعترافه

(١) سقط من ب ، د .

(٢) سقط من أ .

(٣) أخرجه أبو داود (٢٢٥٠) والدارقطني (٣/ ٢٧٥) والطبراني في الكبير (٥٦٨٤) والبيهقي في الكبرى (١٥٠٩٩) من حديث سهل بن سعد بلفظ : قال فطلقها ثلاث تطليقات فأنفذه رسول الله ﷺ قال سهل حضرت هذا عند رسول الله ﷺ فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً قال الألباني صحيح .

(٤) سورة التوبة الآية : ٨٤ .

(٥) في أ : فإذا .

(٦) في أ : كذب .

إن قذف غيرها فحد أو زنت فحدت.

وإذا قذف امرأته وهي صغيرة أو مجنونة فلا لعان بينهما، وقذف الأخرس لا يتعلق به اللعان، وإذا قال الزوج "ليس حملك مني" فلا لعان [بموجب] (١) الحد .

وحل له أن يتزوجها ؛ لأنه لم يبق من أهل اللعان .
وكذلك إن قذف غيرها فحد أو زنت فحدت ؛ لأنه لم تبق [بينهما] (٢)
صفة التلاعن .

وإذا قذف امرأته وهي صغيرة أو مجنونة فلا لعان بينهما ؛ لأنها غير [مختصة] (٣) بصفة اللعان .

وقذف الأخرس لا يتعلق به اللعان ؛ لأن الإشارة محتملة ، والحدود لا تجب بالشبهات .

وعند الشافعي : صح طلاقه ؛ فيصح لعانه .
والفرق : أن الحدود تدرء بالشبهات ، بخلاف الطلاق .

وإذا قال الزوج "ليس حملك مني" فلا لعان ؛ لأن القذف ينفي الحمل في معنى المعلق بالشرط ؛ لأن وجوده محتمل قد يكون ريحاً أو ورماً ؛ فتقديره كأنه قال : إن كنت حاملاً فهو من الزنا ، والقذف لا يتعلق بالشرط .

(١) في ب ، د : بوجوب .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : معصية .

بينهما، وإن قال: "زنيته وهذا الحمل من الزنا" تلاعنا ولم ينف القاضي الحمل.

وإذا نفى الرجل ولد امرأته عقيب الولادة، أو في الحال التي تقبل التهنئة أو تتناع له آلة الولادة صح نفيه ولاعن به.

وقالا: إن جاءت به لأكثر من ستة أشهر [لاعن لحصول العلم بوجوده ولهذا جازت الوصية له بخلاف ما لو جاءت به لأكثر من ستة أشهر]^(١).

وعند الشافعي: يجب اللعان بنفي الحمل.

وينفي القاضي نسبه؛ لقصة هلال بن أمية، إلا أن هلالاً صرح بالزنا؛ فقال: وجدت شريكاً على بطنها وإنما نفاه لأنه علم وجوده من طريق الوحي.

وإن قالت: زنيته، وهذا الحمل من الزنا: تلاعنا؛ لأنه قذفها بصريح الزنا.

ولم ينف القاضي [الحمل]^(٢)؛ لأنه حكم عليه فلا يجوز قبل الولادة؛ كالإرث وغيره.

وإذا نفى الرجل ولد امرأته عقيب الولادة، أو في الحال التي تقبل التهنئة أو تتناع له آلة الولادة صح نفيه ولاعن به؛ لأنه يحتاج إلى نفي ولد غيره عن نفسه، ولم يوجد منه الاعتراف صحيحاً ولا دلالة، وبالنفي صار قاذفاً فتلاعن.

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

وإن نفاه بعد ذلك لاعن وثبت النسب. وقال أبو يوسف ومحمد: يصح
نفيه في مدة النفاس، وإذا ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الأول واعترف
بالثاني ثبت نسبهما وحد الزوج، وإن اعترف بالأول ونفى الثاني ثبت
نسبهما ولاعن.

وإن نفاه بعد ذلك لم ينفي ؛ لأنه ثبت نسبه بوجود الاعتراف منه دلالة ؛
وهو السكوت وقبول التهئة [فلا ينفي بعد ذلك]^(١) .

وقالا : [ينفيه]^(٢) في مدة النفاس ؛ لأنها أجريت مجرى حالة واحدة ؛
بدليل استمرار سقوط الصوم والصلاة .

وعند الشافعي [ق/ ١٧٥ب] : هو على الفور . وفي ذلك حمل على
نفي ولده أو التزام ولد غيره من غير بصيرة ؛ لأنه قد يحتاج إلى النظر في
الأمارات ؛ كما قال عليه السلام في قصة هلال بن أمية .

وإذا ولدت ولدين في بطن [ق/ ١٣٥د] واحد فنفي الأول واعترف
بالثاني ثبت [ق/ ١٤٥أ] نسبهما ؛ لاستحالة انفصالهما في النسب .

وحذ الزوج ؛ لأنه بالاعتراف أكذب نفسه .

وإن اعترف بالأول ونفى الثاني ثبت نسبهما ؛ لما مر .

ولاعن ؛ لأنه صار [قاذفاً لهما]^(٣) بعد الإقرار بعفتها .

والفرق ما ذكرنا [والله أعلم]^(٤) .

(١) سقط من أ . (٢) في أ : يصح نفيه .

(٣) في أ : قاذفها .

(٤) زيادة من ب .

كتاب العدة

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاقٍ وهي حرةٌ ممن تحيض فعدتها ثلاثة أقراء.

كتاب العدة

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاقٍ وهي حرةٌ ممن تحيض فعدتها ثلاثة أقراء ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ^(١) والأقراء : الحيض ؛ لقوله عليه السلام : «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها» ^(٢) ولقوله لابنة أبي حبيش : [« إذا

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٧) والترمذي (١٢٦) وابن ماجه (٦٢٥) والدارمي (٧٩٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٢ / ١) والطبراني في الكبير (٣٨٦ / ٢٢) حديث (٩٦٢) والديلمي في مسند الفردوس (٦٦٩٣٠) وابن عبد البر في التمهيد (٩٤ / ١٦) وابن عدي في الكامل (١١ / ٤) ، (١٦٧ / ٥) والبيهقي في الكبرى (٥٦٥) من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده .

قال الزيلعي : قال الترمذي هذا حديث تفرد بن شريك عن أبي اليقظان قال وسألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقلت له عدي بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدي ما اسمه فلم يعرفه وذكرت له قول يحيى بن معين أن اسمه دينار فلم يعبأ بها انتهى . وقال أبو داود حديث عدي بن ثابت هذا ضعيف لا يصح ورواه أبو اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن علي انتهى كلامه .

وقال البيهقي في المعرفة قال يحيى بن معين جد عدي اسمه دينار وقال المنذري في مختصره وقد قيل إنه جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي قال الدارقطني ولا يصح من هذا كله شيء انتهى وكلام الأئمة يدل على أنه لا يعرف ما اسمه وشريك هو ابن عبد الله النخعي قاضي الكوفة تكلم فيه غير واحد وأبو اليقظان هو عثمان بن عمير الكوفي ولا يحتاج بحديثه . والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله .

والأقراء: الحيض، وإن كانت لا تحيض من صغر أو كبر فعدتها ثلاثة أشهر، وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها، وإن كانت أمةً فعدتها حيضتان.

أتاك قرؤك فدعي الصلاة^(١) وهذا نص في الدم . وقد خالفه الشافعي حيث^(٢) [جعل القرء طهراً .

وإن كانت لا تحيض [من صغر أو كبر]^(٣) فعدتها ثلاثة أشهر ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾^(٤) الآية .

وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

[وإن كانت أمةً فعدتها حيضتان ؛ لقوله عليه السلام : « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان »^(٥) . قال عمر رضي الله عنه : لو استطعت

(١) أخرجه النسائي (٢١١) ، (٣٥٨) ، (٣٥٥٣) وأحمد (٢٧٤٠٠) والبيهقي في الكبرى (١٤٧١) وابن حزم في المحلى (٢ / ١٦٣) وابن عبد البر في التمهيد (١٥ / ٩٠) والمزي في تهذيب الكمال (٢٨ / ٥١١) من رواية فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ : « إذا أتاك قرؤك فلا تصلي » وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٢) سقط من ب .

(٣) سقط من أ .

(٤) سورة الطلاق الآية : ٤ .

(٥) أخرجه أبو داود (٢١٨٩) والترمذي (١١٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٠) والحاكم (٢٨٢٢) والدارقطني (١٠٧ ، ١١٣) والطبراني في الأوسط (٦٧٤٩) عن عائشة مرفوعاً . وأخرجه سعيد بن منصور في « مصنفه » (١٢٧٥ ، ١٢٧٦) عن إبراهيم موقوفاً و(١٢٧٨) وعبد الرزاق في « مصنفه » (١٢٨٧١) عن عمر موقوفاً .

قال أبو داود : وهو حديث مجهول ، وقال أبو عيسى : حديث عائشة حديث غريب =

وإن كانت لا تحيض فعدتها شهرٌ ونصفٌ، وإذا مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها أربعة أشهر وعشرٌ، وإن كانت أمةً فعدتها شهران وخمسة أيام، وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها، وإذا ورثت المطلقة في المرض

لجعلتها حيضة واحدة ونصف حيضة ^(١). وإن كانت لا تحيض فعدتها شهرٌ ونصف ؛ بدلالة حديث عمر . لأنه يمكن تنصيفه وعند الشافعي في قول كذلك . وفي آخر شهران . وهذا بعيد . لأن الحيض إنما كل ضرورة أنه لا يتجزئ ولا ضرورة في الشهر . وإذا مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها أربعة أشهر وعشر ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ^(٢) .

وإن كانت أمةً فعدتها شهران وخمسة أيام ؛ لما ذكرنا وإن كانت حاملاً فعدتها أن تضع حملها لما تلونا من الآية .

وقال عمر : لو وضعت ما في بطنها وزوجها على سريريه لانقضت عدتها وحل لها أن تتزوج . وإذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها أبعد الأجلين . لأنها مطلقة حقيقية ومتوفى عنها زوجها في حق الإرث ، فيجب اعتبار الحالين ، وقال أبو يوسف : عليها ثلاث حيض لأن العدة قد وجبت بالطلاق وإنما ورثت لتهمة [الفرقة] ^(٢) إلا أن الشرع لما ورد عليه تصرفه في

= لانعرفه عند أهل العلم إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال الحاكم : فظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشائخنا بجرح . فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . وقال الألباني : ضعيف .

(٣) في د : الإقرار .

(٢) البقرة : ٢٣٤ .

(١) انظر السابق .

فعدتها أبعد الأجلين.

فإن أعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحرائر، وإن أعتقت وهي مبتوتة أو متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها، وإن كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وكان عليها أن تستأنف العدة بالحيض، والمنكوحة نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة عدتها الحيض في الفرقة والموت، وإذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها

حق الإرث في حصة العدة أولى . لأنها أسرع ثبوتاً منه .

فإن أعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحرائر ؛ لأن الزوجية باقية .

وإن أعتقت وهي مبتوتة أو متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها ؛ لزوال الزوجية قبل الحرية . وللشافعي فيها قولان .

وإن كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت [الحيض] ^(١) انتقض ما مضى من عدتها وكان عليها أن تستأنف العدة بالحيض ؛ لأنه لا حكم للبدل مع وجود الأصل كالتميم مع وجود الماء .

والمنكوحة نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة عدتها الحيض في الفرقة والموت ؛ لأنها أوجبت لتعرف براءة الرحم ، لا لقضاء حق النكاح تعبداً .

وإذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها فعدتها ثلاث حيض ؛ لأنها وجبت بالوطء لا بالنكاح ، وقد وجبت وهي حرة . فيكون ثلاث حيض

(١) في ب : الدم .

فعدتها ثلاث حيضٍ.

وإذا مات الصغير عن امرأته وبها حبلٌ فعدتها أن تضع حملها، وإن حدث الحبل بعد الموت فعدتها أربعة أشهرٍ وعشرٌ.

وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعد بالحیضة التي وقع فيها الطلاق.

كما في الوطاء بشبهه . وقال الشافعي : قرء واحد اعتباراً بالاستبراء ، إلا أن في الاستبراء ، وجبت بزوال الفراش فلم يكن [ق/١٧٦ب] [الولد]^(١) ثابت النسب . وهاهنا بخلافه فافترقا .

وإذا مات الصغير عن امرأته وبها حبلٌ فعدتها أن تضع حملها استحساناً. لعموم قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ وقال أبو يوسف والشافعي : تعد بالشهور لأنه حمل غير ثابت النسب فوجوده كعدمه ، إلا أن هذا تخصيص العموم بالقياس وإنه لا يجوز .

وإن حدث الحمل بعد الموت فعدتها أربعة أشهرٍ وعشرٍ ؛ لأن العدة وجبت بالأشهر عند الموت [ق/١٣٦د] فلا تتغيره بعده .

وفي امرأة الكبير إذا ظهر حكم بوجوده عند الموت ضرورة ثبوت النسب . ولا ضرورة هنا ، لأن النسب لم يثبت .

وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعد بالحیضة التي وقع فيها الطلاق ؛ لأنه قد انقضی بعضها ولا يقع الاعتداد إلا بالكاملة .

وإذ وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدةٌ أخرى، وتداخلت العدتان، فيكون ما تراه من الحيض محتسباً بهُ منهما جميعاً،

وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فإن عليها تمام العدة الثانية.

وإذ وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدةٌ أخرى، وتداخل العدتان، فيكون ما تراه من الحيض محتسباً بهُ [منهما جميعاً]^(١)، وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فإن عليها تمام العدة الثانية ؛ لأن العدة أجل : قال الله تعالى^(٢) : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^(٣) والأجل الواحد جاز أن يكون غاية لحقوق شتى كما في الديون والإجازات وغيرها .

وقال الشافعي : لا تتداخل العدتان من اثنتين ؛ لأنه حق وجب لكل واحد على الانفراد .

لكننا نقول : الواجب هو الكف أو إظهارها [التأسف]^(٤) في مدة عقيب طلاقه أو [وطئه]^(٥) وقد حصل .

(١) في د : تقديم وتأخير . (٢) نهاية سقط من أ . (٣) سورة الطلاق الآية : ٤ .

قال الزيلعي : أما حديث علي فأخرجه البيهقي عنه قال العدة من يوم يموت أو تطلق انتهى وأما حديث ابن مسعود فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع ويحيى ابن آدم عن شريك عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال العدة من يوم يموت أو تطلق انتهى ورواه الطبراني في معجمه حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني ثنا أبي أنبأ زهير عن أبي إسحاق عن الأسود ومسروق وعبيدة عن عبد الله فذكره . وأما حديث ابن عباس فغريب وذكر أنه في كتاب ابن المنذر وروى ابن أبي شيبة حدثنا ابن علي عن أيوب عن عمرو بن ينار عن جابر بن زيد يحسبه عن ابن عباس قال العدة من يوم يموت انتهى .

(٤) في أ : الكف .

(٥) في أ : بطئه .

وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق، وفي الوفاة عقيب الوفاة، فإن لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما، أو عزم الواطئ على ترك وطئها، وعلى المبتوتة، والمتوفى عنها زوجها - إذا كانت بالغة مسلمة - الإحداد، وهو: ترك الطيب والزينة والدهن والكحل إلا من عذر، ولا تختضب

وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق، وفي الوفاة عقيب الوفاة ؛ كذا روى عن علي وابن مسعود وابن عباس ؛ لأن الحكم يثبت عقيب السبب، ولا يفتقر إلى العلم بحصوله كسائر الأسباب .

فإن لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها؛ لأن مضي العدة لا يقف على العلم .

والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما، أو عزم الواطئ على ترك وطئها ؛ لأن الاختصاص الحقيقي أقيم مقام الوطء فصار فراشاً ؛ فما لا يفرق بينهما أو يعزم على الترك لا يرتفع الفراش .

وعند زفر : عقيب آخر وطئة وطئها ؛ لأن النكاح لا حكم له .

إلا أن الوطء يحتمل الوجود ، وكل وطء يوجد في النكاح الفاسد بمنزلة الوطء الواحد ؛ فما لم ينقطع الاحتمال لا تجب العدة .

وعلى المبتوتة، والمتوفى عنها زوجها - إذا كانت بالغة مسلمة - الإحداد، وهو: ترك الطيب والزينة والدهن والكحل إلا من عذر ؛ لحديث أم

بالحناء، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بعصفرٍ ولا بزعفرانٍ.

[سلمة]^(١) أن النبي ﷺ نهى المعتدة أن تختضب بالحناء ؛ وقال : « الحناء طيب »^(٢) فيتناول كل معتدة ؛ لأنه ذكر بالألف واللام .

ولحديث أن حبيبة في موت أبيها وأما حالة [العذر]^(٤) فيراد به التداوي لا التزين .

ولا تختضب بالحناء ؛ لما مر .

ولا تلبس ثوباً مصبوغاً [بعصفر]^(٣) ولا بزعفرانٍ ؛ لأنه طيب يستلذ [به]^(٤) .

والحاق الشافعي المبتوتة بالصغيرة في عدم وجوب الإحداد لا يصح ؛ لأن الصغيرة غير مخاطبة بالفروع ، بخلاف الكبيرة .

(١) في أ : سليمة .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٠٤) والنسائي (٣٥٣٥) وأحمد (٢٦٦٢٣) وابن الجارود في المنتقى (٧٦٧) وابن حبان (٤٣٠٦) وابن عبد البر في الاستذكار (٦/ ٢٤٠) وعبد الرزاق (١٢١١٤) والطبراني في الأوسط (٧٧٣٢) وأبو يعلى (٧٠١٢) والبيهقي في الكبرى (١٥٣١٠) ، (١٥٣١١) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

قال الزبلي : أخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله ابن الأشج عن خولة بنت حكيم عن أمها أن رسول الله ﷺ قال لأم سلمة لا تطيبي وأنت محرمة ولا تسمي الحناء فإنه طيب انتهى قال البيهقي إسناده ضعيف فإن ابن لهيعة لا يحتج به انتهى وأخرجه الطبراني في معجمه عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن خولة عن أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ لا تطيبي وأنت محرمة ولا تسمي الحناء فإنه طيب انتهى وعزاه السروجي في الغاية إلى النسائي ولفظه نهى المعتدة عن التكحل والدهن والخضاب بالحناء وقال الحناء طيب انتهى .

(٣) سقط من أ . (٤) سقط من ب .

ولا إحداد على كافرة، ولا صغيرة، وعلى الأمة الإحداد، وليس في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد إحدادٌ.

ولا ينبغي أن تخطب المعتدة، ولا بأس بالتعريض في الخطبة.

ولا إحداد على كافرة، ولا صغيرة؛ لأنهما غير مخاطبتين بالفروع .
وعند الشافعي يلزمها الإحداد ؛ حقاً للزوج إلا أن حق الزوج في صيانة مائه ؛ وذلك [بالحبس]^(١) ، وأما الإحداد وجب حقاً للشرع لا للزوج .
وعلى الأمة الإحداد ؛ لأنها مخاطبة ، وقد فاتها مصالح النكاح فوجب التأسف عليها كالحرّة .

وليس في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد إحداد ؛ لأن النكاح الفاسد لا يتأسف عليه [ق/١٧٧ب] وأم الولد لا نكاح لها .

ولا ينبغي أن تخطب المعتدة لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْرُضُوا عَنْ عَقْدَةِ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ (٢) .

ولا بأس بالتعريض في الخطبة ؛ لقوله تعالى [ق/١٤٦أ] : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (٣) .

وقد عرض النبي - عليه السلام - حيث قال لفاطمة بنت قيس : « إذا

(١) في أ : بالجنس .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٥ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٣٥ .

ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً وبعض الليل، ولا تبث في غير منزلها، وعلى المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة، فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها وأخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت، للضرورة والضرورة تبيح المحذورات .

انقضت عدتك فأذنيني» (١) .

ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً ؛ لقوله تعالى : ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (٢) الآية .

والمتوفى عنها زوجها [تخرج] (٣) نهاراً وبعض الليل، ولا تبث في غير منزلها ؛ لأنها تحتاج إلى إصلاح معاشها ؛ إذ لا نفقة لها ، بخلاف المطلقة لأنها مكفية المؤنة .

وعلى المعتدة أن تعتد في البيت الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة ؛ لما تلونا من الآية .

والبيت المضاف إليها هو الذي تسكنه .

فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها وأخرجها الورثة [ق/ ١٣٧د] من نصيبهم انتقلت، للضرورة والضرورة تبيح المحذورات .

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) والترمذي (١١٣٥) والنسائي (٣٤١٨) وأحمد (٢٧٣٦١) وأبو عوانة في مسنده (٤٥٣٩) وابن حبان (٤٢٥٤) .

(٢) سورة الطلاق الآية : ١ .

(٣) سقط من أ .

ولا يجوز أن يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل أن يدخل بها فعليه مهرٌ، كاملٌ وعليها عدةٌ مستقبلةٌ. وقال محمدٌ: لها نصف المهر وعليها إتمام العدة الأولى.

ولا يجوز أن يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾^(١) ؛ فيتناول الزوج وغيره

وعند زفر : يجوز ؛ بناء على أن السفر [عنده رجعة إذ لا يسافر بما إلا وهو يريد إمساكها فلا يكون حينئذ إخراجاً للمعتدة إلا أن السفر]^(١) ليس من خواص النكاح فلا يصلح دليلاً على الرجعة .

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل أن يدخل بها فعليه مهرٌ، كاملٌ وعليها عدةٌ مستقبلة ؛ لأن بالنكاح بطلت العدة ؛ فهذه امرأة مدخول بها طلقها زوجها فيترتب حكم الطلاق بعد الدخول .

وقال محمد ، والشافعي : لها نصف المهر وعليها إتمام العدة الأولى، لأنها مطلقة قبل المسيس بها ؛ فصار كما لو لم يدخل بها في النكاح الأول . إلا أن هناك لا تجب العدة فلا يعتبر كمالها ، وهنا بخلافه .

(١) سورة الطلاق الآية : ١ .

(٢) سقط من أ .

ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية إذا جاءت به لستين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها، فإذا جاءت به لأقل من ستين بانت منه، وإن جاءت به لأكثر من ستين ثبت نسبه وكانت رجعة.

والمبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من ستين، فإن جاءت به لتمام ستين من يوم الفرقه لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه. ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين ستين.

ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية إذا جاءت به لستين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها ؛ لاحتمال الوطء في أواخر العدة .

فإذا جاءت به لأقل من ستين بانت منه، وإن جاءت به لأكثر من ستين ثبت نسبه وكانت رجعية ؛ لما ذكرنا من احتمال الوطء في العدة ؛ إذا الحمل لا يبقى أكثر من ستين ، والوطء في العدة رجعة .

والمبتوتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من ستين، فإن جاءت به لتمام ستين من يوم الفرقه لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه ؛ لأن وطئها في العدة حرام ، والحمل لا يبقى أكثر من ستين فلا وجه لإلحاق النسب به ، أما إذا ادعى فيحتمل أنه وطئها في العدة بشبهة فيثبت النسب .

ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين ستين ؛ لأن الولد قد يبقى ستين في بطن أمه .

فإذا لم تقر بانقضاء العدة وجب الحمل على ذلك ؛ إحساناً [للظن]^(١)

(١) في أ : للنظر .

وإذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولدٍ لأقل من ستة أشهرٍ ثبت نسبه، وإن جاءت به لستة أشهرٍ لم يثبت نسبه.

وإذا ولدت المعتدة ولدًا لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة إلا أن يشهد

بالمسلم .

وعند زفر إن جاءت به لعشرة أشهر وعشرة أيام لم يثبت نسبه إلا أن يكون قد أقر بالحمل ؛ لأن الأصل عدم الحمل ؛ فتعينت عدتها بالشهور .

إلا أن هذا يبطل بالمبتوتة ؛ فإن الأصل عدم الحمل ومع ذلك يثبت النسب إلى ستين كذا هذا .

وإذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولدٍ لأقل من ستة أشهرٍ ثبت نسبه، وإن جاءت به لستة أشهرٍ لم يثبت نسبه ؛ لأنها أمينة في الإخبار ؛ قال الله تعالى [ق/١٧٨ ب] : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾^(١) ، وقول الأمين مقبول إلا إذا تحقق كذبه ، وفيما إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر تحققنا كذبها ؛ فلا يقبل قولها .

وعند الشافعي يثبت إلى أربع سنين ، إلا أن تتزوج فيثبت حيثنذ من الثاني ؛ اعتباراً بما جاءت به لأقل من ستة أشهر وقد ذكرنا الفرق بينهما .

وإذا ولدت المعتدة ولدًا لم يثبت [نسبه]^(٢) عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجلٌ وامرأتان ؛ لأنه حق [ق/١٤٧ أ] مقصود فلا يثبت إلا بحجته كاملة .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٢) في أ : ولده .

بولادتها رجلان أو رجلٌ وامرأتان، إلا أن يكون هناك حبلٌ ظاهرٌ أو اعترافٌ من قبل الزوج، فيثبت النسب من غير شهادة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة. وإذا تزوج امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً ثبت نسبه إن اعترف به الزوج

وتصور اطلاع الرجال عليه مع جوازه للضرورة ؛ كما في الطبيب كافي في اعتباره .

إلا أن يكون هناك حبلٌ ظاهرٌ أو اعترافٌ من قبل الزوج، فيثبت النسب من غير شهادة ؛ لأن هناك النسب ثابت ، وإنما اختارها بانفصاله ؛ فيقبل قولها كما في الحيض .

وقالا يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة ؛ لأنها مدعية فلا يقبل قولها، ولا يطلع الرجال على ذلك فيقبل قول النساء فيه كما في البكارة والعيوب بالنساء .

وإذا تزوج امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ؛ لعلمنا بحصول العلوق قبل النكاح .

وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً ثبت نسبه إن اعترف به [الزوج]^(١) به أو سكت ؛ لأنها جاءت به لمدة تامة احتمل أن يكون منه .

أو سكت، وإن جحد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة.
وأكثر مدة الحمل سنتان، وأقله ستة أشهر.
وإذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها.

وإن جحد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة ؛ لأن النسب ثابت بالفراش ، وقول الزوجة [ق/١٣٨د] مقبول في الإخبار عما ينفصل عنها ، فإذا انضم إليه قول امرأة أخرى كان أولى .
وأكثر مدة الحمل سنتان ؛ لقول عائشة - رضي الله عنها - : لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو [بفلكه]^(١) مغزل^(٢) ، وهذا لا يعرف إلا سماعاً .

وعند الشافعي أربع سنين ، وقد ذكر أن فلاناً وفلاناً حملته أمه أربع سنين ، ولو كان لظَهَرَ واشتَهَرَ كما اشتهر النقصان عن مدة الحمل إلى ستة أشهر .

وأقله ستة أشهر ؛ لقوله تعالى : ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٣) سنتان مدة الرضاع بالإجماع فبقى ستة أشهر مدة الحمل .

وإذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها إذا كانوا يعتقدون [ذلك]^(٤) ؛ لأننا

(١) في أ : بشلكة .

(٢) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣٢٢) وابن جرير في جامع البيان (١٣/ ١١٢) والبيهقي في الكبرى (١٥٣٢٩) ، (١٥٣٣٠) .

(٣) سورة الأحقاف الآية : ١٥ .

(٤) سقط من أ .

وإذا تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح، ولا يطؤها حتى تضع حملها،
والله أعلم.

أمرنا بتركهم وما يدينون ، وقالوا ، والشافعي : عليها العدة ؛ لأنها من أهل
دار الإسلام كالمسلمة .

وإذا تزوجت الحامل من الزنا جاز نكاحها ؛ لأنها غير منكوحة ولا
معتدة ، وأثر الحمل في منع الوطء فصار كالحيض .

ولا يطؤها حتى تضع حملها ؛ لقوله عليه السلام : « لا يسقين أحدكم
ماءه زرع غيره »^(١) .

وقال أبو يوسف ، وزفر : لا يجوز النكاح ؛ لوجود الحمل وإن لم
يكن من النكاح كما في أم الولد .

والفرق : أن ماء المولى له حرمة وحمله ثابت النسب ، بخلاف ماء
[الزاني]^(٢) ؛ ولهذا لا يجب على الزانية الاعتداد [والله أعلم بالصواب]^(٣) .

(١) أخرجه أبو داود (٢١٥٨) وأحمد (١٧٠٣١) والديلمي في مسند الفردوس (٥٥٨٩) وابن أبي
شيبه (٤ / ٥٨) ، (٧ / ٣٩٤) والطبراني في الكبير (٤٤٨٢) وابن سعد في الطبقات (٢ /
١١٥) والبيهقي في الكبرى (١٥٣٦٠) ، (١٨٠٧٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢ /
٣٨) والمزي في تهذيب الكمال (٩ / ١١٢) من حديث رويغ بن ثابت . قال الألباني :
وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، وصححه ابن حبان والبخاري كما ذكر الحافظ في
«بلوغ المرام» . وقال الحافظ في التلخيص الحبير : ٣ / ٢٣٢ .

فائدة هذا الحديث احتج به الخنابلة على امتناع نكاح الحامل من الزنا واحتج به الحنفية على
امتناع وطئها وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء وتعقب بأن العبرة
بعموم اللفظ ويؤيد العموم حديث سعيد بن المسيب عن نضرة رجل من الأنصار قال تزوجت
امراً بكرة في سترها فدخلت عليها فإذا هي حبلى فذكر الحديث قال ففرق بينهما أخرجه أبو
داود .

(٢) في أ : الزنا . (٢) زياد من ب .

كتاب النفقات

النفقة واجبةٌ للزوجة على زوجها، مسلمةً كانت أو كافرةً، إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها.

يعتبر ذلك بحالهما جميعاً، موسراً كان الزوج أو معسراً.

كتاب النفقات

النفقة واجبةٌ للزوجة على زوجها، مسلمةً كانت أو كافرةً، إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾^(١) وقوله : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٢) ، وعموم النص يتناول المسلمة والكافرة ، وإنما شرط التسليم لأن النشوز يسقط النفقة ، ولأنها واجبة بإزاء الحبس .

يعتبر ذلك بحالهما جميعاً، موسراً كان الزوج أو معسراً ؛ لأنه تعالى اعتبر حال الرجل بقوله : ﴿وَعَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾^(٣) وشرط أن يكون ذلك بالمعروف بقوله : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤) ، فلو لم يعتبر حالهما لكان نفقة الشريفة النسبية والمولاة [الدنية]^(٥) سواء إذا

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٢) سورة الطلاق الآية : ٦ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٣٦ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٥) في أ : الزانية .

فإن امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة.

وإن نشزت فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله.

وإن كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة عليها، وإن سلمت نفسها إليه.

وإن كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطاء والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله.

وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها، رجعيّاً كان أو

كانتا عند الموسر ؛ كما هو مذهب الشافعي ، وهذا منكر في العادة لا معروف .

فإن امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة ؛ لأنها محقة [ق/١٧٩ب] في الامتناع فلا تصير ناشزة .

وإن نشزت فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله ؛ لأنها امتنعت بغير حق فتكون ناشزة .

وإن كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها، وإن سلمت نفسها إليه ؛ لأن النفقة مقابلة باحتباسها لنفسه ، والاحتباس له بكونها متفعلاً بها .

وإن كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطاء والمرأة كبيرة [ق/١٤٨أ] فلها النفقة من ماله ؛ لأن التسليم التام قد وجد من جانبها .

وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها، رجعيّاً كان أو بائناً ؛ لأنها محبوسة له لتعرف براءة الرحم أو لتربية الولد .

وقال الشافعي : لا نفقة للمبتوتة ؛ اعتباراً بالمتوفى عنها زوجها .

بائناً، ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها، وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصيةٍ فلا نفقة لها.

وإن طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها، وإن أمكنت ابن زوجها من نفسها: إن كان بعد الطلاق فلها النفقة، وإن كان قبل الطلاق فلا نفقة لها، وإن حبست المرأة في دينٍ أو غصبها رجلٌ كرهاً فذهب بها أو حجت مع

والإلحاق غير صحيح ؛ فإن ثم لا تجب النفقة مع الحمل ، وهنا تجب بالإجماع ، فافترقا .

ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها ؛ لأنها لم تكن واجبة ، ولو وجبت بعد الموت لوجب في مال غيره ؛ إذ الميت زال ملكه .

وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصيةٍ فلا نفقة لها ؛ لأنها منعت تسليم نفسها بفعل حرام ؛ فصارت كالناشزة .

وإن طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها ؛ لأنها لا تجب مع اختلاف [الدين]^(١) إلا للزوجية والولد ، والزوجية قد زالت .

وإن أمكنت ابن زوجها من نفسها: إن كان بعد الطلاق فلها النفقة ؛ يعني مكنت في العدة من بائن ؛ لأن المنع كان حاصلاً قبل التمكن ، والمحرمية العارضة لا تنافي النفقة [ق/١٣٩ د] .

وإن حبست المرأة في دينٍ أو غصبها رجلٌ كرهاً فذهب بها أو حجت مع محرمٍ فلا نفقة لها ؛ لأنها غير محبوسة لحق الزوج .

(١) في أ : اللين .

محرمٍ فلا نفقة لها.

وإن مرضت في منزل الزوج فلها النفقة.

وتفرض على الزوج نفقة خادمها إذا كان موسراً، ولا تفرض لأكثر من خادمٍ واحدٍ.

وعليه أن يسكنها في دار منفردة ليس فيها أحدٌ من أهله، إلا أن تختار ذلك، وإن كان له ولدٌ من غيرها فليس له أن يسكنه معها.

وإن مرضت في منزل الزوج فلها النفقة ؛ لأنه لا مانع من جهتها فصار كالحيض .

وتفرض على الزوج نفقة خادمها إذا كان موسراً ؛ لأن على الزوج القيام بمصالحها ، والخادم يتولى ذلك عادة ؛ فكان عليه النفقة .

ولا تفرض لأكثر من خادم واحد ؛ لأن ما وراءه من باب التجميل وفضول الحوائج .

وقال أبو يوسف : إذا كان لها خادمان فعليه نفقتهما ؛ لأنها قد تحتاج إلى خادم في البيت والآخر خارجه ، إلا أن المعتبر هو الحاجة الأصلية . ولو اعتبر ما ذكرنا فربما تحتاج إلى من يرعى غنمها ويسوس دوابها ويسقي أراضيها ، وهذا محال .

وعليه أن يسكنها في دار منفردة ليس فيها أحدٌ من أهله، إلا أن تختار ذلك، وإن كان له ولدٌ من غيرها فليس له أن يسكنه معها ؛ لأن السكنى

وللزوج أن يمنع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول عليها، ولا يمنعهم من النظر إليها وكلامها أي وقت اختاروا.

ومن أعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما، ويقال لها: استديني عليه.

وإذا غاب الرجل وله مالٌ في يد رجلٍ وهو يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وأولاده الصغار ووالديه، ويأخذ

واجبة لها فليس للزوج أن يشرك معها غيرها ؛ لأن فيه إضراراً [بها] ^(١) .

وللزوج أن يمنع والديها وولدها من غيره وأهلها من الدخول عليها ؛ لأنه منزله فله أن يمنع [من شاء] ^(١) .

ولا يمنعهم من النظر إليها وكلامها أي وقت اختاروا ؛ لأن فيه قطعية للرحم ، والقطعية حرام .

ومن أعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما، ويقال لها: استديني عليه ؛ لأن في التفريق إبطال حقه من كل وجه ، وفي الاستدانة تأخير حقها مع إبقاء حقه فكان أولى لكونه أقل ضرراً .

وقياس الشافعي إياه على الجب والعنة لا يصح ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إبطال حقها ، وهذا بخلافه .

وإذا غاب الرجل وله مالٌ في يد رجلٍ وهو يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وأولاده الصغار ووالديه ؛ لأن

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

منها كفيلاً بها، ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا لهؤلاء.

نفقة الزوجية بمنزلة الدين ؛ ولهذا تجب مع اليسار والإعسار .

ونفقة الصغار ونفقة الأبوين أجريت مجرى نفقة الزوجية .

وكذلك أولاده [الزمناء]^(١) الكبار والإناث ؛ لوجود الولاء والعجز فيهم ؛ وفالتحقوا بالصغار .

واشترط اعتراف المودع ؛ بالأمرين ؛ لأن المرأة ليست بخصم [عن]^(١) الزوج في إثبات المال ، ولا المودع خصم [عن]^(١) الغائب في إثبات الزوجية عليه إذا جحد المودع .

وقال زفر : ولا يفرض فيه شيء ؛ لأنه حكم على الغائب . لكننا نقول : لما اعترف بذلك فقد أقر بثبوت حقها فيه فيقضي عليه به ثم يسري إلى ملك الغائب حكماً ؛ كما قال عليه السلام لهند - امرأة أبي سفيان - : « خذي [من مال أبي سفيان]^(٤) ما يكفيك وولدك بالمعروف » ^(٥) .

ويأخذ منها كفيلاً احتياطاً ؛ لأن الغائب إذا حضر ربما ادعى زوال الزوجية أو إبقاء نفقتها [ق/١٤٩] . وهذا إذا كان المال دراهم أو دنانير أو طعاماً ؛ لأنه جنس حقها .

(١) في أ : الذمي .

(٢) في أ : على .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من أ .

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٤٩) ، (٦٧٥٨) ومسلم (١٧١٤) .

وإذا قضى القاضي لها بنفقة الإعسار ثم أيسر فخاصمته تم لها نفقة الموسر.

وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها، إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة، أو صالحت الزوج على مقدارها، فيقضي لها بنفقة ما مضى.

وإن كان ثياباً من جنس ما تكتسي المرأة منه قضى فيها بالكسوة ؛ لأنه جنس المستحق .

ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا لهؤلاء ؛ لأن نفقة غيرهم بمنزلة الصلة .

وإذا قضى القاضي لها بنفقة الإعسار ثم أيسر فخاصمته تم لها نفقة الموسر ؛ لقوله تعالى : ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ (١) .

وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها، إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة، أو صالحت الزوج على مقدارها، فيقضي [لها] (٢) بنفقة ما مضى ؛ لأن النفقة فيها معنى الصلة فلا يتأكد إلا بمعنى ينضم إليها كما في الهبة .

فإذا قضى القاضي فقد ألزمه وله ولاية الإلزام ، وإذا صالح فقد ألزم نفسه وولايته على نفسه فوق ولاية القاضي فيلزم .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٦ .

(٢) سقط من أ .

وإذا مات الزوج بعد ما قضي عليه بالنفقة ومضت شهورٌ سقطت النفقة.
 وإن أسلفها نفقةً سنةً ثم مات لم يسترجع منها شيءٌ، وقال محمدٌ: يحتسب
 لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج.
 وإذا تزوج العبد حرةً فنفقتها دينٌ عليه يباع فيها.

وإذا مات الزوج بعد ما قضي عليه بالنفقة ومضت شهورٌ سقطت
 النفقة؛ لما مر أن فيها معنى الصلة، والصلات لا تملك قبل القبض.
 وإن أسلفها نفقةً سنةً ثم مات لم يسترجع منها شيءٌ؛ لأنها ملكت
 بالقبض وصارت كالهبة.

وقال محمد، والشافعي: يحتسب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج؛
 لأنها أخذت عوضاً عن ما تستحقه في المستقبل ولم يبق الاستحقاق فبقى
 القبض بغير حق.

إلا أن النفقة عندنا لا تجب عوضاً بل صلة؛ لأنها لو كانت عوضاً
 لكانت [عوضاً]^(١) عن البضع [ق/١٤٠] والمهر عوضه، والشيء الواحد
 لا يكون له عوضان في عقد واحد. ولا يجوز أن يجعل عوضاً عن
 الاستمتاع؛ لأن ذلك تصرف فيما ملكه بالعقد كما في الإجارة.

وإذا تزوج العبد حرةً فنفقتها دينٌ عليه يباع فيها - يعني إذا تزوج بإذن
 المولى -؛ لأنها بمنزلة الدين، وقد لزمه بعقد باشره بإذن المولى فيظهر في
 حقه كسائر الديون.

(١) سقط من أ، ب.

وإذا تزوج الرجل أمةً فبوأها مولاه معه منزلاً فعليه النفقة، وإن لم يبوئها فلا نفقة لها.

ونفقة الأولاد الصغار على الأب، لا يشاركه فيها أحدٌ، كما لا يشاركه في نفقة الزوجة أحدٌ.

فإن كان الصغير رضيعاً فليس على أمه أن ترضعه. ويستأجر له الأب من ترضعه عندها، فإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم

وإذا تزوج الرجل أمةً فبوأها مولاه معه منزلاً فعليه النفقة، وإن لم يبوئها فلا نفقة لها ؛ لأنها وجبت بمقابلة [الاحتباس] ^(١) .

ونفقة الأولاد الصغار على الأب، لا يشاركه فيها أحدٌ، كما لا يشاركه في نفقة [الزوجة] ^(٢) أحد ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ ^(٣) ؛ ألزم الأب نفقة الرضاع مع وجود الأم ، وإذا كانت الأم لا تشاركه فيها مع استوائهما في الدرجة فغيرها أولى .

فإن كان الصغير رضيعاً فليس على أمه أن ترضعه ؛ لما تلونا من الآية .
فإن لم توجد المرضعة فالأم تجبر على ذلك ؛ دفعاً للهلاك عن الصبي .
ويستأجر له الأب من ترضعه عندها ؛ لأن النفقة عليه والحضانة لها .

فإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم يجز ؛ لأن خدمة داخل البيت واجبة عليها ديانة ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه جعل

(١) في أ : الاعتياش .

(٢) في أ : أولادها .

(٣) سورة الطلاق الآية : ٦ .

يجز، وإن انقضت عدتها فاستأجرها على إرضاعه جاز، فإن قال الأب لا أستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الأم بمثل أجر الأجنبية كانت الأم أحق به، وإن التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها.

ونفقة الصغير واجبة على أبيه وإن خالفه في دينه، كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه.

خدمة [داخل] ^(١) البيت على فاطمة وخدمة خارج البيت على علي - رضي الله عنهما - وإذا كانت واجبة فلا يجوز أخذ الأجر عليها .

وإن انقضت عدتها فاستأجرها على إرضاعه جاز ؛ لأنها صارت أجنبية كسائر الأجانب .

فإن قال الأب لا أستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الأم بمثل أجر الأجنبية كانت الأم أحق به ؛ لأنها اشفق على الصبي وأنظر في مصالحه ورضاعها أوفق له فكان الأب متعنتاً في انتزاعه منها ، وقال الله تعالى : ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا﴾ ^(٢) .

وإن التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها ؛ لقوله تعالى : ﴿وإن تَعَاَسَرْتُم فَسَرِّضْهُ لهُ أُخْرَى﴾ ^(٣) .

ونفقة الصغير واجبة على أبيه وإن خالفه في دينه ؛ [كما تجب نفقة

(١) سقط من ب .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٣) سورة الطلاق الآية : ٦ .

.....

الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينها^(١) [ق/ ١٨١ ب] لأن نفقة الولد تجري مجرى نفقة الزوجة ؛ لحديث هند^(٢) ونفقة [الزوجة]^(٣) وجبت بحكم العقد فلا تختلف باختلاف الدين [ق/ ١٥٠ أ] .

(١) سقط من أ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) سقط من أ .

باب الحضانة

وإذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد، فإن لم تكن الأم فأم
الأم أولى من أم الأب، فإن لم تكن فأم الأب أولى من الأخوات، فإن لم
تكن جدةً فالأخوات أولى من العمات والخالات وتقدم الأخت من الأم
والأب، ثم الأخت من الأم، ثم الأخت من الأب، ثم الخالات أولى من

وإذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد ؛ لما مر أنها اشفق
عليه وأعرف بتربيته .

فإن لم تكن الأم فأم الأم أولى من أم الأب ؛ لأن الأم لما كانت أولى من
الأب كانت أنها أولى من أمه .

فإن لم تكن فأم الأب أولى من الأخوات، فإن لم تكن جدةً فالأخوات ؛
لأنها أكثر شفقة منهن ؛ لأن قرابتها قرابة الولاء .

فإن لم تكن جدةً فالأخوات أولى من العمات والخالات ؛ لأنهن أقرب
فكانت شفقتهم أوفر .

وتقدم الأخت من الأم والأب، ثم الأخت من الأم ؛ لأنها تدلى
بالجهتين .

ثم الأخت من الأب ؛ لأن هذه الولاية تستفاد من جانب الأمهات .

وقال [الشافعي]^(١) الأخت من الأب أولى ؛ لأنهما استويا في القرابة

(١) بياض في أ .

العمات، وينزلن كذلك، ثم العمات ينزلن كذلك، وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها إلا الجدة إذا كان زوجها الجد، وإن لم تكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصياً.

والأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده، وبالجارية حتى تحيض، ومن سوى الأم والجدة أحق بالجارية حتى

فكان أقواهما في الإرث أولاهما في الحضانة .

إلا أن اعتبار الإرث في هذا ضائع ؛ فإن الجدة أحق من الأخت .

ثم الخالات أولى من العمات، وينزلن كذلك، ثم العمات ينزلن كذلك، لأن الخالات يبدلن بالأم فكن أولى .

وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها إلا الجدة إذا كان زوجها الجد، لقوله عليه السلام لأم الغلام : « أنت أحق به ما لم تنكحي »^(١) . وإذا كان زوج الجدة جداً فلا ضرر على الصبي ، وكذا كل ذي رحم محرم فلا يسقط به الحق .

وإن لم تكن امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصياً ؛ لأنه أقربهم قرابة .

والأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجي

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٧٦) وأحمد (٦٧٠٧) والحاكم (٢٨٣٠) والبيهقي في الكبرى (١٥٥٤١) وابن حزم في المحلى (١٠ / ٣٢٥) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وقال الألباني : وإنما هو حسن فقط للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

تبلغ حداً تشتهى.

والأمة إذا أعتقها مولاهها وأم الولد إذا أعتقت في الولد كالحرة، وليس للأمة وأم الولد قبل العتق حق في الولد، والذمية أحق بولدها المسلم مالم

وحده^(١)، وبالجارية حتى تحيض ؛ لأن الغلام إذا استغنى [ق/ ١٤١د] احتاج إلى التخلف بأخلاف الرجال والتأدب بآدابهم [والأب أعرف]^(٢) بذلك، والجارية تحتاج إلى التصنع وتعرف أحوال النساء ، والنساء في ذلك أهدي .

ولو خير الغلام والجارية بعد سبع سنين - كما قال الشافعي - ربما اختار من هو أضر له ؛ لأن من دأب الصبي أن تختار من يوافقه على هواه فلا يخير . وما روى أنه عليه السلام فعل ذلك قبل إنه عليه السلام قال : «اللهم اهده»^(٣) فبركة دعائه كان لا يختار إلا الأصح .

ومن سوى الأم والجددة أحق بالجارية حتى تبلغ حداً تشتهى ؛ لأن الحق ثبت لحاجة الصغيرة وقد استغنت .

والأمة إذا أعتقها مولاهها وأم الولد إذا أعتقت في الولد كالحرة ؛ لأن شفقتها كشفقة غيرها من الأمهات .

(١) سقط من أ .

(٢) في أ : والأعرف .

(٣) أخرجه أبو داود (٢٢٤٤) والنسائي (٣٤٩٥) وابن ماجه (٢٣٥٢) وأحمد (٢٣٨٠٧)

(٢٣٨٠٨) (٢٣٨١٠) والدارقطني (٤٣ / ٤) وعبد الرزاق (١٢٦١٦) وسعيد بن منصور وفي

سننه (٢٢٧٦) والحاكم (٢٨٢٨) والبيهقي في الكبرى (١٥٥٣٨) (٥٦٨٩) من حديث رافع

ابن سنان . قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وصححه الشيخ

الألباني رحمه الله .

يعقل الأديان ويخاف أن يألف الكفر.

وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك إلا أن تخرجه إلى وطنها وقد كان الزوج قد تزوجها فيه.

وعلى الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته إذا كانوا فقراء وإن خالفوه في دينه،

وليس للأمة وأم الولد قبل العتق حق في الولد ؛ لأن الحضانة ضرب ولاية ، وليستا من أهل الولاية ، وبعد العتق صارتا كغيرهما من الحرائر .
والذمية أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان ويخاف أن يألف الكفر ؛ لأن عند الخوف ينقلب نفعا ضرراً .

وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك ؛ لأن فيه ضرراً بالأب لعجزه عن مطالعة الولد .

إلا أن تخرجه إلى وطنها وقد كان الزوج قد تزوجها فيه ؛ لأنه التزم ذلك عادة ؛ لأن من تزوج في بلد يقصد المقام به غالباً .

وعلى الرجل أن ينفق على أبويه وأجداده وجداته إذا كانوا فقراء وإن خالفوه في دينه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ ^(١) ؛ نزلت في الكفار .

والجد وقد يسمى والدًا ، وولد الولد ولدًا .

(١) سورة لقمان الآية : ١٥ .

ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجدات والولد وولد الولد، ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد.

والنفقة لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً، أو كانت امرأة بالغة فقيرة، أو كان ذكراً زماً أو أعمى فقيراً، ويجب ذلك على مقدار الميراث.

ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجدات والولد وولد الولد ؛ لأن النفقة تجب صلة ؛ فلا تجب مع اختلاف الدين إلا لهؤلاء ؛ لما بينا .

ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد ؛ لأنه أقرب الناس إليهما وماله يضاف إليهما ؛ قال عليه السلام : « أنت ومالك لأبيك »^(١) .

والنفقة [ق/ ١٨٢ب] لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً، أو كانت امرأة بالغة فقيرة، أو كان ذكراً زماً أو أعمى فقيراً، ويجب ذلك على مقدار الميراث ؛ لقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٢) .

وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قضى بالنفقة [على العم وعن زيد] أنه

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) والطبراني في الأوسط (٣٥٣٤) ، (٦٧٢٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٦٩٣) من حديث جابر بن عبد الله .

قال الزيلعي : قال ابن القطان إسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وقال في التنقيح ويوسف بن إسحاق من الثقات المخرج لهم في الصحيحين قال وقول الدارقطني فيه غريب تفرد به عيسى بن يوسف لا يضره فإن غرابة الحديث والتفرد به لا يخرججه عن الصحة وقال الألباني : صحيح .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن على أبويه أثلاثاً: على الأب الثلثان، وعلى الأم الثلث.

ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين، ولا تجب على الفقير.

قضى بنفقة^(١) [صغير]^(٢) على أمه وعمه أثلاثاً ، وإنما اعتبر العمى والزمانة في الكبير؛ لأن بهذه المعاني يصير عاجزاً عن الكسب فصار كالصغير . وكذلك المرأة البالغة ؛ لأنها عاجزة عن الكسب .

وما ذكرنا من النصوص حجة على الشافعي في أنها لا تجب إلا للوالدين والوالد .

وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن على أبويه [أثلاثاً]^(٣) : على الأب الثلثان، وعلى الأم الثلث ؛ لأن نفقة الصغير اختصت بالأب لاختصاصه بتربيته والولاية عليه ، وبالبلوغ خرج عن ولايته فكانت [نفقته]^(٤) على قدر الميراث كغيره من الأقارب .

ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين - يريد غير الوالدين والولد ؛ لأن نفقتهم تجب على طريق الصلة وهي لا تجب مع اختلاف الدين فيهم ؛ ولهذا جاز أن يتدئ بقتل أخيه الكافر ، ولا يتدئ بقتل أبيه الكافر ، والمسألة مكررة .

ولا تجب على الفقير؛ لأن وجوب الصلوات يستدعي الغنى ؛ إذ

(١) سقط من أ .

(٢) في أ : الصغيرة .

(٣) سقط من ب .

(٤) في أ : ولايته .

وإذا كان للابن الغائب مالٌ قضي عليه بنفقة أبويه، وإن باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند أبي حنيفة، وإن باع العقار لم يجز.

وإن كان للابن الغائب مالٌ في يد أبويه فأنفقا منه لم يضمنا.

وإن كان له مالٌ في يد أجنبي فأنفق عليهما بغير إذن القاضي ضمن.

الإيجاب على الفقير ليس بأولى من الإيمان له .

وإذا كان للابن الغائب مالٌ قضي عليه بنفقة أبويه وقد بينها .

وإن باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأن للأب حق التمليك في مال الابن ، وفي بيع العروض منفعة للغائب من وجه ؛ لئلا ت تلف ، فكان ذلك نظراً للجانبين .

ولا يبيع العقار ؛ لأنه مأمون التلف .

وقالا - وهو القياس - : لا يجوز بيع المتاع أيضاً ؛ لعدم ولايته كسائر الأقارب .

وإن كان للابن الغائب مالٌ في يد أبويه فأنفقا منه لم يضمنا ؛ لما مر أن لهما حق التمليك عند الحاجة ، وقد قال - عليه السلام - : « كلوا من كسب أولادكم إذا اجتحتم إليه بالمعروف »^(١) .

وإن كان له مالٌ في يد أجنبي فأنفق عليهما [ق/ ١٤٢د] بغير إذن القاضي ضمن ؛ لأنه دفع المال إلى غير مالكة من غير ولاية وإذن من صاحب الولاية .

وإذا قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة فمضت مدة سقطت، إلا أن يأذن القاضي في الاستدانة عليه.

وعلى المولى أن ينفق على عبده وأمته، فإن امتنع وكان لهما كسب

وإذا قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة فمضت مدة سقطت، إلا أن يأذن القاضي في الاستدانة عليه؛ لأنها صلة محضة، بخلاف نفقة الزوجة فإنها أجرة من وجه وعوض عن الاحتباس، فإذا أذن القاضي بالاستدانة فقد صار ذلك ديناً عليه كسائر الديون فلا تسقط.

وعلى المولى أن ينفق على عبده وأمته؛ لقوله عليه السلام: «إنهم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تطعمون، واكسوهم مما تكسون، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون؛ فإنهم لحم ودم وخلق مثلكم»^(١)، وقال: «لا يدخل الجنة سيئ الملكة»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٦١) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن المعمر بن سويد قال مررنا بأبي ذر بالريذة وعليه برد وعلى غلامه مثله فقلنا يا أبا ذر لو جمعت بينهما كانت حلة فقال إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام وكانت أمه أعجمية فعيرته بأمه فشكاني إلى النبي ﷺ فلقيت النبي ﷺ فقال يا أباذر إنك امرؤ فيك جاهلية قلت يا رسول الله من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم.

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٤٦) وابن ماجه (٣٦٩١) وأحمد (٣١) (٧٥) وأبو يعلى (٩٤) والبخاري (٤٣) والديلمي في مسند الفردوس (٧٦١٢) وأبو نعيم في الحلية (١٦٤/٤) والبيهقي في الشعب (٨٥٨٠) والخطيب في تاريخ بغداد (٤٠٣/١) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السخيتاني وغير واحد في فرقة السبخي =

اكتسبا وأنفقات على أنفسهما، وإن لم يكن لهما كسبٌ أجبر المولى على بيعهما.

فإن امتنع وكان لهما كسبٌ اكتسبا وأنفقا ؛ لأن منافعهما [ملك]^(١) المولى فصار كالإنفاق من ماله وهو أولى من البيع ؛ لأن فيه نظراً للجانبين .
وإن لم يكن لهما كسبٌ أجبر المولى على بيعهما ؛ لأن إبقاءهما على ملكه والحالة هذه يؤدي إلى إهلاك آدمي بغير حق وهو حرام .

= من قبل حفظه وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله .

(١) في أ : تحت .

كتاب العتق

العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه، فإذا قال لعبده أو أمته (أنت حرٌّ، أو معتقٌ، أو عتيقٌ، أو محررٌ، أو قد حررتك، أو أعتقتك) فقد عتق، نوى المولى العتق أو لم ينو، وكذلك إذا قال "رأسك حرٌّ، أو وجهك، أو رقبتك، أو بدنك" أو قال لأمرته "فرجك حرٌّ" ولو قال "لا ملك لي عليك" ونوى به الحرية عتق،

كتاب العتق

العتق يقع من الحر البالغ في ملكه ؛ لأن العتق إزالة الملك والعبد لا ملك له ، وقد قال عليه السلام : « لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم »^(١) ، والمجنون والصبي محجوران بالنص^(١) .

فإذا قال لعبده أو أمته (أنت حرٌّ، أو معتقٌ، أو عتيقٌ، أو محررٌ، أو قد حررتك، أو أعتقتك) فقد أعتق، نوى المولى العتق أو لم ينو ؛ لأن هذه الألفاظ صريح في إثبات العتق والحرية ؛ فلا تعتبر النية كما في صريح الطلاق [ق/١٨٣] .

وكذلك إذا قال "رأسك حرٌّ، أو وجهك حر، أو رقبتك، أو بدنك" أو قال لأمرته "فرجك حر حر ؛ لما مر [ق/١٥٢] في الطلاق .

ولو قال "لا ملك لي عليك" ونوى به الحرية عتق، وإن لم ينو لم يعتق ؛ لأنه يحتمل لا ملك لي عليك لأنني بعتك ؛ فإذا كان محتملاً ينوي فيه

وإن لم ينو لم يعتق، وكذلك كنيات العتق، وإن قال "لا سلطان لي عليك" ونوى به العتق لم يعتق، وإن قال: "هذا ابني" وثبت على ذلك.

أو قال "هذا مولاي"، أو "يا مولاي" عتق، وإن قال "يا ابني" أو "يا أخي" لم

ككنيات الطلاق، وكذلك سائر كنيات العتق؛ كقوله: خرجت من ملكي، ولا سبيل لي عليك، وقد خليت سبيلك، أو يقول لأئمة: قد أطلقتك، بخلاف قوله: طلقتك.

وإن قال "لا سلطان لي عليك" ونوى به العتق لم يعتق؛ لأن السلطان هو الحجة؛ قال تعالى: ﴿أَوَلْيَأْتِيَنِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، ولو قال: لا حجة لي عليك ونوى به العتق [لا يعتق]^(٢) لأنه ليس محتمل، كذا هذا.

فإن قال: "هذا ابني" وثبت على ذلك عتقي؛ لأن البنوة منافية للملك فصار اللفظ مجازاً عن الحرية.

وكذلك إن قال: هذا مولاي؛ لأنه [إثبات]^(٣) لصفة الحرية؛ إذ المولى لا يكون إلا حراً؛ فكأنه أعتق ثم قال: هذا مولاي، وهذا صريح.

وكذا إن قال: "يا مولاي"؛ لأن هذا اللفظ لا يستعمل على سبيل الإكرام في العادة؛ فصار كقوله: هذا مولاي.

وزفر أحقه بقوله: يا سيدي في أنه لا يعتق والفرق أن السيد هو الكبير، ويحتمل وجودها فلا يتعين.

وإن قال "يا ابني" أو "يا أخي" لم يعتق؛ لأنه يستعمل على طريق الإكرام؛

(١) سورة النمل الآية: ٢١.

(٢) في أ: هذا.

(٣) سقط من أ.

يعتق، وإن قال لغلام لا يولد مثله لمثله "هذا ابني" عتق عليه عند أبي حنيفة، وإذا قال لأمته "أنت طالق" ينوي به الحرية لم تعتق، وإن قال لعبده "أنت مثل الحر" لم يعتق، وإن قال "ما أنت إلا حر" عتق.

فقال الله تعالى : ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ (١) .

وإن قال لغلام له لا يولد مثله لمثله "هذا ابني" عتق عليه عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لما مر أن هذا اللفظ مجاز عن الحرية ، وتعذر ثبوت النسب لا ينفي الحرية ؛ كما لو قال لصغير معروف النسب : هذا ابني .
وقالا : لا ؛ لأن الحرية تثبت من ضرورة البنوة ، واستحالت البنوة فلا يثبت ما هو من ضروراتها .

وإذا قال لأمته "أنت طالق" ينوي به الحرية لم تعتق، وكذا جميع كنايات الطلاق ؛ لأنه في محل الحقيقة يزيل أضعف الملكين - وهو ملك النكاح - فلا يزيل في محل المجاز أقواهما ؛ إذ العمل في محل المجاز أضعف .
وعند الشافعي : كما يجوز أن يكني عن الطلاق بالحرية جاز أن يكني عن الحرية بالطلاق .

والفرق : أن ثمة عمله في محل المجاز أضعف، وهنا أقوى ؛ فيتعذر .

وإن قال لعبده: "أنت مثل الحر" لم يعتق؛ لأن التشبيه لا يثبت الحقيقة .

وإن قال "ما أنت إلا حر" عتق؛ لأن الإثبات بعد النفي أكد ؛ كما في كلمة التوحيد .

وإذا ملك الرجل ذا رحمٍ محرمٍ منه عتق عليه.

وإذا ملك الرجل ذا رحمٍ محرمٍ منه عتق عليه ؛ لقول ابن عباس : جاء رجل إلى النبي - عليه السلام - فقال : يا رسول الله إني دخلت السوق فوجدت أخي يباع فاشتريته ، وإنني أريد أن أعتقه ، قال : « فإن الله قد أعتقه » (١) .

وقال عليه السلام : « من ملك ذا رحمٍ محرمٍ منه عتق عليه » (٢)

(١) قال الحافظ في الإصابة : ٤٠٣ / ٣ روى ابن منده من طريق العزمي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال جاء رجل يقال له صالح بأخيه إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أريد أن أعتق أخي هذا فقال إن الله قد أعتقه حين ملكته إسناده ضعيف جداً وأخرجه الدارقطني من طريق العزمي وقال العزمي تركه ابن المبارك والقطان وابن مهدي والكلبي هو القائل كل ما حدثت عن أبي صالح كذب قلت ولكن وجدت له طريقاً أخرى قال زكريا الساجي حدثنا أحمد بن محمد حدثنا سليمان بن داود حدثنا حفص بن سليمان عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس كان لرسول الله ﷺ مولى يقال له صالح فاشترى أخاه له مملوكاً فقال رسول الله ﷺ قد عتق عليه حين ملكه وابن أبي ليلى هو محمد سيء الحفظ وحفص ابن سليمان هو القاري وأهي الحديث وسليمان بن داود إن يكن الشاذكوني فمعروف الحال وإلا فليُنظر فيه وقال البيهقي حفص ضعفه شعبة وأحمد ويحيى وغيرهم من أئمة الحديث .

(٢) قال الزيلعي : أخرجه النسائي في سننه عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من ملك ذا رحمٍ عتق انتهى قال النسائي هذا حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة بن ربيعة الرملي انتهى وقال الترمذي ولم يتابع ضمرة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث انتهى ورواه البيهقي وقال إنه وهم وهم فاحش والمحموظ بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وضمرة بن ربيعة لم يحتج به صاحباً الصحيح انتهى وقال عبد الحق في أحكامه تفرد به ضمرة بن ربيعة الرملي عن الثوري وضمرة ثقة والحديث صحيح إذا أسنده ثقة ولا يضر انفراده به ولا إرسال من أرسله ولا وقف من وقفه انتهى قال ابن القطان وهذا الذي قاله أبو محمد هو الصواب

وإذا أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض، وسعى في بقية قيمته لمولاه، عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يعتق كله.

وروى: «فهو حر» (١).

وحمل الشافعي الحديث على الأبوين لا يصح؛ لأنه عام، والأول نص في الأخ فكان حجة عليه.

وإذا أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض، وسعى في بقية قيمته لمولاه؛ لقوله عليه السلام: «من أعتق عبداً بينه وبين شريكه عتق ما عتق ورق ما رق» (٢) وهو محمول على استحقاق العتق

ولو نظرنا الأحاديث لم نجد منها ما وى متصلاً ولم يرو من وجه آخر منقطعاً أو مرسلأ أو موقوفاً إلا القليل وذلك لاشتہار الحديث وانتقاله على ألسنة الناس قال فجعل ذلك علة في الإخبار لا معنى له انتهى وقال المنذري في مختصر السنن وضمرة بن ربيعة هو أبو عبد الله الفلسطيني وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له في الصحيح كما قال البيهقي وقد حصل له في هذا الحديث وهم والله أعلم انتهى كلامه.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٤٩) والترمذي (١٣٦٥) وابن ماجه (٢٥٢٤) وأحمد (٢٠١٧٩)، (٢٠٢١٧) (٢٠٢٤٠) والطيالسي في مسنده (٩١٠) والطبراني في شرح معاني الآثار (٤٣٤١)، (٤٣٤٣)، (٤٣٤٤) وابن الجارود في المتقى (٩٧٣) والحاكم (٢٨٥٢) والبيهقي في الكبرى (٢١٢٠٥) من حديث سمرة، قال الألباني: صحيح.

(٢) أخرجه الدارقطني (١٢٤ / ٤) والبيهقي في الكبرى (٢١١٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

وذكره الذهبي في الميزان: ٨ / ٥٦ في ترجمة إسماعيل بن مرزوق بن يزيد وقال رواه ابن يونس في تاريخ مصر بنحوه وقال يعتق منه ما عتق ويرق منه ما رق وقد تكلم الطحاوي في إسماعيل هذا بغير حجة فقال ليس ممن يقطع بروايته وقد تكلم ابن حزم أيضاً في قوله ورق منه ما رق فقال في المحلى إنها موضوعة مكذوبة لا نعلم أحداً رواها لا ثقة ولا ضعيف وهذه مجازفة فقد رواها ابن يونس في تاريخ مصر والدارقطني والبيهقي كما تقدم وإسماعيل =

وإذا كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق، فإن كان المعتق موسراً فشريكه بالخيار: إن شاء أعتق، وإن شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه، وإن شاء استسعى العبد.

[لأنه]^(١) لا يتجزئ ثبوتاً في المحل ؛ لأنه عبارة عن قوة شرعية ، ولأن الإعتاق إزالة الملك فجاز أن ينتقض كالهبة والبيع .

وقالا : يعتق كله ؛ لقوله عليه السلام : « من أعتق شركاً له في عبده فقد عتق كله ليس لله شريك »^(٢) .

وإذا كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق ؛ لوجود الإعتاق .
فإن كان المعتق موسراً فشريكه بالخيار: إن شاء أعتق ؛ لما مر أن ملكه باق .

وإن شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه ؛ لأنه قد أفسده ؛ حيث لم يبق منتفعاً به .

وإن شاء استسعى العبد ؛ لقوله عليه السلام : « من أعتق شقصاً له من مملوك [ق/١٥٣] فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال فإن لم يكن له مال

= هذا ذكره ابن حبان في الثقات ولا أعلم أحداً تكلم فيه ومعاذ الله أن يكون إسماعيل هذا وضعها فإن هذه الرواية معروفة قبل إسماعيل هذا .

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٣٣) والنسائي في الكبرى (٤٩٧٠) والطبراني في الكبير (٥٠٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٣٣٤) والحاثر في مسنده (٤٧٣) والبيهقي في الكبرى (٢١١٠٥) من حديث أبي المليح عن أبيه قال الشيخ الألباني : صحيح .

وإن كان معسراً فالشريك بالخيار: إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد، وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له إلا الضمان مع اليسار، والسعاية مع الإعسار، وإذا اشترى رجلان ابن أحدهما عتق نصيب الأب، ولا ضمان عليه،

استسعى العبد غير مشقوق عليه «^(١) [ق/ ١٨٤ ب] وهذا حجة على الشافعي في أنه لا سعاية عليه، ويتصرف المولى في نصفه تصرف الملاك ثم ينتقض عليه بحالة اليسار فإنه لا ينفذ تصرفه [فيه]^(٢) بالإجماع.

وإن كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار: إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد، لما ذكرنا.

وقالا: ليس له إلا الضمان مع اليسار، والسعاية مع الإعسار، بناء على أن الإعتاق لا يتجزأ عندهما.

وإذا اشترى رجلان ابن أحدهما عتق نصيب الأب بالجزئية في الملك، ولا ضمان عليه، لأن الشراء حصل بقبولهما جميعاً فصار الشريك راضياً بالعتق؛ لأن شراء القريب إعتاق؛ فصار كما لو أذن له أن له أن يعتق.

وكذلك إذا ورثاه؛ لأنه لم يوجد منه الفعل أصلاً.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٠)، (٢٣٧٠) ومسلم (١٥٠٣) وأبو داود (٣٩٣٨) والنسائي في الكبرى (٤٩٦٣)، (٤٩٦٤)، (٤٩٦٥) وأحمد (٩٤٩٨) وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠١) وابن أبي شيبة (٤/ ٤٢٢) والطبراني في الأوسط (٨٩٦٥) والبيهقي في الكبرى (٢١١٥٩) وابن حزم في المحلى (٩/ ١٩٩) وابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٢٧٣، ٢٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) سقط من أ.

وكذلك إذا ورثاه فالشريك بالخيار: إن شاء أعتق نصيبه، وإن شاء استسعى، وإذا شهد، كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية عتق كله، وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه، موسرين كانا أو معسرين عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن كانا موسرين فلا سعاية عليه، وإن كانا معسرين سعى لهما، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى للموسر ولم يسع

وقالا: يضمن الأب في الشراء نصيب شريكه ؛ لأنه صار معتقاً [بالشراء]^(١) .

وإذا ثبت أنه لا ضمان على الأب عند أبي حنيفة للشريك أن يستسعى ؛ لما مر .

وإذا شهد، كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية عتق كله، وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه، موسرين كانا أو معسرين ؛ لأن من زعم كل واحد [منهما]^(٢) أن صاحبه أعتق وأن له الضمان والسعاية ؛ لما مر . إلا أن قوله غير مقبول على صاحبه فتثبت السعاية .

وقالا ، وزفر : إن كانا موسرين فلا سعاية عليه، لأن من زعم كل واحد على أصل أبي يوسف ومحمد أنه له الضمان لا غير ، وقوله غير مقبول على صاحبه .

وإن كانا معسرين سعى لهما ؛ لأن في زعمهما أن الواجب هو السعاية فقط .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

للمعسر، ومن أعتق عبده لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم عتق.

وعتق المكره والسكران واقعاً، وإذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط كما يصح في الطلاق، وإذا خرج عبدٌ من دار الحرب إلينا مسلماً عتق، وإذا أعتق جاريةً حاملاً عتق حملها، وإن أعتق الحمل خاصةً عتق ولم تعتق الأم.

وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى للموسر ؛ لأن من زعمه أن صاحبه [معسر؛ فالواجب السعاية .

ولم يسع للمعسر؛ لأن من زعمه أن صاحبه^(١) موسر فالواجب الضمان، غير أن زعمه يؤثر في حقه ولا يؤثر في حق غيره .

ومن أعتق عبده لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم [عتق لأن إزالة الملك فيصح كالطلاق في حالة الحيض وعتق المكره]^(٢) والسكران : واقع ؛ لما مر في الطلاق .

وإذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط كما يصح في الطلاق، وقد مر بيانه أيضاً في الطلاق .

وإذا خرج عبدٌ من دار الحرب إلينا مسلماً عتق ؛ لأنه لما دخل دار الإسلام ظهرت [يده]^(٣) وهو مسلم فلا يسترق .

وإذا أعتق جاريةً حاملاً [عتقت]^(٤) وعتق حملها ؛ لأنه تبع لها كعضو من أعضائها .

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من أ .

(٣) سقط من ب .

(٤) سقط من ب .

وإذا أعتق عبد على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال، ولو قال "إن أديت إلي ألفاً فأنت حر" صح وصار مأذوناً، فإن أحضر المال أجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد.

وولد الأمة من مولاها حر، وولدها من زوجها مملوكٌ لسيدها. وولد

وإن أعتق الحمل خاصةً عتق ؛ لأنه يعتق بطريق التبعية فبالأصالة أولى .
[ق/ ١٤٣ د] وإنما لم يجز إفراده بالبيع [للغرر]^(١) ، وذلك لا يمنع العتق .

ولم تعتق الأم ؛ لعدم الإعتاق .

وإذا أعتق عبده على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال ؛ لوجود الشرط وهو الالتزام .

ولو قال "إن أديت إلي ألفاً فأنت حر" صح ؛ لأنه تعليق بالأداء .

وصار مأذوناً ؛ لأن الأداء لا يحصل إلا بكسب ، والكسب بالتجارة ؛ فكان [إذناً بالدلالة]^(٢) .

فإن أحضر المال أجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد استحساناً ؛ لأن فيه معنى الكتابة ، وهو تعليق باختياره من وجه .

والقياس أن لا يجبر - وهو قول زفر - ؛ لأن فيه معنى اليمين فلا يجبر على إيجاد الشرط .

وولد الأمة من مولاها حر ؛ لوجود [البعضية]^(٣) وحرمة الانتفاع به .

(١) في أ : والمغرور .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : البعضية .

الحرّة من العبد حرّ.

وولدها من زوجها مملوكٌ لسيدها ؛ لما أنه تبع لها وجزء من أجزاءها .
وولد الحرّة من العبد حر ؛ لما ذكرنا .

باب التدبير

إذا قال المولى لمملوكه "إذا مت فأنت حرٌّ، أو أنت حرٌّ عن دبر مني، أو أنت مدبرٌ، أو قد دبرتك" فقد صار مدبراً: لا يجوز بيعه، ولا هبته، وللمولى أن

[باب] ^(١)التدبير

إذا قال المولى لمملوكه: إن مت فأنت حر، أو أنت حر عن دبر مني، أو أنت مدبر، أو قد دبرتك: فقد صار مدبراً؛ فإن هذه الألفاظ صريحة فيه.

وحقيقة التدبير الإعتاق عن دبر [منه] ^(٢)، وهو في معنى اليمين.

ولا يجوز بيعه ولا هبته؛ لقوله عليه السلام [ق/ ١٥٤]: «[المدبر] ^(٣) لا

يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث» ^(٤).

(١) في ب: كتاب.

(٢) في أ: مني.

(٣) في أ: الدبر.

(٤) أخرجه الدارقطني (٤/ ١٣٨) والديلمي في مسند الفردوس (٦٦١٣) والبيهقي في الكبرى (٢١٣٦١) وابن حزم في المحلى (٩/ ٣٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً قال الدارقطني: لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وإنما هو عن ابن عمر موقوف في قوله: وقال ابن حزم: هذا خبر موضوع لأن عبد الباقي راوي كل بلية وقد ترك حديثه إذ ظهر فيه البلاء ثم سائر من رواء إلى أيوب ظلمات بعضها فوق بعض كلهم مجهولون، وعمر بن عبد الجبار إن كان هو السنجاري فهو ضعيف وإن كان غيره فهو مجهول.

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ٢١٥): قال أبو حاتم عبيدة منكر الحديث وقال الدارقطني في العلل: الأصح وقفه وقال العقيلي: لا يعرف إلا بعلي بن ظبيان وهو منكر الحديث، وقال أبو زرعة الموقوف أصح، وقال ابن القطان: الموضوع ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح موقوف كما رواه الشافعي، وقال الشيخ الألباني رحمه الله: موضوع.

يستخدمه ويؤجره، وإن كانت أمةً وطئها، وله أن يزوجه، فإذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله إن خرج من الثلث، وإن لم يكن له مالٌ غيره سعى في ثلثي قيمته، وإن كان على المولى دينٌ سعى في جميع قيمته لغرمائه، وولد

وقال الشافعي : هو محلوف بعتقه فجاز بيعه كالمدبر المقيد .

والجواب أن التدبير وصية بسبب لازم - وهو اليمين فصار العبد مستحقاً على المولى بسبب لازم بخلاف المقيد ؛ لأن عتقه معلق [بالموت]^(١) [ق/١٨٥ب] على صفة ؛ فما لم يوجد لا يثبت الاستحقاق .

وللمولى أن يستخدمه ويؤجره ، وإن كانت أمة فله أن يطأها وأن يزوجه ؛ لأن ملكه باق .

وإذا مات عتق المدبر من ثلث ماله إن خرج من الثلث ؛ لما مر من الحديث .

وإن لم يكن له مال [غيره]^(٢) سعى في ثلثي قيمته ؛ لأنه استحق ثلث رقبته بقضية الحديث .

فإن كان المولى على دين سعى في جميع قيمته للغرماء ؛ لأن الدين مقدم على الوصية ، إلا أن حقيقة العتق لا ينقض ؛ فينقض معنى بالسعاية .

وولد المدبرة مدبر تبعاً للأُم ؛ كما في الرق والحرية ، وقد روى ذلك عن عثمان وابن مسعود ، ولم يرو خلافهما .

(١) في أ : بموت .

(٢) سقط من أ .

المديرة مدبراً، فإن علق التدبير بموته على صفة - مثل أن يقول: إن مت من مرضي هذا، أو سفري هذا، أو من مرض كذا - فليس بمدبر، ويجوز بيعه، فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر.

وعند الشافعي : لا يدخل الولد في التدبير ؛ كالمحلوف بعته .
والفرق أن ثمة لم يثبت استحقاق الحرية ؛ لكون الشرط على خطر الوجود ، وهنا بخلافه .

فإن علق التدبير بموته على صفة - مثل أن يقول: إن [مت من] ^(١) مرضي هذا، أو سفري هذا، أو من مرض كذا - فليس بمدبر، ويجوز بيعه ؛ لأن استحقاق العتق لم يثبت ؛ إذ الموت على هذه الصفة قد يكون وقد لا يكون ؛ فصار كالمحلوف بعته .

فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر المطلق ؛ لوجود الشرط ، والله أعلم .

(١) سقط من أ .

باب الاستيلاء

إذا ولدت الأمة من مولاهما فقد صارت أم ولد له، لا يجوز بيعها، ولا تمليكها، وله وطؤها واستخدامها وإجارتها وتزويجها، ولا يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به المولى، فإن جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير إقرار، وإن

باب الاستيلاء

إذا ولدت الأمة من مولاهما فقد صارت أم ولد له، لا يجوز بيعها، ولا تمليكها ؛ لقوله عليه السلام : « أيما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه » ^(١) ، وله وطؤها واستخدامها وإجارتها وتزويجها ؛ لما مر في المدبر .

ولا يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به المولى، فإن جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير إقرار ؛ لأنها في الأول لم تكن فراشاً ، بخلاف الثاني .
وإن نفاه [بعد ذلك] ^(٢) انتفى بقوله ؛ لأنه ينفرد بنقل فراشها بالتزويج ،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥١٥) وأحمد (٢٩١٢) والدارمي (٢٥٧٤) والدارقطني (٤/ ١٣٠ ، ١٣١) وعبد الرزاق (١٣٢١٩) وابن أبي شيبة (٤/ ٤٠٩) والبيهقي في الكبرى (٢١٥٧٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

قال البيهقي : حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس الهاشمي ضعفه أكثر أصحاب الحديث وقال البوصيري في الزوائد : هذا إسناد ضعيف حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله الهاشمي تركه علي بن المديني وأحمد بن حنبل والنسائي وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة وقال البخاري يقال إنه كان يتهم بالزندقة وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٢) سقط من ب .

نفاه انتفى بقوله، وإن زوجها فجاءت بولد فهو في حكم أمه، وإذا مات المولي عتقت من جميع المال، ولا تلزمها السعاية للغرماء إن كان على المولى دين،

فكذا ينقل نسب ولدها، ولأن اللعان شرع في الزوجات وهي ليست منهن [وإن تزوجها فجاءت بولد فهي [في] (١) حكم أم الولد] (٢).

وإذا مات المولي عتقت من جميع المال، ولا تلزمها السعاية للغرماء إن كان على المولى دين؛ لحديث سعيد بن المسيب: «أمر النبي ﷺ بعتق أمهات الأولاد وأن لا يجعلن من الثلث ولا يسعين في دين» (٣).

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ب.

(٣) قال الزيلعي: غريب وفي الباب أحاديث منها ما أخرجه الدارقطني عن يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها ما دام حيا فإذا مات فهي حرة انتهى ثم أخرجه عن عبد الله بن مطيع ثنا عبد الله بن جعفر ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ إلى آخره وهذا أعله ابن عدي بعبد الله بن جعفر بن نجيح المديني وأسند تضعيفه عن النسائي والسعدي والفلاس وابن معين ولبنه هو وقال عامة ما يرويه لا يتابع عليه ومع ضعفه يكتب حديث ثم أخرجه عن أحمد بن عبيد الله العنبري ثنا معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر موقوفاً عليه قال ابن القطان هذا حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي وهو ثقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر واختلف فيه فقال عنه يونس بن محمد وهو ثقة وهو الذي رفعه وقال عنه يحيى بن إسحاق وفليح بن سليمان عن عمر لم يتجاوزوه وكلهم ثقات وهذا كله عند الدارقطني وعندني أن الذي أسنده خير ممن وقفه انتهى وقال الحازمي في كتابه في ذكر الترجيحات الوجه الخامس والعشرون أن يكون أحد الحديثين منسوبا إلى النبي ﷺ نصا وقولا والآخر ينسب إليه استدلالا واجتهادا فيكون الأول مرجحا نحو حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن إلى آخره فهذا أولى بالعمل به من حديث أبي سعيد الخدري كنا نبيع أمهات الأولاد على =

وإذا وطئ الرجل أمة غيره بنكاح فولدت منه ثم ملكها صارت أم ولد له، وإذا

وإذا وطئ [ق/ ١٤٤] الرجل أمة غيره بنكاح فولدت منه ثم ملكها صارت أم ولد له ؛ كما لو ولدت في ملكه .

وقاسه الشافعي على الوطء بالزنا إذا لم يوجد في الملك .

= عهد رسول الله ﷺ لأن حديث ابن عمر قوله عليه السلام ولا خلاف أنه حجة وحديث أبي سعيد ليس فيه تنصيص منه عليه السلام فيحتمل أن من كان يرى هذا لم يسمع من النبي ﷺ خلافه وكان ذلك اجتهدا منه فكان تقديم ما نسب إلى النبي ﷺ نصا أولى ونظيره حديث أبي رافع في المزارعة كنا نخابر وكنا نكري الأرض إذا لم يكن فعلهم ذلك مسندا إلى إذنه عليه السلام انتهى وحديث أبي سعيد الذي أشار إليه أخرجه النسائي عن زيد العمي عن أبي الصديق عن أبي سعيد في أمهات الأولاد قال كنا نبيعهن في عهد رسول الله ﷺ قال النسائي زيد العمي ليس بالقوي انتهى ورواه الحاكم في المستدرک وصححه ورواه العقيلي وأعله يزيد العمي ثم قال وغير زيد يرويه بإسناده جيد انتهى وهذا الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي عن جابر قال أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن قيس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر فلما كان عمر نهانا فانتبهينا قال الحاكم على شرط مسلم وقال النسائي أخبرنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ فلا ينكر ذلك علينا انتهى قال ابن الجوزي في التحقيق ومن الجائز أن يكون هذا خفي على أبي سعيد وغيره من الصحابة أو يكون النهي ورد بعد ذلك انتهى وذكر عبد الحق في أحكامه حديث ابن عمر هذا ثم قال يروي من قول ابن عمر ولا يصح مسندا وتعقبه ابن القطان في كتابه وقال إنما يروي من قول عمر رواه مالك في الموطأ من رواية يحيى بن بكير عنه عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع منها فإذا مات فهي حرة انتهى ومن طريق مالك رواه البيهقي ثم قال وكذلك رواه عبد الله بن عمر وغيره عن نافع وكذلك رواه سفيان الثوري وسليمان بن بلال وغيرهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ قال وهو وهم لا يحل روايته انتهى .

وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولدٍ فادعاه ثبت نسبه وصارت أم ولدٍ له .
وعليه قيمتها، وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها، وإن وطئ أب الأب مع
بقاء الأب لم يثبت النسب، فإن كان الأب ميتاً يثبت النسب من الجد كما يثبت

والفرق : أن الزنا لا يثبت به النسب فلا يثبت به الاستيلاد ، بخلاف
النكاح .

وإذا وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولدٍ فادعاه ثبت نسبه وصارت
الجارية أم ولدٍ له ؛ لأن للأب شبهة الملك في مال ابنه ؛ لقوله عليه السلام :
« أنت ومالك لأبيك »^(١) والنسب يحتاط في إثباته ؛ فشبهة الملك فيه
كحقيقته كما في شبهة النكاح .

وعن أبي يوسف أنها لا تصير أم ولد [له]^(٢) كما في جارية المكاتب .
والفرق : أن المولى لا شبهة له في مال المكاتب ، وإنما شبهته في
رقبته ، وهنا بخلافه .

وعليه قيمتها، لأنه نقل ملك في غير حاجة ضرورية يتعلق بهال .
وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها؛ [لأنه]^(٣) تملكها قبل الوطاء .
وإن وطئ أب الأب مع بقاء الأب لم يثبت النسب، فإن كان الأب ميتاً
يثبت النسب من الجد كما يثبت من الأب ؛ لأن الجد بمنزلة الأب حال عدم
الأب ، وكالأجنبي حال وجوده ؛ كما في الميراث والنكاح .

(١) تقدم .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : لأنها .

من الأب، وإذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه، وصارت أم ولد، وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها، وليس عليه شيء من قيمة ولدها، وإذا ادعياه معاً ثبت نسبه منهما، وكانت الأم أم ولدٍ

وإذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت [ق/١٥٥أ] نسبه منه، وصارت أم ولدٍ له؛ لأن ذلك يثبت بشبهة الملك؛ فبحقيقة أولى.

وعليه نصف عقرها؛ لأن الوطاء في ملك الغير لا يخلو عن حد أو عقر، وقد سقط الحد للشبهة، فيجب العقر.

وعليه [ق/١٨٦ب] أنصف قيمتها؛ لأنه ملكها بالاستيلاء ضرورة أنه لا يتجزأ. ولا يدخل العقر في القيمة [ولا يتبع أحدهما الآخر بخلاف جارية الابن حيث لا يلزم العقر]^(١)؛ لأن كل واحد ضمان [فلا يستتبع أحدهما للآخر، بخلاف جارية الأب حيث لا يلزم العقر؛ لأنه ضمان]^(٢) جزء واحد فيدخل ضمان الكل وهو القيمة.

وليس عليه شيء من قيمة ولدها؛ لأنه ملكه عند العلوق، ولا قيمة له حينئذ.

وإذا ادعياه معاً ثبت نسبه منهما؛ لقول عمر: «هو ابنهما؛ يرثهما ويرثانه، وهو الباقي منهما»^(٣)؛ بمحضر من الصحابة من غير نكير،

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ب.

(٣) قال الزيلعي: الحادثة هي أمة كانت بين شريكين أتت بولد فادعياه والحديث رواه البيهقي =

لهما، وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصاً بماله على الآخر، ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل، وهما يرثان منه ميراث أب واحد، وإذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه: فإن صدقه

ولاستوائهما في الملك والحاجة إلى ثبوت النسب .

وكانت الأم أم ولدٍ لهما ؛ لثبوت نسب ولدها منهما .

وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصاً بماله على الآخر؛ لعدم الفائدة في الاستيفاء .

ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ؛ لأنه أقر على نفسه ببنته على الكمال .

وهما يرثان منه ميراث أب واحد ؛ لأن التعدد في الأبوة محال .

وقال الشافعي : يرجع إلى قول القافة . وفي ذلك أخذ بالتخمين وحكم بالظن وأنه يخطئ ويصيب .

وإذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه: فإن صدقه المكاتب

= بنقص يسير أخرجه عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن عمر في رجلين وطئا جارية في طهر واحد فجاءت بغلام فارتفعا إلى عمر فدعا له ثلاثة من القافة فاجتمعوا على أنه أخذ الشبه منهما جميعاً وكان عمر قائفاً يقوف فقال قد كانت الكلبة ينزو عليها الأسود والأصفر والأحمر فيؤدي إلى كل كلب شبه ولم أكن أرى هذا في الناس حتى رأيت هذا فجعله عمر لهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما انتهى قال البيهقي هو منقطع ومبارك بن فضالة ليس بحجة ورواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر عن قتادة قال رأى القافة وعمر جميعاً شبهه فيهما وشبههما فيه فقال عمر هو بينكما يرثكما وترثانه قال فذكرت ذلك لابن المسيب فقال نعم هو للآخر منهما انتهى .

المكاتب ثبت نسب الولد منه، وكان عليه عقرها وقيمة ولدها، ولا تصير أم ولد له، وإن كذبه في النسب لم يثبت.

ثبت نسب الولد منه ؛ لأن سبب الملك موجود وهو رق المكاتب ، وهذا كاف في ثبوت النسب ؛ لأنه يحتاط في إثباته ، وإنما يعتبر تصديقه ؛ لأنه أحق باكتسابه .

وكان عليه عقرها ؛ لأنه بدل منافع البضع ، والمكاتب أحق بمنافعها .

وقيمة ولدها ؛ لأن المولى بمنزلة المغرور ؛ حيث شبهها بأمة عبده .

ولا تصير أم ولد له ؛ لعدم حقيقة الملك ، وليس من ضرورة [النسب

ثبوت] ^(١) أمية الولد كما في ولد المغرور [وإن كذبه في النسب لم يثبت لأن فيه إبطال ملكه فلا يلزم إلا بتصرفه] ^(٢) .

(١) في أ : تقديم وتأخير .

(٢) سقط من أ .

كتاب المكاتب

وإذا كاتب المولى عبده أو أمته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتباً، ويجوز أن يشترط المال حالاً ومؤجلاً ومنجماً وتجاوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقل البيع والشراء.

كتاب المكاتب

وإذا كاتب المولى عبده أو أمته على مال شرط [عليه]^(١) وقبل العبد ذلك صار مكاتباً؛ لأن هذه صورة المكاتبه .

وقد ندب الله تعالى إليه بقوله : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾^(٢) .

ويجوز أن يشترط المال حالاً ومؤجلاً ومنجماً ؛ لإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ .

وعند الشافعي : لا يجوز إلا [منجماً]^(٣) ؛ لأنه يعجز في الحال ظاهراً [ق/١٤٥د] .

إلا أن التسليم لا يجب في الحال بل يؤخر عنه يومين وثلاثة ؛ فالظاهر قدرته على ذلك ، وإقدامه على العقد يدل عليه .

وتجاوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقل البيع والشراء ؛ لإطلاق النص ،

(١) سقط من د .

(٢) [سورة النور : ٣٣] .

(٣) في أ : مؤجلاً .

وإذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى.

ولم يخرج من ملكه، فيجوز له البيع والشراء والسفر، ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولى، ولا يهب ولا يتصدق إلا بالشيء اليسير، ولا يتكفل، فإن له ولدٌ

وحاجته إلى تحصيل الحرية .

وعند الشافعي لا يجوز ؛ بناء على عدم جواز الإذن للصبي ، وقد مرت .

وإذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه ؛ [لعدم أداء حقه]^(١) .

ويجوز له البيع والشراء والسفر ؛ لأنه بدون ذلك لا يمكنه تحصيل المقصود من الكتابة .

وعند الشافعي ليس له سفر .

وفي ذلك حرج ، وإليه أشار سعيد بن المسيب : (أثقلت ظهره وجعلتم الأرض عليه حيص بيص) .

ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولى ؛ لأنه لا يعد من الاكتساب .

ولا يهب ولا يتصدق إلا بالشيء اليسير ؛ لأن اليسير من ضرورات التجارة [فيعفى]^(٢) عنه ، بخلاف الكثير .

ولا يتكفل ؛ لأنه في معنى التبرع .

(١) سقط من ب .

(٢) في أ: فيقع .

من أمة له دخل في كتابته، وكا حكمه كحكمه، وكسبه له، وإن زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه ولداً دخل في كتابتها وكان كسبه لها، وإن وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر، وإن جنى عليها أو على ولدها لزمته الجناية، وإن أتلف مالا لها غرمه وإذا اشترى المكاتب أباه أو ابنه دخل في كتابته، وإن

فإن ولد له ولدٌ من أمة له دخل في كتابته، وكان حكمه كحكمه ؛ لأنه جزء منه فيتبعه كما في الحرية .

وكسبه له ؛ لأنه دخل في كتابة أبيه تبعاً .

وإن زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه ولداً دخل في كتابتها وكان كسبه لها ؛ لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية ؛ فكذا في الكتابة [ق/١٨٧ب] .

وإن وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر، وإن جنى عليها أو على ولدها لزمته الجناية، وإن أتلف مالا لها غرمه ؛ لأنها بعقد الكتابة صارت أحق بمنافعها وأجزائها وأكسابها ؛ فصارت كالأجنبية .

وإذا اشترى المكاتب أباه أو ابنه دخل في كتابته استحساناً ؛ لأنه تعلق عتقه بعتقه لأنه يستحق العتق عند أداء الكتابة بحكم الجزئية ، بخلاف سائر ذوي الأرحام ؛ لأنهم يعتقون بالملك ، ولا ملك للمكاتب

وقال : كل ذي رحم محرم من المكاتب فهو [بمنزلة ولده]^(١) ؛ لأن بينهما قرابة محرمة للنكاح فصار كقرابة الولاد .

(١) في أ: بمنزلة .

اشترى أم ولده دخل ولدها في الكتابة ولم يجز بيعها، وإن اشترى ذا رحمٍ محرمٍ منه لا ولاد له لم يدخل في كتابته عند أبي حنيفة، وإذا عجز المكاتب عن نجمٍ نظر الحاكم في حاله، فإن كان له دينٌ يقتضيه، أو مالٌ يقدم إليه، لم يعجل

وإن اشترى أم ولده دخل ولدها في الكتابة ؛ لما مر .

ولم يجز بيعها ؛ لأنها أم ولد له ، وبيع أم الولد حرام .

وإن اشترى ذا رحمٍ محرمٍ منه لا ولاد له لم يدخل في كتابته عند أبي حنيفة - رحمه الله - : وقد بيناه .

وإذا عجز المكاتب عن نجمٍ نظر الحاكم في حاله، فإن كان له دينٌ يقتضيه، أو مالٌ يقدم إليه، لم يعجل بتعجيله، وانتظر عليه اليومين والثلاثة، وإن لم يكن له وجهٌ وطلب المولى تعجيله عجزه وفسخ الكتابة ؛ لأن المولى لم يرض بزوال ملكه إلا بالأداء على مدة النجوم .

وقال أبو يوسف: لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمان؛ لقول علي - رضي الله عنه - : « إذا تولى على المكاتب نجمان رد في الرق »^(١) . إلا أن هذا لا ينفي الرد عن العجز عن نجم واحد .

وإذا عجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق، وكان ما في يده من الأكساب لمولاه ؛ لأنه نمي ملكه .

وإن مات المكاتب وله مالٌ لم تنفسخ الكتابة وقضيت كتابته من إكسابه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٤/٤) والبيهقي في الكبرى (٢١٥٤٩) . قال الألباني : وهذا سند ضعيف من أجل الحجاج وهو ابن أرطاة فإنه مدلس وقد عنعنه .

بتعجيزه، وانتظر عليه اليومين والثلاثة، وإن لم يكن له وجهٌ وطلب المولى تعجيزه عجزه وفسخ الكتابة، وقال أبو يوسف: لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمان؛ وإذا عجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق، وكان ما في يده من الأكساب لمولاه، وإن مات المكاتب وله مالٌ لم تنسخ الكتابة وقضيت كتابته من أكبابه وحكم بعثته في آخر جزء من أجزاء حياته، وإن لم يترك وفاءً وترك ولداً مولوداً في الكتابة سعى في كتابة أبيه على نجومه، وإذا أدى حكمنا بعث

وحكم [بعثته]^(١) في آخر جزء من أجزاء حياته ؛ لما مر أنه عقد مندوب إليه فيتم ما أمكن ، وهو مذهب ابن مسعود .

وعند الشافعي تفسخ الكتابة لعدم الفائدة ؛ لأن العتق لم يقع حال الحياة لعدم شرطه - وهو الأداء ، وبعد الموت لا يصح العتق .

لكننا نقول : يعتق في حال الحياة ، وشرطه سقوط الدين عن ذمته على وجه ينتفع به المولى وهو الأداء أو الثواب إذا أبرأه في حال الحياة .

وإن لم يترك وفاءً وترك ولداً مولوداً في الكتابة سعى في كتابة أبيه على نجومه، وإذا أدى حكمنا بعثت أبيه قبل موته وعتق الولد ؛ لأن الولد لما تكاتب عليه سرى حكم العقد إليه وقام مقام الأب .

وإن ترك ولداً مشترى في الكتابة قيل له: إما أن تؤدي الكتابة حالاً، وإلا رددت في الرق ؛ لأن حكم العقد لم يسر إليه وإنما صار مكاتباً بطريق التبعية لأن السراية لا تكون بعد الانفصال .

وقالاً : هو كالمولود في الكتابة ؛ لوجود الحرية في المسألتين على

(١) في أ : بقبضه .

أبيه قبل موته وعتق الولد، وإن ترك ولداً مشترى في الكتابة قيل له: إما أن تؤدي الكتابة حالاً، وإلا رددت في الرق.

وإذا كاتب المسلم عبده على خمرٍ أو خنزيرٍ أو على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة، فإن أدى الخمر عتق ولزمه أن يسعى في قيمته ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه، وإن كاتبه على حيوانٍ غير موصوفٍ فالكتابة جائزة، وإذا كاتب السواء .

وإذا كاتب المسلم عبده على خمرٍ أو خنزيرٍ أو على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة ؛ لأن الخمر ليس بمال في حق المسلم ؛ فتسميته تفسد العقد وكذلك القيمة لأنها مجهولة .

فإن أدى الخمر عتق ؛ لوجود الشرط .

ولزمه أن يسعى في قيمته ؛ لأنه صار قابضاً لنفسه بعقد فاسد .

ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه ؛ لأن المولى لم يرض بزوال ملكه إلا بهذا القدر .

وإن كاتبه على حيوانٍ غير موصوفٍ فالكتابة جائزة ؛ لأن الحيوان يثبت في الذمة إذا كان عوضاً عما ليس بمال كما في المهر والدية ، وهنا كذلك . وألحقه الشافعي بالبيع في عدم الجواز .

والفرق : أن [موضوع]^(١) البيع المماكسة ، وفي الكتابة المسامحة ، فيحتمل فيها الجهالة اليسيرة .

(١) في ب : موضع .

عبدية كتابةً واحدةً بألف درهم: إن أديا عتقا، وإن عجزا ردا إلى الرق، وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما ضامنٌ عن الآخر جازت الكتابة، وأيهما أدى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما أدى.

وإذا أعتق المولى مكاتبه عتق بعتقه، وسقط عنه مال الكتابة، وإذا مات

وإذا كاتب عبدية كتابةً واحدةً بألف درهم: إن أديا عتقا، وإن عجزا ردا إلى الرق ؛ لأنه جاز عند الانفراد وكذا عند الاجتماع ، فصار كالبيع من اثنين .

وإن كاتبهما على أن كل واحدٍ منهما ضامنٌ عن الآخر جازت الكتابة، استحساناً .

والقياس أن لا يجوز ، وهو قول الشافعي ؛ لأن كفالة المكاتب تبرع وهو لا يملك ذلك . وإنما [استحسنوا]^(٢) جوازها من حيث إن فيها تحصيل عتق كل واحد منهما ؛ إذ هو معلق بأداء جميع المال كما لو قال : إن أديت إلي ألفاً فأنت حر وهذا معك حر .

وأيهما أدى عتقا ؛ لحصول الشرط .

ويرجع على شريكه بنصف ما أدى؛لأنه أدى عنه دينه .

وإذا أعتق المولى مكاتبه عتق بعتقه، وسقط عنه مال الكتابة؛ لأن المولى بالإعتاق صار كالمسترد رقبة فلا يجوز أخذ العوض .

وإذا مات مولى المكاتب لم تنفسخ الكتابة ، وقيل له : أد المال إلى ورثة

(١) في ب : علي .

(٢) في أ : استحسنا .

مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة، وقيل له: أد المال إلي ورثة المولى على نجومه، فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه، وإن أعتقوه جميعاً عتق، وسقط عنه مال الكتابة، وإذا كاتب المولى أم ولده جاز، وإن مات المولى سقط عنها مال الكتابة، وإن ولدت مكاتبته منه بالخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن

المولى على نجومه ؛ لأن المورثة يخلفون الميت ويقومون مقامه [ق/١٨٨ ب]،
[والدين]^(١) لا يتغير بموت من له .

فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه ؛ لأن المكاتب لا يملك ، والعتق يقع في الملك .

وإن أعتقوه جميعاً عتق، وسقط عنه مال الكتابة .

والقياس أن لا يعتق ؛ لما مر . إلا أنه استحسن ذلك لأنهم يخلفون الميت في المال والإبراء منه ؛ فيعتق من هذا الوجه ؛ كما لو أبرأه المولى حال الحياة فإنه يعتق ، كذا هذا .

وغند الشافعي : يعتق بعتق أحدهم بناء على أنه لم يقبل النقل . وفيه إبطال حق الحرية فلا يجوز كما لا يجوز إبطال الحرية .

وإذا كاتب المولى أم ولده جاز ؛ لبقاء الرق فيها .

وإن مات المولى سقط عنها مال الكتابة ؛ لأنها أعتقت بأمية الولد فيبطل حكم الكتابة .

وإن ولدت مكاتبته منه بالخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن

(١) في أ : والذي .

شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له، وإذا كاتب مدبرته جاز، فإن مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة، وإن دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار: إن شاءت مضت على

شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له ؛ لأنه توجه لها جهتا عتق ، فلها أن تختار أحدهما .

وإذا كاتب مدبرته جاز ؛ لما مر .

فإن مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة ؛ لما مر أنه توجه لها جهتا عتق السعاية : الحالة ، والكتابة المؤجلة . والكتابة وردت على ثلثي رقبته لاستحقاقها بالتدبر المتقدم. وعند أبي يوسف : لا خيار ، ويسعى في الأقل منهما .

وفيه إبطال الأرفق والأوفق لها .

وعند محمد : لا خيار [لها]^(١) ، وتسعى في الأقل من ثلثي قيمتها ، أو ثلثي مال الكتابة .

وفيه جعل البدل في مقابلة جميع الرقبة ، وهو لا يملك ذلك .

وإن دبر مكاتبته صح التدبير ؛ لبقاء الملك ؛ قال النبي - عليه السلام - :

« المكاتب عبد ما بقى عليه درهم »^(٢) .

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٣٥٣) والطبراني في مسند الشاميين (١٣٨٦) والبيهقي في الكبرى (٢١٤٢٧) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال الألباني : حسن .

الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرةً، وإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له فهي بالخيار: إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة، وإذا أعتق المكاتب عبده على مال لم يجز، وإن وهب على عوضٍ لم يصح، وإن كاتب عبده جاز، فإن أدى الثاني قبل أن يعتق

ولها الخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرةً ؛ لما ذكرنا .

وإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له فهي بالخيار: إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة ؛ لأن التدبير المتأخر أسقط ثلث بدل الكتابة ؛ لأنه كان مقابلاً بجمع الرقبة ، [وهو لا يملك ذلك]^(١) . بخلاف المسألة الأولى .

وخلاف صاحبيه في هذه المسألة في الخيار فقط . ووجه ما ذكرنا .

وإذا أعتق المكاتب عبده على مال لم يجز، وإن وهب على عوضٍ لم يصح ؛ لأنهما عقدا تبرع ، ولا يملك المكاتب ذلك .

وإن كاتب عبده جاز استحساناً ؛ لأنه [ق/١٤٧ب] تحصيل البدل مع بقاء الرقبة ؛ فجاز كما في البيع بطريق الأولى .

والقياس أن لا يجوز ، وهو قول الشافعي ؛ لأنه عقد على الرق كالعتق .

والفرق ما ذكرناه .

(١) سقط من ب .

الأول فولأوه للمولى، وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولأوه له.

فإن أدى الثاني قبل أن [ق / ١٥٨ أ] يعتق الأول فولأؤه للمولى ؛ لأن الأول ليس بأهل للولاء ؛ لأنه رقيق .

وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولأؤه له ؛ لأنه عتق من جهته [يومئذ]^(١) ، وهو حر .

(١) زيادة من ب .

كتاب الولاء

إذا أعتق الرجل مملوكه فولاه له، وكذلك المرأة تعتق، فإن شرط أنه سائبةٌ فالشرط باطلٌ والولاء لمن أعتق. وإذا أدى المكاتب عتق وولاه للمولى. وكذلك إن عتق بعد موت المولى فولاه لورثة المولى، فإن مات المولى عتق

كتاب الولاء

إذا أعتق الرجل مملوكه فولاه له، وكذلك المرأة تعتق ؛ لقوله عليه السلام : « الولاء لمن أعتق »^(١) .

فإن شرط أنه سائبةٌ فالشرط باطلٌ والولاء لمن أعتق ؛ لأن عائشة - رضي الله عنها - لما اشترت بريرة اشترط أهلها أن ولاءها لهم ، فسألت عائشة النبي ﷺ فقال : « أعتقها ؛ فإن الولاء لمن أعتق »^(٢) ؛ فثبت أن الشرط باطل .

وإذا أدى المكاتب عتق وولاه للمولى. وكذلك إن عتق بعد موت المولى ؛ لأن العتق وقع من جهته وإن تأخر كالمدير .

وإن مات المولى عتق مديره وأمهات أولاده وولاهم له ؛ لما ذكرنا آنفاً.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٤) ، (١٤٢٢) ، (٢٠٤٧) ، (٢٠٦٠) ، (٢٠٦١) ، (٢٤٢١) ،

(٢٤٢٢) ، (٢٤٢٣) ، (٢٤٢٤) ، (٢٤٢٥) ، (٢٤٢٦) ، (٢٤٣٩) ، (٢٥٦٨) ،

(٢٥٧٦) ، (٢٥٧٩) ، (٢٥٨٤) ، (٤٨٠٩) ، (٤٩٧٥) ، (٤٩٨٠) ، (٥١١٤) ،

(٦٣٣٩) ، (٦٣٧٠) ، (٦٣٧٣) ، (٦٣٧٦) ومسلم (١٥٠٤) ، (١٥٠٥) من حديث

عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

(٢) انظر التخریج السابق .

مدبره وأمّهات أولاده وولائهم له، ومن ملك ذا رحمٍ محرمٍ منه عتق عليه وولائهم له، وإذا تزوج عبد رجل أمةً لآخر فأعتق مولى الأمة الأمّة وهي حاملٌ من العبد عتقت وعتق حملها، وولاء الحمل لمولى الأم لا ينتقل عنه أبداً، فإن ولدت بعد عتفها لأكثر من ستة أشهر ولدأ فولائهم لمولى الأم فإن أعتق العبد جر ولاء ابنه، وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب.

ومن ملك ذا رحمٍ [محرمٍ منه] ^(١) عتق عليه وولائهم له ؛ لما مر أن شراء القريب إعتاق .

وإذا تزوج عبد رجل أمةً لآخر فأعتق مولى الأمة الأمّة وهي حاملٌ من العبد عتقت وعتق حملها، وولاء الحمل لمولى الأم [لا ينفصل عنه أبداً لأنه عتقه بعثت الأم فكان مولى الأم معتقه حقيقة والولاء لمن أعتق فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولدأ فولائهم لمولى الأم] ^(٢) فإن أعتق العبد جر ولاء ابنه، وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب ؛ لأن العتق لم يقع منه [تعييناً] ^(٣) ، وإنما ثبت بطريق التبعية للأم ، والأصل في الولاء الأب - كما في النسب - ؛ قال عليه السلام : « الولاء لحمة كلحمة النسب » ^(٤) . وإنما أثبتناه ندباً من الأم ؛ لتعذر ثبوته من الأب ؛ لعدم الأهلية بكونه عبداً ، فإذا أعتق زال العذر وصار كولد المملوك إذا أكذب نفسه . وقد روى عن

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : نصاً .

(٤) أخرجه ابن حبان (٤٩٥٠) والشافعي في مسنده (٣٣٨/١) والحاكم (٧٩٩٠) والبيهقي في الكبرى (٢١٢٢٢) ، (٢١٢٢٥) ، (٢١٢٢٦) من حديث ابن عمر . قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الشيخ الألباني : صحيح .

ومن تزوج من العجم. بمعتقة من العرب فولدت له أولاداً فولاء أولاده لمواليها عند أبي حنيفة. وولاء العتاقة تعصب^١، فإن كان للمعتق عصبه من النسب فهو أولى منه، وإن لم يكن له عصبه من النسب فميراثه للمعتق، فإن مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لبني المولى دون بناته.

جماعة من الصحابة مثل ذلك [ق/١٨٩ب] ، ولم يرو عن غيرهم خلافه .

ومن تزوج من العجم. بمعتقة من العرب فولدت له أولاداً فولاء أولاده لمواليها ؛ لأن الأب لا [ولاء]^(١) له فيتبع الولد الأم في الولاء كما لو كان عبداً .

وقال أبو يوسف : حكمه كحكم أبيه ؛ لثبوت النسب منه ، والولاء تعصب .

إلا أن هذا يبطل بالعبد ؛ فإن النسب ثابت منه ، ولا يثبت الولاء منه ، وولاء العتاقة تعصب ؛ كقوله - عليه السلام - للذي سأله فقال : اشتريت عبداً وأعتقته ، فقال عليه السلام : « هو أخوك ومولاك ، إن شكرك فهو خير له وشر لك ، وإن كفرك فهو خير لك وشر له ، وإن مات ولم يترك وارثاً فأنت عصيبه »^(٢) .

فإن كان للمعتق عصبه من النسب فهو أولى منه، وإن لم يكن له عصبه من النسب فميراثه [للمعتق، لما ذكرناه من الحديث آنفاً فإن مات المولى ثم مات

(١) في أ : ولاية .

(٢) أخرجه الدارمي (٣٠١٢) والبيهقي في الكبرى (١٢١٦٢) عن أشعث بن سوار عن الحسن . قال الألباني : هذا مرسل ، وأسعد بن سوار ضعيف .

وليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن، وإذا ترك المولى ابناً وأولاد ابن آخر فميراث المعتق للابن دون بني الابن، والولاء للكبير.

وإذا أسلم رجلٌ على يد رجلٍ ووالاه على أن يرثه ويعقل عنه؛ أو أسلم على يد غيره ووالاه، فالولاء صحيحٌ، وعقله على مولاه، فإن مات ولا

المعتق فميراثه^(١) لبني المولى دون بناته، وليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن ؛ هكذا روى عن جماعة من أجلاء الصحابة نحو : عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي ، وزيد ، [وأسماء]^(٢) - رضي الله عنهم - و[لم يروا]^(٣) عن غيرهم [خلافه]^(٤) .

وإذا ترك المولى ابناً وأولاد ابن آخر فميراث المعتق للابن دون بني الابن، والولاء للكبير ؛ هكذا روى أيضاً عمن ذكرناهم الآن .

والكبير : هو الأكبر ، والمراد : الأقرب .

وإذا أسلم رجلٌ على يد رجلٍ ووالاه على أن يرثه ويعقل عنه؛ أو أسلم على يد غيره ووالاه، فالولاء صحيحٌ، وعقله على مولاه، فإن مات ولا وارث له فميراثه للمولى ؛ والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾^(٥) إلا أن قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾^(٦)

(٢) في أ : وأمامه .

(١) سقط من أ .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من أ .

(٥) [سورة النساء الآية : ٣٣] .

(٦) [سورة الأنفال الآية : ٧٥] .

وارث له فميراثه للمولى، وإن كان له وارث فهو أولى منه، وللمولى أن ينتقل عنه بولائه إلى غيره ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول بولائه

نسخ حكم ذلك مع وجود القرابة .

وقال الشافعي : لا يرثه ؛ لقوله عليه السلام : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ؛ فلا وصية لوارث »^(١) . فلو كان له حق لذكره .

لكننا نقول : قد ذكره الله تعالى فيما تلونا ، ثم لا منافاة ؛ فإن الجد والجددة ومولى العتاقة لم يذكروا مع أن لهم استحقاقاً بإجماع المسلمين ، فكذا هذا . وإنما يلزم المولى عقله ؛ لالتزامه ذلك .

وإن كان له وارث قريب أو بعيد فهو أولى منه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٢) .

وللمولى أن ينتقل عنه بولائه إلى غيره ما لم يعقل عنه، [فإذا عقل عنه]^(٣) لم يكن له أن [ق/ ١٥٩ أ] يتحول [ق/ ١٤٨ د] بولائه ؛ لأن هذا [عندنا]^(٤)

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٠) ، (٣٥٦٥) والترمذي (٢١٢٠) وابن ماجه (٢٧١٣) وأحمد (٢٢٣٤٨) والدارقطني (٤٠ / ٣) والطيالسي في مسنده (١١٢٧) وسعيد بن منصور في سننه (٤٢٧) وعبد الرزاق (٧٢٧٧) ، (١٦٣٠٨) وابن أبي شيبة (٢٠٨ / ٦) والطبراني في مسند الشاميين (٥٤١) والبيهقي في الكبرى (١١٩٨٢) من حديث أبي أمامة قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وقال الشيخ الألباني : صحيح .

(٢) [سورة الأنفال الآية : ٧٥] .

(٣) سقط من د .

(٤) سقط من أ .

إلى غيره، وليس لمولى العتاقة أن يوالي أحداً.

كالوصية ، وهي قابلة للفسخ ، إلا أن هذا إذا عقل عنه فقد تأكد بحكم الحاكم بالعقل عليه فلا يفسخ .

وليس لمولى العتاقة أن يوالي أحداً ؛ لأن ولاء العتاقة [أقوى] ^(١) وأكد فلا يثبت معه ولاء الموالاة .

(١) في أ : أولى .

كتاب الجنائيات

القتل على خمسة أوجه: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب.

فالعمد: ما تعمد ضربه بسلاح، أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء، كالمحدد من الخشب والحجر والنار، وموجب ذلك المأثم والقود، إلا

كتاب الجنائيات

القتل على خمسة أوجه: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب. فالعمد: ما تعمد ضربه بسلاح، أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء، [كالمحدد] ^(١) من الخشب [والحجر] ^(٢) والنار؛ لأن استعمال الآلة الموضوعة للشيء دليل تعمله .

وموجب ذلك المأثم ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ ^(٣) .

والقود ؛ لقوله - عليه السلام - : « العمد قود » ^(٤) أي : حكم قتل العمد القود .

(١) في ب ، د : المحدود .

(٢) سقط من ب ، د .

(٣) [سورة النساء الآية : ٩٣] .

(٤) أخرجه الدارقطني (٣/ ٩٤) وابن أبي شيبة (٥/ ٤٣٦) من حديث ابن عباس وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

أن يعفو الأولياء ، ولا كفارة فيه .

إلا أن يعفو الأولياء ؛ لأن الحق لهم ؛ فيسقط بإسقاطهم .

واحتج الشافعي في تخيير الولي بين القتل وأخذ الدية بقوله - عليه السلام - في حديث خزاعة : « فمن قتل بعده قتيلاً فأهله بين خيرتين : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا العقل »^(١) لا يصح ؛ لأنه روى في الحديث : « وإن أحبوا أخذوا المفادات » ، والمفادات لا تكون إلا عن تراض ولأن العقل ما تحمله العاقلة ، والعاقلة لا تحمل العمد إلا عن تراض .

ولا كفارة فيه ؛ لقوله عليه السلام : « خمس من الكبائر لا كفارة فيهن : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، وقتل نفس بغير حق ، واليمين الغموس »^(٢) .

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٠٤) والترمذي (١٤٠٦) وأحمد (٢٧٢٠٤) والشافعي في مسنده (٢٠٠ / ١) والدارقطني (٩٥ / ٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٦١٦) والبيهقي في الكبرى (١٥٨١٦) ، (١٥٨٤٢) من حديث أبي شريح الكعبي . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال الشيخ الألباني : صحيح .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ بل وجدت نحوه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « خمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله عز وجل ، وقتل النفس بغير حق ، أو نهب مؤمن ، أو الفرار من الزحف ، أو يمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » .

أخرجه أحمد (٣٦١ - ٣٦٢) حدثنا زكريا بن عدي أخبرنا بقية عن بحير بن سعد عن خالد ابن معدان عن أبي المتوكل عنه .

وأخرجه ابن أبي عاصم فقال (١ / ٩٨) : حدثنا ابن مصفى وعمرو بن عثمان ، قالا : حدثنا بقية : حدثنا بحير بن سعد به ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن هشام بن عمار ، حدثنا بقية به . قال الألباني : وهذا إسناد جيد قد صرح بقية فيه بالتحديث . وقال ابن أبي حاتم (٣٣٩ / ١) عن أبي زرعة : أبو المتوكل أصح . قال الألباني : ولعله يعني أنه مرسل ، والله أعلم .

وشبه العمد عند أبي حنيفة: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا ضربه بحجرٍ عظيم، أو خشبةٍ عظيمة، فهو عمدٌ.

وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالباً، وموجب ذلك على

والشافعي خالف النص ، وأوجب الكفارة بالقياس على الخطأ ، وإيجاب [المقدرات]^(١) بالقياس لا يجوز .

وشبه العمد عند أبي حنيفة: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح ؛ لقوله عليه السلام : « ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط [ق/ ١٩٠د] والعصا ، فيه مائة من الإبل »^(٢) .

ولم يفصل بين الصغيرة والكبيرة ، ولأن اشتباه الآلة يوجب اشتباه الفعل .

وقالا [والشافعي]^(٣) إذا ضربه بحجرٍ عظيم، أو خشبةٍ عظيمة، فهو عمد؛ لأنه يقتل غالباً ، فصار كالآلة الموضوعة .

وشبه العمد عندهما ، وعند الشافعي: أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالباً، وموجب ذلك على القولين المأثم ؛ لما مر .

(١) في ب : المقدورات .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٤٧)، (٤٥٨٨) والنسائي (٤٧٩١) وابن ماجه (٢٦٢٧) والدارقطني

(٣/ ١٠٤) والبيهقي في الكبرى (١٥٧٧٧) ، (١٥٧٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو .

وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٣) سقط من أ .

القولين المأثم والكفارة، ولا قود، وفيه ديةٌ مغلظةٌ على العاقلة.

والخطأ على وجهين: خطأ في القصد، وهو: أن يرمي شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدميٌّ، وخطأ في القتل، وهو: أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً، وموجب ذلك: الكفارة، والدية على العاقلة، ولا مأثم فيه.

والكفارة ؛ لأنه خطأ من حيث إنه قصد الظاهر فأصاب الباطن .

ولا قود فيه ؛ لأنه عليه السلام أوجب فيه الدية خاصة .

وفيه ديةٌ مغلظةٌ على العاقلة ؛ لقوله عليه السلام : « في قتل خطأ العمد مائة من الإبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها »^(١) .

والخطأ على وجهين: خطأ في [القصد]^(٢) ؛ وهو: أن يرمي شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدميٌّ، وخطأ في القتل، وهو: أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً ؛ لأن معنى الخطأ إصابة غير المطلوب .

وموجب ذلك: الكفارة، والدية على العاقلة ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾^(٣) .

ولا مأثم فيه ؛ للحديث : « رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه »^(٤) .

(١) انظر التخريج السابق .

(٢) في أ : العمد .

(٣) [سورة النساء الآية : ٩٢] .

(٤) قال الحافظ :

حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه قال النووي في الطلاق من الروضة في =

وما أجري مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله، فحكمه

وما أجري مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله، فحكمه
حكم الخطأ ؛ لعدم القصد والتعدي منه .

=تعليق الطلاق حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين له انتهى رواه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم في المستدرک من حديث الأوزاعي واختلف عليه فقيل عنه عطاء عن عبيد عن عمير عن ابن عباس بلفظ إن الله وضع وللحاكم والدارقطني والطبراني تجاوز وهذه رواية بشر بن بكر ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي يعني مجوداً إلا بشر تفرد به الربيع بن سليمان والوليد فيه إسنادان آخران روى عن محمد بن المصنف عنه عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عنها فقال هذه أحاديث منكراً كأنها موضوعة وقال في موضع آخر منه لم يسمع الأوزاعي من عطاء إنما سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر الأسلمي أو إسماعيل بن مسلم قال ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده وقال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروي هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ ونقل الخلال عن أحمد قال من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف قال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف في باب طلاق المكروه يروى عن النبي ﷺ إنه قد رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما كرهوا عليه إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله ورواه العقيلي في تاريخه من حديث الوليد عن مالك به ورواه البيهقي وقال قال الحاكم هو صحيح غريب تفرد به الوليد عن مالك وقال البيهقي في موضع آخر ليس بمحفوظ عن مالك ورواه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك في ترجمة سودة بن إبراهيم عنه وقال سودة مجهول والخبر منكر عن مالك ورواه ابن ماجه من حديث أبي ذر وفيه شهر بن حوشب وفي الاسناد انقطاع أيضاً ورواه الطبراني من حديث أبي الدرداء ومن حديث ثوبان وفي إسنادهما ضعف وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح من طريق زرارة بن أوفى عنه بلفظ إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها وزاد في آخره وما استكوهوا عليه والزيادة هذه أظنها مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث والله أعلم .

حكم الخطأ، وأما القتل بسبب: كحافر البئر، وواضع الحجر في غير ملكه، وموجبه إذا تلف فيه آدمي: الدية على العاقلة، ولا كفارة فيه.

والقصاص واجبٌ بقتل كل محقون الدم على التأييد إذا قتل عمداً،

و[ما اتصل]^(١) بسبب: كحافر البئر، وواضع الحجر في الطريق غير ملكه.

وموجبه إذا تلف فيه آدمي: الدية على العاقلة ؛ لأنه غير متعمد للقتل .

ولا كفارة فيها ؛ لأنها وجبت لرفع ذنب القتل ، لا لرفع ذنب [الحفر]^(٢) .

والقصاص واجبٌ بقتل كل محقون الدم على التأييد إذا قتل عمداً؛

لقلوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾^(٣) .

ومحقوق الدم : معصومه .

واحتراز بالتأييد عن المستأمن .

= تنبيه تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ رفع عن أمتي ولم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أخرجه نعم رواه ابن عدي في الكامل من طريق جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة رفعه رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً خطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه وجعفر وأبوه ضعيفان كذا قال المصنف وقد ذكرناه عن محمد ابن نصر بلفظه ووجدته في فوائد أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم حدثنا الحسين بن محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بهذا ولكن رواه ابن ماجه عن محمد بن مصفى بلفظ إن الله وضع .

(١) في ب : أما القتل .

(٢) في ب : الحافر .

(٣) [سورة البقرة الآية : ١٧٨] .

ويقتل الحر بالحر، والحر بالعبد، والمسلم بالمستأمن؛ ويقتل الرجل بالمرأة، والكبير بالصغير، والصحيح بالأعمى والزمن، ولا يقتل الرجل بابنه، ولا

ويقتل الحر بالحر، والعبد بالعبد، [والحر بالعبد]^(١)، [ق/ ١١٦٠] والمسلم بالذمي؛ لعموم آيات القصاص وإطلاقها.

ولا حجة للشافعي في قوله: الحر بالحر والعبد [بالعبد]^(٢)؛ لأن ذلك التخصيص لا ينفي قتل الحر بالعبد كالذكر بالأنثى.

ولا حجة له في قوله عليه السلام: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده»^(٣)؛ لأن المراد منه: الحربي؛ بدليل عطف الذمي على المؤمن [ق/ ١٤٩د] حيث ذكره [٤] مرفوعاً؛ فتقديره: ولا ذو عهد بكافر.

ولا يقتل المسلم بالمستأمن؛ [لعدم]^(٥) المماثلة؛ وهو التساوي في حقن الدم على التأييد، وإنما تثبت عصمته مؤقتة؛ ولهذا لا يمكن من المقام في دارنا.

ويقتل الرجل بالمرأة، والكبير بالصغير، والصحيح بالأعمى والزمن؛

(١) زيادة من أ.

(٢) سقط من أ.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٧٥١) وأحمد (٦٨٢٧)، (٦٩٧٠) وابن الجارود في المتقى (١٠٧٣) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه أبو داود (٤٥٣٠) والنسائي (٤٧٣٥) وأحمد (٩٩١) وأبو يعلى (٥٦٢) عن علي رضي الله عنه، وأخرجه ابن ماجه (٢٦٦٠) والديلمي في مسند الفردوس (٨٠٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(٤) نهاية سقط كبير من د.

(٥) في أ: لعموم.

بعبدہ، ولا مدبرہ، ولا مکاتبہ، ولا بعبد ولده، ومن ورث قصاصاً علی أبيه سقط، ولا يستوفی القصاص إلا بالسيف.

وإذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارثٌ إلا المولى وترك وفاءً فله

لإطلاق النصوص ، ووجود التساوي في المقصود .

ولا يقتل الرجل بابنه، ولا بعبدہ، ولا مدبرہ، ولا مکاتبہ ؛ لقوله عليه السلام : « لا يقاد والد بولده ، ولا سيد بعبدہ » .

ولا بعبد ولده ؛ لأنه بمنزلة عبده .

ومن ورث قصاصاً علی أبيه سقط ؛ لأنه جزء فصار كأن الأب استحق القصاص على نفسه فيسقط .

ولا يستوفی القصاص إلا بالسيف ؛ لقوله عليه السلام : « لا قود إلا بالسيف » (١) .

وعند الشافعي يفعل به كما فعل ؛ اعتباراً للمماثلة . وهذا مخالفة للحديث ، وإيجاب الزيادة على المثل ؛ لأنه قال : يضرب بخشبة كما ضرب ثم يقتل إن لم يمت . وهذا لا يجوز .

وإذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارثٌ إلا المولى وترك وفاءً فله القصاص؛ لأنه عبده لعجزه عن أداء الكتابة .

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٦٦٨) والدارقطني (١٠٥ / ٣) والمزي في تهذيب الكمال (٥١٥ / ٥) من حديث أبي بكر بسند ضعيف . وقال الألباني : ضعيف .

قلت : وفي الباب عن النعمان بن بشير وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب والحسن البصري مرسلأ ، ولا يصح منها شيء .

القصاص؛ فإن ترك وفاءً ووارثه غير المولي فلا قصاص لهم، وإن اجتمعوا مع المولي، وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن.

ومن جرح رجلاً عمداً فلم يزل صاحب فراشٍ حتى مات فعليه القصاص، ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده، وكذلك الرجل، ومارن الأنف، والأذن، ومن ضرب عين رجلٍ فقلعها فلا قصاص عليه، وإن كانت قائمةً فذهب ضوؤها فعليه القصاص: تحمى له المرأة، ويجعل على

فإن ترك وفاءً ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم، وإن اجتمعوا مع المولى؛ لاشتباه مستحق القصاص باعتبار حالتي الجرح والموت. والقصاص لا يجب إلا لمن كان مستحقاً في الطرفين.

وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن؛ اعتباراً للحقين؛ فإن حق المرتهن يبطل من الدين بالقصاص فيعتبر حضوره ورضاه.

ومن جرح رجلاً عمداً فلم يزل صاحب فراشٍ حتى مات فعليه القصاص؛ لأن الظاهر موته به.

ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده، وكذلك الرجل، ومارن الأنف، والأذن؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١).

ومن ضرب عين رجلٍ فقلعها فلا [قصاص]^(٢) عليه؛ لتعذر المماثلة.

وإن كانت قائمةً فذهب ضوؤها فعليه القصاص: تحمى له المرأة، ويجعل

(١) [سورة المائدة الآية : ٤٥].

(٢) بياض في ب.

وجهه قطنٌ. رطبٌ، وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوءها، وفي السن القصاص، وفي كل شجة يمكن فيها المماثلة القصاص، ولا قصاص في عظم إلا في السن، وليس فيما دون النفس شبه عمد، إنما هو عمدٌ أو خطأ، ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، ولا بين الحر والعبد، ولا بين العبدین.

على وجهه قطنٌ. رطبٌ، وتقابل عينه بالمرأة ؛ لأنه يمكن استيفاء المثل [ق/ ١٩١ب] بهذا الطريق .

وفي السن القصاص ؛ [لقوله تعالى : ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ وفي كل شجة يمكن فيها المماثلة]^(١) ؛ لأنه بمنزلة قطع اليد .

ولا قصاص في عظم إلا في السن ؛ هكذا روى عن عمر، وابن مسعود^(٢) ، [رضي الله عنهما]^(٣) ولم يرو خلافهما .

وليس فيما دون [النفس]^(٤) شبه عمد، إنما هو عمدٌ أو خطأ ؛ لأن النص بالتغليظ ورد في النفس خاصة .

ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، ولا بين الحر والعبد، ولا

(١) سقط من أ .

(٢) قال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٣٥٠) : غريب وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حفص عن أشعث عن الشعبي والحسن قالا : ليس في العظام قصاص ما خلا السن والرأس. انتهى .

(٣) زياد من ب .

(٤) سقط من أ .

ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر، ومن قطع يد رجلٍ من نصف الساعد، أو جرحه جائفةً فبرأ منها فلا قصاص عليه، وإذا كانت يد المقتطوع صحيحةً ويد القاطع شلاءً أو ناقصة الأصابع فالمقتطوع بالخيار: إن شاء قطع اليد المعيبة، ولا شيء له غيرها، وإن شاء أخذ الأرش كاملاً، ومن

بين العبدین ؛ لأن الأطراف ملحقه بالأموال ، فيعتبر قيمتها ، وهي متفاوتة فصار كالصحيحة ، والشلاء بخلاف النفس .

وأجرى الشافعي القصاص بين العبدین ، وبين الرجل والمرأة في الأطراف ؛ اعتباراً بالأنفس .
والفرق : ما ذكرناه .

ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر ؛ لتساوي قيمتهما .
ومن قطع يد رجلٍ من نصف الساعد، أو [جرحه]^(١) جائفةً فبرأ منها فلا قصاص عليه ؛ لتعذر المماثلة ؛ إذ الجائفة قل ما تبرأ .

إذا كانت يد المقتطوع صحيحةً ويد القاطع شلاءً أو ناقصة الأصابع فالمقتطوع بالخيار: إن شاء قطع اليد المعيبة، ولا شيء له غيرها، وإن شاء أخذ الأرش كاملاً؛ لأن عوض حقه ناقص فنخير بينه وبين القيمة . كمن أتلّف [مثلي]^(٢) ، فانقطع من أيدي الناس ، ولم [ق/١٦١] يوجد إلا ناقصاً خيراً، كذا هذا .

(١) في أ: جرح .

(٢) في أ: مثليه .

شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه، وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج، فالمشجوج بالخيار: إن شاء اقتص بمقدار شجته، يتدئ من أي الجانبين شاء، وإن شاء أخذ الأرش، ولا قصاص في اللسان، ولا في الذكر، إلا أن تقطع الحشفة، وإذا اصططح القاتل وأولياء المقتول على مال سقط القصاص، ووجب المال، قليلاً كان أو كثيراً، فإن عفا أحد الشركاء أو صالح من نصيبه

ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه، وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج، [فالمشجوج] ^(١) بالخيار: إن شاء اقتص بمقدار شجته، يتدئ من أي الجانبين شاء، وإن شاء أخذ الأرش؛ لأن في استيعاب ما بين قرنيه مقدار الشجة نقصان من وجه؛ فيخير رعاية للجانبين.

ولا قصاص في اللسان، ولا في الذكر، إلا أن تقطع الحشفة؛ لأن باعتبار انقباضهما وانبساطهما تتعذر المماثلة، بخلاف الحشفة فإنها مفصلاً معلوماً كسائر المفاصل.

وعن أبي يوسف أنه يجب [ق/ ١٥٠د] القصاص باستئصالهما لإمكان المماثلة.

وإذا اصططح القاتل وأولياء المقتول على مال سقط القصاص، ووجب المال، قليلاً كان أو كثيراً؛ لأن القصاص حق فيه معنى المال؛ بدليل انقلابه مالاً بالشبهة وهو لهم فكان لهم الاعتياض عنه والإسقاط.

فإن عفا أحد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عوض، سقط

على عوض، سقط حق الباقي من القصاص، وكان لهم نصيبهم من الدية، وإذا قتل جماعةً واحداً عمداً اقتص من جميعهم، وإذا قتل واحداً جماعةً فحضر أولياء المقتولين قتل بجماعتهم، ولا شيء لهم غير ذلك، فإن حضر واحدٌ قتل له وسقط حق الباقي، ومن وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص.

حق الباقي من القصاص، وكان لهم نصيبهم من الدية؛ لأن حق العافي سقط بالعفو، ولا يمكن استيفاء الباقي؛ لأنه لا يتجزأ فينقلب مالا.

وإذا قتل جماعةً واحداً عمداً اقتص من جميعهم إذا كان عمداً؛ لقول عمر - رضي الله عنه - : (لو اجتمع أهل صنعاء على قتل رجل لقتلتهم به)^(١).

وإذا قتل واحدٌ جماعةً فحضر أولياء المقتولين قتل بجماعتهم، ولا شيء لهم غير ذلك، فإن حضر واحدٌ قتل له وسقط حق الباقي؛ لأن الواحد مثل الجماعة فيما إذا قتلوه، فكذا إذا قتلهم؛ لأن الحقيقة لا تختلف.

وعند الشافعي : إن عرف الأول قتل به، وإلا أقرع بينهم فيقتل بمن خرجت قرعته، وللباقيين الديات كما في الأطراف؛ وهذا بناء على أن موجب العمد عنده المال أو القصاص؛ ففوات أحدهما لا يبطل الآخر.

وعندنا موجبة القود عيناً، وقد فات؛ فتعذر الاستيفاء.

ومن وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص؛ لفوات المحل.

(١) أخرجه مالك (١٥٦١) والشافعي (٩٦٧) والدارقطني (٢٠٢/٣) وعبد الرزاق (١٨٠٧٥)

وابن أبي شيبة (٤٢٩/٥) والبيهقي في الكبرى (١٥٧٥١) وصححه الحافظ والألباني.

وإذا قطع رجلان يد رجل فلا قصاص على واحد منهما، وعليها نصف الدية، وإن قطع واحدٌ يميني رجلين فحضر، فلها أن يقطعاً يده، ويأخذاً منه نصف الدية، ويقتسمانه نصفين، وإن حضر واحدٌ منهما فقطع يده فلآخر

وعند الشافعي : تجب الدية في ماله ؛ بناء على ما ذكرنا .

وإذا قطع رجلان يد رجل فلا قصاص على واحد منهما، وعليها نصف الدية ؛ لأن كل واحد منهما قاطع بعض اليد فلا يجازى بقطع كل اليد ، بخلاف الأنفس بنفس واحدة ؛ لأن كل واحد قاتل ؛ لأن إزهاق الروح لا يتبعض والقطع [ينبعض]^(١) .

والشافعي ألحقه بالنفس . والفرق : ما ذكرناه .

وإن قطع واحدٌ يمين رجلين فحضر، فلهما أن يقطعاً يده، ويأخذاً منه نصف الدية، ويقتسمانه نصفين ؛ لأن حق كل واحد منهما تعلق بالمحل على التساوي ؛ بدليل أن أيهما قطع كان محقاً ، فلا يقدم أحدهما على الآخر . وإذا قطع لهما كان لهما نصف الدية ؛ إكمالاً لحقهما ؛ إذ التساوي في الأطراف معتبر .

وقال الشافعي : يقطع الأول ، أو لمن خرجت قرعته ، ووجب الآخر الأرض .

وفيه إبطال الحق من غير دليل .

وإن حضر واحدٌ منهما فقطع يده فلآخر [عليه]^(٢) نصف الدية

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من ب .

عليه نصف الدية، وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود، ومن رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه إلى آخر فماتا، فعليه القصاص للأول، والدية للثاني على عاقلته.

[ق/١٩٢ب] ؛ لأن حق كل واحد منهما ثابت في جميع اليد .

وإذا استوفى أحدهما كان للآخر الدية ؛ لأن حقه لا يسقط إلا بعوض أو عفو .

وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود ؛ لأنه لا تهمة في إقراره بالعقوبة على نفسه ، بخلاف المال .

وزفر [أبطل]^(١) من حيث إنه يتضمن إتلاف مال [المولى]^(٢) إلا أن ذلك يبطل [بالردة]^(٣) ، فإنه يقبل مع وجود ذلك المعنى .

ومن رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه إلى آخر فماتا، فعليه القصاص للأول، والدية للثاني على عاقلته؛ لأنه تعمد قتل الأول ، والثاني [ق/١٦٢أ] حصل من غير قصد ؛ فكان خطأ .

(١) سقط من أ .

(٢) في أ : المولى .

(٣) في أ : بالزيادة .

كتاب الديات

إذا قتل رجل رجلاً شبه عمد فعلى عاقلته ديةٌ مغلظةٌ، وعليه كفارةٌ، ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائةٌ من الإبل أرباعاً: خمسٌ وعشرون بنت مخاضٍ، وخمسٌ وعشرون بنت لبونٍ، وخمسٌ وعشرون حقّةً، وخمسٌ

كتاب الديات

إذا قتل رجل رجلاً شبه عمد فعلى عاقلته ديةٌ مغلظةٌ، وعليه كفارةٌ؛ وقد بينا ذلك .

ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائةٌ من الإبل أرباعاً: خمسٌ وعشرون بنت مخاضٍ، وخمسٌ وعشرون بنت لبونٍ، وخمسٌ وعشرون حقّةً، وخمسٌ وعشرون جذعةً؛ وهو قول ابن مسعود وعن عمر وزيد : ثلاثون حقّةً ، وثلاثون جذعةً ، وأربعون ما بين ثنية إلى باذل عامها كلها خلفه في بطونها أولادها . وبه أخذ محمد ، والشافعي .

والأخذ بقول ابن مسعود أولى ؛ لأنه إيجاب الأقل المتيقن فيه ، والحديث الذي [يروي] ^(١) : [منها] ^(٢) أربعون خلفه لم يثبت ^(٣) ؛ لأنه لو

(١) سقط من د .

(٢) سقط من أ .

(٣) بل ثبت عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال ألا إن قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولاد . أخرجه النسائي (٧٠٠٢) والدارقطني (١٠٥/٣) والشافعي في مسنده (٣٤٥/١) وفي الأم (٨/٦) وابن =

وعشرون جذعةً، ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل خاصة، فإن قضي بالدية من غير الإبل لم تغلظ،

وقتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة، والكفارة على القاتل، والدية في الخطأ مائة من الإبل أخماساً: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعةً، ومن العين ألف دينار،

ثبت لما اختلف فيه الصحابة .

ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل خاصة، فإن قضي [ق/ ١٥١د] بالدية من غير الإبل لم تغلظ؛ لأنه من باب المقدرات فيقف على التوقيف، ولم يرد التوقيف إلا بالإبل .

وقتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة، والكفارة على القاتل؛ وقد بيناه من قبل . وإنما وجبت الدية على العاقلة [لأن عمر رضي الله عنه جعلها على العاقلة] ^(١) بمحضر من الصحابة من غير نكير؛ فكان إجماعاً .

والدية في الخطأ مائة من الإبل أخماساً: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون [بنت] ^(٢) لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعةً؛ هكذا روى ابن مسعود عن النبي - عليه السلام ^(٣) .

= أبي شيبه (٣٤٥/٥) وأبو يعلى (٥٦٧٥) والحميدي في مسنده (٧٠٢) والبيهقي في الكبرى (١٥٧٧٥) . وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(١) سقط من أ .

(٢) في أ: ابن .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٤٥) والترمذي (١٣٨٦) والنسائي (٤٨٠٢) وابن ماجه (٢٦٣١) وأحمد (٤٣٠٣) والدارقطني (١٧٢/٣) وابن أبي شيبه (٣٤٦/٥) والبيهقي في الكبرى (١٥٩٣٩) =

ومن الورق عشرة آلاف درهم.

وعند الشافعي : مكان ابن مخاض ابن لبون ؛ لأنه عليه أدى رجلان من إبل الصدقة وليس فيها ابن مخاض .

إلا أن ابن المخاض كما لا يؤخذ في الزكاة ، فكذا ابن اللبون ، إلا على وجه العوض فلم يكن [له] ^(١) فيه دليل .

ومن العين ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم؛ قال عبيدة السلماني : إن عمر - رضي الله عنه - جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ^(٢) .

وعند الشافعي ^(٣) : اثني عشر ألف درهم ؛ لما روى أن رجلاً قتل على عهد النبي - عليه السلام - فجعل ديته اثني عشر ألف درهم .

إلا أنه معارض بما روى أنه جعلها عشرة آلاف درهم ، وما ذكرناه متيقن ؛ فالأخذ به أولى .

= قال الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . وقال الألباني : ضعيف .

(١) سقط من ب .

(٢) قال الزيلعي : روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر الديات على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة مسنة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائة حلة انتهى ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة به وأخرجه البيهقي .

(٣) قال الشافعي في الأم : ٣٠٦/٧ ، ٣٠٧ : كتاب الرد على محمد بن الحسن باب الديات أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الديات على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم =

= وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين روى عن عمر وانظر أي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميعا لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين دينار من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهما وإنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهما قالوا لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فجعلوا الدينار بمئة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعر أو نقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنائير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه إلا على ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدي الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال كانت الدية الإبل فجعلت الإبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهما وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلا من المسلمين قال شريك قال أبو إسحاق فأتى رجل منا رجلا من العدو وضربه فأصاب رجلاً منا فكه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدرة فقضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان وعن قال الدية اثنا عشر ألف درهم =

=ولم أعلم بالحجاز أحدا خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحدا خالف في ذلك قديماً ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم وقال في الآخر اثني عشر ألفاً وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفتقول إن الدية اثنا عشر ألف درهم وزن ستة فقال لا فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الحجاز لأنك من أهل الورق ولأنك عن عمر قلتها فإن عمر قضى فيها بشيء لا تقتضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفترى شيئاً تجعله أصلاً في الحكم فأنت تزعم أن من تروي عنه لا يعرف قضى به وكيف تقضى بالية وزن سبعة أفرأيت ما جعلت فيه الزكاة وغير ذلك مما جعلت فيه القطع وجاء تسمية دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها وزن سبعة ما تقول قال أقول إن الدراهم إذا جاءت جملة فهي على وزن الإسلام قلنا فكيف أخرجت الدية من الإسلام إذا كان وزن الإسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنكم من أهلها وزعمت لنا أن الدراهم إنما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة دراهم وزن ستة حتى ضرب زياد دراهم الإسلام فلو قال لك قائل كل درهم جاءت به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آخر كل درهم فهو بوزن الإسلام قيل له فهكذا ينبغي لك أن تقول في الدية (قال الشافعي) يقول لقائل قوله أ رأيت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي إسحاق الهمداني إن الدية اثنا عشر ألفاً وزن ستة ومن حديث الشعبي أن الدية عشرة آلاف درهم لأنه لم يذكر فيما تروون فيها وزن ستة كما حدث أبو إسحاق لأن أبا إسحاق يذكر وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن المثاقيل لأن الأكثر أولى بها فإن قال بل وزن الإسلام فادعى محمد على أهل الحجاز أنهم أعلم بالدية منهم وإنما عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه إذا كان منهم فمن كان الحاكم منهم أولى بالمعرفة بالدراهم منه إذا كان الحكم إنما وقع بالحاكم وقال محمد ابن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين ديناراً وفي مائتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فإن قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياساً أ رأيت إذا فرضت الزكاة في أربعين =

ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: من البقر مائتا بقرة، ومن الغنم ألفا شاة، ومن الحلل مائتا حلة، كل

ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة - رحمه الله - لقوله عليه السلام : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل »^(١) . قضيته أنه لا يجب غيرها ، إلا أنا توافقنا على وجوب الذهب والفضة ، فما وراءهما يبقى على الأصل ؛ ولهذا قال الجصاص : الأصل هو الإبل لا غير ، وما وراءهما وجب باعتبار القيمة . إلا أن الذهب والفضة قيمة مقدرة شرعاً فلا تزايد ولا تنقص .

وقالا: من البقر مائتا بقرة، ومن الغنم ألفا شاة، ومن الحلل مائتا حلة، كل

= من الغنم وفي ثلاثين من البقر أقاسوا البقر على الغنم فإن قاسوا فالقياس لا يصح إلا عددا وعدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم وهكذا خمس من الإبل لا عددها عدد واحد منها ولا قيمتها قيمة واحد منها قال ما الزكاة بقياس قلنا ولذلك كانت الدواب سوى البقر والغنم والإبل لا زكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لا زكاة فيه وكل واحد منها أصل في نفسه لا قياس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على الذهب فإن زعمت أن أحدهما قياس على الآخر فأيهما الأصل فإن زعمت أنه الذهب لزمك أن تقول عشرين دينارا إذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما تسوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة أو ألف درهم لا تسوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وأن زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك كما قيل لك في الذهب والورق قال فما هي قلنا في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فالدية قلنا الدية في سنة رسول الله ﷺ وقومها عمر ألف دينار واثنى عشر ألف درهم الذهب على أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى .

(١) أخرجه المروزي في السنة (٢٣٦) والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٠٠) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

حلة ثوبان، ودية المسلم والذمي سواء، وفي النفس الدية، وفي المارن الدية،

حلة ثوبان ؛ هكذا ذكره عبيدة السلماني أن عمر - رضي الله عنه - جعل الدية في الأصناف الستة بحضرة الصحابة .

ودية المسلم والذمي سواء ؛ لقوله عليه السلام : « دية كل ذي عهد في عهده دية الحر المسلم ألف دينار »^(١) وكذلك قضى العمران .

وعند الشافعي : في اليهودي والنصراني ثلث الدية ، وفي المجوس ثلثا عشرها ؛ لأن عمر قضى كذلك . وهو معارض بما ذكرناه ، والذي يؤيد مذهبنا قول علي - رضي الله عنه - : (إنما أعطيناهم الأمان لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا)^(٢) .

وفي النفس الدية ؛ لقوله عليه السلام : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل »^(٣) .

(١) قال الزيلعي : أخرجه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله ﷺ دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار انتهى ووقفه الشافعي في مسنده على سعيد فقال أخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد ألف دينار انتهى .

(٢) قال الزيلعي : غريب وأخرج الدارقطني في سننه عن الحكم عن حسين بن ميمون عن أبي الجنوب الأسدي قال قال علي بن أبي طالب من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا انتهى . قال الدارقطني خالفه أبان بن تغلب فرواه عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله عن أبي الجنوب وأبو الجنوب ضعيف الحديث انتهى قلت وحديث أبان الذي أشار إليه أخرجه الشافعي في مسنده فقال أخبرنا محمد بن الحسن ثنا قيس بن ربيع الأسدي عن أبان ابن تغلب عن الحسن بن ميمون به . وقال الألباني : لا أصل له .

(٣) تقدم تخريجه .

وفي اللسان الدية، وفي الذكر الدية، وفي العقل إذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية، وفي اللحية إذا حلقت فلم تنبت الدية، وفي شعر الرأس الدية، وفي الحاجبين الدية، وفي العينين الدية، وفغي اليدين الدية، وفي الرجلين الدية، وفي الأذنين الدية، وفي الشفتين الدية، وفي الأنثيين الدية، وفي ثديي المرأة الدية، وفي كل واحدٍ من هذه الأشياء نصف الدية، وفي أشفار العينين الدية، وفي

وفي المارن الدية ؛ لأنه تفوت به منفعة الكمال .

والأصل أن كلما يفوت جنس المنفعة يجب دية كاملة [ق/١٩٣ب] ؛ لأن البدن يصير هالكاً بالنسبة إلى تلك المنفعة .

وفي اللسان الدية، وفي الذكر الدية، وفي العقل إذا ضرب رأسه [ق/١٦٣أ] فذهب [عقله]^(١) الدية، وفي اللحية إذا حلقت فلم تنبت الدية، وفي شعر الرأس الدية ؛ لفوات منفعة الجمال بهما .

وعند الشافعي في شعر الرأس حكومة عدل ؛ كالعين القائمة إذا جفت .

إلا أن المقصود من العين منفعة الإبصار والجمال تابع ، وفي الشعر المقصود هو الجمال ، وقد فات .

وفي الحاجبين الدية، وفي العينين الدية، وفي اليدين الدية، وفي الرجلين الدية، وفي الأذنين الدية، وفي الشفتين الدية، وفي الأنثيين الدية، وفي ثديي المرأة الدية، وفي كل واحدٍ من هذه الأشياء نصف الدية ؛ هكذا روى في

أحدها ربع الدية.

حديث سعيد بن المسيب^(١) . ولأن بإتلافهما [ذهب]^(٢) جنس المنفعة ، وبأحدهما [ذهب]^(٣) نصف [المنفعة]^(٤) .

وفي أشفار العينين [الدية]^(٥) ، وفي أحدها ربع الدية ؛ لأنها أربعة فبذهاب أحدهما يذهب ربع منفعة [دفع]^(٦) الأذى والقذى .

(١) قال الزيلعي : غريب وتقدم في كتاب عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وروى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال النبي ﷺ في العين نصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو الشاء وفي اليد نصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو من الورق أو البقر أو الشاء وفي الرجل نصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاء انتهى وأخرج البيهقي عن ابن المسيب قال مضت السنة في العقل بأن في الذكر الدية وفي الأنثيين الدية وروى مالك أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره عن الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ وعمرو بن حزم في العقول فذكره وفيه وفي العين خمسون من الإبل وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون انتهى وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن عمرو ابن حزم قال كان في كتاب رسول الله ﷺ وعمرو بن حزم نحو حديث مالك وأخرج البزار في مسنده عم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر عن أبيه عن عمر قال قال رسول الله ﷺ فذكره بنحوه حديث مالك أيضاً وأخرج الطبراني في معجمه عن دهثم بن قران عن ثمران بن جارية ابن ظفر الحنفي عن أبيه أن رجلاً قطع يد رجل من نصف ساعده فخاصمه الى رسول الله ﷺ ف قضى له بخمسة آلاف درهم فقال له خذها بارك الله لك فيها انتهى قال عبد الحق في أحكامه ودهثم بن قران متروك الحديث انتهى ووافقه ابن القطان عليه .

(٢، ٣) في ب : ذهاب .

(٤) سقط من أ .

(٥) سقط من أ .

(٦) سقط من أ .

وفي كل إصبعٍ من أصبع اليدين والرجلين عشر الدية، والأصابع كلها سواءً، وكل إصبعٍ فيها ثلاثة مفاصل، ففي أحدها ثلث دية الإصبع، وما فيها مفصلان ففيه أحدهما نصف دية الإصبع، وفي كل سنٍ خمسٌ من الإبل، والأسنان والأضراس كلها سواءً، ومن ضرب عضواً فأذهب منفعته ففيه ديةٌ كاملةٌ، كما لو قطعه، كاليد إذا شلت، والعين إذا ذهب ضوءها.

وفي كل إصبعٍ من أصبع اليدين والرجلين عشر الدية ؛ لأنها عشرة في اليدين .

والأصابع كلها سواء ؛ لأن تعلق منفعة البطش بها على السواء .

وكل إصبعٍ فيها ثلاثة مفاصل، ففي أحدها ثلث دية الإصبع، وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الإصبع ؛ توزيعاً للبدل على المبدل .

وفي كل سنٍ خمسٌ من الإبل ؛ كذا ورد النص .

والأسنان والأضراس كلها سواء ؛ لأن اسم الجنس يتناول الكل [ق/١٥٢د] .

ومن ضرب عضواً فأذهب منفعته ففيه ديةٌ كاملة ؛ كما لو قطعه ؛ [كاليد] (١) .

والرجل إذا شلت، والعين إذا ذهب ضوءها ؛ لأنه إتلاف بذهاب المنفعة المتعلقة به .

(١) في أ : كالبدل .

والشجاج عشرة^١: الحارصة، والدامعة، والدامية، والباضعة، والمتلاحمة،
والسمحاق، والموضحة، والهاشمة، والمنقلة، والآمة، ففي الموضحة
القصاص إن كانت عمداً.

والشجاج عشرة^١: الحارصة ؛ وهي التي تخدش الجلد وتشقه .
ثم الدامعة ؛ وهي التي يخرج منها دم يسير يشبه الدمع .
والدامية : وهي التي يسيل دمها .
والباضعة : وهي التي تبضع اللحم ؛ أي : تقطعه .
والمتلاحمة : وهي التي [تذهب]^(١) في اللحم ، ولا تبلغ السمحاق وهي
الجلدة التي بين اللحم والعظم .
والسمحاق : وهي التي تفضي إلى تلك الجلدة .
ثم الموضحة : وهي التي توضح عن العظم .
والهاشمة : وهي التي تهشم العظم ؛ أي : تكسره .
والمنقلة : وهي التي تخرج العظم منها .
والآمة : وهي التي تصل إلى أم الدماغ ؛ وهي الجلدة الفاصلة بين
الدماغ والعظم .
والدامغة : هي التي تصل إلى الدماغ . ولم يذكرها محمد - رحمه الله ؛
لأن الإنسان لا يعيش بعدها .
ففي الموضحة القصاص إن كانت عمداً ؛ لإمكان المماثلة فيها .

(١) في أ : تبلغ .

ولا قصاص في بقية الشجاج، وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل، وفي الموضحة إن كانت خطأ نصف عشر الدية، وفي الهاشمة عشر الدية،

ولا قصاص في بقية الشجاج؛ لتعذر الماثلة .

وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل ؛ لأنها جناية غير مقدرة الأرش في الشرع ، ولا يمكنه الماثلة فيجب أرش النقصان .

وفي الموضحة إن كانت خطأ نصف عشر الدية، وفي الهاشمة عشر الدية، [وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية]^(١)، وفي الآمة ثلث الدية ؛ لقوله عليه السلام في كتاب عمرو بن حزم : « في الموضحة خمس من الإبل ، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقلة : خمس عشرة ، وفي [الآمة]^(٢) ثلث الدية»^(٣).

(١) سقط من أ.

(٢) في أ : المأمومة.

(٣) قال الزيلعي :

في كتاب عمرو بن حزم وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل وفي الموضحة خمس من الإبل وليس فيه ذكر الهاشمة ولكن روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في الدامية بغير وفي الباضعة بغيران وفي المتلاحمة ثلاث وفي السمحاق أربع وفي الموضحة خمس وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي المأمومة ثلث الدية وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة وفي جفن العين ربع الدية وفي حلمة الثدي ربع الدية انتهى وهذا موقوف وروى ابن أبي شيبة في مصنفه في آخر الحدود حدثنا عبد الأعلى ثنا محمد بن إسحاق ثنا مكحول قال قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل وفي المنقلة خمس عشرة وفي المأمومة الثلث وفي الجائفة الثلث انتهى وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ =

وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية، وفي الآمة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت فهي جائفتان ففيها ثلثا الدية. وفي أصابع اليد نصف الدية.

وفي الجائفة ثلث الدية؛ لقوله عليه السلام : « في الجائفة ثلث الدية »^(١).

فإن نفذت فهي جائفتان ففيها ثلثا الدية؛ هكذا قضى أبو بكر - رضي الله عنه^(٢) - من غير تكير .

وفي أصابع اليد نصف الدية ؛ لأن في اليدين الدية ، وفي أحدهما

= قال في المواضع خمس خمس انتهى وروى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو الشاء وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو الشاء أو البقر انتهى .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) قال الزيلعي : رواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت ابن المسيب يقول قضى أبو بكر بالجائفة إذا نفذت في الجوف من الشقين بثلاثي الدية انتهى أخبرنا الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب قال قضى أبو بكر في الجائفة تكون نافذة بثلاثي الدية وقال هما جائفتان قال سفيان ولا تكون الجائفة إلا في الجوف انتهى ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن قوما كانوا يرمون فرمى رجل منهم بسهم خطأ فأصاب بطن رجل فأنفذه إلى ظهره فدووي فبرأ فرفع إلى أبي بكر فقضى فيه بجائفتين انتهى وأخرجه الطبراني في كتاب مسند الشاميين عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن أبا بكر رضي الله عنه قضى بعد وفاة رسول الله ﷺ في رجل أنفذ من شقيه بثلاثي الدية وقال هما جائفتان انتهى وأخرجه أيضاً عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو فذكره وأخرجه البيهقي .

وإن قطعها مع الكف ففيها نصف الدية، وإن قطعها مع نصف الساعد، ففي الكف نصف الدية، وفي الزيادة حكومة عدل، وفي الإصبع الزائدة حكومة عدل، وفي عين الصبي وذكره ولسانه إذا لم تعلم صحته حكومة

نصف الدية ؛ فكذا في أصابعها ؛ إذا يذهبان الأصابع ذهاب منفعة اليد ، فصار كقطع [اليـد]^(١) .

وإن قطعها مع الكف ففيها نصف الدية، وفي الزيادة حكومة عدل ؛ لأن الساعد ليس يتبع الأصابع ؛ لأن بينهما عضواً آخر ؛ وهو الكف ، فلا يتبع الكف ؛ لأنه في نفسه تبع فلا يستطيع غيره فبقى أصلاً فتجب حكومة عدل .

وفي الإصبع الزائدة حكومة عدل ؛ لأنها [لا]^(٢) ينتفع بها منفعة الأصابع .

وفي عين الصبي وذكره ولسانه إذا لم يعلم صحته حكومة عدل [ق/١٦٤ أ] ؛ لأن [منفعتهما]^(٣) غير [معلومة]^(٤) فلا يجب كمال الدية بالشك [ق/١٩٤ ب] والظاهر الذي يعتبره الشافعي في إيجاب كمال الدية يصلح للدفع ، لا للاستحقاق .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : شفعتها .

(٤) في أ : محكومة .

عدل، ومن شج رجلاً موضحةً فذهب عقله أو شعر رأسه دخل أرش الموضحة في الدية، وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية، ومن قطع إصبع رجل فشلت أخرى إلى جنبها ففيهما الأرش ولا

ومن شج رجلاً موضحةً فذهب عقله أو شعر رأسه دخل أرش الموضحة في الدية ؛ لأن وجوبهما بسبب واحد ، فإن أرش الموضحة وجب بذهاب جزء من الشعر ؛ ولهذا لو نبت الشعر سقط [فيدخل]^(١) القليل في الكثير ؛ كما لو قطع أصبعه فشلت يده . وفي ذهاب العقل هلاك جميع البدن من وجه ؛ [أن]^(٢) المجنون ملحق بالبهايم في تصرفاته ؛ فصار كما لو [شجه]^(٣) فمات .

وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية ؛ لأنه جناية على محلين مختلفين فلا يدخل أحدهما في الآخر كما في اليد والرجل .

وعن أبي يوسف أنه يدخل في الجميع إلا في البصر ؛ لأنه ظاهر كاليد والرجل ، بخلاف السمع والكلام فإنهما كالعقل .

إلا أن الظهور والكمون مما لا يجبر به حقه ؛ فلا يؤثر في الإسقاط .

ومن قطع إصبع رجل فشلت أخرى إلى جنبها ففيهما الأرش ولا قصاص فيه عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنه لا يمكن ؛ لتعذر الإتيان بقطع يوجب

(١) في أ : فيه .

(٢) في أ ، د : إذ .

(٣) في أ : شج

قصاص فيه عند أبي حنيفة، ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الأرش، ومن شج رجلاً فالتحمت لم يبق لها أثرٌ ونبت الشعر سقط الأرش عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: عليه أرش الألم، وقال محمد:

[شل] ^(١) الأخرى .

وقالا ، وزفر ، والشافعي : يجب القصاص في الأولى ، والأرش في الثانية ؛ كما لو رمى سهماً إلى رجل عمداً فنفاذاً إلى آخر فماتا .

ومن [قلع] ^(١) سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الأرش ؛ لأن حقه قد انجبر بعود المنفعة والزينة كما كانت .

وقاسه الشافعي في إيجاب الضمان على ما [ق/١٥٩د] إذا قطع شجرة فنبت مكانها أخرى .

وهذا غير صحيح ؛ لأن الضمان ثم وجب بإتلاف الملك ، وهنا لفوات المنفعة ، وقد عادت .

ومن شج رجلاً فالتحمت [الشجرة] ^(٢) لم يبق لها أثرٌ ونبت الشعر [على مكانها] ^(٣) سقط الأرش ؛ لأنه إنما وجبت لإلحاق الشين به ، فإذا عادت الزينة صارت الشجرة كأن لم تكن .

وقال أبو يوسف : عليه أرش الألم ؛ لثلا يضيع حقه بغير عوض .

وقال محمد - رحمه الله : [عليه] ^(٤) أجره الطيب ؛ لأن هذا القدر من

(١) في أ : مثل .

(٢ ، ٣) سقط من أ .

(٤) سقط من ب .

عليه أجرة الطبيب، ومن جرح رجلاً جراحةً لم يقتص منه حتى يبرأ، ومن قطع يد رجلٍ خطأ، ثم قتله قبل البرء، فعليه الدية وسقط أرش اليد.

وكل عمدٍ سقط فيه القصاص بشبهةٍ فالدية في مال القاتل، وكل أرش

ماله تلف بتسبب منه ، فكأنه أخذ ذلك من ماله .

إلا أن الألم لا قيمة له ، والأجرة بذلها باختياره ؛ فلا يستوجب الضمان على غيره .

ومن جرح رجلاً جراحةً لم يقتص منه حتى يبرأ؛ لقوله عليه السلام : «يستأنى بالجراحات سنة»^(١) ، ولأنه لو اقتص في الحال - كما قال الشافعي - رحمه الله - ربما سرت فاحتج إلى القصاص وتكثير الجراحة .

ومن قطع يد رجلٍ خطأ، ثم قتله قبل البرء، فعليه الدية وسقط أرش اليد؛ لأن الأول لم يستقر حكمه لما وجب الاستيفاء به ؛ فصار كما لو قتله بضربتين .

وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل ؛ لقول عمر - رضي الله عنه : « لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، ولا ما دون أرش الموضحة »^(٢) . وهذا لا يعلم إلا توقيفاً فصار

(١) أخرجه الدارقطني (٣/ ٩٠) والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٣٢) عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً قال الدارقطني : يزيد بن عياض ضعيف متروك . وقال الخطيب : هذا غريب من حديث أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري لا أعلم رواه غير يزيد بن عياض بن جعدة عنه .

(٢) قال الزيلعي : أخرجه البيهقي عن الشعب عن عمر قال العمدة والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة انتهى قال البيهقي وهذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي ثم أخرجه عن =

وجب بالصلح فهو في مال القاتل.

كالمروى .

وكل أرش وجب بالصلح فهو في مال القاتل ؛ لما ذكرنا .

= الشعبي قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا انتهى ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه غريب الحديث كذلك من قول الشعبي ثم قال وقد اختلفوا في تأويل العبد فقال محمد بن الحسن معناه أن يقتل العبد حرا فليس على عاقلة مولاه شيء من جنايته وإنما هي في رقبته واحتج كذلك محمد بن الحسن فقال حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك ألا ترى أنه جعل الجناية للملوك قال وهذا قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى إنما معناه أن يكون العبد يجني عليه يقتله حدا ويجرحه فليس على عاقله الجاني شيء إنما نته في ماله خاصة قال أبو عبيد فذكرت الأصمعي فيه فقال القول عندي ما قال ابن أبي ليلى وعليه كلام العرب ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبدا انتهى وأعاده المصنف في المعادل .

وحديث عمر أخرجه الدارقطني ثم البيهقي عن عبد الملك بن حسين أبي مالك النخعي عن عبد الله بن أبي السفر عن عامر عن عمر فذكره قال البيهقي هذا منقطع بين الشعبي وعمر وعبد الملك بن حسين غير قوي والمحفوظ رواية أبي إدريس عن مطرف عن الشعبي من قوله ثم أخرجه عن الشعبي من قوله وقال في التنقيح عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي ضعفه وقال الأزدي متروك الحديث وعامر الشعبي عن عمر منقطع قال ابن أبي حاتم سمعت أبي وأبا زرعة يقولان الشعبي عن عمر مرسل انتهى وأخرج الدارقطني في سننه والطبراني في مسند الشاميين عن ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن رجاء بن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن أبي الصامت أن رسول الله ﷺ قال لا تجعلوا على العاقلة من قول معترف شيئا انتهى والحارث بن نبهان قال بن القطان متروك الحديث قال عبد الحق في أحكامه ومحمد بن سعيد هذا أظنه المصلوب قال بن القطان وأصاب في شكه انتهى كلامه .

وقال في موضع آخر : روى هذا الحديث ابن عباس موقوفاً عليه ومرفوعاً فالموقوف تقدم من رواية محمد بن الحسن والمرفوع غريب وليس في الحديث أرش الموضحة ولكن أخرج ابن =

وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله ثلاث سنين.
وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله، ولا يصدق على عاقلته
وعمد الصبي والمجنون خطأ، وفيه الدية على العاقلة.

وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله ثلاث سنين ؛ لأنه عمد فيدخل
تحت النص .

وعند الشافعي تجب حالة لما روى أن عمر - رضي الله عنه - قضى
كذلك ، ورضيت به الصحابة .

وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله، ولا يصدق على عاقلته؛
لحديث عمر - رضي الله عنه - .

وعمد الصبي والمجنون خطأ ؛ لأنه ليس لهما قصد صحيح ؛ ولهذا لم
يأثم .

وفيه الدية على العاقلة ؛ لما روى أن مجنوناً عدي على رجل بالسيف
فقتله ؛ فقاضى علي - رضي الله عنه - بالدية على عاقلته ، وقال : « عمده
وخطؤه سواء »^(١) ، ولم يعرف له مخالف .

=أبي شيبة في مصنفه عن النخعي قال لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة ولا يعقل العمد ولا
الصلح ولا الاعتراف انتهى وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي قال أربعة ليس فيهن
عقل على العاقلة وإنما هي في ماله خاصة العمد والاعتراف والصلح والمملوك انتهى وأخرج
عن الزهري قال العمد والاعتراف والصلح ولا تحمله عنه العاقلة هو عليه في ماله انتهى .
(١) قال الزيلعي : أخرجه البيهقي قال روى أن مجنوناً سعى على رجل بسيف فضره فرفع ذلك
إلى علي فجعل عقله على عاقلته وقال عمده وخطؤه سواء وأخرج عن جابر الجعفي عن
الحكم قال كتب عمر لا يؤمن أحد بعد النبي ﷺ جالساً وعمد الصبي وخطؤه سواء فيه =

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين، أو وضع حجراً، فتلف بذلك إنسانٌ فديته على عاقلته، وإن تلف فيه بهيمةٌ فضماتها في ماله، وإن أشرع في الطريق روشناً أو ميزاباً فسقط على إنسانٍ فعطب فالدية على عاقلته، ولا

وعند الشافعي - في قول - : تجب الدية مغلظة [ق/١٦٥أ] في مالهما ؛ اعتباراً بإتلاف الأموال .

والاعتبار غير صحيح ؛ لأن ذلك لا يختلف [حكمه]^(١) بالخطأ والعمد وهذا بخلافه .

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين، أو وضع حجراً، فتلف بذلك إنسانٌ فديته على عاقلته ؛ لأنها وجبت بالتعدي ؛ وهو أقل من الخطأ ؛ فتحملة العاقلة .

وإن تلف فيه بهيمةٌ فضماتها في ماله ؛ لأن العاقلة لا تتحمل الأموال كالديون والضمانات .

وإن أشرع في الطريق روشناً أو ميزاباً فسقط على إنسانٍ فعطب فالدية على عاقلته ؛ لما ذكرنا في الحافر .

ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر ؛ لأنه ليس بقاتل حقيقة .

=الكفارة وأما امرأة تزوجت عبدها فاجلدوها الحد قال البيهقي منقطع ورواية جابر الجعفي قال وروى عن علي بأسناد فيه ضعف قال عمدة الصبي والمجنون خطأ ثم ساقه بسنده عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده قال قال علي رضي الله عنه عمدة الصبي والمجنون خطأ وقال في المعرفة إسناد ضعيف بمرة انتهى .

(١) سقط من أ .

كفارة على حافر البئر وواضع الحجر، ومن حفر بئراً في ملكه فعطب به إنسانٌ لم يضمن، والراكب ضامنٌ لما وطئت الدابة، وما أصابت يدها أو كدمت، ولا يضمن ما نفخت برجلها أو ذنبها، فإن راثت أو بالت في الطريق فعطب به إنسانٌ لم يضمن، والسائق ضامن لما أصابت يدها أو

وقال الشافعي : [ق/١٩٥ب] تجب ؛ لأن من ضرورة كون الشخص مقتولاً أن يكون له قاتل ، وليس ذلك إلا من وجب عليه ضمانه .

إلا أنا [نمنع]^(١) كونه مقتولاً ، بل هو تالف وهالك ، وفي وجوب الضمان أقيم صاحب الشرط مقام صاحب السبب ضرورة .

ومن حفر بئراً في ملكه فعطب به إنسانٌ لم يضمن ؛ لأنه غير معتد ، ولا يلزمه ضمان ما تولد منه .

والراكب ضامنٌ لما وطئت الدابة، وما أصابت يدها أو [كدمت]^(٢) ؛ لأنه يمكن التحرز منه ؛ فكان مضموناً عليه .

ولا يضمن ما [نفخت]^(٣) برجلها ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه [فإن راثت أو بالت في الطريق فعطب به إنسانٌ لم يضمن لما مر أنه لا يمكن الاحتراز عنه]^(٤) .

والسائق ضامن لما أصابت يدها أو برجلها ؛ لأنه قرب البهيمة من

(١) في أ : نماع .

(٢) في أ : كرمت .

(٣) في ب : هجمت .

(٤) سقط من أ .

برجلها، والقائد ضامنٌ لما أصابت بيدها دون رجلها، ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما وطئ، فإن كان معه سائقٌ فالضمان عليهما؛ وإذا جنى العبد جنائياً خطأً قيل لمولاه: إما أن تدفعه بها أو تفديه، فإن دفعه ملكه ولي الجناية، وإن فداه فداه بأرشها، فإن عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الأولى، فإن

الجنابة وهو بمرأى عينه ؛ فيمكنه [التحفظ]^(١) عنه .

والقائد ضامنٌ لما أصابت بيدها دون رجلها ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز من الرجل .

ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما [وطئ]^(٢) ، فإن كان معه سائقٌ فالضمان عليهما ؛ لأنهما اشتركا في تقريب الدابة إلى الجناية .

وإذا جنى العبد جنائياً خطأً قيل لمولاه: إما أن تدفعه بها أو تفديه ؛ لقول ابن عباس : « إذا جنى العبد فمولاه بالخيار ؛ إن شاء دفعه ، وإن شاء فداه »^(٣) .

فإن دفعه ملكه [ق/ ١٥٤د] ولي الجناية ؛ لأنه زال ملك الدافع فيملكه الولي .

وإن فداه فداه بأرشها ؛ لأنه الواجب الأصلي .

فإن عاد فجنى كان حكم الجناية [الثانية]^(٤) حكم الأولى ؛ لأنه لما

(١) في أ : الحفظ . (٢) في أ : أقطع .

(٣) لم أقف عليه من قول ابن عباس ولكن روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا حفص عن حجاج عن حصين الحارثي عن الشعبي عن الحارث عن علي قال : ما جنى العبد ففني رقبته ويخير مولاه إن شاء فداه وإن شاء رفعه .

(٤) سقط من أ .

جنى جنايتين قيل للمولى: إما أن تدفعه إلي ولي الجنايتين يقتسمان على قدر حقيهما، وإما أن تفديه بأرش كل واحدة منهما، وإن أعتقه المولى، وهو لا يعلم بالجناية، ضمن الأقل من قيمتها ومن أرشها، وإن باعه المولى أو أعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش، وإذا جنى المدبر أو أم الولد جنايةً خطأ

ظهرت من الأولى صار كأنه لم [يجن]^(١) غير الثانية .

فإن جنى جنايتين قيل للمولى: إما أن تدفعه إلي ولي الجنايتين يقتسمان على قدر حقيهما، وإما أن تفديه بأرش كل واحدة منهما ؛ لأن حق كل واحد منهما [تعلق]^(٢) برقبته ؛ إذ لا تضايق في الذمة للحقوق .

وإن أعتقه المولى، وهو لا يعلم بالجناية، ضمن الأقل من قيمتها و[من]^(٣) أرشها ؛ لأن الدفع امتنع بفعله ولم يكن عالماً بالجناية ليجعل مختاراً فيضمن القيمة إن كانت أقل ؛ لأنه لم يتلف إلا ذلك القدر ، والأرش إن كان أقل لأنه لا حق لولي الجناية فيما زاد .

وإن باعه المولى أو أعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش ؛ لأن المخير بين الشيئين إذا فعل ما يمنع من اختيار أحدهما يتعين الآخر [عليه]^(٤) .

وإذا جنى المدبر أو أم الولد [جنايةً]^(٥) ضمن المولى الأقل من قيمته ومن أرشها ؛ لأن الولي بالتدبير والاستيلاد صار مانعاً للدفع من غير اختيار ،

(١) في ب : يكن .

(٢) سقط من ب .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من أ .

(٥) سقط من أ .

ضمن المولى الأقل من قيمته ومن أرشها، فإن جنى أخرى وقد دفع المولى القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا شيء عليه ويتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الأولى فيشاركه فيما أخذ، وإن كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار: إن شاء اتبع المولى، وإن شاء اتبع ولي الجناية الأولى.

وإذا مال الحائط إلى طريق المسلمين فطولب صاحبه بنقضه وأشهد عليه

فصار كما لو أعتق العبد قبل العلم بالجناية فإنه يضمن الأقل ، كذا هذا .

فإن جنى أخرى وقد دفع المولى القيمة إلى ولي الأولى بقضاء [القاضي]^(١) فلا شيء عليه ؛ لأن المولى بالتدبير لم يتلف عليهم إلا قيمة واحدة ، فإذا دفع ذلك إلى الأول بقضاء [القاضي]^(١) فقد زالت يده عنه بغير اختياره فلا يلزمه الضمان .

ويتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الأولى فيشاركه فيما أخذه ؛ لأنه قبض ما تعلق حقه به كالوصي إذا دفع التركة إلى الغرماء ثم ظهر غريم آخر .

وإن [كان]^(٢) المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار: إن شاء اتبع المولى ؛ لأنه سلم حقه إلى الغير .

وإن شاء اتبع ولي الجناية [ق/١٦٦أ] الأولى ؛ لحصول حقه في يده .

وإذا مال الحائط إلى طريق المسلمين فطولب صاحبه بنقضه وأشهد عليه

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من ب ، د .

(٣) سقط من أ .

فلم ينقض في مدةٍ يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفسٍ أو مال.

ويستوي أن يطالبه بنقضه مسلمٌ أو ذميٌّ، وإن مال إلى دار رجلٍ؛ فالمطالبة إلى مالك الدار خاصةً، وإذا اصطدم فارسان فماتا، فعلى عاقلة كل واحدٍ منهما دية الآخر، وإذا قتل رجلٌ عبداً خطأ فعليه قيمته لا يزداد على

فلم ينقض في مدةٍ يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفسٍ أو مال ؛ لقول النخعي ، والشعبي ، وشريح ، وغيرهم من التابعين إذا تقدم في الحائط فلم يهدمه وجب عليه الضمان .

ويستوي أن يطالبه بنقضه مسلمٌ أو ذمي ؛ لأن حق المرور لجميع أهل الدار ، والذمي من أهل الدار .

وإن مال إلى دار رجلٍ؛ فالمطالبة إلى مالك الدار خاصةً سواء كان الساكن مالكاً أو مستأجراً أو مستعيراً ؛ لإستوائهم في حق السكنى .

وإذا اصطدم فارسان فماتا، فعلى عاقلة كل واحدٍ منهما دية الآخر ؛ هكذا روى عن علي^(١) ، ولأن كل واحدٍ منهما قاتل صاحبه [ق/١٩٦ب] بصدمه إياه .

وما ذكره زفر ، والشافعي من أنه مات بفعل نفسه أو بفعل صاحبه حتى أوجبا نصف الدية كل واحد : فهو محتمل غير ظاهر ؛ فلا يسقط به الضمان الواجب يقيناً .

وإذا قتل رجلٌ عبداً خطأ فعليه قيمته لا يزداد على عشرة آلاف درهم، فإن

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٢٨) .

عشرة آلاف درهم، فإن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر، قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة، وفي الأمة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة آلاف إلى عشرة، وفي يد العبد نصف القيمة، لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة. وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد.

كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر، قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة؛ لقول ابن مسعود في قيمة العبد بالجناية « لا يزداد على عشرة آلاف إلا عشرة ». وهذا لا يعرف [إلا] (١) توفيقاً .

وتمسك أبو يوسف والشافعي في إيجاب القيمة بالغة ما بلغت ؛ بقول علي : « تبلغ قيمته ما بلغت ». لا يفيد ؛ لأنه قضية [القياس] (٢) فاحتمل أنه قاله قياساً فلا يعارض النص .

وفي الأمة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة آلاف إلى عشرة ؛ اعتباراً بالحر ؛ فإن ديتها على نصف دية الرجل . وتنقص العشرة ؛ اعتباراً لنقصان الرق كما في العبد .

وفي يد العبد نصف القيمة، لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة ؛ لأن القيمة فيه كالدية . ففي الحر يجب نصف الدية ؛ ففي العبد نصف القيمة . وإنما ينقص خمسة ؛ لأنه جزء من الدية . بخلاف قيمة الأمة حيث تنقص العشرة ؛ لأنه ليس بجزء [ق/ ١٥٥ د] .

وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد ؛ لأن الجملة لما جاز

(١) في أ : له .

(٢) في أ : القصاص .

و إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً فعليه غرةٌ، وهي نصف عشر الدية، فإن ألقته حياً ثم مات فعليه ديةٌ كاملةٌ، وإن ألقته ميتاً ثم ماتت الأم فعليه ديةٌ وغرةٌ، وإن ماتت الأم ثم ألقته ميتاً فعليه ديةٌ في الأم، ولا شيء في

أن تكون مقدرة حتى لا يجاوز بها دية الحر ، فكذا الجزء جاز أن يكون مقدرًا ؛ اعتباراً بالكل .

وعند محمد ، وزفر ، وإحدى الروایتين لأبي يوسف : لا يقدر ما دون النفس ، ويجب النقصان ؛ لأن ما دون النفس ضمانه ضمان الأموال .

و إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً فعليه غرةٌ، وهي نصف عشر الدية استحساناً ؛ لما روي أن [حمدان]^(١) بن مالك بن النابغة قال للنبي ﷺ: كنت بين جاءيتين لي ، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنناً ميتاً فمات ، فقضى رسول الله ﷺ بدية المقتولة على عاقلة القاتلة ، وجعل في الجنين غرة عبد أو أمة^(٢) ، والمسطح عمود الخباء^(٣) .

فإن ألقته حياً ثم مات فعليه ديةٌ كاملة ؛ لتيقننا بحياته وموته بضربه .

وإن ألقته ميتاً ثم ماتت الأم فعليه [ديةٌ]^(٤) وغرة ؛ لحديث ابن مالك .

وإن ماتت الأم ثم ألقته ميتاً فعليه ديةٌ في الأم، ولا شيء في الجنين ؛

(١) في أ : حمل .

(١) أخرجه الشافعي في مسنده (٢٤١/١) وفي الأم (١٠٧/٦) والدارقطني (١١٧/٣) وعبد الرزاق (١٨٣٤٣) والطبراني في الكبير (٣٤٨٢) والحاكم (٦٤٦٠) وابن عبد البر في الاستذكار (٧٢/٨) .

(٣) يعني الخيمة .

(٤) في ب دم .

الجنين، وما يجب في الجنين موروثة عنه، وفي جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً، وعشر قيمته إن كان أنثى، ولا كفارة في الجنين.

لاحتمال موته بموت الأم .

والشافعي أوجب فيه الغرة بالشك . وهذا لا يجوز .

وما يجب في الجنين موروثة عنه ؛ لأنه بدل نفسه فصار كالدية .

وفي جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً، وعشر قيمته إن كان أنثى ؛ لما مر أن القيمة في العبد كالدية في الحر .

وفي جنين الحرة يجب خمس مائة - ذكراً كان أو أنثى - وهو نصف عشر دية الذكور ، وعشر دية الأنثى كذلك هذا .

وعند الشافعي فيه عشر قيمة الأم .

وهذا قبيح لوجهين :

أحدهما : أن قيمة إيجاب غير المتلف في مقابلته لا نظير له في الشرع .

والثاني : إنه يؤدي إلى أن يجب فيه إذا ألقته ميتاً أكثر مما يجب إذا ألقته حياً ثم مات بأن كانت قيمته حياً مائة ، وقيمة أمة عشرة آلاف ؛ فحال موته يجب ألف ، وهذا قبيح .

ولا كفارة في الجنين ؛ لأن النبي ﷺ بين للمغيرة حكم ذلك ، ولم يوجب الكفارة .

وقال الشافعي : تجب عليه الكفارة ؛ لأنه وجب عليه بدل آدمي فكان

والكفارة في شبه العمد والخطأ: عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يوجد فصيام شهرين متتابعين، ولا يجزئ فيها الإطعام.

قاتلاً .

إلا أنا نمنع أنه بدل آدمي ، بل هو بلد جزء ، وهو ملحق بالأعضاء ، ولا كفارة فيها .

والكفارة في شبه العمد والخطأ: عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يوجد فصيام شهرين متتابعين، ولا يجزئ فيها الإطعام ؛ لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً ﴾ (١) ، ولم يذكر فيها الإطعام ، فلو أوجبنا الإطعام - كما قال الشافعي - لكان زيادة على النص ، وإنه نسخ ، والله أعلم .

(١) [سورة النساء الآية : ٩٢] .

كتاب القسامة

وإذا وجد القتيل في محلة ولا يعلم من قتله استحلف خمسون رجلاً منهم يتخيرهم الولي: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً؛ فإذا حلفوا قضي على أهل المحلة بالدية.

كتاب القسامة

وإذا وجد القتيل في محلة ولا يعلم من قتله استحلف خمسون رجلاً منهم يتخيرهم الولي: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً؛ فإذا حلفوا قضي على أهل المحلة بالدية؛ لقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : وجد قتيل بخير فقال رسول الله ﷺ : « اخرجوا » [من هذا الدم]^(١) ، فقالت اليهود [ق/١٩٧ب] وقد كان وجد قتيل في بني إسرائيل على عهد موسى عليه السلام فقاضى في ذلك ، فإن كنت نبياً فاقض ، فقال : « تحلفون خمسين ميئاً ، ثم تغرمون الدية » . فقالوا : قضيت بالناموس ؛ أي : الوحي .

وقال الشافعي : إذا حلفوا لا يلزمهم شيء ؛ لأنه عليه السلام في قضية القتيل بخير [قال]^(٢) « يريكم اليهود بأيمان خمسين منهم » . إلا أنه روي في الحديث زيادة ؛ وهو أنه كتب إليهم : إما أن تحلفوا ، أو تؤدوا ، أو تأذنوا بحرب من الله . فكان قوله « يريكم اليهود » محمول على البراءة من دعوى القتيل ، وإنما الدية تجب بالتحمل لنصرة البقعة كما تحمل

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

ولا يستحلف الولي، ولا يقضى له بالجناية.

العاقلة .

وإنما يتخير الولي ؛ لأن الحق له ، وله فائدة اختيار المتهم ، والخبر الذي لا يحلف كاذباً .

ولا يستحلف الولي، ولا يقضى له بالجناية ؛ لأنه مدع ، والمدعى لا يستحلف بقضية الحديث ، ولا يحكم بقوله .

وقال مالك ، والشافعي في القديم إن كان ثم لوث ؛ وهو تقدم عداوة أو علامة القتل على بعضهم ، وادعي الولي القتل : يستحلف الولي خمسين يمينا . وإن كانوا جماعة قسمت الأيمان على قدر الميراث .

وفي قول : يحلف كل واحد خمسين يمينا ، ويقضي بالقصاص إن كان عمدا [ق/١٥٦د] ، أو بالدية إن كان خطأ .

وهذا خلاف الأصول ؛ لأنه عليه السلام قال : « لو ترك الناس ودعواهم لادعى القوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر »^(١) .

فإذا لم يقبل قول المدعي في دينار ولا درهم فما ظنك بالنفس التي حرمها الله إلا بالحق .

(١) أخرجه البيهقي (٢٠٩٩٠) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لو أعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر » وهو في الصحيحين بلفظ ولكن اليمين على المدعى عليه .

وإن لم يكمل أهل المحلة كررت الأيمان عليهم حتى يتم خمسون، ولا يدخل في القسامة صبيٌّ ولا مجنونٌ ولا امرأةٌ ولا عبدٌ، وإن وجد ميتٌ لا أثر به فلا قسامة ولا دية، وكذلك إن كان الدم يسيل من أنفه أو من دبره أو من

وما روى أنه عليه السلام قال لأولياء القتيل : « فيحلفون خمسين يمينا »
 إنما كان على سبيل الإنكار والاستبعاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾^(٢) .

وإن لم يكمل أهل المحلة كررت الأيمان عليهم حتى يتم خمسون ؛ لأنه حضر عند عمر - رضي الله عنه - تسعة وأربعون رجلاً ، فكرر اليمين على أحدهم^(٣) .

ولا يدخل في القسامة صبيٌّ ولا مجنونٌ ولا امرأةٌ ولا عبد ؛ لأنهم ليسوا من أهل النصرة وحفظ المحلة

وإن وجد ميتٌ لا أث به فلا قسامة ولا دية ؛ لأنه الظاهر أنه مات حتف أنفه .

(١) سورة المائدة الآية : ٥٠ .

(٢) سورة الحج الآية : ١٥ .

(٣) قال الحافظ في الدراية ٢/٢٨٦ : أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي مليح أن عمر بن الخطاب ردد عليهم الأيمان حتى وفوا وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب أن عمر استحلف امرأة خمسين يمينا على مولى لها أصيب وروى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن النبي ﷺ قضى في القسامة أن يحلف الأولياء فإن لم يكن عدد يبلغ الخمسين ردت الأيمان عليهم بالغوا وروى الواقدي في الردة أن أبا بكر ردد على قيس بن مكشوح خمسين يمينا أنه ما قتل داودي ولا يعلم له قاتلا .

فمه، فإن كان يخرج من عينيه أو من أذنه فهو قتيل^١.

وإذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجلٌ فالدية على عاقلته دون أهل المحلة، وإن وجد القتيل في دار إنسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته، ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة، وهي على أهل الخطة

وقال الشافعي : إن كان ثم لوث استحلف الولي ؛ [ق/١٦٨] فإن امتنع استحلف أهل المحلة بموجب دعواه ، إلا أن تكون دعواه وقعت مخالفة للظاهر فلا يعتبر .

وكذلك إن كان الدم يسيل من أنفه أو من دبره أو من فمه ؛ لأن الدم قد يجري من هذه المواضع من غير عارض .

فإن كان يخرج من [عينيه أو من أذنيه]^(١) فهو قتيل ؛ لأن الدم لا يخرج منها عادة إلا بضرب .

وإذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجلٌ فالدية على عاقلته دون أهل المحلة ؛ لأنه أخص [بالدابة]^(٢) فصار كما لو وجد في داره .

وإن وجد القتيل في دار إنسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته ؛ لأنه أخص بالدار من أهل المحلة ؛ فصار كأهل المحلة مع أهل المصر .

ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة، وهي على أهل الخطة دون [المشتريين]^(٣)، ولو بقي منهم واحد : والأصل فيه أن القسامة

(١) في أ : آذانه .

(٢) في أ : بالدية .

(٣) في أ : المشتريين .

دون المشترين، ولو بقي منهم واحدٌ، وإن وجد القتل في سفينةٍ فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين، وإن وجد القتل في مسجدٍ محلةٍ فالقسامة على أهلها، وإن وجد في الجامع أو الشارع الأعظم فلا قسامة فيه، والدية على بيت المال، لعدم الاختصاص فيها وإن وجد بين قريتين كان على أقربهما.

تبتني على الحفظ والنصرة فمن كان أخص بنصرة البقعة فهي أولى .
وعن أبي يوسف أنها على الجميع ؛ لأنه عليه السلام أوجبها على يهود خيبر وكانوا سكاناً .

والواجب أنه عليه السلام أقرهم على أملاكهم ، وكان يأخذها على سبيل الخراج .

وإن وجد القتل في سفينةٍ فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين ؛ لأنها في أيديهم كالدابة ، وهذا بخلاف الدار ، لأنها تنقل وتحول .

وإن وجد القتل في مسجدٍ محلةٍ فالقسامة على أهلها ؛ لأنه يلزمهم حفظ المحلة .

وإن وجد في الجامع أو الشارع الأعظم فلا قسامة فيه ؛ لأنه لا يختص به أحد دون غيره .

والدية على بيت المال ؛ لأنه معد لنوائب المسلمين .

لعدم الاختصاص فيها.

وإن وجد بين قريتين كان على أقربهما ؛ لأنه يلحقها بالصوت ؛ فكان

وإن وجد في وسط الفرات يمر به الماء فهو هدر، فإن كان محتبساً بالشاطئ فهو على أقرب القرى من ذلك المكان، وإن ادعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم، وإن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم القسامة، وإذا قال المستحلف "قتله فلان" استحلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلاً غير فلان.

عليهم الغوث . وما لم يوجد في موضع [ق/١٩٨ب] يبلغه الصوت من العمران فهو هدر .

وإن وجد في وسط الفرات يمر به الماء فهو هدر ؛ كما في البرية .
فإن كان محتبساً بالشاطئ فهو على أقرب القرى من ذلك المكان ؛ يعني إذا سمع فيه الصوت ؛ لأنهم في يدهم بالاستيفاء ومنع الذوات ؛ فكانوا أخص به .

وإن ادعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ؛ لأنه بدعواه لا يثبت القتل عليه ؛ فلم يرد بها شيئاً غير ما علمناه .
وإن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم القسامة ؛ لأنه قد أبرأهم بدعواه على غيرهم .

وإذا قال المستحلف "قتله فلان" استحلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلاً غير فلان ؛ لأنه قوله لا يقبل عليه ، ويحتمل أنه يقر على غيره ، فيخاطب بالدفع ، أو الفداء . ويقر على رجل فيصدقه .

وإذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجلٍ من غيرهم أنه قتله لم تقبل
شهادتهما.

وإذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجلٍ من غيرهم أنه قتله لم تقبل
شهادتهما ؛ لأنهما متهمان في دفع القسامة [ق/١٥٧ د] والدية عنهم .
وإن أبرأهم الولي أيضاً لا تقبل ؛ لاحتمال أنه توسل بذلك إلى تصحيح
شهادتها .

وقالا : يقبل ؛ لأنهم لا يدفعون بها مغرمًا ، ولا [يجرون مغنمًا]^(١) .

(١) في أ : يخرجون مقيمًا .

كتاب المعامل

الدية في شبه العمد والخطأ، وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة،
والعاقلة: أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان، يؤخذ من عطاياهم
في ثلاث سنين.

كتاب المعامل

الدية في شبه العمد والخطأ، وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة،
والعاقلة ؛ لحديث حمل بن مالك ؛ على ^(١) ما مر .

والعاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان، يؤخذ من
عطاياهم في ثلاث سنين ؛ لقول النخعي : كانت الدية على القبائل ، فلما
دون عمر - رضي الله عنه - جعلها على أهل الديوان في ثلاث سنين ^(٢) ،
ولم ينكر أحد من الصحابة ؛ فكان إجماعاً . ولم يكن ذلك نسخاً ، بل
كان نقل الحكم إلى نوع نصره لم يكن في زمنه عليه السلام ؛ كما ضعف
العشر على بني تغلب . ولأن العمدة في نحلها التناصر ، والتناصر الواقع

(١) تقدم تخريجه .

(٢) قال الترمذي : ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو قول أحمد وإسحاق وقد أجمع أهل
العلم على أن الدية تؤخذ من ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ورأوا أن يدة الخطأ على
العاقلة ورأى بعضهم أن العاقلة قرابة الرجل من قبل أبيه وهو قول مالك والشافعي وقال
بعضهم إنما الدية على الرجال دون النساء والصبيان من العصابة يحمل كل رجل منهم ربع
دينار وقد قال بعضهم إلى نصف دينار فإن تمت الدية وإلا نظر إلى أقرب القبائل منها فألزموا
ذلك .

فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذت منها، ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته، تقسط عليهم في ثلاث سنين، لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص منها، فإن لم تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل من غيرهم؛ ويدخل القاتل مع العاقلة، فيكون

بالديوان أقوى من الواقع بالقراية ؛ لأنهم تعاقدوا على القتال يؤخذ من [ق/١٦٩] عطاياهم في [ثلاث سنين] ^(١) ؛ لما مر .

فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذت منها ؛ لأن المقصود هو التيسير .

ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته، تقسط عليهم في ثلاث سنين ؛ لأن النقل عن القبيلة كان في صاحب الديوان ، فبقى غيره على الأصل .

لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص منها ؛ لأنها وجبت [مواساة] ^(٢) على جبهة التخفيف والتبعية ؛ فلا تبلغ مقدار ما يجب بنفسه أصلاً - وهو الزكاة - .

وعند الشافعي : على الغني نصف دينار ، وعلى متوسط الحال ربع . وفي ذلك انقلاب التخفيف تثقيلاً .

فإن لم تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل إليهم ؛ للتناصر بينهم .

(٢) سقط من د .

(١) في أ : ثلاثين سنة .

فيما يؤدي مثل أحدهم، وعاقلة المعتق قبيلة مولاه، ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته، ولا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية، وتتحمل نصف العشر فصاعداً، وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني، ولا تعقل العاقلة

ويدخل القاتل مع العاقلة، فيكون فيما يؤدي مثل أحدهم ؛ لأنه أصل في الجناية ، وإنما تحملوا عنه تخفيفاً .

وقال الشافعي : لا يلزم القاتل شيء ؛ لأنه عليه السلام أوجب الدية على عاقلة القاتل في حديث ابن مالك .

إلا أنا نقول بموجبة : إن القاتل إذا كان امرأة لا شيء عليها ؛ لأنها ليست بأهل التحمل .

وإذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية على بيت المال ؛ لأن جماعة المسلمين أهل لنصرته .

وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ؛ لقوله عليه السلام : « إن موالى القوم منهم »^(١) .

ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته ؛ لأنه منهم على ما مر .

وعند الشافعي لا شيء عليهم ؛ بناء على أن المولاة عقد صحيح ، عندنا خلافاً له ؛ على ما بينا في الولاء .

ولا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية، وتتحمل نصف العشر

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « مولى القوم من أنفسهم » .

جناية العبد، ولا تعقل الجناية التي اعترف بها الجاني إلا أن يصدقوه، ولا تعقل ما لزم بالصلح. وإذا جنى الحر على العبد جنايةً خطأً كانت على عاقلته.

فصاعداً، وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني ؛ لما مر من حديث عمر - رضي الله عنه - والشافعي ألحق الكثير بالقليل في قول . وفي آخر : لا يتحمل ما دون النفس .

وهذا خلاف الحديث ؛ فلا يصار إليه إلا بنص .

ولا تعقل العاقلة جناية العبد، ولا تعقل الجناية التي اعترف بها الجاني إلا أن يصدقوه، ولا تعقل ما لزم بالصلح ؛ لحديث عمر - رضي الله عنه -، وقد مرت به المسائل من قبل .

وإذا جنى الحر على العبد جنايةً خطأً كانت على عاقلته ؛ لأنه ضمان نفس فصار كالحُر ؛ ولهذا قالوا : لا تعقل ما دون النفس في العبد [ق/١٩٩ب] ؛ لأن الأطراف يحذي بها حذو الأموال .

وعند الشافعي - في قول - : لا تعقل نفس العبد ؛ لحديث عمر - رضي الله عنه - : « ولا عبد »^(١) .

إلا أن معناه : جناية [عمد]^(٢) ؛ كقوله : عمداً [أي]^(٣) جناية [عمد]^(٤) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) في أ : عبد .

(٣) في أ : إلى .

(٤) في أ : عبد .

كتاب الحدود

الزنا يثبت بالبينة والإقرار.

فالبينة: أن تشهد أربعة من الشهود على رجلٍ أو امرأةٍ بالزنا، فيسألهم الإمام عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟ ومتى زنى؟ فإذا

كتاب الحدود

الزنا يثبت بالبينة والإقرار. كسائر الحدود والحقوق؛ فالبينة: أن تشهد أربعة من الشهود على رجلٍ أو امرأةٍ بالزنا ؛ لقوله تعالى : ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ﴾ (١) .

فيسألهم الإمام عن الزنا ما هو؟ ؛ لأن النظر قد يسمى زنا ، وقال عليه السلام : « زنا العين النظر » (٢) ، وقال : « العينان ترنيان . » (٣) .

وكيف هو ؛ لاحتمال أن يكون فيما دون الفرج .

وأين زنى؟ ؛ لاحتمال أن يكون زنا في دار الحرب [ق/١٥٨د] .

وبمن زنى ؛ لاحتمال أن لا يعرفوا الموطوءة وهي امرأته أو أمتة .

ومتى زنى؟ ؛ لاحتمال أن يكون متقادماً .

(١) [سورة النساء الآية : ١٥] .

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٨٩) ، (٦٢٣٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ (زنا

العين النظر) ومسلم (٢٦٥٧) بلفظ (زنا العينين النظر) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٧) بنحوه .

بينوا ذلك وقالوا: رأيناه وطئها في فرجها كالميل في المكحلة، وسأل القاضي عنهم، فعدلوا في السر والعلانية، حكم بشهادتهم.

والإقرار: أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا، أربع مرات، في أربعة

فإذا بينوا ذلك وقالوا: رأيناه وطئها في فرجها كالميل في المكحلة، وسأل القاضي عنهم، فعدلوا في السر والعلانية، حكم بشهادتهم ؛ لتوجه الحكم عليه . وإنما سأل عنهم تكلفاً لدرء [الحدود] ^(١) .

والإقرار: أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا، أربع مرات، في أربعة مجالس [من مجالس] ^(٢) المقر، كلما أقر رده القاضي إقراره : هكذا فعل النبي ﷺ بما عزم ، فلما أقر في الرابعة قال له : « الآن أقررت أربعاً فبمن؟ » ^(٣) ؛ فدل إنه لا يتم الإقرار إلا بأربع .

وروى [ق/ ١٧٠أ] أنه لما أقر الثالثة قال له أبو بكر - رضي الله عنه - : « إن أقررت الرابعة رجمك رسول الله - ﷺ - » ^(٤) .

فلو وجب الحد بمرة - كما قال الشافعي - لما قال ذلك .

ولا حجة له في قصة العسيف : « أعد إلى امرأة هذا فإن اعترفت

(١) في أ : الحد .

(٢) سقط من أ .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤١٩) وأحمد (٢١٩٤٠) وابن أبي شيبة (٥٣٨/٥) عن يزيد بن نعيم عن أبيه نعيم بن هزال . وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٤) أخرجه أحمد (٤١) والحاثر في مسنده (٥١٢) وابن أبي شيبة (٨١/٨) وأبو يعلى (٤٠) . قال الألباني : ضعيف بهذا السياق .

مجالس من مجالس المقر، كلما أقر رده القاضي، فإذا أتم إقراره أربع مراتٍ سألَه الإمام عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟ فإذا بين ذلك لزمه الحد. فإن كان الزاني محصناً رجمه بالحجارة حتى يموت، يخرجَه إلى أرض فضاء، يتدَّى الشهود برجمه، ثم الإمام، ثم الناس، فإن امتنع

فارجمها»^(١)؛ لأن الاعتراف المذكور ينصرف إلى المعهود و[المشهور]^(٢) عندهم وهو أربع مرات .

فإذا أتم إقراره أربع مرات سألَه الإمام عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟ ؛ لما مر . وقال - عليه السلام - لماعز : « الآن أقررت أربعاً فبمن ؟ »^(٣) ؛ لأنه يحتمل أنه وطئ بمن لا يجب به الحد ؛ كجارية الابن أو المشتركة .

فإذا بين ذلك لزمه الحد ؛ لحديث ماعز . وإنما لم يسأله متى زنى ؛ لأن التقادم في الإقرار ليس بمانع .

فإن كان الزاني محصناً رجمه بالحجارة حتى يموت ؛ هكذا فعل النبي - عليه السلام - بماعز .

يخرجَه إلى أرض فضاء ؛ لأن ماعزاً أخرج إلى الحرة .

يتدَّى الشهود برجمه، ثم الإمام، ثم الناس ؛ تكلفاً لدرء الحد باحتمال

(١) أخرجه البخاري (٢١٩٠) ، (٢٥٧٥) ، (٦٤٤٠) ، (٦٤٥١) ، (٦٤٦٧) ، (٦٨٣٢)

ومسلم (١٦٩٧) .

(٢) في أ: الشهود .

(٣) تقدم تخريجه .

الشهود من الابتداء سقط الحد.

وإن كان مقرأً ابتداء الإمام ثم الناس، ويغسل ويكفن ويصلى عليه وإن لم يكن محصناً وكان حرّاً فحده مائة جلدة، يأمر الإمام بضربه بسوطٍ لا أنهم يستعظمون القتل إن كانوا كذبة فيرجعون .

فإن امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد ؛ لأنهم إذا امتنعوا من غير عذر دل على علمهم بأن الحد غير مستحق عليه ؛ فصارت شبهة .

وقال أبو يوسف : لا يسقط ، ولكن يرجم الإمام ، ثم الناس ؛ لأنه حد فلا يشترط مباشرة الشهود كالجلدة .

والفرق أن الجلد لا يحسنه كل واحد بخلاف الرجم .

وإن كان مقرأً ابتداء الإمام ثم الناس ؛ لما مر أنه عليه السلام حفر للغامدية حفرة إلى تندوتها ، وأخذ حصاة مثل الحمصة فرمى بها ، ثم قال : « ارموها ، واتقوا الوجه » .

ويغسل ويكفن ويصلى عليه ؛ لأنه مسلم ارتكب ذنباً ، ثم تاب ، وليس في معنى شهداء أحد .

وإن لم يكن محصناً وكان حرّاً فحده مائة جلدة ؛ لقوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (١) .

يأمر الإمام بضربه بسوطٍ لا ثمرة له ضرباً متوسطاً ؛ لأن المأمور به ضرب زاجر لا مهلك . وإذا كان في السوط ثمرة - أي : عقدة - تفضي

(١) [سورة النور الآية : ٢] .

ثمرة له ضرباً متوسطاً تنزع عنه ثيابه ويفرق الضرب على أعضائه إلا رأسه ووجهه وفرجه.

وإن كان عبداً جلده خمسين كذلك.

إلى الهلاك .

تنزع عنه ثيابه ؛ إيصالاً للألم إليه لأن الثياب مانعة .

وفرق الضرب على أعضائه ؛ لأن الضرب في مكان واحد ربما يؤدي إلى التلف .

إلا رأسه ؛ لأنه مجمع الحواس .

ووجهه ؛ لأنه مجمع المحاسن ؛ فلا يشوه به .

وفرجه ؛ لأنه مقتل .

وعن أبي يوسف : يضرب [الرأس]^(١) سوطاً ؛ لقول أبي بكر - رضي الله عنه : « اضربوا الرأس ؛ فإن فيه شيطاناً »^(٢) .

إلا أنه يحتمل أنه كان في التعزيز ، وفيه لا يتوقى التلف ؛ ولذلك كان أشد الضرب التعزيز .

وإن كان عبداً جلده خمسين كذلك [الأمة]^(٣) ؛ لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ

بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٤) .

(١) سقط من ب .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٦) بسند ضعيف فيه السعدي ، وهو ضعيف .

(٣) سقط من ب .

(٤) [سورة النساء الآية : ٢٥] .

فإن رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد عليه، أو في وسطه، قبل رجوعه وخلقى سبيله.

ويستحب للإمام أن يلحق المقر الرجوع، ويقول له: لعلك لمست أو قبلت.

والرجل والمرأة في ذلك سواء، غير أن المرأة لا تنزع عنها ثيابها إلا الفرو والحشو.

فإن رجع [المقر]^(١) عن إقراره قبل إقامة الحد [عليه]^(٢)، أو في وسطه، قبل رجوعه وخلقى سبيله؛ لأنه لما حكى لرسول الله ﷺ هرب ماعز، قال: «هلا خليتموه»^(٣). والهرب دليل الرجوع فصريحه أولى أن يقبل.

ويستحب للإمام أن يلحق المقر الرجوع، ويقول له: لعلك لمست أو قبلت؛ لأنه - عليه السلام - قال لماعز كذلك^(٤) حتى ذكر ماعز النون والكاف، فقبل حينئذ.

والرجل والمرأة في ذلك سواء؛ لأن الأصل في التكليف التسوية.

غير أن المرأة لا تنزع عنها ثيابها إلا الفرو والحشو؛ لأنها تمنع وصول الألم إليها، ولا ينزع غير ذلك لأنها عورة.

(١) سقط من أ.

(٢) زيادة من أ.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

وإن حفر لها في الرجم جاز.

ولا يقيم المولى الحد على عبده إلا بإذن الإمام.

وإن حفر لها في الرجم جاز؛ لأنه - عليه السلام - حفر للغامدية وعلى

للهمدانية .

ولا يقيم المولى الحد على عبده إلا بإذن الإمام [ق/١٥٩د] ؛ لقول ابن

عمر - رضي الله عنهما - : « أربع إلى الولاة : الفىء ، والجمعة ، والحدود ، والصدقات »^(١) .

ولا [ق/١٧١أ] حجة للشافعي في قوله - عليه السلام - : « أقيموا

الحدود على ما ملكت أيمانك »^(٢) ؛ لأنه متروك الظاهر ؛ لأن قضية الأمر الوجوب ، ولا يجب على المولى الإقامة ؛ فكان محمولاً على التمكين .

(١) قال الزيلعي : غريب وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عبدة عن عاصم عن الحسن قال أربعة إلى السلطان الصلاة والزكاة والحدود والقصاص انتهى حدثنا ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن جبلة بن عطية عن عبد الله بن محيزر قال الجمعة والحدود والزكاة والفىء إلى السلطان انتهى حدثنا عمر بن أيوب عن مغيرة بن زياد عن عطاء الخرساني قال إلى السلطان الزكاة والجمعة والحدود انتهى .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٧٣) وأحمد (٧٣٦) ، (١١٣٧) ، (١٢٣٠) والدارقطني (١٥٨/٣) والطيالسي في مسنده (١٤٦) والبخاري (٧٦٢) وابن أبي شيبة (٤٩١/٥) وابن الجعد في مسنده (٢٢٣٧) والبيهقي في الكبرى (١٦٧٨٢) ، (١٦٨٨٢) .

قال الألباني : حسن إن شاء الله تعالى ، أبو جميلة اسمه ميسرة بن يعقوب الطهوي صاحب راية علي ، روى عنه جماعة ، وذكر ابن حبان في « الثقات » .

وعبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي ، فيه ضعف ، لكن تابعه عبد الله بن أبي جميلة وهو مجهول كما في التقريب ، أخرجه البيهقي .

ولكن النفس لم تطمئن لصحة قوله في آخر الحديث : « وأقيموا الحدود ... » وألقى فيها =

وإذا رجع أحد الشهود بعد الحكم وقبل الرجم ضربوا الحد وسقط الرجم، فإن رجع بعد الرجم حد الراجع وحده وضمن ربع الدية، وإن نقص

وإذا رجع أحد الشهود بعد الحكم وقبل الرجم ضربوا الحد ؛ لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد كما قبل الحكم .

وسقط الرجم ؛ لنقصان العدد .

وعند محمد : حد الراجع وحده ؛ لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فصار كما بعد الرجم .

والجواب أن تمام القضاء في [باب] ^(١) الحدود بالإمضاء ، فإن رده الشهود بعد القضاء يمنع من الإمضاء فصار كما قبل القضاء ، كذا هذا .

فإن رجع بعد الرجم حد الراجع وحده ؛ لأن الشهادة قد تأكدت ، وإنما الراجع صار قاذفاً في الحال بالشهادة المتقدمة .

وضمن ربع الدية ؛ لأن ربع النفس تلفت بشهادته .

وعند زفر : لا يحد الراجع أيضاً ؛ لأنه بالرجوع وصفه بالعفة فلا يجب به الحد . ولو صار قاذفاً بالشهادة فبالموت سقط الحد ؛ لأنه لا يورث

= أنها مدرجة ، وذلك حين رأيت الحديث قد رواه أبو عبد الرحمن السلمي بتمامه ، ولكنه جعل القدر المذكور من قول علي وفي أول الحديث فقال : « خطب علي فقال : يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد ، من أحصن ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فخشيت إن أنا أجلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « أحسنت » . أخرجه مسلم (١٢٥/٥) والترمذي (٢٧٢/١) وصححه ، وابن الجارود (٨١٦) والبيهقي (٢٤٤/٨) والطيالسي (١١٢) .

(١) في ب : بعضه .

عدد الشهود عن أربعة حدوا.

وشرط إحصان الرجم: أن يكون حراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً، ودخل بها وهما على صفة الإحصان.

عندنا .

ونحن نقول : صارت شهادته قذفاً في الحال ؛ لأن شرط كونها شهادة بقاء الأربع .

وإن نقص عدد الشهود عن أربعة حدوا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (١) .

وعند الشافعي - رحمه الله - : إن جاءوا مجيء الشهود لا يحدون .

وإحصان الرجل: أن يكون حراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً، ودخل بها وهما على صفة الإحصان ؛ لأن النعمة تتكامل بهذه الشرائط فتتكمّل الجناية من صاحبها ؛ فيستدعى عقوبة متكاملة . بخلاف نكاح الصغيرة ، والأمة ، والمجنونة ، والكتابية [لأنه ليس بنعمة كاملة لقصور الشهوة في الصغيرة والحل في الأمة وتوافق الأخلاق في المجنونة والكتابية] (٢) .

وعن أبي يوسف أنه يصير محصناً بوطء الكتابية ؛ لأن النعمة كملت في حق الوطاء ، وفقدها في الموطوءة لا يمنع إحصانه .

(١) [سورة النور الآية : ٤] .

(٢) سقط من أ .

ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم، ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي، إلا أن يرى الإمام ذلك مصلحةً فيغربه على قدر ما يراه.

إلا أن استفراش المسلمة أعظم شرفاً من استفراش الكافرة ؛ فكانت النعمة أيضاً في حقه قاصرة .

وعند الشافعي - وهو رواية عن أبي يوسف - : الإسلام ليس بشرط لا في الواطئ ولا في الموطوءة ؛ لأنه عليه السلام رجم يهوديين زنيا^(١) .
والجواب أنه رجمهما قبل كون الإحصان شرط ؛ بدليل أنه لم يسأل عن إحصانهما .

ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم، ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي، إلا أن يرى الإمام ذلك مصلحةً فيغربه على قدر ما قد يرى ؛ لأن النبي - عليه السلام - رجم ماعزاً ولم يجلده ، والله تعالى قال : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢) ؛ فظاهره أن جميع حكم [الزنا]^(٣) الجلد ، فإيجاب النفي يكون زيادة على النص .

وما روى الشافعي من قوله - عليه السلام - : « البكر جلد مائة ، وتغريب عام »^(٤) الحديث . كان بدءاً فنسخ بالآية .

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٤) ، (٣٤٣٦) ومسلم (١٦٩٩) .

(٢) [سورة النور الآية : ٢] .

(٣) سقط من أ .

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٠٦) من حديث زيد بن خالد ومسلم (١٦٩٠) من حديث عبادة بن الصامت .

وإذا زنى المريض وحده الرجم رجم، وإن كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ، وإذا زنت الحامل لم تحم حتى تضع حملها، فإن كان حدها الجلد فحتى تنقى من نفاسها، وإذا كان حدها الرجم رجمت.

وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يقطعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام لم تقبل شهادتهم، إلا في حد القذف خاصة.

وما روى عن بعض الصحابة أنهم فعلوا : فقد كان على وجه التعزير والسياسة ، وبه نقول .

وإذا زنى المريض وحده الرجم رجم ؛ لأن المقصود إتلافه ، وذلك [أوفى]^(١) له .

وإن كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ ؛ تحرزاً عن التلف .

وإذا زنت الحامل لم تحم حتى تضع حملها ؛ توقياً على الولد البرئ من الجنائية .

فإن كان حدها الجلد [ق/ ٢٠١ ب] فحتى تنقى من نفاسها ؛ لأنها مريضة .

وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يقطعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام لم تقبل شهادتهم ؛ لقول عمر - رضي الله عنه - : « أيما شهود شهدوا بحد لم يشهدوا عن حضرته فإنما هم شهود ضغن »^(٢) .

ولا شهادة لهم إلا في حد القذف خاصة ؛ لأن شرط الشهادة فيه

(١) في أ ، د : أوصى .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٧٦٠) والبيهقي في الكبرى (٢٠٣٨٤) .

ومن وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر.

ولا حد على من وطئ جارية ولده وولد ولده، وإن قال "علمت أنها علي حرام"، وإذا وطئ جارية أبيه أو أمه أو زوجته، أو وطئ العبد جارية مولاه، وقال "علمت أنها علي حرام" حد، وإن قال "ظننت أنها تحل لي" لم يحد.

الدعوى .

وعند الشافعي : التقادم لا يمنع كما في القذف والقصاص .

والفرق أن ثم الخصم غيرهم ؛ فلا [يمكنهم]^(١) الشهادة إلا بدعواهم ، وهنا هم الخصوم [ق/١٧٢] ، فإذا تركوا ثم شهدوا أورث ذلك تهمة .

ومن وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر ؛ لأنه فعل منكرو من جنس ما يجب به الحد .

ولا حد على من [ق/١٦٠د] وطئ جارية ولده وولد ولده، وإن قال "علمت أنها علي حرام ؛ لقوله - عليه السلام - : « أنت ومالك لأبيك »^(٢) . [فصار]^(٣) ذلك شبهة في درء الحد .

وإذا وطئ جارية أبيه أو أمه أو زوجته، أو وطئ العبد جارية مولاه، وقال "علمت أنها علي حرام" حد، وإن قال "ظننت أنها تحل لي" لم يحد ؛ لأنه موضع الاشتباه ؛ فإن لهؤلاء تبسط يد في مال الآخر . وإن قال : علمت

(١) في أ : يمكنه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) سقط من أ .

ومن وطئ جارية أخيه، أو عمه، وقال "ظننت أنها حلال" حد،
ومن زفت إليه غير امرأته وقالت النساء "إنها زوجتك" فوطئها، فلا حد
عليه، وعليه المهر.

ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد، ومن تزوج امرأة لا يحل

أنها حرام ارتفعت الشبهة .

ومن وطئ جارية أخيه، أو عمه، وقال "ظننت أنها حلال" حد ؛ لأنه
ليس موضع الاشتباه ؛ إذ ليس لهم تبسط اليد في المال ، ففي الفرج أولى .
ومن زفت إليه غير امرأته وقالت النساء "إنها زوجتك" فوطئها، فلا حد
عليه ؛ لأنه موضع الاشتباه ؛ إذ لا علم له بامرأته ابتداء إلا بقول النساء .
وعليه المهر ؛ لأن منفعة البضع في غير الملك مضمونة بالحد أو العقر ،
وقد سقط الحد بشبهة فيجب العقر .

ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ؛ لعدم الشبهة ؛ لأنه
يمكنه التوصل إلى معرفتها بالكلام أو بالمشاهدة ، فلم يكن ظنه معتبرا ،
بخلاف الزنا ؛ لأنه تفريط منه حتي لو زفت إليه أيضاً ولم تقل النساء إنها
امراتك يجب الحد .

وقال الشافعي : لا حد عليه ؛ لأن بينه وبين فراشه مظنة امرأته .

إلا أن هذا مشترك ؛ فإنه كما هو موضع امرأته موضع أمه وأخته
وجاريته ، ولو سقط به الحد لما وجب حد ، هكذا قاله النخعي . [ومن
تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد . لتمكن شبهة

له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد، ومن أتى امرأة في الموضع المكروه أو عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند أبي حنيفة ويعزر، وقال أبو يوسف

الإباحة بواسطة العقد الموضوع للإباحة . وقالوا والشافعي : إذا تزوج نكاحاً مجمع على تحريره فعليه الحد . ولا يكون ذلك شبهة لأن النكاح أضيف إلى غير محله فبلغوا^(١) .

ومن أتى امرأة في الموضع المكروه أو عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند أبي حنيفة ويعزر ؛ لأنه ليس بزنا لغة ؛ بدليل اختصاصه باسم ، وبدليل اختلاف الصحابة فيه ، فلا يتناوله النص الوارد في الزنا .

وقالوا ، والشافعي - رحمه الله - في قول : هو الزنا لوجود معنى الزنا فيه .

وقال الشافعي - في قول - : يقتل بكل حال ؛ لقوله عليه السلام : «اقتلوا الأعلى والأسفل»^(٢) .

إلا أن الحديث لم يصح ؛ لأنه لو صح لما اختلف الصحابة في موجه . ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ؛ لأنه ليس بزنا حقيقة ، والداعي [إليه]^(٣) قاصر ، فصار كالوطئ فيما دون الفرج .

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٦٢) وأبو يعلى (٦٦٨٧) وابن عدي في الكامل (٢٣٠ / ٥) وابن حزم في المحلى (٣٨٤ / ١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الذي يعمل عمل قوم لوط قال : « ارجموا الأعلى والأسفل ارجمهما جميعاً » . وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٣) سقط من أ .

ومحمد: هو كالزنا، ومن وطئ بهيمةً فلا حد عليه، ومن زنى في دار الحرب أو دار البغي ثم خرج إلينا لم نقم عليه الحد.

وللشافعي قولان كما في المسألة المتقدمة سواء .

ومن زنى في دار الحرب أو دار البغي ثم خرج إلينا لم نقم عليه الحد ؛
لأنه لا بد للإمام [عليه]^(١) حال وجوده فلا يؤخذ بيد حادثة بعد ذلك ؛
كالكافر إذا زنا بدار الحرب ثم خرج إلينا مسلماً ، والله أعلم .

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فأخذ وريحها موجودٌ فشهد الشهود بذلك عليه أو أقر

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فأخذ وريحها موجودٌ فشهد الشهود بذلك عليه أو أقر فعليه الحد ؛ لأن الشرب يثبت بالبينة مرة ، وبالإقرار أخرى ؛ كسائر الحدود . وقال عليه السلام : « من شرب الخمر فاجلدوه »^(١) .
وشرطه وجود الرائحة ؛ لئلا يكون متقادماً .

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢) والترمذي (١٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) وأحمد (١٦٨٩٣) وابن حبان (٤٤٤٦) والطبراني في الكبير (٣٣٤/١٩) حديث (٧٦٧) والحاكم (٨١١٧) وأبو يعلى (٧٣٦٣) وعبد الرزاق (١٣٥٥٠) والبيهقي في الكبرى (١٧٢٧٨) من حديث معاوية بن أبي سفيان .

قال الترمذي : حديث معاوية هكذا روى الثوري أيضاً عن عاصم بن أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ وروى ابن جريج ومعمّر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال سمعت محمداً يقول حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « إن من شرب الخمر فاجلده فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » قال ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله وكذلك روى الزهري عن قصيبة عن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث وبما يقوي هذا ما روى عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه .

فعليه الحد، وإن أقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد، ومن سكر من النبيذ حد، ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها، ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعاً ولا يحد حتى يزول عنه السكر.

وإن أقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد ؛ لحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه أوتى بسكران فأمر بالشرب فقال : « تلتوه ومزمزوه واستنكهوه ، فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه » .

والتلته : السوق العنيف ، والمزمزة : التحريك .

وقال محمد : يحد ؛ لأنه لا تهمة في إقراره .

إلا أن انتفاء التهمة لا يمنع تأكيد الإقرار بأمر زائد ؛ تكلفاً [ق/٢٠٢ب] للدرء كما في باب الزنا .

ومن سكر من النبيذ حد ؛ لأن عمر أقام الحد على من سكر من النبيذ [وشربه طوعاً]^(١) .

ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها ؛ لأن الرائحة شبهة ، ويحتمل أنه شرب مكرهاً .

ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر [ق/١٦١د] من النبيذ وشربه طوعاً ؛ لاحتمال سكره بمباح ، أو بالمحرم مكرهاً .

ولا يحد حتى يزول عنه السكر [ق/١٧٣أ] ؛ لأن السكران لا يحس ؛

وحد الخمر والسكر، في الحر ثمانون سوطاً، يفرق على بدنه كما ذكرنا

فلا يحصل التأدب .

وحد الخمر والسكر، في الحر ثمانون سوطاً ؛ لأن عمر - رضي الله عنه - لما شاور الصحابة فيه قال علي : إذا سكر هذي ؛ وإذا [هذي]^(١) افتري ، وحد المفتري ثمانون^(٢) ، فعمل بقوله بمحضر من الصحابة - رضي الله عنهم .

وعند الشافعي : أربعون سوطاً ؛ لما روى أن أبا بكر - رضي الله عنه -

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه مالك (١٥٣٣) والشافعي في مسنده (١٣٧٠) .

قال الحافظ :

منقطع لأن ثورا لم يلحق عمر بلا خلاف لكن وصله النسائي في الكبرى والحاكم من وجه آخر عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة لم يذكر ابن عباس وفي صحبته نظر لما ثبت في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ولا يقال يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعلي أشار بذلك جميعاً لما ثبت في صحيح مسلم عن علي في جلد الوليد بن عقبة أربعين وقال جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي فلو هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر ولم يعمل بها لكن يمكن أن يقال إنه قال لعمر باجتهاد ثم تغير اجتهاده .

تنبيه قال ابن دحية في كتاب وهج الجمر في تحريم الخمر صح عن عمر أنه قال لقد هممت أن أكتب في المصحف أن رسول الله ﷺ جلد في الخمر ثمانين وهذا لم يسبق هذا الرجل إلى تصحيحه نعم حكى ابن الطلاع أن في مصنف عبد الرزاق أنه عليه السلام جلد في الخمر ثمانين قال ابن حزم في الإعراب صح أنه ﷺ جلد في الخمر أربعين وورد من طريق لا تصح أنه جلد ثمانين .

في الزنا، وإن كان عبداً فحده أربعون سوطاً.

ومن أقر بشرب الخمر أو السكر ثم رجع لم يحد.

ويثبت الشرب بشهادة شاهدين، وبإقراره مرةً واحدةً، ولا تقبل فيه

جلد أربعين^(١).

إلا أنه روى أنه جلد بجريدتين ؛ فلم يختلف العدد . ثم ما ذكرناه

متأخر ، والعمل به أولى .

يفرق [الضرب]^(٢) على بدنه كما ذكرنا في الزنا .

وإن كان عبداً فحده أربعون سوطاً ؛ لما ذكر في [الزنا]^(٣) .

ومن أقر بشرب الخمر أو السكر ثم رجع لم يحد ؛ لاحتمال أنه صادق

في الرجوع ؛ فأورث شبهة .

ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ؛ كسائر الحدود ، وغير الزنا ؛ فإنه ثبت

نصاً .

وبإقراره مرةً واحدةً ؛ لأن كل حكم يثبت بشهادة شاهدين يثبت

بالإقرار مرة واحدة .

وقال أبو يوسف ، وزفر : يعتبر إقراره مرتين في مجلسين ؛ اعتباراً

لعدد إقراره بعدد شهوده كما في الزنا .

(١) انظر السابق .

(٢) سقط من أ ، د .

(٣) سقط من أ .

شهادة النساء مع الرجال.

إلا أن الزنا ثبت نصاً غير معقول المعني ؛ فلا يقاس عليه غيره .

ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال ؛ لقول الزهري : مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفتين من بعده ألا تقبل شهادة النساء في الحدود^(١) ، وأنه بدل عن شهادة الرجال بالنص ، ولا مدخل للأبدال في الحدود [والله تعالى أعلم]^(٢) .

(١) قال الحافظ : روي عن مالك عن عقيل عن الزهري بهذا وزاد ولا في النكاح ولا في الطلاق

ولا يصح عن مالك ورواه أبو يوسف في كتاب الخراج عن الحجاج عن الزهري به ومن هذا

الوجه أخرجه ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن حجاج به .

(٢) زياد من ب .

باب حد القذف

- إذا قذف رجلٌ رجلاً محصناً أو امرأةً محصنةً بصريح الزنا، وطالب المَقْذُوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطاً إن كان حراً يفرق على أعضائه، ولا يجرد عن ثيابه، غير أنه ينزع عنه الفرو والحشو، وإن كان عبداً جلده أربعين.

باب حد القذف

إذا قذف رجلٌ رجلاً محصناً أو امرأةً محصنةً بصريح الزنا، وطالب المَقْذُوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطاً إن كان حراً ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(١) .

وإنما يقف على مطالبة المَقْذُوف ؛ لأنه وجب لأحق الشين به فكان فيه حق .

يفرق على أعضائه ؛ لما مر .

ولا يجرد عن ثيابه ؛ لأنه أخف الحدود .

غير أنه ينزع [عنه]^(٢) الفرو والحشو ؛ لما مر .

وإن كان عبداً جلده أربعين ؛ لأن حد العبد على النصف من حد الحر .

(١) [سورة النور الآية : ٤] .

(٢) سقط من أ .

والإحصان: أن يكون المقدوف حراً، عاقلاً، بالغاً، مسلماً، عفيفاً عن فعل الزنا.

ومن نفى نسب غيره فقال (لست لأبيك)، أو (يا ابن الزانية) وأمه ميتة

والإحصان: أن يكون المقدوف حراً، عاقلاً، بالغاً، مسلماً، عفيفاً عن فعل الزنا ؛ لأن الإحصان يعبر به عن الحرية ؛ قال الله تعالى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١) ؛ أي : الحرائر .

وشرط العقل ، والبلوغ ؛ لأن فعل الصبي والمجنون لا يكون زنا .
وشرط الإسلام ؛ لقوله عليه السلام : « من أشرك بالله فليس بمحصن » (٢) .

وأما العفة ؛ فلأنه إذا كان متعاطياً للزنا لا يلحقه الشين ، والحد وجب لدفع الشين عنه .

ومن نفى نسب غيره فقال (لست لأبيك)، أو (يا ابن الزانية) وأمه ميتة محصنة وطالب الابن بالحد حد القاذف ؛ لأن النسب إنما ينتفي إذا كانت

(١) [سورة النساء الآية : ٢٥] .

(٢) قال الزيلعي : رواه إسحاق بن راهوية في مسنده أخبرنا عبد العزيز بن محمد ثنا عبيد الله عن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال من أشرك بالله فليس بمحصن انتهى قال إسحاق رفعه مرة فقال عن رسول الله ﷺ ووقفه مرة انتهى ومن طريق إسحاق بن راهوية رواه الدارقطني في سننه ثم قال لم يرفعه غير إسحاق ويقال إنه رجع عن ذلك والصواب موقوف انتهى وهذا لفظ إسحاق بن راهوية في مسنده كما تراه ليس فيه رجوع وإنما أحال التردد على الراوي في رفعه والله أعلم . والحديث ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله .

محصنة وطالب الابن بالحد حد القاذف، ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القدح في نسبه بقذفه، وإن كان المقذوف محصناً جاز لابنه الكافر والعبد أن يطالب بالحد.

وليس للعبد أن يطالب مولاه بقذف أمه الحرة.

الأم زانية ؛ فصار كقوله : زنت أمك . وقوله : يا ابن الزانية صريح .

ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القدح في نسبه بقذفه ؛ لأن الحد شرع لدفع الشين الذي لحقه بقطع النسب ، وذلك في الآباء والأولاد ؛ لأن نسب ولد الزنا لا يثبت منه ، وكذلك نسب ولد ولده ؛ ولهذا قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : لولد البنت أيضاً مطالبة قاذف الحد ؛ لأن نسبه من جهة الأم ينقطع ؛ فصار كانقطاعه من جهة الأب . بخلاف الأخ والعم ؛ لأنه لا ينقطع نسبه بقذفها .

وإن كان المقذوف محصناً جاز لابنه الكافر والعبد أن يطالب بالحد ؛ لأن الشين [عيب]^(١) يلحقها كما يلحق في غيرهما ، والإحصان شرط في المقذوف لا في الطالب .

وليس للعبد أن يطالب مولاه بقذف أمه الحرة ؛ لأن العبد لا يستحق على مولاه عقوبة ؛ ولهذا [لا]^(٢) يجب عليه [القصاص]^(٣) بقتله [ق/١٦٢د] .

(١) سقط من د .

(٢) سقط من د .

(٣) في د : القضاء .

وإن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه.

ومن قال لعربي "يا نبطي" لم يحد، ومن قال لرجل "يا ابن ماء السماء" فليس بقاذف، وإذا نسبته إلى عمه أو خاله أو زوج أمه فليس بقاذف.

وإن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه [ق/١٧٤] ؛ لأنه وجب المقذوف حق دفع الشين ؛ فلا يملك إسقاطه بالرجوع .

ومن قال لعربي "يا نبطي" [لم يحد]^(١) ؛ لأنه يحتمل الشبه في الأخلاق [ق/٢٠٣ ب] .

ومن قال لرجل "يا ابن ماء السماء" فليس بقاذف ؛ لأنه يراد به المدح من حيث الطهارة والنزاهة .

وإذا نسبته إلى عمه أو خاله أو زوج أمه فليس بقاذف ؛ لأنه قد ينسب إلى هؤلاء بالبنوة عرفاً ، وكذلك شرعاً ، قال الله تعالى : ﴿لَهُكَ وَإِلَهُ آبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٢) وقال : ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^(٣) قيل في التفسير : كان ابن امرأته^(٤) . وقال عليه السلام : « الخالة والدة »^(٥) ؛ قضيته أن يكون الخال والداً .

(١) سقط من د .

(٢) [سورة البقرة الآية : ١٣٣] .

(٣) [سورة هود الآية : ٤٥] .

(٤) انظر جامع البيان (٤٩/١٢) وتفسير القرآن العظيم (٤٤٩/٢) .

(٥) أخرجه أحمد (٧٧٠) من حديث علي ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤٣/١٧) حديث

(٦٧٧) من حديث أبي مسعود ، وأصله عند البخاري (٢٥٥٢) من حديث البراء بلفظ

(الخالة بمنزلة الأم) .

ومن وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه لم يحد قاذفه، والملاعنة بولد لا يحد قاذفها.

ومن قذف عبداً أو أمةً أو كافراً بالزنا، أو قذف مسلماً بغير الزنا، فقال: يا فاسق، أو يا كافر، أو يا خبيث، عزر، وإن قال يا حمار أو يا خنزير لم يعزر.

ومن وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه لم يحد قاذفه ؛ مثل أن يتزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها ، أو وطئ جارية مشتركة ، أو امرأة بنكاح ثم تبين أنها لا تحل له ؛ لأن هذا وطء حرام يشبه الزنا ؛ فيسقط به إحصانه فلا يحد قاذفه .

والملاعنة بولد لا يحد قاذفها ؛ لأن الولد الذي لا أب له علامة الزنا ؛ فيسقط إحصانها .

ومن قذف عبداً أو أمةً أو كافراً بالزنا: عزر ؛ لأنه ألحق الشين به لأن شرائط الإحصان - الحرية والإسلام - ولم يوجد ، وهو من جنس ما يجب به الحد فيجب به نهاية التعزير .

وكذلك إن قذف مسلماً بغير الزنا، فقال: يا فاسق، أو يا كافر، أو يا خبيث، عزر ؛ لأنه ألحق الشين به بأمر يحتمل وجوده منه ، وليس له حد معلوم .

بخلاف ما لو قال يا حمار أو يا خنزير [يا كلب] ^(١) لم يعزر ؛ لأنه لا

(١) سقط من ب، د.

والتعزير: أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاث جلدات،
وقال أبو يوسف: يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطاً، فإن رأى الإمام
أن يضم إلى الضرب في التعزير الحبس فعل.

يتصور ؛ فلا يلحقه شين .

والتعزير: أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاث جلدات ؛ لأن
الأربعين حد العبيد ، وقال عليه السلام : « من بلغ حد فهو من
المعتدين »^(١).

وقال أبو يوسف: يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطاً ؛ لأن الأربعين
ليس بحد ؛ إنما هو نصف حد الأحرار .

إلا أن هذا خلاف الحقيقة ؛ فإن العبد إذا ضرب أربعين [سوطاً]^(٢) قيل :
أقيم عليه الحد ، ومن أنكر ذلك يقاتل . وكذلك الأمة إذا اعتدت شهراً
ونصف لا يقال : إنها اعتدت نصف العدة ، وإن كان ذلك مثل نصف عدة
الحر .

فإن رأى الإمام أن يضم إلى الضرب في التعزير الحبس فعل ؛ لأن
المقصود الزجر والتأديب ، فإن رأى الإمام حصوله بالضرب اكتفى به ، وإلا
ضم إليه غيره كما قلنا في النفي .

وأشد الضرب التعزير ؛ لأنه نقص من عدده فيزاد في وصفه مبالغة في

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٧٣٦٢) ، (١٧٣٦٣) . وقال : المحفوظ مرسل .

(٢) زيادة من ب .

وأشد الضرب التعزير، ثم حد الزنا، ثم حد الشرب، ثم حد القذف.
ومن حده الإمام أو عزره فمات فدمه هدرٌ، وإذا حد المسلم في القذف

الزجر .

ثم حد الزنا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (١) .

ثم حد الشرب ؛ لأنه ثبت باجتهاد الصحابة ، لا بالكتاب .

ثم حد القذف ؛ لأنه وجب بسبب مشتبهِ ؛ لاحتمال أن القاذف صادق،
لكن [الشهود] (٢) امتنعوا من الشهادة .

ومن حده الإمام أو عزره [فمات] (٣) فدمه هدر ؛ لما روى أن عمر -
رضي الله عنه - عزّر رجلاً فمات منه ، ف قيل له في ذلك ، فقال : الحق
قتله (٤) .

ولأنه عقوبة تعود منفعتها إلى غيره فلا يضمن ؛ كقطع يد السارق .

وإذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته، وإن تاب ؛ لقوله تعالى :

(١) [سورة النور الآية : ٢] .

(٢) سقط من ب .

(٣) قال ابن الملقن : أثر عمر وعلي أنهما قتلا من مات من حد أو قصاص فلا دية له الحق قتله
ذكره ابن المنذر عنهما إلى قوله فلا دية له ورواه البيهقي من رواية عبيد بن عمير عن عمر
وعلي قتلا في الذي يموت في القصاص لا دية له ثم رواه من رواية الحجاج بن أرطاة عن أبي
يحيى قال من مات في حد أو قصاص فإنما قتله الحد فلا عقل له مات في حد من حدود الله
تعالى .

(٤) سقط من ب .

سقطت شهادته، وإن تاب، وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته، والله أعلم.

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾^(١) معطوفاً على قوله : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ .

ولا حجة للشافعي في الاستثناء في الآية ؛ لأنه عائد إلى ما يليه ؛ لأن الضرورة تندفع بذلك .

وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته ؛ لأن هذه الشهادة لم تكن حالة الحد ؛ فلا تبطل به . وإذا قبلت شهادته على المسلمين قبلت على أهل الذمة تبعاً .

(١) [سورة النور الآية : ٤] .

كتاب السرقة

- إذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم، أو ما قيمته عشرة دراهم، مضروبةً أو غير مضروبةً، من حرزٍ لا شبهة فيه، وجب عليه القطع، والعبد والحر في

كتاب السرقة وقطاع الطرق

إذا سرق العاقل البالغ عشرة [ق/ ١٧٥أ] دراهم، أو ما قيمته عشرة دراهم، مضروبةً أو غير مضروبةً، من حرزٍ لا شبهة فيه، وجب عليه القطع؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) مطلقاً . إلا أن العقل والبلوغ شرط ؛ لأن الصغير والمجنون غير مكلفين .

والإجماع منعقد على اعتبار النصاب ؛ فعندنا عشرة دراهم لقوله عليه السلام : « لا قطع في أقل [ق/ ١٦٣د] من عشرة دراهم أو دينار » ، وعن علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - مثله ^(٢) .

وعند الشافعي : ربع دينار ، أو ما قيمته ربع دينار ؛ لأنه عليه السلام قطع سارقاً في مجن ، وكانت قيمته ربع دينار ^(٣) .

(١) [سورة المائدة الآية : ٣٨] .

(٢) قال الترمذي تحت حديث (١٤٤٦) : وقد روي عن ابن مسعود أنه قال : لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا لا قطع في أقل من عشرة دراهم وروي عن علي أنه قال لا قطع في أقل من عشرة دراهم وليس إسناده بمتصل .

(٣) أخرجه البخاري (٦٤١١) ، (٦٤١٢) ، (٦٤١٣) ومسلم (١٦٨٦) عن ابن عمر رضي الله =

القطع سواءً.

إلا أن الصحابة اختلفوا في ثمن ذلك المجن ؛ عن ابن عباس : كانت قيمته عشرة دراهم^(١) ، وعن أم أيمن قالت : قومت الجحفة التي قطع فيها رسول الله ﷺ يومئذ بدينار^(٢) ، وعن أنس : كانت قيمته خمس دراهم ، فنحن أخذنا بالأكثر احتياطاً للدرء [ق/٢٠٤ب] ، أو الحرز شرط لما ذكره من بعد .

والعبد والحر في القطع سواء ؛ لأن القطع لا يتجزأ .

= عنهما أن رسول الله « قطع سارقاً في مجمن قيمته ثلاثة دراهم » وأخرجه البخاري (٦٤٠٧) ومسلم (١٦٨٤) عن عائشة رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

(١) قال النووي في شرح مسلم : ١٨٣/١١ وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع في مجن قيمته عشرة دراهم وفي رواية خمسة فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً لا أنه شرط ذلك في قطع السارق وليس في لفظهما ما يدل على تقدير النصاب بذلك .

(٢) قال الزيلعي : رواه الطحاوي في شرح الآثار حدثنا ابن أبي داود ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا شريك عن منصور عن عطاء عن أيمن عن أمه أم أيمن قالت قال رسول الله ﷺ لا تقطع يد السارق إلا في جحفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم انتهى ورواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا يحيى الحماني به سنداً ومتناً قال صاحب التنقيح وهذا فيه نظر فإن النسائي رواه أيضاً من حيث شريك وليس فيه عن أم أيمن قال أخبرنا علي بن حجر حدثنا شريك عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ابن أم أيمن رفعه قال لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن وثمانه يومئذ دينار انتهى وقال البيهقي في المعرفة قوله في هذا الإسناد عن أم أيمن خطأ إنما قاله شريك بن عبد الله القاضي وخلط في إسناده وشريك ممن لا يحتج به فيما يخالف فيه أهل الحفظ والثقة لما ظهر من سوء حفظه انتهى =

قلت ورواه الحاكم في المستدرك كما رواه النسائي وأخرجه عن سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد عن أيمن قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار انتهى وسكت عنه واختلف في أيمن هذا الذي في مسند النسائي هل هو ابن أم أيمن أو غيره أو هما رجلان فابن أم أيمن صحابي وحديثه مسند والآخر ابن امرأة أيمن الصحابي وإنما هو أيمن ابن امرأة كعب ووافقه الحاكم على ذلك وقال ليس هو بابن أم أيمن الصحابي ذاك أمه حاضنة رسول الله ﷺ وهو أخو أسامة بن زيد لأمه انتهى قلت خالفهما الطبراني فقال في ترجمة أيمن في أول الكتاب أيمن بن أم أيمن استشهد يوم حنين وهو أيمن بن عبيد أخو بني عوف بن الخزرج وهو أخو أسامة بن زيد لأمه وأسند عن ابن إسحاق أنه سمي فيمن استشهد يوم حنين أيمن بن عبيد ثم أخرج له حديث السرقة فقال حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا بن الأصبهاني ثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن منصور عن مجاهد وعطاء عن أيمن الحبشي قال قال رسول الله ﷺ أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن قال وكان يقوم ديناراً انتهى وقال البيهقي في كتاب مناقب الشافعي قال الشافعي قلت لمحمد بن الحسن هذه سنة رسول الله ﷺ أن يقطع في ربع دينار فصاعداً فكيف قلت لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم فصاعداً قال قد روى شريك عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن أخي أسامة بن زيد لأمه فقلت له لا أعلم لك بأصحابنا أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله ﷺ يوم حنين قبل أن يولد مجاهد انتهى وكذلك قال ابن أبي حاتم في المراسيل أخبرني عبد الله بن أحمد فيما كتب إلي قال وجدت في كتاب أبي بخط يده قال حدثني محمد بن إدريس الشافعي قال قال محمد بن الحسن قد روى شريك إلى آخره قال ابن أبي حاتم وسألت أبي عن حديث رواه الحسن بن صالح عن منصور عن الحكم عن عطاء ومجاهد عن أيمن وكان فقيهاً قال يقطع السارق في ثمن المجن وكان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ ديناراً قال أبي هو مرسل وأرى أنه والد عبد الواحد بن أيمن وليست له صحبة انتهى وقال شيخنا أبو الحجاج المزي في كتابه أيمن الحبشي مولى بني مخزوم روى عن سعد وعائشة وجابر وعنه ابنه عبد الواحد وثقه أبو زرعة انتهى ثم قال أيمن مولى ابن الزبير وقبل مولى ابن عمر عن النبي ﷺ في السرقة وله عن تبيع عن كعب وعنه عطاء ومجاهد قال النسائي ما أحسب أن له صحبة وقد جمع بين هذين الترجمتين ابن أبي حاتم وابن حبان فجعلاهما واحداً قال ابن أبي حاتم أيمن الحبشي مولى ابن عمر روى عن عائشة وجابر وتبيع وروى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد سمعت =

=أبي يقول ذلك وسئل أبو زرعة عن أيمن والد عبد الواحد فقال مكى ثقة انتهى وقال ابن حبان في الثقات أيمن بن عبيد الحبشي مولى لآل ابن أبي عمرو المخزومي من أهل مكة روى عن عائشة روى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواحد بن أيمن وكان أخا أسامة بن زيد لأمه وهو الذي يقال له أيمن ابن أم أيمن مولاة النبي ﷺ نسب إلى أمه قال ومن زعم أن له صحبة فقد وهم حديثه القطع مرسل انتهى كذا ذكره في التابعين وكذا فعل الدارقطني فإنه قال في كتاب الحدود من سننه أيمن لا صحبة له وهو من التابعين ولم يدرك زمان النبي ﷺ ولا الخلفاء بعده وهو الذي يروي عن النبي ﷺ أن ثمن المجن دينار روى عنه ابنه عبد الواحد وعطاء ومجاهد انتهى وقد ذكره جماعة في الصحابة منهم ابن إسحاق وابن سعد وأبو القاسم البغوي وأبو نعيم وابن منده وابن قانع وابن عبد البر وغيرهم فذكر ابن إسحاق فيمن استشهد مع النبي ﷺ يوم حنين قال وهو الذي عني العباس بقوله نصرنا رسول الله في الدار سبعة وقد فر من قد فر عنه فأقشعوا وثامننا لاقى الحمام بنفسه بما مسه في الدين لا يتوجع وقال ابن سعد أيمن بن عبيد بن زيد بن عمرو بن بلال بن أبي الحرياء بن قيس وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ ومولاته وهو أخو أسامة بن زيد لأمه وكان فيمن ثبت مع رسول الله ﷺ يوم حنين من أصحابه وقال في موضع آخر قريب منه أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ وحاضنته اسمها بركة وكان رسول الله ﷺ ورثها من أبيه فأعتقها لما تزوج بخديجة بنت خويلد فتزوجت بعبيد بن زيد من بني الحارث فولدت له أيمن صحب النبي ﷺ وقتل يوم حنين شهيداً وكان زيد بن خارجة الكلبي لخديجة بنت خويلد فوهبته للنبي ﷺ فأعتقه وزوجه أم أيمن فولدت له أسامة انتهى وقال البغوي في معجمه أيمن ابن أم أيمن وهو أيمن بن عبيد وهو أخو أسامة بن زيد لأمه وأمه أم أيمن مولاة النبي ﷺ ثم روى له حديث القطع في السرقة ثم قال ولا أعلم روى أيمن عن النبي ﷺ غير هذا وقال ابن قانع في معجمه أيمن الحبشي بن أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ ويقال إنه ابن عبيد بن عمر بن هلال بن قيس بن مالك بن سالم بن غنم بن عوف بن الحارث بن الخزرج ثم روى له هذا الحديث وقال مسلم في صحيحه في الجهاد قال ابن شهاب كان من شأن أم أيمن أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب حبشية فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ بعد ما توفي أبوه فكانت أم أيمن تحضنه حتى كبر عليه السلام فأعتقها ثم أنكحها زيد بن خارجة فولدت له أسامة وتوفيت بعد رسول الله ﷺ بخمسة أشهر انتهى ذكره عقيب حديث رواه أنس وقال ابن عبد البر أيمن بن عبيد الحبشي وهو ابن أم أيمن =

ويجب القطع بإقراره مرة واحدة، أو بشهادة شاهدين.
وإذا اشترك جماعة في سرقة فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع،

ويجب القطع بإقراره مرة واحدة، أو بشهادة شاهدين.
وعند أبي يوسف : بإقراره مرتين ؛ لما مر في الشرب .
وإذا اشترك جماعة في سرقة فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع،
وإن أصابه أقل من ذلك لم يقطع ؛ اعتباراً بحالة الأفراد .
وعند مالك : إذا سرقوا نصاباً واحداً قطعوا ؛ كما لو قتلوا واحداً .
والفرق لنا أن القتل لا يتجزئ ؛ فكان كل واحد قاتلاً على الكمال ،
وهذا بخلافه .

=مولاة النبي ﷺ وأمين هذا هو أخو أسامة بن زيد لأمه وكان أمين هذا ممن بقي مع النبي ﷺ يوم حنين ولم ينهزم انتهى وفرق بينهما أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه فقال أمين الحبشي وروى له هذا الحديث ثم قال وأمين ابن أم أمين ثم روى بسنده عن ابن إسحاق قال أمين بن عبيد هو أمين بن أم أمين ذكرهما في الصحابة والحاصل أن الحديث معلول فإن كان أمين صحابياً فعتاء ومجاهد لم يدركاه فهو منقطع وإن تابعياً فالحديث مرسل ولكنه يتقوى بغيره من الأحاديث المرفوعة والموقوفة فمن ذلك حديث رواه أبو داود في سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أبي السري العسقلاني كلاهما عن عبد الله بن نمير عن محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قطع يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشر دراهم انتهى ورواه النسائي في سننه عن يحيى بن موسى البلخي عن ابن نمير بإسناده قال كان ثمن المجن على عهد النبي ﷺ يقوم عشرة دراهم انتهى ورواه عن محمد بن وهب عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق به مراسلاً ليس فيه ابن عباس وعن حميد بن مسعدة عن سفیان بن حبيب عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قوله ورواه الحاكم في المستدرک عن ابن إسحاق به بلفظ النسائي وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وشاهده حديث أمين ثم أخرج عن سفیان عن منصور عن الحكم عن مجاهد عن أمين قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار انتهى .

وإن أصابه أقل من ذلك لم يقطع، ولا يقطع فيما يوجد تافهاً مباحاً في دار الإسلام، كالخشب، والقصب؛ والحشيش، والسّمك، والصيد، وكذلك فيما يسرع إليه الفساد، كالفواكه الرطبة، واللبن، واللحم، والبطيخ، والفاكهة على الشجر، والزرع الذي لم يحصد، ولا قطع في الأشربة المطربة، ولا في

ولا يقطع فيما يوجد تافهاً مباحاً في دار الإسلام، كالخشب، والقصب؛ والحشيش، والسّمك، والصيد؛ لأن الأخذ في المباحات مفيد للملك؛ فيورث هاهنا شبهة وإن لم يفد ملكاً كالنكاح الفاسد، والنكاح بغير شهود لا يوجب الحد.

وعند أبي يوسف، والشافعي: يقطع كل شيء إلا في التراب والطين والسرّقين؛ لأنها مما يتمول، وتبذل في مقابلها الأموال.

إلا أن ذلك لا يمنع ما ذكرناه؛ فلذلك لا قطع فيما يسرع إليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن واللحم والبطيخ.

والفاكهة على الشجر، والزرع الذي لم يحصد؛ لقوله عليه السلام: «لا قطع في طعام»^(١). والمراد: ما يسرع إليه الفساد.

(١) قال الزيلعي: غريب هذا الحديث وأخرج أبو داود في المراسيل عن جرير بن حازم عن الحسن البصري أن النبي ﷺ إني لا أقطع في الطعام انتهى وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة أبي داود ولم يعله بغير الإرسال وأقره ابن القطان على ذلك وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حفص عن أشعث بن عبد الملك وعمرو عن الحسن أن النبي ﷺ أتى برجل سرق طعاماً فلم يقطعه انتهى حدثنا وكيع عن جرير بن حازم والسري بن يحيى عن الحسن نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثوري عن رجل عن الحسن فذكره وزاد قال سفيان هو الطعام إلى يفسد من نهاره كالشريد واللحم.

الطنبور، ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية ولا في الصليب الذهب، ولا في الشطرنج ولا النرد، ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن

وقالت عائشة : « ما كان يقطع على عهد الرسول ﷺ في الشيء التافه » (١) .

وخلف أبي [يوسف] (٢) والشافعي [فيما] (٣) ذكرناه .

ولا قطع في الأشربة المطربة ؛ لأنه يختلف في ماليتها كما يختلف في إباحتها .

ولا في الطنبور ؛ لأنه غير معصوم عند بعضهم ؛ فأورث [ذلك] (٤) شبهة .

ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية ؛ لأن له أخذه للقراءة ؛ فصار ذلك شبهة في الدرء .

وقال أبو يوسف ، والشافعي : يقطع ؛ لأنه مال في نفسه .

إلا أن المقصود منه القراءة ، ويدخر ذلك ، لا للمالية .

ولا في الصليب الذهب، ولا في الشطرنج ولا النرد ؛ لما مر أنه غير معصوم ؛ لجواز أخذه للكسر ، فصار شبهة .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٤٧) بسند صحيح .

(١) سقط من أ .

(٣) في ب ، د : علي .

(٤) سقط من ب ، د .

كان عليه حليٌّ، ولا قطع في سرقة العبد الكبير، ويقطع في سرقة العبد الصغير، ولا قطع في الدفاتر كلها إلا في دفاتر الحساب، ولا قطع في سرقة كلب، ولا فهد، ولا دف، ولا طبل، ولا مزمار، ويقطع في الساج والقنا

وعن أبي يوسف : [إن الصليب]^(١) إن أخذه من مصلاهم فلا يقطع ؛ لأنه مأذون في دخوله .

وإن كان محرزاً قطع ؛ لأن الصنعة لا تؤثر في إسقاطه ماليته .

ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حلي ؛ لأن الصبي ليس بمال ، والحلي تبع له .

وعند أبي يوسف : يقطع ؛ لأن الحلي بانفراده يوجب القطع ؛ فانضمام الصبي إليه لا يسقطه .

إلا أن حال الانفراد كان أصلاً ، وبالاتضمام صار تبعاً .

ولا قطع في سرقة العبد الكبير ؛ لأنه في يد نفسه .

ويقطع في سرقة العبد الصغير ؛ لأنه مال ، ولا يد له [ق/١٧٦أ] على نفسه ، فصار كالبهيمة .

ولا قطع في الدفاتر كلها ؛ لأن المقصود منها العلم .

إلا في دفاتر الحساب ؛ لأن المقصود منها الورق ، وهو المال .

ولا قطع في سرقة كلب، ولا فهد ؛ لأن جنسه يوجد مباحاً .

ولا دف، ولا طبل، ولا مزمار ؛ لقصور عصمتها على ما مر .

(١) سقط من أ .

والآبنوس والصندل، وإذا اتخذ من الخشب أوانٍ أو أبواباً قطع فيها، ولا قطع على خائنٍ ولا خائنة، ولا نباشٍ، ولا متتهبٍ، ولا مختلسٍ.
ولا يقطع السارق في بيت المال، ولا من مالٍ للسارق فيه شركة، ومن

ويقطع في الساج والقنا و[الآبنوس]^(١) والصندل ؛ لأنه لا يوجد مباحاً في دار الإسلام .

وإذا اتخذ من الخشب أوانٍ أو أبواباً قطع فيها ؛ لأنها بالصنعة خرجت عن حكم الأصل .

ولا قطع على خائنٍ ولا خائنة، ولا نباشٍ، ولا متتهبٍ ؛ لأن اسم السارق لا يتناولهم ؛ لاختصاصهم باسم آخر .

وقال أبو يوسف ، والشافعي : يقطع النباش ؛ لأنه سرق نصاباً من حرز مثله .

ونحن نمنع الحرز ؛ فإن الكفن لا يوضع للإحراز بل للبلي والتلف [ق/١٦٤د] ليس بمملوك ؛ لأن الميت ليس بمالك ، ولا هو ملك الوارث ؛ بدليل وجوب القطع عليه إذا أخرجه عند الخصم ؛ فلو كان ملكه لما وجب [القطع]^(٢) .

ولا يقطع السارق في بيت المال، ولا من مالٍ للسارق فيه شركة ؛ لأن له فيه حقاً ؛ فصار شبهة .

(١) سقط من د .

(٢) سقط من ب .

سرق من أبويه أو ولده أو ذي رحمٍ محرمٍ منه لم يقطع، وكذلك إن سرق أحد الزوجين من الآخر، أو العبد من سيده، أو من امرأة سيده، أو زوج سيده، والمولى من مكاتبه، والسارق من المغنم.

ومن سرق من أبويه أو ولده أو ذي رحمٍ محرمٍ منه لم يقطع ؛ لأن لهؤلاء بسط اليد في مال الآخر بالأكل بالنص ؛ فصار ذلك شبهة [للدراء]^(١) وعند الشافعي يقطع إلا في قرابة الولاد ؛ لأن قرابتهم لا يتعلق بها [ق/٢٠٥ ب] رد الشهادة ؛ فصار كابن العم .

إلا أن قرابة ابن العم ليست بكاملة ؛ لأنها غير محرمة التناكح بخلاف المحرم .

وكذلك إن سرق أحد الزوجين من الآخر ؛ لأن الاتحاد الثابت بينهما أكد مما بين ذوي الأرحام .

أو العبد من سيده، أو من امرأة سيده، أو زوج سيده ؛ لأنه مأذون في الدخول وله بسط اليد للتناول فكان شبهة .

والمولى من مكاتبه ؛ لأنه مملوك له ، قال عليه السلام : « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم »^(٢) .

والسارق من المغنم ؛ لأن له حقاً في خمسة ؛ فصار كمال بيت المال .

(١) في ب : في الدراء وسقط من د .

(٢) تقدم تخريجه .

والحرز على ضربين حرز لمعنى فيه، كالبيوت والدور، وحرز بالحافظ فمن سرق شيئاً من حرز أو غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه

والحرز على ضربين حرز [لمعنى]^(١) فيه، كالبيوت والدور ؛ لأنها بنيت للإحراز ، وحفظ الأموال .

وحرز بالحافظ ؛ لما روى أن صفوان بن أمية نام في المسجد ، فسرق سارق رداءه من تحت رأسه فقطعه رسول الله ﷺ (٢) .

فمن سرق شيئاً من حرز أو غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه القطع ؛ لأنه عليه السلام سئل عن حريشة الجبل ، فقال : « فيها غرامة مثلها ، وجلدات نكالا » فإذا آواها المراح ففيها القطع «^(٣) اعتبر الحرز في وجوب القطع .

(١) في أ : بمعنى .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٩٤) والنسائي (٤٨٨٤) وابن ماجه (٢٥٩٥) وأحمد (١٥٣٣٨) ، (١٥٣٤١) (١٥٣٤٥) ، (٢٧٦٨٠) ، (٢٧٦٨١) والبخاري في التاريخ الكبير (٤ / ٣٠٤) والشافعي في مسنده (١ / ٣٣٥) والدارقطني (٣ / ٢٠٥) وابن أبي شيبة (٥ / ٤٨٣) وعبد الرزاق (١٨٩٢٦) والطبراني في الكبير (٧٣٢٥) ، (٧٣٢٦) ، (٧٣٢٧) ، (٧٣٣٦) (٧٣٣٧) ، (٧٣٣٨) والحاكم (٨١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١٦٩٩٢) وابن حزم في المحلى (١١ / ١٥٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤ / ١٠٣ ، ١٠٤) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله

(٣) أخرجه النسائي (٤٩٥٩) والدارقطني (٤ / ٢٣٦) والطبراني في الأوسط (١٩٨٣) والحاكم (٨١٥١) والبيهقي في الكبرى (٧٤٣٠) والطحاوي في شرح المعاني (٤٥١٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

القطع، ولا قطع على من سرق من حمامٍ أو من بيتٍ أذن للناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده قطع، ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه، وإذا نقب اللص البيت، فدخل، فأخذ المال وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما، وإن ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه قطع،

ولا قطع على من سرق من حمامٍ أو من بيتٍ أذن للناس في دخوله وإن حضر صاحبه ؛ لأنه حرز في نفسه ، لأنه سقط اعتباره بخلاف المسجد ؛ حيث يجب القطع . إذا كان عنده حافظ ؛ لأنه ليس بحرز من نفسه ، فيصير بالحافظ .

وأحق الشافعي الحمام بالمسجد في وجوب القطع مع الحافظ . والفرق ما ذكرناه .

ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه ؛ لعدم الحرز بالإذن في دخوله .

وإذا نقب اللص البيت، فدخل، فأخذ المال وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما ؛ لأن الخارج لم يهتك الحرز ، والداخل لم يأخذ المال من الحرز .

وقال الشافعي : يقطع ؛ لأن يد الثاني قائمة مقام يد الأول ؛ فصار كأن المال [في يده] ^(١) - وإن ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه - قطع في قولهم [جميعاً] ^(٢) . إلا عند زفر ؛ لأن المال في يده ما لم تحدث يد أخرى ؛

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ب ، د .

وكذا إن حملة على حمار فساقه فأخرجه، وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً.

ومن نقب البيت فأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع، وإذا أدخل يده في صندوق الصيرفي، أو في كم غيره، فأخذ المال، قطع.

فإن من ألقى متاعه في الطريق لا تزول يده ، والمسألة فيما إذا ألقاه بحيث يراه .

وكذلك إن حملة على حمار فساقه فأخرجه ؛ لأن فعل [ق/١٧٧أ] الدابة مضاف إليه .

وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً ؛ اعتباراً بالدرء ، وهذا استحسان ، وهو القياس ، وهو قول زفر والشافعي ألا يقطع إلا الذي خرج بالمتاع ؛ لأن الباقي لم يأخذوا شيئاً ؛ فصار كما لو وقفوا خارج البيت .

ومن نقب البيت فأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع ؛ لأن هتك هذا الحرز بالدخول ، ولم يوجد ، بخلاف ما لو أدخل يده في صندوق الصيرفي ، أو في [كم]^(١) غيره ؛ لأن هتك هذا الحرز بإدخال اليد .
وأبو يوسف ، والشافعي سوياً بينهما في وجوب القطع .

ووجه التفرقة أن هتك الحرز ناقص ؛ فصار كنقصان النصاب . وفي

(١) في أ : حكم .

وتقطع يمين السارق من الزند وتحسم، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب؛ وإذا كان

الثاني كامل ؛ لأنه لا يتحمل الدخول .

وتقطع يمين السارق من الزند وتحسم ؛ هكذا فعل النبي - عليه السلام^(١) - وقرأ ابن مسعود : « فاقطعوا أيماهم »^(٢) ؛ فدل أن المراد بالآية : الأيمان .

فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب ؛ لأنه لو قطع ثالثاً [ق/١٦٥د] يفوت جنس منفعة البطش ، والمشي ، وفي ذلك إهلاك من وجه ، فلا يشرع حداً .

وما روى الشافعي - رضي الله عنه - [عن أبي بكر^(٣)] أنه قطع يداً بعد يد^(٤) . معارض بما روى عن علي - رضي الله عنه - أنه أوتى بسارق فقطع يده ، ثم أوتى به فقطع رجله ، ثم أوتى به فقال : إني لأستحي أن أدعه

(١) انظر نصب الراية (٣/ ٣٧٠) .

(٢) انظر جامع البيان (٦/ ٢٢٨) وتفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٦) والدر المشور (٣/ ٧٣) .

وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٧٠٢٤) وقال : منقطع ، وقال الألباني ضعيف .

(٣) سقط من ب .

(٤) روى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من اليمن أقطع اليد والرجل قدم فنزل على أبي بكر الصديق فشكى إليه أن عامل اليمن ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ما لي لك بليل سارق ثم إنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلوى عند صائغ زعم أنه الأقطع جاءه به فاعترف الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر لدعاؤه على نفسه أشد عليه من سرقة .

(٥) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٠٣) وعبد الرزاق (١٨٧٦٤) .

السارق أشل اليد اليسرى، أو أقطع، أو مقطوع الرجل اليمنى، لم يقطع .
ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة، فإن
وهبها من السارق، أو باعها إياه، أو نقصت قيمتها من النصاب، لم يقطع .
ومن سرق عيناً فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقتها وهي بحالها، لم يقطع،

ليست له يد يأكل ويستنجى بها ، ولا رجل يمشي عليها فضربه وحبسه^(٥) .
وإذا كان السارق أشل اليد اليسرى، أو أقطع، أو مقطوع الرجل اليمنى،
لم يقطع ؛ لما مر أنه يؤدي إلى إتلافه من وجه .
ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة ؛
لاحتمال أن المسروق منه يكذبه في السرقة . ولا يزول ظاهر ملك السارق
عما في يده إلا بتصديق المقر له .
فإن وهبها من السارق، أو باعها إياه، أو نقصت قيمتها [ق/٢٠٦ب]
من النصاب، لم يقطع ؛ لأنه لم يبق خصماً بعد زوال ملكه . والنصاب
شرط وقد نقص .

وقال أبو يوسف والشافعي : إن كان بعد الترافع لم يسقط .
وقال محمد والشافعي في نقصان القيمة : لا يمنع القطع .
إلا أن في المسألتين طراً على سبب القطع ما لو قاربه وجوب القطع ،
فإذا طراً عليه أسقطه .
ومن سرق عيناً فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقتها وهي بحالها، لم يقطع ؛

فإن تغيرت عن حالها، مثل أن كان غزلاً فسرقه فقطع فيه فرده ثم نسج فعاد فسرقه - قطع، وإذا قطع السارق والعين قائمةً في يده ردها، وإن كانت هالكة لم يضمن، وإذا ادعى السارق أن العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وإن لم يقم بينة.

لأنه وجب لهتك حرمة العين ؛ فتكراره فيها لا يوجب تكرار [الحد]^(١) ؛ كمن حد في قذف ثم قذف ذلك الشخص بعينه : لم يحد ثانياً ؛ كذا هذا . وعند أبي يوسف ، وزفر ، والشافعي أنه يقطع كما لو سرقها من مالك آخر .

إلا أن هذه المسألة ممنوعة عند مشايخ العراق .

وعلى التسليم : اختلاف المملكين كاختلاف العيينين .

فإن تغيرت عن حالها، مثل أن كان غزلاً فسرقه فقطع فيه فرده ثم نسج [فعاد]^(١) فسرقه - قطع ؛ لأنه صار شيئاً آخر .

وإذا قطع السارق والعين قائمةً في يده ردها ؛ لقوله عليه السلام : «على اليد ما أخذت حتى ترده»^(٢) .

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) والنسائي في الكبرى (٥٧٨٣) وابن ماجه (٢٤٠٠) وأحمد (٢٠٠٩٨) ، والدارمي (٢٥٩٦) والحاكم (٢٣٠٢) والطبراني في الكبير (٦٨٦٢) وابن أبي شيبه (٣١٦ / ٤) والبيهقي في الكبرى (١١٢٦٢) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٨٠) وابن الجارود في المتقى (١٠٢٤) من حديث سمرة بسند ضعيف . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي ، وقال الشيخ الألباني : ضعيف .

وإذا خرج جماعةٌ ممتنعين، أو واحدٌ يقدر على الامتناع، فقصدوا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالاً ولا قتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يحدثوا توبةً، وإن أخذوا مال مسلمٍ أو ذميٍّ والمأخوذ إذا قسم على جماعتهم

وإن كانت هالكةً لم يضمن؛ لقوله عليه السلام : « إذا قطع السارق فلا غرم عليه » وهذا نص ، ولأن القطع عقوبة تقام في النفس ؛ فلا يجب معها ضمان في المال كحد الزنا .

والحاق الشافعي إياه بشرب خمر الذمي في إجماع الحد والضمان لا يصح ؛ لأن الموجود ثم جنايتان [من الغصب والشرب]^(١) ، والجناية هاهنا متحدة ، فلو جعلت غصباً لما وجب القطع .

وتحقيقه أن القطع يجب من حيث أنه أخذ مال ، ولو وجب من حيث أنه أخذ مال .

وإذا ادعى السارق أن العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وإن لم يقم بينة ؛ لأن الظاهر صدقه ، والظاهر كاف في الدفع [ق/١٧٨ أ] .

وإذا خرج جماعةٌ ممتنعين، أو واحدٌ يقدر على الامتناع، فقصدوا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالاً ولا قتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يحدثوا توبةً .

وإن أخذوا مال مسلمٍ أو ذميٍّ والمأخوذ إذا قسم [على جماعتهم]^(٢) أصاب كل واحدٍ منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما قيمته ذلك قطع الإمام

(١) في أ : الصغر .

(٢) سقط من ب .

أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما قيمته ذلك قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الإمام حداً، فإن عفا الأولياء عنهم لم يلتفت إلى عفوهم، وإن قتلوا وأخذوا المال.

فالإمام بالخيار: إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم، وإن شاء قتلهم، وإن شاء صلبهم: يصلب حياً، ويبيع بطنه

أيديهم وأرجلهم من خلاف .

وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الإمام حداً ؛ والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ ^(١) فالله تعالى رتب الأجزية الثلاثة على الجنايات الثلاثة ؛ لأن إخافة الطريق جناية وإن لم يأخذوا شيئاً . والمراد بالنفي : الحبس .

فإن عفا الأولياء عنهم لم يلتفت إلى [عفوهم] ^(١) ؛ لأن الحدود وجبت حقاً لله ، لا حق للعباد فيها .

وإن قتلوا وأخذوا المال، فالإمام بالخيار: إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ؛ جزاء على أخذ المال .

وقتلهم وصلبهم ؛ جزاء على القتل .

وإن شاء قتلهم، وإن شاء صلبهم من غير قطع ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ؛ لأن القتل والقطع حد واحد وجب بسبب واحد وهو إخافة

(١) سورة المائدة من الآية : ٣٣ .

(٢) في ب : دعواهم .

بالرمح إلى أن يموت، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام، فإن كان فيهم صبي أو مجنون، أو ذو رحم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين.

وصار القتل إلى الأولياء: إن شأوا قتلوا، وإن شأوا عفوا، وإن باشر

الطريق ، فلا يدخل بعضه في بعض كالجلدات من حد الزنا .

غير أن الإمام إذا بدأ بالقتل أو الصلب سقط القطع ضرورة، لتعذره .

وقال محمد : لا يقطع ، لأن ما دون النفس [والنفس إذا اجتمعا حقا لله

تعالى ، ودخل ما دون في النفس] ^(١) ، كالسارق إذا زنا وهو محض إلا

أن الواجب ثم حدان يتداخلان ، وهنا حد واحد فيدخل بعضه في بعض .

ويصلب حياً، ويبيع بطنه بالرمح إلى أن يموت [ق/ ١٦٦د]، أي تشق

بطنه مبالغة في الزجر .

وذكر الطحاوي أنه يقتل ، ثم يصلب ، لأن الصلب حياً مثله .

وهذا خلاف فعل النبي - عليه السلام - فإنه لم يصلب العرنيين .

ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام، لحصول الاشتهار وتأذى المسلمين بنتنه .

وإذا كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم محرم من المقطوع عليه :

سقط الحد عن الباقيين ، لأن الحد لا يلزم بفعل هؤلاء على الانفراد [ق/

٢٠٧ب] ، فاشتراكهم مع غيرهم أورث شبهة ، كالحاطي مع العامد في

القتل .

الفعل واحدٌ منهم أجري الحد على جماعتهم.

وإذا سقط الحد صار القتل للأولياء إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عفوا ،
لأن حقوق العباد لا تسقط بالشبهات .

وذكر الجصاص أن مسألة ذي الرحم محمولة على ما إذا كان المال
مشتراكاً بينهم ، لأنه يصير كأنهم أخذوا مالاً لأحدهم فيه شركة فأورث
شبهة . فأما إذا كان لكل واحد منهم مال منفرد أقيم عليهم الحد ، لأن الأخذ
من ذي الرحم إن لم يتعلق به الحد فالأخذ من غيره يتعلق به .

وإذا باشر الفعل واحد منهم أجرى الحد على جماعتهم ، لأنه إنما يؤخذ
بقوة الباقيين ، فصار كالرد مع المباشر .

وقال الشافعي : على المباشر خاصة ، كما في المعاونة على الزنا .

والفرق أن المقصود من الزنا اللذة ، وذلك يختص به المباشر ،
وهاهنا المجارية والمغالبة وذلك يحصل بالجميع .

كتاب الأشربة

- الأشربة المحرمة أربعة : الخمر ، وهي : عصير العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد ، والعصير إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه ،

كتاب الأشربة

الأشربة المحرمة [أربعة : الخمر لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ إلى قوله ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾] ^(١) وهي عصير العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد ، لأن أصل العصير كان مباحًا ، إلا أنا توافقنا على حرمة إذا قذف بالزبد ، فما قبله بقي على الأصل .

وقالا : هي خمر إذا اشتدت وإن لم تقذف بالزبد ؛ لأن الحكم إنما يعتبر بالشدة ، وقد حصلت بالغليان . وقذف الزبد يراد للرقعة [والصفاء] ^(٢) .

والعصير إذا طبخ متى ذهب أقل من ثلثه ؛ لما روي [الشعبي] ^(٣) عن جابر بن الحصين الأسدي أن عمار بن ياسر أناه كتاب عمر رضي الله عنه يأمره أن يأمر بالمسلمين [ق/١٧٩أ] بشر العصير الذي قد طبخ ، فذهب ثلثه (فبقى ثلثه) ^(٤) فشرب عمار وأمر الناس به ، وقال : هذا شراب لم

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) في أ : الشبيبي .

(٤) قال الحافظ في الفتح : ١٠ / ٦٣ ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي مجلز عن عامر ابن عبد الله قال : كتب عمر إلى عمار أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا أسود كأنه طلاء =

ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد، ونبيد التمر والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أدنى طبخ حلال، وإن اشتد، إذا شرب منه ما يغلب في ظنه أنه لا يسكره من غير لهو ولا طرب،

نكن نشربه حتى أمرنا عمر أمير المؤمنين رضى الله عنه (١)، وكان بحضرة الصحابة من غير خلاف . علق إباحته بثلاثه فيقى ما دونه على التحريم .
ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد ؛ لقوله عليه السلام : « الخمر من هاتين الشجرتين » (٢). وكلمة (من) للابتداء فكل ما كان من الشجرتين ابتداء حرام بقضيته .

ونبيذ التمر [والزبيب] (٣) إذا طبخ كل واحد منهما أدنى طبخ : حلال وإن اشتد - إذا شرب منه ما يغلب في ظنه أنه لا يسكره من غير لهو ولا

= الإبل فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخيثان ثلث بريجه وثلث بغيه فمر من قبلك أن يشربه ومن طريق سعيد بن المسيب أن عمر أحل من الشراب ما طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال: كتب عمر اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه فإن للشيطان اثنين ولكم واحد وهذه أسانيد صحيحة .
(١) سقط من ب .

(٢) أخرجه مسلم (١٩٨٥) وأبو داود (٣٦٧٨) والترمذى (١٨٧٥) والنسائي (٥٥٧٢)، (٥٥٧٣) وابن ماجه (٣٣٧٨) وأحمد (٧٧٣٩)، (٩٢٨٣)، (٩٢٨٦)، (١٠١٤٥)، (١٠٤٤٨)، (١٠٧٢٠)، (١٠٧٢١)، (١٠٨١٨) وابن حبان (٥٣٤٤) والدارمي (٢٠٩٦) . والطحاوى فى شرح وعانى الآثار (٢١١/٤) وابن أبى شيبه (٦٨/٥) وعبد الرزاق (١٧٠٥٣) وأبو يعلى (٦٠٠٢) والطيالسى فى مسنده (٢٥٦٩) مر ابن عبد البرقى التمهيد (٢٤٩/١) والبيهقى فى الكبرى (١٧١٢٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً .

(٣) سقط من أ .

طرب ؛ لحديث [أبى] (١) مسعود رضى الله عنه : عطش رسول الله ﷺ حول الكعبة فاستسقى ، فأوتى بشارب من السقاية ، فشمه فقطب وجهه ، فأوتى بذنوب من زمزم فصبه عليه ، فقال له رجل : أحرام هو ؟ فقال : لا « (٢) .

وهذا نص فى الباب ؛ إذ ليس بعد الحرام إلا الحلال . وعند الشافعى حرام ؛ لقوله عليه السلام : « كل مسكر حرام » (٣) ، إلا أن الحديث طعن فيه يحيى بن معين ، وقال : ثلاثة أحاديث لم تثبت عن النبى عليه السلام منها هذا ، والصحيح المروى : « الخمر حرام والسكر من كل شراب » (٤) .

(١) فى ب ، د : ابن .

(٢) أخرجه النسائى (٥٧٠٣) والدراقطنى (٢٦٣/٤) وابن أبى شيبه (٧٩/٥) والطبرانى فى الكبير (٢٤٣/١٧) حديث (٦٧٥) وابن عدى فى الكامل (٢٨/٣) والعقلى فى الضعفاء (٤٣٤/٤) وابن الجوزى فى العلل المتناهية (٦٧٦/٢) .

قال النسائى : هذا خبر ضعيف لأن يحيى ابن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ، ويحيى ابن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه .

وقال ابن الجوزى : هذا حديث منكر وقال الحافظ فى الفتح (٤١/١٠) : قد ضعف حديث أبى مسعود ، النسائى وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم لتفرد يحيى وضعفه الشيخ الألبانى رحمه الله .

(٣) أخرجه البخارى (٤٠٧٨) ، (٤٠٨٨) ، (٥٧٧٣) ، (٦٧٥١) ومسلم (٧٣٣) ، (٢٠٠٢) .
(٤) أخرجه العقلى فى «الضعفاء» (١٢٤/٤) من حديث على مرفوعا وفيه الحارث بن عبد الله الهمدانى الأعور وقد كذبه أبو إسحاق السبيعى والشعبى وابن المدينى .

قال الشيخ الألبانى : وهذا الحديث استدلت به الحنفية على أن الخمر إنما هو ما كان من عصير العنب ، فهذا يحرم منه قليله وكثيره ، وأن المسكر من الأشربة الأخرى التى تتخذ من الحنطة والشعير والعسل والذرة فهى حلال ، والمحرم منها القدر المسكر فقط ! =

ولئن صح الحديث فالمسكر : هو القدح الأخير ؛ فقليل ذلك وكثيره حرام ؛

= وهذا مذهب باطل لمخالفته النصوص الصحيحة الصريحة القاطعة بخلافه مثل قوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » رواه مسلم وغيره عن ابن عباس . وقوله ﷺ : « ما أسكر كثيرا فقليله حرام » وهو حديث صحيح ورد عن نحو ثمانية من الصحابة بأسانيد ثابتة قد أوردها الزيلعي في « نصب الراية » (٣٠٦-٣٠١/٤) وخرجت طائفة منها في « الإرواء » (٢٣٧٥ و٢٣٧٦) ، وقد روى بعضها النسائي في « سننه » (٣٢٧/٢) ثم قال : « وفي هذا دليل على تحريم السكر قليله وكثيره ، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة ، وتحليلهم ما تقدمها الذي يسرى في العروق قبلها ، ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكليته لا يحدث على الشربة الآخرة دون الأولى والثانية بعدها ، وبالله التوفيق » .

(تنبيه) : ما حكيناه عن الحنفية أنفا هو الذي حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله ، ورواه الإمام محمد في « الآثار » (ص ١٤٨) عن أبي حنيفة وأقره . ولكن ذكر العلامة أبو الحسنات اللكنوي في « التعليق الممجد على موطأ محمد » (ص ٣١١) أن الإمام محمد يقول بتحريم شرب قليل كل مسكر وكثيره أسكر أو لم يسكر ، كما هو مذهب الجمهور ، فلعل الإمام محمدا له في المسألة قولان . ولكن القول الثاني هو الصواب لموافقة للأحاديث الصحيحة التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا بعضها .

ومن الآثار السيئة لهذا أنه يلزم من القول به إباحة المسكرات المتخذة من غير العنب على ما سبق بيانه ، وإسقاط الحد عن شاربها ولو سكر ! وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف كما في « الهداية » (١٦٠ / ٨) لكنه قال بعد ذلك : إن الإصح أنه يحد بناء على قول الإمام محمد به . وهو منسجم مع قوله الآخر الموافق لمذهب الجمهور في تحريم كل مسكر . واستدل الحنفية أيضا أيضا بالحديث على أن تحريم الخمر ليس معللا بعله فقالوا : « لما كانت حرمتها لعينها لا يصح التعليل ، لأن التعليل حينئذ يكون مخالفا للنص » يعني هذا الحديث .

والجواب أن يقال : أثبت العرش ثم انقش . فالحديث غير ثابت كما سبق ، ثم هو معارض بمثل الحديث المتقدم : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » فإنه صريح في تحريم كل مسكر بجامع الاشتراك مع خمر العنب علة الإسكار .

ولا بأس بالخليطين ونبذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة حلالٌ وإن

لقوله كما روى عن ابن عباس أنه قال : « الكأس المسكره هي الحرام » .
والذى يؤيد ما ذكرنا قول ابن مسعود : (شهدت تحريم النبيذ كما
شهدتم ، وشهدت إباحته وغبتم » .
والإباحة لا تكون إلا من صاحب الشرع ؛ فدل أن التحريم كان ثم
نسخ .

وإنما قال : من غير لهو ولا طرب ؛ لأنه حرام ؛ فما يتوسل به إليه
[كان حراماً] (١) .

ولا بأس بالخليطين ؛ أن يتبذ التمر والذبيب ، أو التمر والرطب ، أو
الرطب والبسر ؛ ولقول إبراهيم النخعي : لا بأس بشرب نبيذ التمر
والزبيب إذا خلطا ؛ فإنهما إنما كرها لشدة العيش فى الزمن الأول كما
كره السمن واللحم أن يخلطا ، فأما إذا وسع الله على المسلمين فلا بأس
بهما .

ونبيذ العسل ، والتين ، والحنطة ، والشعير ، والذرة حلال وإن لم

= وقد قلد الحنيفة فى هذه المسألة بل زاد عليهم حزب التحرير الذى كان يرأسه الشيخ تقى
الدين النبهانى رحمه الله فاستدل به على أن العبادات لا تعلل فقال فى « مفاهيم حزب
التحرير » (ص ٢٤): « فالحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات والأخلاق والمطعومات والملبوسات
لا تعلل ، قال عليه الصلاة والسلام : حرمت الخمرة لعينها » .

وهذا يدل على جهل بالغ بالنسبة ، فالحديث غير صحيح ومعارض للحديث الصحيح كما
عملت ، ثم هو لو صح خاص بالخمر بالخمر ولا عموم فيه فكيف يصح الاستدلال به على
أن جميع العبادات وما ذكر معها لا تعلل ؟! اللهم اهدك .

(١) فى أ : حرام .

لم يطبخ.

وعصير العنب إذا طبخ حتى ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال وإن اشتد، ولا بأس بالانتباز في الدباء والحتتم والمزفت والنقير، وإذا تخللت الخمر حلت، سواء صارت خلأ بنفسها أو بشيء طرح فيها، ولا يكره تخليلها.

يطبخ ؛ لأن النبي عليه السلام خص التحريم بالشجرتين [فقال : « الخمر من هاتين الشجرتين . . (١)] (٢) .

وعصير [ق/ ١٦٧ و] العنب إذا طبخ حتى ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه : حلال وإن اشتد؛ لما مر من حديث عمر رضى الله عنه .

ولا بأس بالانتباز في الوباد ، والحتتم ، والمزفت ، والنقير - وهى القرع ، والجرار الخضر ، والمطلية بالزفت ، والمنقورة من الخشب ؛ لأن الأوانى لا تحرم الأعيان .

وإذا تخللت الخمرة حلت ، سواء صارت خلأ بنفسها ، أو بشيء طرح فيها ؛ لقوله عليه السلام : « خير خلكم خل خمركم (٣) » [ق/ ٢٠٨ ب]

(١) سقط من د .

(١) تقدم تخريجه .

(٣) أخرجه البيهقي فى « المعرفة » من حديث المغيرة بمن زياد عن بى الزبير عن جابر مرفوعا . وقال : « المغيرة ليس بالقوى » .

كذا فى « المقاصد الحسنة » (رقم ٤٥٦) .

قال الألبانى : منكر .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى « الفتاوى » (٧١ / ١) .

« فهذا الكلام لم يقله النبى ﷺ ، ومن نقله عنه فقد أخطأ ، ولكن هو كلام صحيح ، فإن خل الخمر لا يكون فيها ماء ، ولكن المراد به الذى بدأ الله بقلبه ، وأيضا فكل خمر يعمل من =

.....

ولم يفصل بين ما إذا تخللت بنفسها أو خللت .
وقالا : يكره تخليلها ؛ لأنه إزالة لصفة السكر ، وإصلاح للعين
الفاسدة .

وهذا إن لم يكن واجباً ، فلا أقل من أن يكون جائزاً . وعند الشافعى :
يكره التخليل ؛ لكونه تركاً للتجنب المأمور به ، والخل حرام لبقاء أجزاء
الخمير فيه . إلا أن الاجتناب المأمور به هو الاجتناب عن شربها والانتفاع
بها ؛ لأن هذا كان معهوداً ، وبه نقول . وقوله : (أجزاء الخمير باقية) :
فالكلام فيما إذا زالت بالكلية ، ويعلم ذلك بالتجربة والمشاهدة ، والله
أعلم بالصواب .

= العنب بلا ماء فهو مثل خل الخمير .

قال الألبانى : قلت : وقوله : « هو كلام صحيح » ليس بصحيح عندى على إطلاقه ، فإنه
بظاهره يقر .

اقتناء الخمير وتحويله خلا ، وذلك يستفاد من قوله : « خمركم » فإنه أضاف الخمير إلى المسلمين !
وهذا منكر من القول لا يعقل أن يصدر من النبى ﷺ وهو القاتل حين سئل عن اتخاذ الخمير
خلا : « لا » ، رواه مسلم وأبو داود ، وفى روايته : « إنها كانت لأيتام فأمر بإراقتها »
ولذلك كان القول الصحيح فى تخليل الخمير : إنه لا يجوز بحال من الأحوال .

كتاب الصيد والذبائح

- يجوز الاصطياد بالكلب المعلم، والفهد، والبازي، وسائر الجوارح المعلمة.

وتعليم الكلب: أن يترك الأكل ثلاث مرات.

وتعليم البازي: أن يرجع إذا دعوته.

فإذا أرسل كلبه المعلم، أو بازيه، أو صقره، وذكر اسم الله

كتاب : الصيد والذبائح

يجوز الاصطياد بالكلب المعلم، والفهد، والبازي، وسائر الجوارح المعلمة؛ لقوله تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح مكلبين﴾ (١) الآية. والجوارح: الكواسر.

وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، وتعليم البازي أن يرجع إذا دعوته؛ لقول ابن عباس: (تعليم الكلب أن يترك الأكل، وتعليم البازي أن يجيبك إذا دعوته) (٢).

وإذا أرسل كلبه المعلم، أو [ق/ ١٨٠] بازيه، أو صقرة، وذكر اسم

(١) سورة المائدة الآية: ٤

(٢) قال الحافظ في الدراية: ٢/ ٢٥٤. لم أجده وفي تفسير المائدة للطبري من طريق إبراهيم النخعي عن ابن عباس أنه قال في الطير إذا أرسلته فقتل فكل فإن الكلب إذا ضربته لم يعد وإن تعليم الطير أن يراجع إلى صاحبه وليس يضرب فإذا أكل من الصيد وتنف الريش فكل.

تعالى عليه عند إرسال، فأخذ الصيد وجرحه فمات حل أكله، وإن أكل منه الكلب لم يؤكل، وإن أكل منه البازي أكل، وإذا أدرك المرسل الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه، فإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وإن خنقه الكلب

الله تعالى عليه عند إرساله، فأخذ الصيد وجرحه فمات : حل أكله ؛ لقوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (١) .

وإن أكل منه الكلب لم يؤكل ؛ لقوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (٢) ، وبالأكل صار ممسكاً على نفسه ، لا على صاحبه . وقال الشافعي - في قوله - : يؤكل ؛ اعتباراً بالبازي . وهذا لا يصح ؛ لأن أكل البازي دليل التعليم ، وأكل الكلب دليل عدمه ، فأنى يقاس به ؟

وإن أكل منه البازي أكل ؛ لما مر .

وقال الشافعي - في الجديد : لا يؤكل ؛ اعتباراً بالكلب ، والفرق ما ذكرنا .

وإن أدرك المرسل الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه ، فإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل ؛ لأنه قدر على الذكاة الاختيارية ، فلا تجزئه الاضطرارية .

وإن خنقه الكلب ولم يجرح : لم يؤكل ؛ لعدم الذكاة الحقيقية والضرورية .

(١) سورة المائدة الآية : ٤ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٤ .

ولم يجرحه لم يؤكل، وإن شاركه كلبٌ غير معلّم أو كلب مجوسيّ أو كلبٌ لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم يؤكل.

وإذا رمى الرجل سهماً إلى صيد فسمى عند الرمي أكل ما أصاب إذا جرحه السهم فمات، وإن أدركه حياً ذكاه، وإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل، وإن وقع السهم فتحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه

وإن شاركه كلب غير معلّم، أو كلب مجوسيّ، أو كلب لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل؛ لأنه اجتمع فيه الحلال؛ فيغلب الحرام.

وإذا رمى الرجل سهماً إلى صيد فسمى عند الرمي: أكل ما أصاب إذا [جرحه] (١) السهم فمات؛ لقول ابن عباس: (كل ما أصميت، ودع ما أنهيت) (٢) والإصماء: أن ترميه فتقتله مكانه، والإنهاء: أن تغيب عنه.

[وإن أدركه] (٣) حياً ذكاه، وإن ترك تذكيته لم يؤكل، لما مر.

وإذا وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب عنه، ولم يزل في طلبه حتى أصابه ميتاً: أكل؛ ولأنه لم يفرط وقد جرحه، فيحال الموت إليه ظاهراً.

وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل؛ لحديث ابن عباس.

وعند الشافعي في قول: لا يؤكل - قعد أو لا؛ لاحتمال موته بسبب آخر.

(١) في أ: جرح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢/٤) وعبد الرزاق (٨٤٥٥) والطبراني في الكبير (١٢٣٧٠) والبيهقي في الكبرى (١٨٦٨٠) وابن عبد البر في الاستذكار (٢٧٤/٥).

قال الشيخ الألباني رحمه الله: ضعيف جداً.

(٣) في أ: وأن لو تركه.

ميتاً أكل، وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل، وإذا رمى صيداً فوق
في الماء فمات لم يؤكل، وكذلك إن وقع على سطح أو جبل ثم تردى منه
إلى الأرض لم يؤكل، وإن وقع على الأرض ابتداءً أكل .

وما أصاب المعراض بعرضه لم يؤكل، وإن جرحه أكل، ولا يؤكل ما
أصابته البندقة إذا مات منها.

إلا أن ذلك موهوم لا أماره عليه ؛ فلا يعارض الجرح الظاهر .
وإن رمى صيداً فوق في الماء لم يؤكل ؛ لاحتمال أنه مات غرقاً .
وكذلك إن وقع على سطح ، أو جبل ، [أو حجر ، أو على شجر ، أو
حائط] (١) من تردى منه إلى الأرض : لم يؤكل ؛ لاحتمال موته من التردى .
وإن وقع على الأرض ابتداءً : أكل ؛ لأنه يوجب سبب آخر ، والوقوع
لا مخلص منه .

وما أصاب المعراض بعرضه : لم يؤكل ، وإن جرح : أكل ؛ لقوله عليه
السلام لعدي بن حاتم : « إذا رميت بالمعراض وذكرت الله فخرق فكل ،
وإن أصبت بعرضه فلا تأكل » (٢) .

والمعراض : عصا محدودة الرأس ، يعترض [الصائد] (٣) بها الصيد
.. والخرف : الإصابة والنفوذ .

ولا يؤكل ما أصابته البندقة إذا مات منها ؛ لأنه عليه السلام اعتبر الجرح

(١) سقط من ب ، د .

(٢) أخرجه البخارى (٥١٦٠)، (٦٩٦٢) ومسلم (١٩٢٩) وأبو داود (٢٨٤٧) والترمذى (١٤٦٥)

والنسائى (٤٢٦٥) ، (٤٢٦٧) ، (٤٣٠٥) وأحمد (١٩٣٩١) ، (١٩٤١٢) .

(٣) فى أ: الصائد .

وإذا رمى إلى صيد فقطع عضواً منه أكل ، ولا يؤكل العضو ،
وإن قطعه أثراً والأكثر مما يلي العجز أكل ، وإن كان الأكثر مما يلي
الرأس أكل الأكثر ، ولا يؤكل الأقل ، ولا يؤكل صيد المجوسي

فى حديث عدى ، ولم يوجد .

وإذا رمى الصيد فقطع عضواً منه أكل الصيد ؛ لأنه مذكى .

ولا يؤكل العضو ؛ لقوله عليه السلام : « ما أبين من الحى ميت »^(١) .
وإن قطعه أثلاثاً ، والأكثر مما يلي العجز : أكل الكل ؛ لأنه بمنزلة الذبح
والنحر .

وإن كان الأكثر مما يلي الرأس : لم يؤكل الأقل ؛ لأنه [ق/١٦٨د]
يدخل تحت قوله : « ما أبين من الحى فهو ميت »^(٢) .

وعند الشافعى : يؤكل الجميع فى الحالىن ؛ لوجود الذكاة وهو الجرح .
إلا أن الجرح إنما يصير ذكاة إذا اتصل به زهوق الروح قبل القدرة
عليه ، وقبل الزهوق الثلث بائن ؛ فكان داخلاً تحت النص . بخلاف ما لو
كان الثلث مما يلي الرأس حيث يؤكل الكل ؛ لأنه ذكاه حقيقه [ق/٢٠٩ب]
بقطع الأوداج ؛ إذ هى متصلة من القلب إلى الرأس ؛ ولهذا لو [قدر] ^(٣)
عليه لا يعتبر الذبح .

ولا يؤكل صيد المجوسى ؛ لما ذكرنا من الحديث فى مناكحتهم .

(١) أخرجه أبو داود هود (٢٨٥٨) والترمذى (١٤٨٠) وأحمد (٢١٩٥٣) والدارمى (٢٠١٨)
والدارقطنى (٢٩٢/٤) والحاكم (٧١٥٠) والطبرانى فى الكبير (٣٣٠٤) والبيهقى فى الكبرى
(٧٨) ، (٧٩) وابن الجارود فى المنتقى (٨٧٦) من حديث أبى واقد الليثى قال الترمذى :
حسن غريب . وقال الألبانى : صحيح .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) فى أ : قال .

والمرتد والوثني.

ومن رمى صيداً فأصابه ولم يشخه ولم يخرجه من حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني، ويؤكل، وإن كان الأول أثخنه فرماه الثاني فقتله لم يؤكل، والثاني ضامنٌ لقيمته للأول غير ما نقصته جراحته.

ويجوز اصطياد ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل.

ولا صيد المرتد والوثني : [لأنهما لا مله لهما] (١) وهما أسوأ حالاً من

المجوسى .

ومن رمى صيداً فأصابه ولم يشخه ولم يخرجه عن حيز الامتناع ، فرماه آخر فقتله : فهو للثاني ؛ لأنه صيد بعد فعل الأول ، والصيد لمن أخذ .

ويؤكل ؛ لأن الصيد يحل بذكاة الاضطرار .

وإن كان الأول أثخنه ؛ أى : أضعفه عن البقاء .

فرماه الثاني فقتله : لم يؤكل ؛ لأنه لم يبق صيداً ؛ فلا يحل بذكاة

الاضطرار [ق/ ١٨١] .

والثاني ضامن بقيمته للأول غير ما نقصته جراحته ؛ لأن الأول ملكه

بإخراجه من حد الصيدية ؛ فيضمن الثاني بالإتلاف . إلا أنه يضمن قيمته

مجروحاً بالجرح الأول ؛ لأن ذلك حصل بفعل المالك .

ويجوز اصطياد ما يؤكل [لحمه] (٢) من الحيوان ، وما لا يؤكل ؛ لعموم

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (٣) .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من ب، جـ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٢ .

وذبيحة المسلم والكتابي حلالٌ، ولا تؤكل ذبيحة المجوسي والمرتد والوثني والمحرم، وإن ترك الذابح التسمية عمداً فالذبيحة ميتةٌ لا تؤكل، وإن تركها ناسياً أكلت ...

وذبيحة المسلم والكتابي حلال : أما المسلم فلا شبهة فيه ، وأما الكتابي ؛ فلقوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ (١) .

ولا تؤكل ذبيحة المجوسي ، والمرتد ، والوثني ؛ لما مر .

ولا ذبيحة المحرم من الصيد ؛ لأن الله تعالى سمى ذبيحته قتلاً بقوله : ﴿ لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ (٢) .

فإن ترك الذابح التسمية عمداً فالذبيحة ميتة لا تؤكل ؛ لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه .. ﴾ (٣) الآية . والنهي يقتضى التحريم .

وإن تركها ناسياً أكل ؛ لقوله عليه السلام لما سئل عن نسي التسمية على الذبيحة : « اسم الله تعالى على لسان كل مسلم » (٤) ؛ ولأن الناسي

(١) سورة المائدة الآية : ٥

(٢) سورة المائدة الآية : ٩٥ .

(٣) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

(٤) أخرجه الدارقطني (٢٩٥/٤) والبيهقي في الكبرى (١٨٦٧٣) وابن عدى فى الكامل

(٣٨٤/٦) قال الدارقطني : مروان بن سالم ضعيف . وقال البيهقي : مروان بن سالم

الجزري ضعيف ضعفه أحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما ، وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد

وقال ابن عدى : مروان بن سالم عامة حديثه مما لا يتابعه التفات عليه .

والحديث ضعفه الشيخ الألبانى رحمه الله .

والذبح في الحلق واللبة، والعروق التي تقطع في الزكاة أربعة: الحلقوم، والمرىء، والودجان، فإذا قطعها حل الأكل، وإن قطع أكثرها فكذلك عند

معذور بخلاف العامد .

وأحق الشافعي العامد بالناسي ، ومالك الناسي بالعامد والفرق ظاهر ؛ [لأن الناسي معذور العامد] (١) .

والذبح في الحلق ، واللبة ؛ لقوله عليه السلام : « الزكاة ما بين اللبة واللحين » (٢) . واللبة : أعلى الصدر ، واللحيان : عظم الذقن .

والعروق التي تقطع في الزكاة أربعة: الحلقوم، والمرىء، والودجان ؛ لقوله عليه السلام : « كل ما أنهر الدم ، وأفري الأوداج » (٣) ؛ سمي

(١) زيادة من أ .

(٢) قال الزيلعي :

غريب بهذا اللفظ وأخرج الدارقطني في سننه عن سعيد بن سلام العطار ثنا عبد الله بن بديل الخزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورق يصيح في فجاج مني ألا أن الزكاة في الحلق واللبة انتهى قال في التنقيح هذا إسناد ضعيف بكرة وسعيد بن سلام أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به وكذبه ابن نمير وقال البخاري يذكر بوضع الحديث وقال الدارقطني يحدث بالأباطيل متروك انتهى وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه موقوفا على بن عباس وعلى عمر الزكاة في الحلق واللبة انتهى .

(٣) هو ملفق من حديثين فروى الأئمة الستة من حديث رافع بن خديج قال كنا مع النبي ﷺ في سفر فقلت يا رسول الله إنا نكون في المغازی فلا تكون معنا مدى فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة .

الثاني : رواه بن أبي شيبة في مصنفه حدثنا أبو خالد الأحمر عن بن جريج عن عمن حدثه عن =

أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بد من قطع الحلقوم والمرئ وأحد الودجين.

ويجوز الذبح بالليطة والمروة، وبكل شيء أنهر الدم إلا السن القائم

الجميع أوداجاً على سبيل التغليب كالقمرين والعمرين . والإنهار : [التسيل] ^(١) ، والإفراء : القطع .

فصار الشافعي محجوجاً به أنه لا يجب قطع الودجين أصلاً ويكف قطع المرئ والحلقوم .

وإن قطع أكثرها فكذاك ؛ يعني أى الثلاثة كان ؛ لأن للأكثر حكم الكل .

وعند أبي يوسف يعتبر قطع الحلقوم ، والمرئ ، وأحد الودجين ؛ لأن كل عرق فيه معنى مخصوص ؛ فإن الحلقوم مجرى النفس ، والمرئ مجرى الطعام والشراب ، والودجان مجرى الدم .
إلا أن أحدهما ينوب عن الآخر .

ومحمد يعتبر قطع الأكثر من كل واحد ؛ لأنه لو بقى عرق واحد عاش الحيوان أكثر مما يعيش المذبوح ؛ فكان ذبحها ناقصاً .

ويجوز الذبح بالليطة ، والمروة ، وبكل شيء أنهر الدم ، إلا السن القائمة ، والظفر القائم ؛ لقوله عليه السلام : « كل ما أنهر الدم ، وأفري الأوداج ،

= رافع ابن خديج قال سألت رسول الله ﷺ عن الذبح بالليطة فقال كل ما أفري الأوداج إلا

سنا أو اظفرا .

(١) سقط من أ .

والظفر القائم .

ويستحب أن يحد الذابح شفرته، ومن بلغ بالسكين النخاع، أو قطع الرأس كره له ذلك، وتؤكل ذبيحته، وإن ذبح الشاة من قفاها، فإن بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره.

إلا السن والظفر ؛ فاءنهما مدى الحبشة « (١) .

وقال الشافعي : ولا يجوز بالسن والظفر وإن كانا منفصلين ؛ لما ذكرنا من الحديث آنفاً .

إلا أنه عليه السلام أراد القوائم منها ؛ لأنه سمي مدى الحبشة ، وهم يفعلون بالقوائم ؛ إظهاراً للجلد .

ويستحب أن يحد الذابح شفرته ؛ لقوله عليه السلام: « إن الله كتب الإحسان في كل شيء حتى القتل ؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » (٢) .

ومن بلغ بالسكين النخاع ، أو قطع الرأس : كره له ذلك ؛ لأن فيه زيادة

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٥) وأبو داود (٢٨١٥) والترمذي (١٤٠٩) والنسائي (٤٤٠٥) ، (٤٤١١) ، (٤٤١٤) وابن ماجه - (٣١٧٠٠) وأحمد (١٧١٥٤) ، (١٧١٦٩) ، (٧١٧١٩) والدارمي (١٩٧٠) وابن حبان (٥٨٨٣) ، (٥٨٨٤) وابن الجارود في المنتقى (٨٩٩) وابن أبي شيبه (٤٥٥/٥) وعبد الرزاق (٨٦٠٤) والطحاوي في شرح وعاني الآثار (٣/١٨٤) والطبراني في الكبير (٧١١٤) ، (٧١١٥) ، (٧١١٦) ، (٧١١٧) ، (٧١١٨) ، (٧١١٩) ، (٧١٢٠) ، (٧١٢٣) وفي الصغير (١٠٦٢) والبزار (٣٤٦٨) (٣٤٦٨) والبيهقي في الكبرى (١٥٨٥٦) ، (١٧٨٢٣) ، (١٨٩١٨) ، (١٨٩١٩) وفي الشعب (١١٠٧١) والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٠٨/٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣٧/٢٢) من حديث شدد ابن أوس رضى الله عنه مرفوعاً .

وإن ماتت قبل قطع العروق لم تؤكل .

وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح ، وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح .

والمستحب في الإبل النحر ، فإن ذبحها جاز ويكره .

ألم بغير حاجة .

وتؤكل ذبيحته ؛ لحصول الذكاة التامة .

وإن ذبح الشاة من قفاها ، فإن بقيت [ق/ ١٦٩د] حية حتى قطع العروق لم تؤكل ؛ لأن الذكاة الاختيارية لم توجد .

وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح ؛ لزوال الضرورة المقيمة للجرح مقام الذبح .

وما توحش من النعم فذكاته العقر ، والجرح ؛ لما روى أن بغيراً من إبل الصدقة ند فرماه رجل بسهم فقتله ، فقال عليه السلام : « إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فإذا صنعت هكذا فاصنعوا بها هكذا » (١) . والأبود : التوحش .

والمستحب في الإبل النحر ، فإن ذبحها جاز ، ويكره . والمستحب في البقر والغنم [ق/ ١٨٢] الذبح ، فإن نحرهما جاز ، ويكره .

(١) أخرجه البخارى (٢٣٥٦) ، (٢٣٧٢) ، (٢٩١٠) ، (٥١٧٩) ، (١٥٨٤) ، (٥١٩٠) ،

(٥٢٢٣) ، (٥٢٢٤) ومسلم (١٩٦٨) وأبو داود (٢٨٢١) والترمذى (١٤٩٢) والنسائى

(٤٢٩٧) ، (٤٤٠٩) وابن ماجه (٣١٨٣) وأحمد (١٥٨٤٤) ، (١٥٨٥١) ، (١٧٣٠٠) ،

(١٧٢٢) عن رافع بن خريج به .

والمستحب في البقر والغنم الذبح، فإن نحرهما جاز ويكره.
ومن نحر ناقة أو ذبح بقرة أو شاة، فوجد في بطنها جنيئاً ميتاً لم يؤكل
أشعر أو لم يشعر.

ولا يجوز أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، ولا

أما الاستحباب فقد مر في الحج، وأما الجواز مع الكراهة فلحصول
المقصود مع مخالفة السنة [ق/ ٢١٠ ب].

ومن نحر ناقة، أو ذبح بقرة أو شاة، فوجد في بطنها جنيئاً ميتاً: لم
يؤكل شعر أو لم يشعر.

لأنه لم توجد فيه الذكاة الاختيارية والاضطرارية، وما روى أنه عليه
السلام قال: « ذكاة الجنين ذكاة أمة » (١): كذكاة أمة؛ لقوله تعالى:
﴿فشاربون شرب الهيم﴾ (٢).

وقالا، والشافعي: إذا تتم خلقه يؤكل؛ للحديث، ولأنه تبع للأمم في
جميع أحكامه.

ولا يجوز أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير؛
[لقوله ابن عباس: (نهى النبي عليه السلام من كل ذي ناب من
السباع، وكل ذي مخلب من الطير) (٣)] (٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سورة الواقعة الآية: ٥٥.

(٣) أخرجه مسلم (١٩٣٤) وأبو داود (٣٨٠٣) والنسائي (٤٣٤٨) وابن ماجه (٣٢٣٤) وأحمد
(٢١٩٢)، (٢٧٤٧)، (٣٠٢٤)، (٣٠٧٠)، (٣١٤١)، (٣٥٤٤).

(٤) سقط من ب.

بأس بغراب الزرع، ولا يؤكل الأبقع الذي يأكل الجيف، ويكره أكل الضبع والضب والحشرات كلها.

والشافعي خالف النص في إباحة الضبع ، والشعلب ؛ مستمسكاً بقولة ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾ (١) ولا نعلم طيبات تنشأ من أكل الموتى والجيف. كيف وقد نقل عن أهل التفسير أن المراد بالطيبات : الشحوم التي حرمت على بنى إسرائيل ، والخبثاء : الخنزير والموتى ، فلا حجة له فيها . ولا بأس بغراب الزرع ؛ لأنه ليس بذى مخلب ، ولا يأكل الجيف ، ويستأنس كما يستأنس الحمام .

ولا يؤكل الأبقع الذى يأكل الجيف ؛ لأنه من الفواسق التى يقتلن فى الحل والحرم ، على ما مر .

ويكره أكل الضبع ، والضب ، والشعلب ، والحشرات كلها ؛ لأن الحشرات كلها من الخبثاء . وقال عليه السلام فى الضب : « إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب ، إنى لأخشى أن تكون هذه منها » (٢) . وعند الشافعي لا يكره أكل الضب ، والقنفذ ، وابن عرس ؛ لما روى أنه

(١) سورة الأعراف الآية : ١٥٧ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٧٩٥) والنسائي (٤٣٢٠) وابن ماجه (٣٢٣٨) وأحمد (٧٩٦٠) وابن أبى شيبة (١٢٥/٥) والطبرانى فى الكبير (١٣٦٦) وابن عبد البرقى الاستذكار (٤٩١/٨) عن ثابت بن وديعة .

قال الحافظ فى الفتح (٦٦٣/٩) : إسناده صحيح .

وصححه الشيخ الألبانى رحمه الله .

ولا يجوز أكل لحم الحمر الأهلية والبغال ، ويكره لحم الفرس عند أبي حنيفة، ولا بأس بأكل الأرنب .

أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ (١) .

إلا أنه يحتمل أنه كان قبل التحريم ، ولأنه مبيح [وما] ذكرناه محرم ؛ فالأخذ به أولى .

ولا يجوز أكل لحم الحمر الأهلية، والبغال ؛ لأن منادى رسول الله ﷺ نادى يوم خيبر: ألا إن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة (٢) .

ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة ؛ لما روينا الآن .

وقالا ، والشافعى : لا يكره ؛ لقول جابر: (أطعمنا رسول الله ﷺ لحم الخيل ، ونهانا عن لحم الحمر) (٣) .

ولا بأس بأكل الأرنب ؛ لحديث عمار : كنا [عند] (٤) رسول الله ﷺ

(١) أخرجه البخارى (٥٠٧٦) ، (٥٢١٧) ومسلم (١٩٤٥) عن عبد الله بن عباس قال دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة فأتى بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده فقال بعض النسوة اللاتي فى بيت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل فرفع رسول الله ﷺ يده فقلت أحرام هو يا رسول الله قال « لا ولكنه لم يكن بأرض قومى فأجندنى أعافه » قال خالد . قاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) أخرجه البخارى (٥٢٠١) ، (٥٢٠٤) ومسلم (١٩٤١) عن عمرو بن دينار عن محمد بن على عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخيل انتهى .

ولفظ البخارى ورخص فى لحوم الخيل .

(٤) فى أ : على عهد .

وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده .
 إلا الأدمي والخنزير، فإن الذكاة لا تعمل فيهما .
 ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك، ويكره أكل الطافي منه ولا بأس

فأهدى لنا أعرابي أرنبه مشوية ، فقال لأصحابه : «كلوا» (١) .
 وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه : طهر لحمه ، وجلده ؛ لزوال الرطوبات
 والدسومات النجسة بالذكاة .

إلا الأدمي ؛ لشرفه ، والخنزير لخبثه ؛ على ما مر في الطهارة .
 ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ؛ لقوله تعالى : « أو لحم
 خنزير » (٢) . وهو عام ؛ فيتناول البرى والبحرى .

وأما السلحفات ، والسرطان ، والضفدع : فمن الخبائث ؛ يدل عليه ما
 روى أنه عليه السلام سئل عن الضفدع يجعل شحمه في الدواء ؟ فقال :
 « خبيثة من الخبائث » (٣) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧/٥) ، البيهقي في الكبرى (١٩١٨٣) قال الحافظ في المطالب
 العالمية : هكذا رواه الحجاج وهو مدلس .

(٢) سور الأنعام الآية : ١٤٥ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ

لكن قال الزيلعي :

أخرجه أبو داود في الطب وفي الأدب والنسائي في الصيد عن بن أبي ذئب عن سعيد بن خالد
 عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان القرشي أن طبيبا سأل رسول الله ﷺ عن
 الضفدع يجعلها في دواء فنهى عن قتلها انتهى ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو داود
 الطيالسي في مسانيدهم والحاكم في المستدرک في الفضائل عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي
 وسكت عنه وأعادته في الطب وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال البيهقي هو أقوى ما
 ورد في الضفدع وسعيد بن خالد هو القارظي ضعفه النسائي ووثقه بن حبان وقال =

بأكل الجريث والمار ما هي.

وعند الشافعي يحل جميع صيد البحر ؛ لقوله عليه السلام : « والحل ميتته » (١) .

ونحن نحمله على السمك ؛ لقوله عليه السلام : « أحلت لنا ميتتان ودمان ؛ أما الميتتان : فالسمك والجراد ، وأما الدمان : فالكبد والطحال » (٢) .

ويكره أكل السمك الطافي ؛ لقوله عليه السلام : « ما ألقاه البحر أو جزر عنها فكلوه ، وما طفى فلا تأكلوه » (٣) .

ولا بأس بأكل الجريث، والمار ما هي ؛ لأنهما نوعان من السمك ؛ فيتناولها

= الدارقطني مدني يحتج به قال المنذرى فى حواشيه فيه دليل على تحريم أكل الضفدع لأن النبى ﷺ نهى عن قتله والنهى عن قتل الحيوان إما لحرمته كالأدمى وإما لتحريم أكله كالصرد والهدهد والضفدع ليس بمحرم فكان النهى منصرفاً إلى الوجه الآخر انتهى كلامه وجهل من عزا هذا الحديث للبيهقى وترك سنن أبى داود والنسائى والله أعلم .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤) وأحمد (٥٧٢٣) والشافعى فى مسنده (١٥٦٩) والدارقطنى (٢٧١/٤) والبيهقى فى الكبرى (١٨٧٧٦) وعبد بن حميد فى مسنده (٨٢٠) من حديث ابن عمر .

قال الشيخ الألبانى : صحيح .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٨١٥) وابن ماجه (٣٢٤٧) والدارقطنى (٢٦٨/٤) وابن عبد البرمى التمهيد (١٦/ ٢٢٥) وفى الاستذكار (٥/ ٢٨٥) وابن حزم فى المحلى (٧/ ٣٩٦) قال الحافظ فى « الفتح » ٦١٨/٩ : أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم الطائفى عن أبى الزبير عن جابر ثم قال : رواه الثورى وأيوب وغيرهما عن أبى الزبير هذا الحديث موقوفاً وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبى ذئب عن أبى الزبير عن جابر مرفوعاً وقال الترمذى =

ويجوز أكل الجراد، ولا ذكاة له.

النص .

ويجوز أكل الجراد ، ولا ذكاة له [ق/ ١٧٠د]؛ لما ذكرنا من الحديث .

= سألت البخارى عنه فقال : ليس بالمحفوظ ويروى عن جابر خلافة أ . هـ . ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وقال يعقوب بن سفيان : إذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظا يعرف وينكر ، وقال أبو حازم : لم يكن بالحافظ ، وقال ابن حبان فى الثقات : كان يخطئ وقد توبع على رفعه وأخرجه الدارقطنى من رواية أبى أحمد الزبيرى عن الثورى مرفوعا لكن قال : خالفه وكيع وغيره فوقفوه عن الثورى وهو الصواب ، وروى عن ابن أبى ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف .

وضعفه الشيخ الألبانى رحمه الله .

كتاب الأضحية

- الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر، في يوم الأضحى عن

كتاب : الأضحية

الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحى ؛ لقوله عليه السلام : «من كان له يسار ولم يضح فلا يقربن مصلانا هذا» (١).
والتهديد لا يستحق إلا على ترك الواجب وعند الشافعى ، وهو رواية عن ابى يوسف أنها سنة مؤكدة ؛ لقوله عليه السلام : « ثلاث كتبن على ولم تكتب عليكم : الأضحية ، والوتر ، وركعتا الفجر » (٢) .

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١٢٣) وأحمد (٨٢٥٦) (٢٧٦/٤) والخطيب فى تاريخ بغداد والحاكم (٧٥٦٥) من حديث أبى هريرة قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبى .
وقال الألبانى : حسن .

(٢) وقال الحافظ فى التلخيص الحبير : ١٨/٢ .

حديث ابن عباس بلفظ ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى لفظ أحمد وفى رواية للدارقطنى وركعتا الفجر بدل وكعتا الضحى وفى رواية لابن عدى الوتر والضحى وركعتا الفجر ومداره على أبى جناب الكلبي عن عكرمة وأبو جناب ضعيف ومدالس أيضاً وقد عنعنه وأطلق الأئمة على هذا الحديث الضعف كأحمد والبيهقى وابن الصلاح وابن الجوزى والنووى وغيرهم وخالف الحاكم فأخرجه فى مستدركه لكن لم يتفرد به أبو جناب بل تابعه أضعف منه وهو جابر الجعفى رواه أحمد والبزار وعبد بن حميد من طريق إسرائيل عنه عن عكرمة عنه بلفظ أمرت بركعتى الفجر والوتر ولم تكتب عليكم وله متابع آخر من رواية وضاح بن يحيى عن مندل بن على عن يحيى بن سعيد عن عكرمة قال بن =

نفسه وولده الصغار، يذبح عن كل واحدٍ منهم شاةً أو يذبح بدنةً أو بقرةً عن سبعة.

وليس على الفقير والمسافر أضحية، ووقت الأضحية يدخل بطلوع

ونحن نقول بموجبه ؛ فإن المكتوبة هي [ق/١٨٣] الفريضة التي يلزم ثبوتها بدليل قطعى ، والواجب ما ثبت بدليل مظنون .

وإنما تعتبر الحرية ؛ لأنها عبادة يعتبر فيها المال ، والعبد لا مال له عن نفسه وولده الصغار ؛ اعتباراً بصدقة الفطر ، وفى رواية : لا يجب عن ولده كما يجب عن ولده كما لا يجب عن عبده .

يذبح عن كل واحد منهم شاة ، أو بدنة ، أو بقرة عن سبعة ؛ لما مر فى الحج ، ولقول جابر بن عبد الله : (نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة) (١) .

وليس على الفقير والمسافر أضحية : أما الفقير ؛ فلأنه حق يتعلق بالمال ، والمسافر ؛ فلتعذره عليه لضعف الوقت ، وعدم الواجدان ، وفساد اللحم عليه .

ووقت الأضحية يدخل بطلوع [ق/٢١١ب] الفجر يوم النحر ؛ لأنها قربة مالية شرع فعلها يوم العيد ، فأشبهت الفطرة .

= حبان فى الضعفاء وضاح لا يحتج به كان يروى الأحاديث التى كأنها معمولة ومندل أيضاً ضعيف وروى الدارقطنى من وجه آخر من حديث أنس ما يعارض هذا ولفظه أمرت بالوتر والأضحى ولم يعز على لکنه من رواية عبد الله بن محرر وهو ضعيف جداً .

(١) أخرجه مسلم (١٣١٨) وأبو داود (٢٨٠٩) والترمذى (١٥٠٢) والنسائى فى الكبرى (٤١٢٢) وابن ماجه (٣١٣٢) وأحمد (١٤١٥٩) ، (١٤٨٥٠) .

الفجر من يوم النحر؛ إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الذبح حتى يصلي الإمام صلاة العيد، فأما أهل السواد فيذبحون بعد الفجر، وهي جائزة في ثلاثة أيام : يوم النحر، ويومان بعده.

إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الذبح حتى يصلي الإمام العبد ؛ لقوله عليه السلام لأبي بردة : « إنما هي شاة لحم » (١) ، وقال : « أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ، ثم الذبح » (٢) .

فأما أهل السواد فيذبحون بعد الفجر ؛ لأنه لا صلاة عليهم .
وهي جائزة في ثلاثة أيام : يوم النحر، ويومان بعده ؛ لقول عمر، وعلى ، وابن عباس ، وابن عمر، وأنس : (أيام النحر ثلاثة ؛ أفضلها أولها) (٣) . وهذا لا يعرف إلا توقيفاً .
وعند الشافعي ثلاثة بعد النحر ؛ لحديث جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام : « أيامنا كلها ذبح » (٤) .

- (١) أخرجه البخارى (٩١٢) ، (٩٤٠) ، (٥٢٣٦) .
(٢) أخرجه البخارى (٩٣٣) بنحوه عن البراء قال : خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلى ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال : إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فإنما هو شيء عجله لأهله ليس من النسك في شيء . . . الحديث .
(٣) قال الزيلعي في نصب الراية : (٢١٣/٤) : غريب جداً .
وقال الحافظ في الرواية (٢١٥/٢) :
أما عمر فلم أره وأما علي ابن عباس فلم أجده لكن في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول الأضحى يومان بعد يوم النحر .
(٤) أخرجه أحمد (١٦٧٩٧) ، (١٦٧٩٨) وابن حبان (٣٨٥٤) والدارقطني (٢٨٤/٤) والطبراني في الكبير (١٥٨٣) والبيهقي في الكبرى (١٠٠٠٦) بلفظ (كل أيام التشريق ذبح) .
قال الألباني : صحيح .

ولا يضحى بالعمياء والعوراء والعرجاء، التي لا تمشي إلى المنسك، ولا العجفاء.

ولا تجزئ مقطوعة الأذن والذنب، ولا التي ذهب أكثر أذنها، فإن بقي الأكثر من الأذن والذنب جاز.

ونحن نقول بموجبه إن صح إنها وقت [النحر] (١) الهدى والكلام في الأضحية .

ولا يضحى بالعمياء، والعوراء، والعرجاء التي لا تمشي، ولا العجفاء؛ لقول البراء ابن عازب : سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو يشير بأصابعه : « لا تجزئ في الضحايا أربعة : العوراء البين عورها ، ولا العرجاء البين عرجها ، والمريضة البين مرضها ، والعجفاء التي لا تنقى » (٢) .

ولا [تجزئ] (٣) مقطوعة الأذن والذنب، ولا التي ذهب أكثر أذنها. فإن بقي الأكثر من الأذن [والذنب] (٤) جاز؛ لما مر في الحج .

وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الثلث مانع ؛ لأنه كثير؛ لأنه كثير؛ كما في الوصية .

(١) سقط من أ .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٠٢) والترمذي (١٤٩٧) والنسائي (٤٣٦٩) ، (٤٣٧٠) وابن ماجه (٣١٤٤) وأحمد (١٨٥٣٣) ، (١٨٥٦٥) ، (١٨٦٨٩) ومالك (٤٨٢/٢) والدرامي (١٩٤٩) والطيالسي في مسنده (٧٤٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦٨/٤) والحاكم (٧٥٢٧) والبيهقي في الكبرى (١٨٨٧٧) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٣) في ب : تجزئ .

(٤) سقط من ب ، د .

ويجوز أن يضحى بالجماء والخصى والجرباء والثولاء .
والأضحية من الإبل والبقر والغنم، يجرى من ذلك كله الثنى فصاعداً
إلا الضأن فإن الجذع منه يجرى .
ويأكل من لحم الأضحية، ويطعم الأغنياء والفقراء، ويدخر .
ويستحب أن لا ينقص الصدقة من الثلث ، ويتصدق بجلدها

وفى رواية : إذا زاد على الثلث كان مانعاً .
ويجوز أن [يضحى] ^(١) بالجماء ، والخصى ، والثولاء ؛ لأن ذهاب ذلك
لا ينقص من المقصود من الشياه .
والأضحية من الإبل ، والبقر ، والغنم ؛ لأن الشرع لم يرد بغيرها .
يجزى فى ذلك كله الثنى فصاعداً ، إلا [الضأن] ^(٢) فإن الجذع منه
يجزى ؛ لما مر فى الحج .
ويأكل من لحم الأضحية ، ويطعم الأغنياء والفقراء ، ويدخر ؛ لقوله
تعالى : ﴿ فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ﴾ ^(٣) ، ولقوله عليه السلام :
« كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فكلوا منها وادخروا » ^(٤) .
ويستحب ألا ينقص الصدقة من الثلث ؛ تصحيحاً للقسمة عن الجهات
الثلاث .

(١) فى : أ يزكى .

(٢) فى أ : الشاة .

(٣) سورة الحج الآية : ٣٦ .

(٤) أخرجه مسلم (١٩٧٢) من حديث جابر بن عبد الله .

أو يعمل منه آلة تستعمل في البيت.

والأفضل أن يذبح أضحيته بيده إن كان يحسن الذبح، ويكره أن يذبحها الكتابي.

وإذا غلط رجلان فذبح كل واحدٍ منهما أضحية الآخر أجزأ عنهما ولا

ويتصدق بجلدها ، أو يعمل منه آلة تستعمل في البيت ؛ لقوله عليه السلام : « من باع جلد أضحيته فلا أضحية له » (١) .

وروى أن عائشة رضى الله عنها اتخذت جلد أضحيته سقاء (٢) .

والأفضل أن يذبح أضحيته بيده إن كان يحسن الذبح ؛ لقوله عليه السلام لفاطمة : « قومى إلى أضحتك فاذبحيها » .

ويكره أن يذبحها الكتابي ؛ لأنها قربة ، وفعل الكتابي ليس بقربة .

وإذا غلط الرجلان فذبح كل واحد منها أضحية الآخر أجزأ عنهما، ولا

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٥٥٠٩) والحاكم (٣٤٦٨) والبيهقي في الكبرى (١٩٠١٥) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً .
وصححه الحاكم .

وحسنه الشيخ الألبانى رحمه الله .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٤٠٧) وابن الرزاق (١٦٩٦٤) من طريق رميته عن عائشة أنها قالت :
أتعجز إحداكن أن تتخذ كل عام من جلد أضحيته سقاء ثم قالت : نهى رسول الله ﷺ أن
ينبغي الجر وفى كذا وفى كذا إلا الخل .

قال الشيخ الألبانى رحمه الله : ضعيف الإسناد .

ضمان عليهما.

ضمان [ق/ ١٧١د] عليها؛ لأنها قرينة تجزئ فيها النيابة. والإذن ثابت دلالة؛ لأن مقصود كل واحد منهما تعجيل الذبح.

والقياس أن لا يجوز، ويجب الضمان وهو قول زفر؛ لفوات الإذن صريحاً، وصار كشاة القصاب. وعند الشافعي: تجزئ الأضحية عن صاحبها، ويضمن الذابح ما نقص الذبح.

ووجوب الضمان مع عدم الإلتلاف بعيد جداً، والله أعلم بالصواب.

كتاب الأيمان

- الأيمان على ثلاثة أضرب: يمين غموس، ويمين منعقدة، ويمين لغو.

فاليمين الغموس هي: الحلف على أمر ماضٍ، يتعمد الكذب فيه؛ فهذه اليمين يَأْثَمُ بها صاحبها، ولا كفارة فيها إلا الاستغفار.

واليمين المنعقدة: هي الحلف على الأمر المستقبل أن يفعله، أو لا يفعله، فإذا حنث في ذلك لزمته الكفارة.

كتاب: الأيمان

الإيمان على ثلاثة أضرب : يمين الغموس ، ويمين منعقدة، ويمين لغو[ق/ ١٨٤أ].

فيمين الغموس : هي الحلف على أمر ماض بتعمد الكذب فيه ، سميت غموساً؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، فهذه اليمين يَأْثَمُ بها، ولا كفارة فيها إلا الاستغفار .

خلافاً للشافعي على ما مر في الجنايات .

واليمين المنعقدة : هي الحلف على الأمر المستقبل أن يفعله أو لا يفعله ، فإذا حنث في ذلك لزمته الكفارة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ولكن يوأخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ (١) .

واليمين اللغو: أن يحلف على أمر ماضٍ، وهو يظن أنه كما قال، والأمر بخلافه، فهذه نرجو أن لا يؤاخذ الله بها صاحبها.
والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواءٌ.
ومن فعل المحلوف عليه مكرهاً أو ناسياً سواءٌ.

ويمين اللغو: أن يحلف على أمر ماضٍ وهو يظن أنه كما قال، والأمر بخلاف. وهذه اليمين نرجو أن لا يؤاخذ الله بها صاحبها؛ لقوله تعالى : ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (١)، وقال ابن عباس :
(هو أن يحلف الرجل على اليمين الكاذبة وهو يرى أنه صادق)
والقاصد في اليمين، والمكره، والناسي سواء ، ومن فعل المحلوف عليه مكرهاً أو ناسياً سواء ؛ لقوله عليه السلام : « ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، واليمين » .
وفاعل المحلوف عليه كرهاً أو ناسياً: حانث ؛ لأن الحنث وجود المخالفة في اليمين .

والحانث تجب عليه الكفارة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتُمْ﴾ (٢) ، والمراد : إذا حلفتُمْ وحنثتُمْ .
وعند الشافعي لا ينعقد يمين المكره ، ولا يقع حنثه؛ لقوله عليه السلام :

(١) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

واليمين بالله تعالى، أو باسم من أسمائه، كالرحمن والرحيم، أو بصفة من صفاته، كعزة الله وجلاله وكبريائه، إلا قوله "وعلم الله" فإنه لا يكون يميناً، وإن حلف بصفة من صفات الفعل، كغضب الله وسخطه لم يكن حالفاً.

« رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه » (١) .

إلا أنه متروك الظاهر؛ لأن الظاهر رفع الفعل وهو محال بعد وجوده. فإن حمله على حكمه حملناه على نفى الإثم فيتساوى الأقدام.

واليمين بالله تعالى ، أو باسم من أسمائه [ق/٢١٢ب] كالرحمن الرحيم، أو بصفة من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه؛ لقوله عليه السلام: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو فليدع» (٢). وصفات [الله] (٣) ليست معنى غير الله فذكرها كذكر الله تعالى .

إلا قوله : (وعلم الله) فإنه لا يكون يميناً ؛ لأنه يذكر ويراد به المعلوم؛ يقال : اللهم اغفر علمك فينا ؛ أى : معلومك فينا من الذنوب والخطايا .

وإن حلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخطة : لم يكن حالفاً؛ لأن هذه أفعال الله، وهى غيره .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخارى (٢٥٣٣) ، (٥٧٥٧) ، (٦٢٧٠) ومسلم (١٦٤٦) عن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه أدرك عمر بن الخطاب فى ركب وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله ﷺ ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .

(٣) فى ب ، د : الذات .

ومن حلف بغير الله لم يكن حالفاً، كالنبي، والقرآن، والكعبة.
والحلف بحروف القسم، وحروف القسم: الواو كقوله: والله، والباء كقوله: بالله، والتاء كقوله: تالله، وقد تضرع الحروف فيكون حالفاً، كقوله "الله لا أفعل كذا" وقال أبو حنيفة: إذ قال "وحي الله" فليس بحالف.

ومن حلف بغير الله لا يكون حالفاً؛ كالنبي عليه السلام، والقرآن، والكعبة؛ لما ذكرنا من الحديث.
والحلف بحروف القسم؛ ليتعلق الكلام ببعضه ببعض.
وحروف القسم: الواو كقوله: والله، والباء كقوله: بالله، والتاء كقوله: تالله. والباء هي الأصل عندهم؛ لأنها للإصاق القسم بالمقسم به؛ مثل قولهم: مررت بزيد.

ثم الواو: بدل عنها، ثم التاء: وهي لا تستعمل إلا في الاسم الأعظم؛ فلا يقال: تالرحمن وتالرحيم.
وقد يضم الحروف فيكون حالفاً كقوله: الله افعل كذا؛ لما روى أنه عليه السلام قال لركانة لما طلق امرأته البتة: (والله ما أردت إلا واحدة)^(١).
وأراد يمينه.

وقال أبو حنيفة: إذا قال: (وحي الله) فليس بحالف؛ لأن حق الله

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٠٦) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) والدارمي (٢٢٧٢) وابن حبان (٤٢٧٤) والدارقطني (٣٤/٤، ٣٥) والطيالسي في مسنده (١١٨٨) والحاكم (٢٨٠٧) والبيهقي في الكبرى (١١٧٧).

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً (يعني البخاري).
عن هذا الحديث. فقال: فيه اضطراب. وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله.

وإذا قال "أقسم" أو "أقسم بالله" أو "أحلف" أو "أحلف بالله" أو "أشهد" أو "أشهد بالله" فهو حالفٌ، وكذلك قوله "وعهد الله، وميثاقه،

على عباده طاعته؛ فكأنه حلف بالعبادة والطاعة .

وعن أبي يوسف ، والشافعي أنه يمين؛ لأن الحق من أسماء الله .

إلا أنه ذكر الحق مضافاً ، ولو أراد اسم الله تعالى لقال : (والحق) .

وإذا قال : أقسم أو أقسم بالله ، أو أحلف أو أحلف بالله ، أو أشهد أو أشهد بالله : فهو حالف ؛ لأن العرب قد تذكر القسم وتحذف المقسوم به ؛ قال تعالى : ﴿ إذ أقسموا ليصر منها ﴾ ^(١) [ق/ ١٧٢ د] ، وقال : ﴿ أقسمتم لا ينالهم الله برحمة ﴾ ^(٢) وقالت عاتكة امرأة عبد الله بن أبي بكر : (وأقسمت لا ينفك عني سخينة عليك ولا ينفك جلدي أغيدا) .

والشهادة يمين ؛ قال تعالى : « إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنك لرسول الله » ^(٣) ، ثم قال : « اتخذوا أيمانهم جنة » ^(٤) .

وعند زفر ، والشافعي : لا يصير حالفاً حتى يذكر اسم الله ؛ لجواز أن لا يريد بذلك إلا أن هذا خلاف الظاهر ؛ فلا يعتبر .

وكذلك قوله : وعهد الله وميثاقه وعلى [ق/ ١٨٥ أ] .

(١) سورة القلم الآية : ١٧ .

(٢) سورة الأعراف الآية : ٤٩ .

(٣) سورة المنافقون الآية : ١ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ١٦ ، سورة المنافقون الآية : ٢ .

وعلي نذرٌ، أو نذرٌ لله، وإن فعلت كذا فأنا يهوديٌ أو نصرانيٌ أو كافرٌ فهو يمينٌ.

نذر أو نذر لله. لقوله تعالى : ﴿ وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان ﴾ (١) ، سماه يميناً . والميثاق فى معنى العهد ؛ قال الله تعالى : ﴿ والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ (٢) . وقال عليه السلام : « النذر يمين ، وكفارته كفارة يمين » (٣) .

وإن قال : إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو كافر : فهو يمين استحساناً ؛ لما روى خارجة بن زيد عن أبيه عن جده أن النبى عليه السلام سئل عن رجل قال هو يهودي ، أو نصراني ، أو برىء من دين الإسلام إن فعل كذا ، ثم حنث ، قال عليه السلام : « كفارة يمين » (٤) . والقياس وهو قول الشافعى أن لا يكون يميناً ؛ لأنه حلف بمعصيته ؛ فصار كقوله : أنا زان ، أو شارب خمر .

ووجه الفرق : أن الشرب ، والزنا قد يباح للضرورة عند المصلحة والإكراه ، والكفر لا يستباح ؛ فصار كحرمة الله لا يستباح هتكاً .

(١) سورة النحل الآية : ٩١ .

(٢) سورة الرعد الآية : ٢٥ .

(٣) أخرجه أحمد (١٧٣٧٨) وأبو يعلى (١٧٤٤) والطبرانى فى الكبير (٣١٣/١٧) حديث

(٨٦٦) من حديث عقبة بن عامر به .

وصححه الشيخ الألبانى رحمه الله .

(٤) أخرجه البيهقى (١٩٦٢٣) وقال : هذا لا أصل له من حديث الزهري ولا غيره .

تفرد به سليمان بن أبى داود الحرانى وهو منكر الحديث ضعفه الأئمة وتركوه .

وإن قال "علي غضب الله، أو سخطه، أو أنا زان، أو شارب خمر، أو أكل رباً" فليس بحالف.

وكفارة اليمين: عتق رقبة، يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار، وإن شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوباً فما زاد، وأدناه ما تجزئ فيه الصلاة، وإن شاء أطعم عشرة مساكين، كالإطعام في كفارة الظهار، فإن لم يقدر على

وإن قال : فعلى غضب الله أو سخطه ، أو أنا زان ، أو شارب خمر، أو أكل رباً: فليس بحالف ؛ لأن غضب الله وسخطه : عقابه ؛ فكأنه قال : على عقاب الله ؛ فلا يكون حالفاً .

وأما الزنا والخمر والربا فليس حرمتها على التأييد، بخلاف حرمة اسم الله ؛ على ما مر .

وكفارة اليمين عتق رقبة ، يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار ؛ لقوله تعالى : ﴿ أو تحرير رقبة ﴾ (١) مطلقاً عن قيد الأيمان وغيره ؛ على ما مر في الظهار .

وإن شاء كسى عشرة مساكين ؛ لقوله تعالى : ﴿ أو كسوتهم ﴾ (٢) ؛ كل واحد ثوباً ، أو [خماراً] ؛ لينطلق عليه اسم الكسوة .

وأدناه : ما تجزئ فيه الصلاة ؛ لأن الكسوة شرط جواز الصلاة ؛ فجوازها دل على وجودها .

وإن شاء أطعم عشرة مساكين كالإطعام في كفارة الظهار ؛ لقوله

(١) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

(٢) سورة المائدة : ٨٩ .

أحد الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيامٍ متتابعاتٍ؛ فإن قدم الكفارة على الحنث لم يجزه.

ومن حلف على معصية، مثل أن لا يصلي، أو لا يكلم أباه، أو ليقتلن

تعالى : ﴿ أو إطعام عشرة مساكين ﴾ (١) .

فإن لم يقدر على أحد هذه الثلاثة الأشياء صام ثلاثة أيام متتابعات ؛ لقوله تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ (٢) قرأ ابن مسعود : ﴿ متتابعات ﴾ (٣)؛ فصار كالرواية عن النبي عليه السلام وإن لم يثبت قرآنًا.

فإن قدم الكفارة على الحنث لم يجز ؛ لأنها تجب بالحنث ، وأداء الشيء قبل وجوده محال ، وقوله عليه السلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً [ق/٢١٣ب] منها فليكفر عن يمينه ، ثم ليأت الذي هو خير » (٤) معارض بقوله عليه السلام : « فليأت الذي هو خير ، ثم ليكفر يمينه » (٥)؛ فلا يبقى حجة للشافعي ، ولأنه لا يجوز الصوم قبل الحنث إجماعاً ؛ فكذلك خلال الآخر .

ومن حلف على معصية ؛ مثل أن لا يصلي ، أو لا يكلم أباه ، أو ليقتلن

(١) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

(٣) انظر جامع البيان (٧/ ٣٠) وتفسير القرآن العظيم (٢/ ٩٢) .

(٤) تقدم تخريجه د .

(٥) تقدم تخريجه : د .

فلاناً، فينبغي أن يحنث ويكفر عن يمينه.

وإذا حلف الكافر ثم حنث في حال الكفر، أو بعد إسلامه، فلا حنث عليه.

ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصبر محرماً لعيته، وعليه إن

فلاناً : فينبغي أن يحنث ، ويكفر عن يمينه ؛ لقوله عليه السلام : « من حلف أن يعصى الله فلا يعصيه » (١) .

وإذا حلف الكافر ، ثم حنث في حال الكفر أو بعد إسلامه : فلا حنث عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾ (٢) ، ولأن يمينه لا ينعقد في حق الصوم ؛ فكذا في حق الخلال الآخر . وعند الشافعي ينعقد يمينه .

فإن كفر في حال الكفر كفر بالخلال الثلاث سوى الصوم .

وإن حنث في حال الإسلام كفر بالصوم ؛ لما روى أن عمر رضى الله عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة ، فسأل النبي عليه السلام قال : « أوف بنذرك » (٣) ، وهو محمول على الاستحباب ، وبه نقول .

ومن حرم على نفسه مما يملكه لم يصبر محرماً ، وعليه إن استباحه كفارة

(١) تقدم تخريجه .

(٢) سورة التوبة الآية : ١٢ .

(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٦) .

استباحه كفارة يمين، فإن قال "كل حلالٍ علي حرام" فهو على الطعام والشراب، إلا أن ينوي غير ذلك.

ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به، وإن علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر.

يمين ؛ لقوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ (١) ، ثم قال : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ (٢) : سمي التحريم يميناً .

وإن قال : كل حلال على حرام : فهو على الطعام والشراب ، إلا أن ينوى غير ذلك ؛ لأن اللفظ يحتمل جميع المباحات ؛ فلو حمل على عمومه يحنث في الحال بالتنفس وفتح العينين ، وهو القياس ، وبه أخذ زفر ؛ لأن هذا من المباحات .

إلا أن الظاهر [ق/١٧٣د] أنه لا يقصد بيمينه ما لا يدخل .
[ق/١٨٦] في وسعه محملناه على الطعام والشراب ؛ لأن بهما قوام الحياة .

وإذا نوى غير ذلك يصدق فيه ؛ لاحتمال اللفظ له .
ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به ؛ لقوله عليه السلام : « من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي » .

وإن علق نذره بشرط ، فوجد الشرط : فعليه الوفاء بنفس النذر ؛

(١) سورة التحريم الآية : ١ .

(٢) سورة التحريم الآية : ٢ .

وروى أن أبا حنيفة رجع عن ذلك وقال: إذا قال "إن فعلت كذا فعلي حجة، أو صوم سنة، أو صدقة ما أملكه"، أجزأه من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد.

ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة، أو المسجد، أو البيعة، أو الكنيسة لم يحنث.

ومن حلف لا يتكلم فقرأ في الصلاة لم يحنث.

للحديث ، وهو مذهب العبادة .

وروى أن أبا حنيفة رجع عن ذلك وقال : إذا قال : إن فعلت كذا فله على حجة ، أو صوم سنة ، أو صدقة مال ما أملكه : أجزأة من ذلك كفارة يمين ، وهو قول محمد ، وبه يقول الشافعي ؛ لقوله عليه السلام : « النذر يمين ، وكفارته كفارة يمين » (١) ؛ ولأنه قصد بذلك منع نفسه ؛ فكان في معنى اليمين .

من حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة ، أو المسجد ، أو البيعة ، أو الكنيسة : لم يحنث ؛ لأن اسم البيت عرفاً لا يطلق عليها ، والأيمان مبناها على العرف .

ومن حلف لا يتكلم ، فقرأ في الصلاة لم يحنث استحساناً ؛ لأنه لا يسمى كلاماً في العرف ؛ ألا ترى أنه يقال : فلان لا يتكلم في صلاته وإن قرأ فيها .

فإن قرأ في غير الصلاة حنث ؛ لأن من حلف بذلك ثم قال : الحمد

ومن حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس فنزعه في الحال لم يحنث، وكذا إذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال وإن لبث ساعة حنث، وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالعود، حتى يخرج ثم يدخل.

ومن حلف لا يدخل داراً فدخل داراً خراباً لم يحنث.

ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحراء حنث، ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم لم

لله ، قيل له : تكلمت ؛ فكان حائثاً .

ومن حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس فنزعه في الحال لم يحنث ، وكذلك إذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال لم يحنث ، وإن لبث ساعة حنث ؛ لأن ما لا يدخل في وسعه يكون مستثنى عرفاً ؛ إذ اليمين تعقد للبر ، ولا للحنث .

وعند زفر : يحنث ؛ لوجود جزء من المحلوف عليه . وفي اعتبار ذلك حرج شديد ؛ فسقط اعتباره .

وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالعود حتى يخرج ثم يدخل ؛ لأن الدخول هو الانفصال من الخارج إلى الداخل .

وإن حلف لا يدخل داراً ، فدخل داراً خراباً : لم يحنث ؛ لأن الاسم عند الإطلاق ينصرف إلى الكامل .

ومن حلف لا يدخل هذه الدار ، فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحراء : حنث . وإن حلف لا يدخل هذا البيت ، فدخله بعد ما انهدم : لم

يحنث.

ومن حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث، ولو حلف لا يكلم عبد فلان، أو لا يدخل دار فلان، فباع عبده وداره ثم كلم العبد ودخل الدار لم يحنث؛ وإن حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث، وكذلك إن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما

يحنث .

والفرق : البيت اسم لما يبات فيه ، وذلك لا يبقى بعد الخراب . وأما الدار فاسم للعرصة التي يدار عليها الحائط ، وذلك باق بعد الخراب لهذا سمت العرب منازلهم (دياراً) بعد الرحيل ، ويقال : ديار بكر ، وديار ربيعة . وقال الشاعر :

الدار دار وإن زالت حوائطها والبيت ليس بيت بعد ما انهدم
وقاس الشافعي الدار على البيت . وقد فرقنا بينهما .

ومن حلف لا يكلم زوجة فلان ، فطلقها فلان ، ثم كلمها : حنث .
وإن حلف لا يكلم عبد فلان ، أو لا يدخل دار فلان، فباع [فلان] ^(١)
عبده وداره ، فكلم العبد أو دخل الدار : لم يحنث [ق/ ٢١٤] ؛ لأن العبد والدار لا يقصدان بمنع النفس عنهما ، فكان المنع لصاحبهما ؛ كأنه قال : ما دام لفلان .

بخلاف المرأة فإنها تقصد للعداوة بنفسها ؛ فكانت الإضافة للتعريف .
ولو حلف لا يكلم هذا الشاب ، فكلمه بعد ما صار شيخاً ، أو حلف لا

(١) سقط من ب .

صار شيخاً حنث، أو لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فأكله حنث، وإن حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها، وإن حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطباً فأكله لم يحنث، وإن حلف لا يأكل بسراً فأكل رطباً لم يحنث.

ومن حلف لا يأكل رطباً فأكل بسراً مذنباً حنث عند أبي حنيفة.

يأكل من لحم هذا الحمل ، فصار كبشاً فأكله : حنث فيهما ؛ لأن المنع كان لعينهما ، لا لأجل الصغر ، والشباب والعين باقية .
وإن حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو ثمرها ؛ لأن الحقيقة متعذرة فيحمل على المجاز ؛ وهو ما يتخذ منها .

ولو حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطباً فأكله لم يحنث . وإن حلف لا يأكل بسراً فأكل رطباً لم يحنث ؛ لأن اليمين هاهنا قد ينعقد للصفة ؛ فإن الإنسان قد يضره الرطب دون البسر ، أو البسر دون الرطب .
وإن حلف لا يأكل رطباً ، فأكل بسراً : حنث ؛ لأنه أكل المحلوف عليه وإن كان بسراً .

وقال أبو يوسف : لا يحنث ؛ لأن اسم البسر لا يتناوله مطلقاً .
[ق/١٨٧أ] .

إلا أن الاسم غير معتبر في الأكل ؛ فإن [من] (١) حلف لا يأكل سمناً فأكل سويقاً فيه سمن ظاهر [ق/١٨٤د] يحنث وإن لم يتناوله الاسم ؛ كذا هذا .

ومن حلف لا يأكل لحماً فأكل السمك لم يحنث.

ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بإِنَاءٍ لم يحنث حتى يكرع منها كرعاً في قول أبي حنيفة، ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب

ومن حلف لا يأكل لحماً، فأكل السمك لم يحنث ؛ لقصور معنى اللحمية فيه وهو القوة ، وعدم إطلاق الاسم عليه في العرف ؛ فإن الرجل يقول : ما أكلت لحماً منذ كذا وإن كان قد أكل السمك ، ولا ينكر عليه ذلك ، ومبنى الأيمان على العرف ، ولا على ما ورد في القرآن ، فإن ذلك له وجوه ؛ ألا ترى أنه لا يركب دابة ، فركب كافرأ : لا يحنث وإن كان الله سماه دابة بقوله : ﴿ إن شر الدواب عند الله الذين كفروا ﴾ (١) .

وكذا إن حلف لا يمس وتداً خمس جبلاً ، أو لا يقعد في السراج فقعد في الشمس ، أو لا يخرب بيتاً فخرب بيت العنكبوت : لا يحنث وإن وردت هذه الأشياء في القرآن ؛ كذا هذا .

وإن حلف لا يشرب من دجلة ، فشرب منها بإِنَاءٍ : لم يحنث حتى يكرع منها كرعاً .

وقالا، والشافعي : يحنث ؛ وهي بناء على أن اليمين إذا تناولت حقيقة ومجازاً تحمل على الحقيقة وإن كان المجاز الأغلب ، إلا إذا كانت الحقيقة مهجورة فتحمل على المجاز ، وعندهما تحمل عليهما جميعاً .

وإن حلف لا يشرب من ماء دجله ، فشرب منها بإِنَاءٍ : حنث ؛ لأنه حلف على الماء حقيقة وقد شربه ، بخلاف المسألة الأولى فإنه حلف على

(١) سورة الأنفال الآية : ٥٥ .

منها بإناءٍ حنث.

ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خبزها لم يحنث، ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه حنث، ولو استغف كماله لم يحنث، ولو حلف لا يكلم فلاناً فكلمه وهو بحيث يسمع إلا أنه نائم حنث، وإن حلف لا يكلمه إلا بإذنه فأذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه حنث.

النهر .

وإن حلف لا يأكل هذه الحنطة ، فأكل من خبزها لم يحنث . وعندهما يحنث ؛ لما مر في الشرب من دجلة .

ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق ، فأكل من خبزه : حنث ، وإن استغف كماله : لم يحنث ؛ لأن الحقيقة مهجورة فيحمل على المجاز ؛ كما في النخلة .

وعند الشافعي : إن استغف حنث ، وإن أكل من خبزه لم يحنث ؛ اعتباراً للحقيقة .

إلا أن الحقيقة تبطل بمسألة النخلة ، ولا جواب عنها .

وإن حلف لا يكلم فلاناً فكلمه وهو بحيث يسمع إلا أنه نائم : حنث ؛ لأنه كلمه عرفاً ؛ يقال : كلمه وهو نائم ولم يسمع .

وإن حلف لا يكلمه إلا بإذنه فأذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه : حنث ؛ لأن الإذن مأخوذ من الإسلام ؛ قال الله تعالى : ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ (١) أى : إعلام ، وقال : ﴿ فأذنوا بحرب من الله ﴾ (٢) ، والإعلام

(١) سورة التوبة الآية : ٣ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٧٩ .

وإذا استحلف الوالي رجلاً ليعلمه بكل داعرٍ دخل البلد، فهذا على حال ولايته خاصةً.

ومن حلف لا يركب دابة فلانٍ فركب دابة عبده لم يحنث.

ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها، أو دخل دهليزها

لا يكون بدون العلم .

وعن أبي يوسف ، وهو قول الشافعي : إنه لا يحنث ؛ لأن الكراهة الموجبة لليمين قد زالت بالإذن .

إلا أن فعل الحالف قبل العلم به يسمى مخالفة ؛ فكان حائثاً .

وإذا استحلف الوالي رجلاً ليعلمنه بكل داعرٍ دخل البلد فهو على حال ولايته خاصة ؛ لأن هذا من مواجب السياسة ؛ فيتقيد بزمان الولاية بدلالة الحال .

ومن حلف لا يركب دابة فلان ، فركب دابة عبده : لم يحنث ؛ لأنها تنسب إلى العبد عرفاً .

وعند محمد يحنث إذا لم يكن على العبد دين ؛ اعتباراً لحقيقة الملك .

إلا أن الأيمان مبناها على العرف ، لا على الحقائق ؛ على ما مر من مسائل .

ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها ، أو دخل دهليزها: حنث ؛ لأنه يعد داخلياً ؛ بدليل جواز الاقتداء من سطح المسجد .

وقال الشافعي : إذا وقف على سطحها أو حائطها لا يحنث ؛ لأنه وقف في موضع لا يحيط [به] ^(١) ببناء الدار .

(١) سقط من ب .

حنث، وإن وقف في طاق الباب بحيث إذا أغلق الباب كان خارجاً لم يحنث.

ومن حلف لا يأكل الشواء، فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر.
ومن حلف لا يأكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم.
ومن حلف لا يأكل الرؤوس، فيمينه على ما يكبس في التناير، ويبيع في المصر.

فنقول : إحاطة الحائط ليست بشرط في الدخول ؛ بدليل أنه لو حلف لا يدخل الدار دخل فصعد السطح لا يحنث ، ومن لا يكون خارجاً يكون داخلاً لا محالة .

وإن وقف في طاق الباب يحنث ، وإذا أغلق الباب كان خارجاً لم يحنث ؛ لأنه لا يعد داخلاً عرفاً .

ومن حلف [ق/ ٢١٥ ب] لا يأكل الشوى فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر ؛ لأن الاسم عند الإطلاق لا ينصرف إليهما .

ومن حلف لا يأكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم ؛ لأن الاسم يختص به عرفاً ؛ فإنه لا يقال لمن أكل الباقلاء المطبوخ قد أكل الطبخ .

فإن نوى ما يطبخ [ق/ ١٨٨ أ] باللحم وغيره حنث؛ لأنه طبخ حقيقة .
ومن حلف لا يأكل الرؤوس فيمينه على ما يكبس في التناير ويبيع في

المصر [ق/ ١٧٥ د] ؛ لأنه لا يمكن حمله على العموم ؛ إذ الإنسان لا يقصد بيمينه رؤوس الجراد والعصافير ، فكان المراد منه المتعارف .

ومن حلف لا يأكل الخبز فيمينه على ما يعتاد أهل البلد أكله خبزاً، فإن
أكل خبز القطائف أو خبز الأرز بالعراق لم يحنث.

ومن حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر فوكل بذلك لم يحنث.

ومن حلف لا يتزوج، أو لا يطلق، أو لا يعتق، فوكل بذلك حنث.

وقيل عند أبي حنيفة: على رؤوس البقر والغنم، وعندهما: على الغنم
خاصة. وهو في الحقيقة اختلاف عرف وزمان؛ ففي زمنه كان يكبس
النوعان، وفي زمنهما كان يكبس رؤوس الغنم اصة.

ومن حلف لا يأكل خبزاً فيمينه على ما يعتاد أهل المصر أكله خبزاً؛ لما
مر أن المعتبر هو العرف؛ فإن أكل خبز القطائف أو خبز الأرز بالعراق لم
يحنث؛ لأن ذلك عندهم لا يسمى خبزاً مطلقاً، والمعتبر في كل بلد
عرفهم.

ومن حلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يؤجر، فوكل من يفعل ذلك: لم
يحنث؛ لأنه لم يفعل المحلوف عليه حقيقة ولا شرعاً؛ إذ العهدة والحقوق
راجعة إلى العاقد.

بخلاف ما لو حلف لا يتزوج، أو لا يطلق، أو لا يعتق، فوكل
بذلك: حنث؛ لأن الحقوق فيها راجعة إلى الأمر، وهي تضاف إليه؛ فصار
كما لو باشر بنفسه.

والشافعي ألحقهما بالبيع والشراء؛ لأنه ترك المحلوف عليه.

إلا أنه مباشر من حيث الحكم، وهذا لا بد من الإضافة إليه، بخلاف
البيع فإنه لا يضاف إليه.

ومن حلف لا يجلس على الأرض فجلس على بساطٍ أو حصيرٍ لم
يحنث.

ومن حلف لا يجلس على سريرٍ، فجلس على سريرٍ فوقه بساطٌ حنث،
وإن جعل فوقه سريراً آخر فجلس عليه لم يحنث.

وإن حلف لا ينام على فراشٍ فنام عليه وفوقه قرامٌ حنث وإن جعل فوقه
فراشاً آخر لم يحنث.

ومن حلف بيمينٍ، وقال "إن شاء الله" متصلاً بيمينه، فلا حنث عليه،
وإن حلف ليأتيه إن استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة.

ومن حلف لا يجلس على الأرض، فجلس على بساطٍ أو حصيرٍ لم
يحنث؛ لأنه لا يسمى جالساً في الأرض.

ومن حلف لا يجلس على سريرٍ فوقه بساطٍ حنث؛ لأنه يعد جالساً
على السرير.

وإن جعل فوقه سريراً آخر فجلس عليه لم يحنث؛ لأن الجلوس حينئذ
ينسب إلى الثاني دون الأول.

وإن حلف لا ينام على فراشٍ فنام عليه وفوقه حنث، وإن جعل فوقه
فراشاً آخر لم يحنث؛ لما ذكرناه آنفاً.

ومن حلف بيمينٍ وقال: إن شاء الله متصلاً بيمينه فلا حنث عليه، لما
مر في الإقرار.

وإن حلف ليأتيه إن استطاع: فهو على استطاعته الصحيحة دون
القدرة؛ لأن الاستطاعة في العرف عبارة عن الصحة، وسلامة الآلة؛ قال

وإن حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو زماناً، أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر، وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد.

ولو حلف لا يكلمه أياماً فهو على ثلاثة أيام، ولو حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: على أيام

الله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (١) .
ومن حلف لا يكلمه حيناً أو زماناً ، أو الحين أو الزمان : فهو على ستة أشهر ؛ هكذا روى عن ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، ولأنه يستعمل للوقت ليتناول القليل والكثير ، والظاهر من حلفه أنه لا يمنع نفسه من كلامه ساعة باليمين ، ولو أراد الأكثر لقال : أبداً ؛ فحملناه على الوسط لأنه أقرب إلى الإرادة .

وكذلك الدهر عند أبي يوسف ، ومحمد : إذا ذكره منكر ؛ لأنه يستعمل بمعنى الحين ؛ يقال : ما رأيته منذ حين ، ومنذ دهر .
وإن ذكره معروفاً باللام فهو على الأبد ؛ لأنه لما دخل عليه السلام أراد التكثير فوقع على العمر .

وأما أبو حنيفة فقال : إن نوى بالدهر شيئاً فهو على ما نوى ، وإن لم ينو فلا أدرى ما الدهر ؛ وذلك أنه لم يرد عن أهل اللغة فيه تقدير ، واللغات لا تثبت قياساً . بخلاف الحين ؛ فإنه قد ورد عنهم فيه تقادير ، فحملناه على الوسط ، وهذا دليل ورع أبي حنيفة ونهاية زهده رضى الله عنه أن يقول فيما لا يدري : لا أدرى ، وكان له أسوة بالملائكة إذا قال الله لهم :

الإسبوع، ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: على اثني عشر شهراً،

وإذا حلف لا يفعل كذا تركه أبداً، وإن حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه.

﴿أُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا . . ﴾ (١)

الآية .

وبالنبي عليه السلام إذ سئل : أى البقاع أفضل ؟ فقال : «لا أدرى» .
ولو حلف لا يكلمه أياماً : فهو على ثلاثة أيام ؛ لأنه جمع ، وأقل
الجمع الصحيح ثلاثة .

ولو حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام ؛ لأنه عرف الجمع باللام
فينصرف إلى أكمل عدد يستعمل على هذا اللفظ .

وقال : الأيام : الأسبوع ؛ لأنها معهودة ؛ فتصرف اللام إليها ، وما زاد
عليها فهو تكرار ، وعلى [ق/١٨٩أ] هذا لو حلف لا يكلمه الشهور فهو
على عشرة أشهر عنده، وعندهما [على] (٢) اثني عشر شهراً ؛ لما ذكرنا .
وإن حلف لا يفعل كذا : تركه أبداً ؛ لأنه لا يصير [ق/٢١٦ب] تاركاً
إلا كذلك .

وإن حلف ليفعلن كذا ، ففعل مرة [ق/١٧٦د] واحدة : بر في يمينه ؛
لأنه يصير فاعلاً بمرة واحدة .

(١) سورة البقرة الآية : ٣٢ .

(٢) سقط من ب .

ومن حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه، فأذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بغير إذنه حنث، ولا بد من إذن في كل خروج، وإن قال "إلا أن أذن لك" فأذن لها مرة ثم خرجت بعدها بغير إذنه لم يحنث.

وإذا حلف لا يتغدى فالغداء الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر، والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل، والسحور من نصف الليل إلى

ومن حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه، فأذن لها مرة فخرجت، ثم خرجت أخرى بغير إذنه : حنث، ولا بد من إذن في كل خروج ؛ لأنه نفى الخروج ، واستثنى خروجاً بصفة الإذن ، فإن لم توجد الصفة لا يكون مستثنى ؛ قضاء لحق الباء المقتضية للإلصاق .

وإن قال : إلا أن أذن لك ، فأذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير إذنه : لم يحنث ؛ لأن قوله : (إلا أن) للتوقيت ؛ قال تعالى : ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ (١)، فإذا أذن فقد انتهى الوقت فانتهت اليمين ، وصار كقوله : حتى آذن ، وإلى أن آذن : فإنه لا يبقى اليمين بعد الإذن ؛ وكذا هذا.

وإن حلف لا يتغدى فالغذاء : الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر ؛ لأن الأكل بين هذين الوقتين يسمى غداء في العرف ، والناس متفاوتون في تقديمه وتأخيرهِ .

والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل، والسحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر ؛ لما ذكرنا من العرف . وقيل : لا يحنث حتى يأكل ما

طلوع الفجر.

وإن حلف ليقضين دينه إلى قريبٍ فهو ما دون الشهر، وإن قال "إلى بعيد" فهو أكثر من الشهر.

ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها أهله ومتاعه حنث.

يقصد به الشع ، ولا يحنث بلقمة أو لقمتين ، ولا يشرب اللبن إلا من يقصد به الشع ؛ كالبدوى .

وإن حلف ليقضين دينه إلى قريب : فهو على ما دون الشهر .

وإن قال : إلى بعيد : فهو أكثر من الشهر ؛ لأن القريب والبعيد لا حد له في الحقيقة كما هو مذهب الشافعي ؛ لأنه يختلف بالنسبة إلى أنه يقيد بالشهر بالعرف والعادة ؛ فإنهم يسمون ما دون الشهر قريباً ، ألا ترى أن من باع إلى يومين أو عشرة عشرة لا يقال : باع بنسيئة ولا بأجل ، وإلى شهر يقال ذلك . ولأنه لو لم يقدر كما قال الشافعي لتناول القريب ما يتناول البعيد ، وهذا محال .

ومن حلف لا يسكن هذه الدار ، فخرج منها بنفسه وترك فيها أهله ومتاعه : حنث ؛ لأنه ببقاء ذلك يسمى ساكناً ؛ فإن الرجل أكثر نهاره في السوق ويسمى ساكناً في الدار ، وقد يسافر شهراً أو سنتين ويسمى ساكناً في موضع أهله .

وقول الشافعي : لا يحنث : إلغاء للعرف الذي عليه بناء الأيمان .

ومن حلف ليصعدن السماء أو ليقلبن هذا الحجر ذهباً انعقدت يمينه وحنث عقيبها.

ومن حلف ليقضين فلاناً دينه اليوم فقضاه ثم وجد فلانٌ بعضه زيوفاً أو نبهرجةً، أو مستحقة - لم يحنث، وإن وجدها رصاصاً أو ستوقه حنث.

ومن حلف لا يقبض دينه درهماً دون درهمٍ فقبض بعضه، لم يحنث

ومن حلف ليصعدن السماء ؛ أو ليقلبن هذا الحجر ذهباً : انعقدت يمينه ؛ لتصور البر بتصور المحلوف عليه فى نفسه بأقدار الله تعالى .

وحنث عقيبها ؛ للعجز ، ووقوع اليأس عنه ؛ فصار كما لو حلف ليقتلن فلاناً وهو يعلم أنه ميت .

ومن حلف ليقضين فلاناً دينه اليوم فقضاه ، ثم وجد فلانٌ بعضها زيوفاً أو نبهرجة لم يحنث الحالف ؛ لأنها من جنس الجياد ؛ فإنه لو تجاوز بها فى ثمن الصرف جاز .

وإن وجدها رصاصاً واستوفت : حنث ؛ لأنها ليست من جنس الدراهم ، ولا يجوز التجاوز بها فى العرف ؛ فلم يقع به القضاء فيحنث .

ومن حلف لا يقبض دينه درهماً دون درهم ، فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبض دينه متفرقاً ؛ لأن يمينه انعقدت على قبض الجميع متفرقاً ، وإذا قبض البعض ولم يقبض الباقي لم يوجد شرط الحنث .

وإن قبض دينه فى وزنين لم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن لم يحنث ،

حتى يقبض جميعه متفرقاً، وإن قبض دينه في وزنتين لم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن لم يحنث، وليس ذلك بتفريقٍ.

ومن حلف ليأتين البصرة فلم يأتها حتى مات، حنث في آخر جزء من أجزاء حياته.

وليس ذلك بتفريق ؛ لأن هذا في العرف لا يسمى تفريقاً ؛ إذا الدين قد لا يمكن وزنه مرة واحدة لكثرتة .

ومن حلف ليأتين البصرة فلم يأتها حتى مات : حنث في آخر جزء من أجزاء حياته ؛ لأن يمينه انعقدت مطلقة غير مؤقتة ، فتبقى ؛ ما دام شرط البر منتظراً وهو الإيتان ، وفي آخر حياته وقع الإياس عن شرط البر ؛ فيحنث ، والله أعلم . [ق/ ١٩٠] .

كتاب الدعوى

- المدعى: من لا يجبر على الخصومة إذا تركها.

والمدعى عليه: من يجبر على الخصومة.

ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئاً معلوماً في جنسه وقدره، فإن كان عيناً في يد المدعى عليه كلف إحضارها ليشير إليها بالدعوى، وإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها.

وإن ادعى عقاراً حدده، وذكر أنه في يد المدعى عليه،

كتاب: الدعوى

المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها؛ لأنه طالب لنفسه.

والمدعى عليه من يجبر على الخصومة؛ لأنه مطلوب بحق ظاهر.

ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئاً معلوماً في جنسه وقدره؛ لأن الزام المجهول محال.

فإن كان عيناً في يد المدعى عليه كلف إحضارها ليشير إليها بالدعوى؛ لأن الإشارة أنفى للجهالة.

وإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها؛ لأنها معرفة للعين معنى.

وإن ادعى عقاراً حدده؛ لأنه يعلم بالتحديد.

وذكر أنه في يد المدعى عليه [ق/١٧٧د]؛ لأنه لو لم يكن في يده فلا

خصومة بينهما.

وأنه يطالبه به وإن كان حقاً في الذمة ذكر أنه يطالبه به،
فإذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه عنها، فإن اعترف قضي
عليه بها.

وإن أنكر سأل المدعي البينة، فإن أحضرها قضي بها، وإن عجز عن ذلك
وطلب يمين خصمه استحلف عليها.
فإن قال "لي بينة حاضرة" وطلب اليمين لم يستحلف عند أبي حنيفة.

وأنه يطالبه به ؛ لأنه حقه فليس للقاضي إلا فعله مسألته .
وإن كان حقاً في الذمة ذكر أنه يطالبه به ؛ لأن صاحب الذمة حاضر
فلم يبق إلا المطالبة .
وإذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه [ق/ ٢١٧ ب] عنها ،
فإن اعترف قضي عليه بها ؛ لأنه غير متهم في حق نفسه .
وإن أنكر سأل المدعى البينة ؛ لقوله عليه السلام للمدعى : « ألك
بينة ؟ » (١) .

فإن أحضرها قضي بها ؛ لأنها تبين ثبوت الحق عليه .
وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه عليها ؛ لقوله عليه
السلام : « البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » (٢) .
فإن قال المدعى : لي بينة حاضرة وطلب اليمين : لم يستخلف عند أبي
حنيفة رحمة الله ؛ لأن اليمين حجة عند عدم البينة بالحديث ؛ قال عليه

(١) أخرجه مسلم (١٣٩) وأبو داود (٣٢٤٥) ، (٣٦٢٣) ، والترمذي (١٣٤٠) .

(٢) تقدم تخريجه .

ولا ترد اليمين على المدعي، ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق،

السلام: « ألك بينة؟ » قال : لا ، قال : « لك يمينه » (١) .

وقال أبو يوسف ، والشافعي : يستخلف ؛ لجواز أن ينكل ، أو يقر فيستغنى عن الشهود . إلا أن فيه مصيراً إلى الحجتين مع القدرة على أعلاهما فلا يجوز ؛ كالمصير إلى القياس مع وجود النص .

ولا يرد اليمين على المدعى ؛ لقوله عليه السلام : « البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » (٢) ؛ فكما لا يقبل إقامة البينة من المنكر فكذا لا يقبل اليمين من المدعى قضية القسمة الثابتة في الحديث ؛ ولأن اليمين لا يستحق بها حق ، وإنما هي للدفع .

وما روى الشافعي من أنه عليه السلام رد اليمين على المدعى محمول على أنه القضاء ، وحديث القسامة قد ذكرنا أنه كان على سبيل الإنكار .

ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق حتى لو أقام الخارج البينة كانت بينته أولى ؛ لأن بينة الخارج أكثر بياناً وإثباتاً ؛ لأنها تظهر الملك له . وبينه ذى اليد أقل بياناً وإثباتاً ؛ لأن ظاهر الملك ثابت له باليد .

وقياس الشافعي على دعوى الملك والتاريخ ، أو الملك والتنازع ، أو الملك والشراء من ثالث لا يصح ؛ لأن البينة هناك أظهرت مالا تدل عليه اليد ؛ وهو التاريخ والتنازع والشراء ، وهما بخلافه .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريج .

وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول، ولزمه ما ادعى عليه.

وينبغي للقاضي أن يقول له: "إنني أعرض اليمين عليك ثلاثاً، فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادعاه" فإذا كرر العرض ثلاث مرات قضى عليه بالنكول، وإن كانت الدعوى نكاحاً لم يستحلف المنكر عند أبي حنيفة. ولا يستحلف في النكاح، والرجعة، والفیء في الإيلاء، والرق، والاستيلاء، والنسب، والولاء، والحدود.

وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين : قضى عليه بالنكول، ولزمه ما ادعى عليه : على هذا إجماع الصحابة .

وعند الشافعي : لا يقضى بالنكول ، ويرد اليمين على المدعى . وقد ذكرنا أن الاستحقاق باليمين لا أصل له في الشرع .

وينبغي للقاضي أن يقول له : إنني أعرض عليك اليمين ثلاثاً فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادعاه . فإذا كرر العرض عليه ثلاثاً قضى عليه بالنكول؛ لأن الثلاث إيلاء [للعذر] (١) ، فإذا كرر عليه ألزمه الحجة .

وإن كانت [الدعوى] (٢) نكاحاً يستخلف المنكر عند أبي حنيفة ، ولا يستخلف عنده في النكاح ، والرجعة، والفیء في الإيلاء ، والرق، والاستيلاء والولاء ، والحدود . وعندهما يحلف في ذلك كله ، وبه أخذ

(١) أفى أ : للعرض .

(٢) في أ : المدعى .

وقال أبو يوسف ومحمد: يستحلف في ذلك كله، إلا في الحدود والقصاص.

وإذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحدٍ منهما يزعم أنها له وأقاما البينة، قضى بها بينهما،

وإن ادعى كل واحدٍ منهما نكاح امرأةٍ وأقاما البينة لم يقض لواحدةٍ من

الشافعي إلا في الحدود ، و[هذا] (١) بناء على أصل وهو أن فائدة الاستحلاف القضاء بالنكول ، والنكول عنده نزل تقديرأ ؛ لأن الظاهر صدقه في الإنكار ، وإنما امتنع عن اليمين تورعاً وتحرياً فجعل باذلاً ، والبذل لا يجري في هذه الأشياء ؛ فكذا ما قام مقامه .

وعندهما النكول إقرار تقديرأ [ق/١٩١أ] ؛ لأن الامتناع عن اليمين الواجبة إنما يكون لأمر أوجب منه ؛ وهو الاحتراز عن اليمين الفاجرة ؛ فجعل مقرأ ، والإقرار يجري في هذه الأشياء .

وإذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحدٍ منهما يزعم أنها له ، وأقاما البينة : قضى بها بينهما ؛ لتساويهما في الحجة .

وللشافعي قول كقولنا ، وفي قول : تنهاتران ولا يقضى بشيء . ولا شك أن العمل بحجج الشرع ما أمكن أولى من الإهدار . وفي آخر : يقرع بينهما ثم نسخ ؛ كما حرم القمار .

وإن ادعى كل واحدٍ منهما نكاح امرأة ، وأقاما البينة : لم يقض لواحدة

البيتين، ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما.

وإن ادعى اثنان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد وأقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار: إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن، وإن شاء ترك، فإن قضى القاضي بينهما به فقال أحدهما "لا أختار" لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه، وإن ذكر كل واحد منهما تاريخاً فهو للأول منهما،

من البيتين؛ إذ ليست إحداهما بأولى من الأخرى، والقضاء لهما متعذر؛ لأن النكاح لا يقبل الشركة.

ورجع إلى تصديق المرأة؛ لأنه يحكم بالنكاح إذا تصادقا عليه.

وإن ادعى اثنان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد، وأقاما بينة: فكل واحد منهما بالخيار: إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن، وإن شاء ترك؛ لأنهما تساويا في الاستحقاق، وقد فات بعض المعقود عليه فيتخير [ق/٢١٨ب] كما في الاستحقاق.

فإن قضى القاضي به بينهما فقال أحدهما: لا أختار: لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه؛ لأنه لما قضى بذلك فقد قضى بفسخ عقد كل واحد في نصفه، فلا يعود إلا بعقد جديد.

وإن ذكر كل واحد منهما تاريخاً: فهو للأول منهما؛ لأن البيع الأول قد أفاد الملك للأول [ق/١٧٨د]؛ فالثاني يكون تبعاً للملك الغير فلا ينفذ.

وإن وقت إحدى البيتين ولم يوقت الأخرى كان لصاحب الوقت؛ لأننا قد تيقنا تقدم ملك المؤرخ على وقت الدعوى؛ فبقى مع الآخر معنى حادث لا يعلم تاريخه؛ فيحكم به في الحال؛ فكان الذي قبله أولى.

وإن لم يذكر ا ومع أحدهما قبضٌ فهو أولى به.

وإن ادعى أحدهما شراءً والآخر هبةً وقبضاً وأقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشراء أولى.

وإن ادعى أحدهما الشراء وادعت امرأة أنه تزوجها عليه فهما سواء.

وإن لم يذكر تاريخاً ومع أحدهما قبضٌ فهو أولى ؛ لأن قبضه محمول على القبض بالبيع ، لا بالغصب ؛ حملاً لتصرف المسلم على الصحة .

وإذا تقدمه البيع كان القبض وبيع لآخر معنيين حادثين فحكم بوقوعها معاً . فيكون الأول متقدماً حكماً فكان أولى .

وإن ادعى أحدهما شراءً والآخر هبةً وقبضاً وأقاما بينة ولا تاريخ معهما فالشراء أولى . لأنهما معنيان حادثان لا يعلم تقدم أحدهما فيحكم بوقوعهما معاً .

وإذا وقعاً معاً تعلق الاستحباب بالبيع دون الهبة . إذ الهبة لا تفيد الملك . إلا بالقبض . وإن ادعى أحدهما الشراء . وادعت امرأة أنه تزوجها عليه فهما سواء . لأن كل واحد منهما يفيد الملك بالعقد . وهذا قول أبي يوسف .

وقال محمد : الشراء أولى حملاً لتصرفه على الصحة ما أمكن لأننا إذا صححنا تسميته مهراً لم يصح البيع .

وإذا صححنا البيع صحت تسميته مهراً . فإن من سمي ملك الغير في المهر صحت التسمية وعلى القيمة فكان حمله على هذا أولى .

وإن ادعى أحدهما رهناً وقبضاً والآخر هبةً وقبضاً فالرهن أولى، وإن أقام الخارجان البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الأبعد أولى، وإن ادعى الشراء من واحد وأقاما البينة على التاريخين فالأول أولى، وإن أقام كل واحد منهما بينةً على الشراء من آخر وذكر تاريخاً فهما سواء .

وإن ادعى أحدهما رهناً وقبضاً . والآخر هبة وقبضاً .

فالرهن أولى استحساناً . لأن الرهن عقد ضمان فكان أقوى . فصار كالبيع مع الهبة .

وإن أقام الخارجان البينة على الملك والتاريخ . فصاحب التاريخ الأبعد أولى . لأنه قد أثبت أنه أول المالكين والآخر لم يدع التلقى من جهته فيبطل ضرورية .

وفى قول للشافعى : يتساويان .

وفى قول : صاحب الأقرب أولى لأنه أثبت الملك من قريب . فصار كما لو ادعى التلقى منه وهى ينتقد كما لو أقام أحدهما البينة على التاج والآخر أنه له منذ أمس .

وإن ادعى الشراء من واحد وأقاما البينة على التاريخين فالأول أولى . لما ذكرناه آنفاً .

وإن أقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر وذكر تاريخاً فالأول أولى . فإن وقت أحدهما فهما سواء لأنهما يقيان الملك للمالكيهما من غير تاريخ فقاما مقامهما فصارا كما لو حضرا وأقاما البينة على الملك المطلق . وإن أقام الخارج البينة على ملك مؤرخ ، وصاحب اليد بينة على

وإن أقام الخارج البينة على ملك مؤرخٍ وأقام صاحب اليد البينة على ملك أقدم تاريخاً كان أولى، وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحدٍ منهما بينةً بالتاج فصاحب اليد أولى .

وكذلك النسخ في الثياب التي لا تنسج إلا مرةً واحدةً، وكل سببٍ في الملك لا يتكرر فهو كذلك، وإن أقام الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينةً على الشراء منه كان أولى، وإن أقام كل واحدٍ منهما البينة على الشراء

ملك أقدم تاريخاً كان أولى . لأن ذا اليد أثبت الملك له في وقت لا منازع له فيه ، وبين أن الاستحقاق في المدة لا يكون إلا منه .

وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحدٍ منهما بينةً بالتاج فصاحب اليد أولى . لما روى أن رجلاً اختصم إلى رسول الله ﷺ في ناقة . وأقام كل واحدٍ منهما البينة أنه نتجها فقص بها رسول الله ﷺ لصاحب اليد (١) .

وكذلك النسخ في الثياب التي لا تنسج إلا مرةً واحدةً ، وكل سببٍ في الملك لا يتكرر؛ قياساً على التاج .

وإن أقام الخارج البينة على الملك ، وأقام صاحب اليد بينةً على الشراء منه كان أولى ؛ لأنه يقدر الملك للخارج ثم يدعى منه فيقبل إذا أقام البينة . وإن أقام كل واحدٍ منهما البينة على الشراء من الآخر ، ولا تاريخ

(١) أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ٣٣٠) وفي ال (٦/ ٢٣٧) والبيهقي في الكبرى (١٢/ ٢١٠) عن جابر بن عبد الله .

قال الحافظ في التلخيص الحبير : (٤/ ٢١٠) إسناده ضعيف .

من الآخر ولا تاريخ معهما تهاوت البيتان.

وإن قام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة فهما سواء.

ومن ادعى قصاصاً على غيره فجحد استحلف، فإن نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص، وإن نكل في النفس حبس حتى يقرأ أو يحلف .

معهما : تهاوت البيتان ؛ لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر ، ويترك الدار في يد ذى اليد .

وقال محمد : تقبل [البيتان] ^(١) ، ويجعل كأن ذا اليد اشترى أولاً وقبض ، ثم اشترى منه الخارج ولم يقبض فيكون هو أولى ؛ إحساناً للظن بالبيتين ، وحماً لتصرفهما على الصحة .

إلا أن في ذلك [ق/٢١٩ب] إثبات عقدين من غير دعوى ، وإبطال حق أحدهما من غير دليل ؛ فلا يجوز المصير إليه .

وإن أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة سواء ؛ لأن كل واحد منهما لا يوجب إلا الظن ، ولأن البيئة لا ترجح بالعدالة ؛ فكذا بالعدد .

ومن ادعى قصاصاً على غيره فجحد : استحلف ؛ لأنه منكر .

فإن نكل عن اليمين فيما دون [ق/١٧٩د] النفس لزمه القصاص ، وإن

نكل في النفس حبس حتى يقرأ أو يحلف ؛ لأن النكول عنده بذل معنى ، والأطراف ملحقه بالأموال ؛ فيجزئ فيها البذل ؛ ولهذا يستباح بالإباحة عند وقوع الأكلة ، بخلاف النفس فإن أمرها أعظم فلا يستباح بحال ؛

(١) سقط من أ .

وقال أبو يوسف ومحمد: يلزمه الأرش فيهما.

وإذا قال المدعي "لي بينة حاضرة" قيل لخصمه "أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام"، فإن فعل وإلا أمر بملازمته، إلا أن يكون غريباً على الطريق فيلازمه مقدار مجلس القاضي.

وإن قال المدعي عليه "هذا الشيء أودعنيه فلان الغائب، أو رهنه عندي، أو غصبته منه" وأقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي،

ولهذا لو قال له : اقتلني ، فقتله : تجب .

وقالا : يلزمه الأرش فيهما ؛ لأن النكول عندهما قائم مقام الإقرار ، وليس بصريح فيه ، والقصاص لا يجب بالإبذال من الحج ، وإذا تعذر القصاص وجب المال كما في العمد .

وإذا قال المدعي : لي بينة حاضرة قيل لخصمه : أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام ، فإن فعل وإلا أمره بملازمته إلا أن يكون غريباً على الطريق فيلازم مقدار مجلس القاضي ؛ لأن الخصومة مق المدعي ، فإذا خشي فواته له أن يأخذ الكفيل ؛ كما لو ادعى عليه عنياً ، وادعى له بينة حاضرة يؤخذ منه الكفيل ثلاثة أيام ؛ كذا ، بخلاف المسافر ؛ لأن في خبطه عن السفر إقراراً به .

والشافعي يأخذ الكفيل في العين ، لا في الدين ؛ فهو تناقض ظاهر .

وإذا قال المدعي عليه : هذا الشيء أودعنيه فلان الغائب ، أو رهنه عندي ، أو غصبته منه ، وأقام بينة على ذلك : فلا خصومة بينه وبين المدعي ؛ لأن الخصومة حق المدعي عليه ، وقد أحال بها على الغائب ، فإذا أقام

وإن قال "ابتعته من الغائب" فهو خصمٌ.

وإن قال المدعي "سرق مني" وأقام البينة، وقال صاحب اليد "أودعنيهِ فلانٌ" وأقام البينة لم تندفع الخصومة، وإن قال المدعي "ابتعته من فلان" وقال صاحب اليد "أودعنيهِ فلانٌ ذلك" سقطت الخصومة بغير بينة. واليمين بالله تعالى دون غيره .

البينة برئ ، وإلا فلا ؛ كما لو ادعى الإحالة بالمال .
وإن قال : اتبعته من الغائب فهو خصم ؛ لأنه ادعى الملك فكان خصماً .

وإن قال المدعى : سرت مني فأقام البينة عليه ، وقال صاحب اليد أودعته فلان وأقام البينة : لم تندفع الخصومة ؛ لأنه لما ثبتت السرقة فالظاهر أن ذا اليد هو السارق إلا أن الشهود لم يعينوه إثباتاً للستر المندوب إليه ؛ فلا تندفع الخصومة بإحالتها على الغير ؛ لأن ذلك من عادات السراق طلباً للاختفاء والستر .

وعند محمد : تندفع الخصومة ؛ اعتباراً بما تقدم .
وإن قال المدعى : اتبعته من فلان ، وقال صاحب اليد : أودعنيهِ فلان ذلك : أسقط الخصومة بغير بينة ؛ لتصادقهما على وصولهما إليه من جهة الغير ، ولم يثبت عنه الوكالة في الخصومة .

واليمين بالله تعالى دون غيره ؛ لقوله عليه السلام : في لا تحلفوا بآبائكم ولا [ق/١٩٣] بالطواغيت ، من كان حالفاً فليحلف بالله أو فليصمت « (١) ؛ على ما مر .

(١) تقدم تخريجه .

ويؤكد بذكر أوصافه، ولا يستحلف بالطلاق، ولا بالعتاق، ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى، والنصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، والمجوسي بالله الذي خلق النار، ولا يحلفون في بيوت عباداتهم.

ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمانٍ ولا بمكانٍ.

ويؤكد بذكر الأوصاف؛ تظيماً وتفخيماً لأمر اليمين، توسلاً إلى إظهار الحق.

ولا يستحلف بالطلاق، ولا بالعتاق؛ لما مر من الحديث.

ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام، والنصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام، والمجوسي بالله الذي خلق النار؛ تكلفاً لإظهار الحق بأدنى ما يمكن.

ولا يحلفون في بيوت عباداتهم؛ لأن فيه إيهاماً لتعظيمها.

ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا مكان.

وعند الشافعي: في الحدود والقصاص والأموال العظيمة النصاب فما فوقه يحلف في الجامع يوم الجمعة بعد الصلاة في سائر الأمصار، وبمكة بين الركن والمقام، وبالمدينة عند منبر النبي عليه السلام. لنا أنه حجة [ق/ ١٨٠د] لأحد المتداعيين، ولا يختص بزمان ولا بمكان كالبينة، وما روى فيه من الأخبار يدل على تأكيد اليمين، ولا يدل على كون أن ذلك شرط.

ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عبده بألفٍ فجحد يستحلف بالله ما بينكما بيعٌ قائمٌ فيه، ولا يستحلف بالله ما بعث، ويستحلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رده، ولا يحلف بالله ما غصبت، وفي النكاح بالله ما بينكما نكاحٌ قائمٌ في الحال، وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائنٌ منك الساعة بما ذكرت، ولا يستحلف بالله ما طلقتها.

وإذا كانت دارٌ في يد رجلٍ ادعاها اثنان أحدهما جميعها والآخر نصفها وأقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند

ومن ادعى أنه تباع عبده من هذا بألفٍ فجحد : استحلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه ، ولا يستحلف بالله ما بعته ؛ لاحتمال أنه باع ثم فسخ أو أقال .

ويستحلف في الغضب بالله ما يستحلف عليك [ق/ ٢٢٠] رده ، ولا يستحلف بالله ما غضبت ؛ لاحتمال أنه أبرأه أو أدى الضمان .

وفي النكاح : بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ، وفي دعوى الطلاق ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت ، ولا يستحلف بالله ما طلقتها ؛ لما ذكرنا من الاحتمالات .

وإذا كانت داراً في يد رجلٍ ادعاها اثنان ؛ أحدهما : جميعها، والآخر : نصفها ، وأقاما البينة : فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ، ولصاحب النصف ربعها ؛ لأن مدعى النصف لا يزاحم في النصف الآخر ، فيسلم ذلك المدعى الجميع ، وبقي النصف متنازعاً بينهما فينقسم بينهما ؛ لأن التساوى في سبب الاستحقاق يقتضى التساوى في نفس الاستحقاق .

أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هي بينهما أثلاثاً، ولو كانت في أيديهما سلمت لصاحب الجميع: نصفها على وجه القضاء، ونصفها لا على وجه القضاء.

وإذا تنازعا في دابة وأقام كل واحد منهما بينةً أنها نتجت عنده وذكر تاريخاً وسن الدابة يوافق التاريخين فهو أولى، وإن أشكل ذلك كانت بينهما.

وقالا: هي بينهما أثلاثاً ؛ لأن كل واحد منهما لو انفرد استحق جميع ما يدعيه ، فذا تزاما ضرب كل واحد منهما بما يدعيه كأصحاب العول في الفرائض .

ولو كان في أيديهما : سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء، ونصفها لا على وجه القضاء ؛ لأن كل واحد منهما يدعى ما في يده ، وتنصرف دعوى الزيادة إلى ما في يد الآخر ؛ إحساناً للظن بهما ؛ فمدعى النصف أقام البينة على ما في يده فيقضى له بهذا النصف ؛ لأن بينة الخارج أقوى من بينة ذي اليد ، وبقي النصف الآخر في يده من غير قضاء ؛ لأن بينته على ذلك لا تقبل ، وشريكه لم يقيم البينة على ذلك .

وإذا تنازعا في دابة ، وأقام كل واحد منهما بينته أنها نتجت عنده ، وذكر تاريخاً ، وسن الدابة يوافق أحد التاريخين فهو أولى ؛ لأن الظاهر يشهد بصدق شهوده .

وإن أشكل ذلك كانت بينهما ؛ لتساويهما في السبب وعدم الترجيح لأحدهما .

وإذا تنازعا دابةً أحدهما راكبها والآخر متعلقٌ بلجامها فالراكب أولى، وكذلك إذا تنازعا بعيراً وعليه حملٌ لأحدهما فصاحب الحمل أولى، وكذلك إذا تنازعا قميصاً أحدهما لابسهُ والآخر متعلقٌ بكمه فاللابس أولى.

وإذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى أحدهما ثمناً وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدرٍ من المبيع وادعى المشتري أكثر منه وأقام أحدهما البينة قضى له بها وإن أقام كل واحدٍ منهما البينة كانت البينة المثبتة للزيادة أولى، وإن لم تكن لكل واحدٍ منهما بينةٌ قيل للمشتري:

وإذا تنازعا في دابةٍ ؛ أحدهما راكبها ، والآخر متعلق بلجامها : فالراكب أولى .

وكذلك إن تنازعا بعيراً وعليه حمل لأحدهما : فصاحب الحمل أولى .
وكذلك إن تنازعا قميصاً ؛ أحدهما لابسهُ ، والآخر متعلق بكمه : فاللابس أولى .

والأصل فيها أن يد التصرف يد ملك ظاهر ؛ فكانت أولى من غيرها .
وإذا اختلف المتبايعات في البيع ؛ فادعى أحدهما ثمناً وادعى البائع أكثر منه ، أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه ، وأقام أحدهما البينة قضى لربها ؛ لأن البينة حجة ظاهرة .
وإن أقام كل واحدٍ منهما بينة كانت البينة المثبتة للزيادة أولى ؛ لأنها أكثر بياناً وإثباتاً .

فإن لم يكن لكل واحدٍ منهما بينة قيل للمشتري :

إما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع وإلا فسخنا البيع، وقيل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر: يتدئ بيمين المشتري، فإذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما.

إما أن ترضى بالثمن [ق/ ١٩٤ أ] الذي ادعاه البائع، وإلا فسخنا البيع، وقيل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع وإلا فسخنا البيع؛ لأنه لا يمكن توفير حكم العقد مع الاختلاف، ويحتمل أن لا ترضى لكل واحد بما ادعاه الآخر؛ فلا يحتاج إلى فسخ العقد.

فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر استحساناً؛ لأن كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه يبدأ بيمين المشتري، وهو قول [ق/ ١٨١ د] آخر، لأن فائدة اليمين القضاء بالنكول، وهذا في يمين المشتري أعجل فائدة؛ لأنه إذا نكل يؤمر بالتسليم، والبائع إذا نكل يقال له: أمسك حتى تستوفى الثمن.

وعند أبي حنيفة رحمه الله أنه يبدأ بيمين البائع، وهو قول أبي يوسف أولاً؛ لقوله عليه السلام: «إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع»^(١) وأقل فائدة التخصيص التقديم.

وقال الشافعي بالروایتين جميعاً. وله قول ثالث أن الحاكم مخير. فإذا حلف فسخ القاضي بينهما؛ لأنهما إذا تحالفا بقى العقد بلا بدل معين؛ فيفسد.

(١) تقدم تخريجه.

وإن نكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر.

وإن اختلفا في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما، والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه.

وإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجعل القول قول المشتري. وقال محمد: يتحالفان، ويفسخ البيع على قيمة الهالك.

وإن نكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر ؛ لما بينا أن النكول فى معنى البذل .

وإن اختلفا فى الأجل ، أو فى شرط الخيار، أو فى استيفاء بعض الثمن: فلا يخالف ؛ لأنه اختلاف فى شرط يلحق بالعقد ، لا المعقود عليه، والتحالف عرف فى المعقود عليه بالنص ، على خلاف القياس .
والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه ؛ لقوله عليه السلام :
«اليمين على من أنكر» (١) .

وإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا ؛ لأن التحالف فيما إذا كانت السلعة قائمة عرف بالنص [ق/٢٢١ب] ، وهو قوله عليه السلام فيما روى ابن مسعود : « إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا ويترادا » (٢)
وهنا السلعة ليست بقائمة ؛ فلا يدخل تحت النص .

ويكون القول قول المشتري ؛ لأنه منكر لزيادة الثمن .
وقال محمد ، والشافعى : يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك ؛

(١) تقدم تخريجه .

(١) تقدم تخريجه .

وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك، وقال أبو يوسف: يتحالفان ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك. وهو قول محمد.

لأنه اختلاف في ثمن عقد قائم بينهما ؛ فأشبهه حال بقاء السلعة .
وقد ذكرنا الفرق بينهما أن ذلك عرف بالنص ، ولا نص هنا .
وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا : لم يتحالفا عند أبي حنيفة ؛ لما ذكرنا من الحديث . والسلعة اسم لجميع المبيع ، ولم تبق ؛ فلا يتحالفان إلا أن يرضى البائع أو يترك حصة الهالك ؛ لأنه إذا ترك ذلك صار كأن الباقي كل المبيع فلا يردده الفسخ على غير ما ورد عليه العقد .
وقال أبو يوسف : يتحالفان ، ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك ، وهو قول محمد ، فمحمد مر على أصله ؛ لأن هلاك الجميع لا يمنع التحالف عنده ؛ فهلاك البعض أولى .
وأبو يوسف يقول : المانع من التحالف وجد في حق الهالك فيقتصر عليه .

ونحن نقول : الأصل شرع على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ؛ وهو ما إذا كانت السلعة قائمة .

وإذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت "تزوجتني بألفين" فأيهما أقام البينة قبلت بيته، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة، وإن لم تكن لهما بينة تحالفا عند أبي حنيفة ولم يفسخ النكاح، ولكن يحكم مهر المثل، فإن كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج، وإن كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة، وإن كان

وإذا اختلف الزوجان في المهر ، وادعى الزوج أنه تزوجها بألف ، وقالت: تزوجني بألفي فأيهما أقام البينة قبلت بيته ؛ لأنها حجة شرعية فلا يجوز إلغاؤها .

وإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة ؛ لأنها أكثر إثباتاً .

وإن لم يكن لها بينة : تحالفا عند أبي حنيفة ، ولم يفسخ النكاح ؛ لما ذكرنا أن الأصل في التسمية يوجب فسادها ، إلا أنه لا يفسخ النكاح ؛ لأن فساد التسمية لا يؤثر في فساد النكاح ؛ [فإنه لو انعدمت التسمية أصلاً صح النكاح ، بخلاف] (١) البيع .

فإذا تحالفا يحكم مهر المثل ، فإن كان ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج ؛ لأن الظاهر يشهد له وهو مهر المثل . والقول في الشرع قول من يشهد له الظاهر ، وفيما زاد قد رضى به .

[ق/ ١٩٥أ] وإن كان مثل ما ادعت المرأة أو أكثر قضى بما ادعت المرأة؛ لما ذكرنا ، وفي النقصان قد رضيت بإسقاطه . وإن كان مهر المثل أكثر

(١) سقط من ب .

مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل .
 وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترادا، وإن
 اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر .
 وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي

مما اعترف به الزوج ، وأقل مما ادعت المرأة : قضى لها بمهر المثل ؛ لأن
 الظاهر لم يشهد لأحدهما شقفاً ، ومهر المثل هو الموجب الأصلي فيجب .
 وقال أبو يوسف : القول للزوج ما لم يأت بشيء مستنكر ؛ وهو ما لا
 يتزوج مثلها [عليه] (١) ، وقيل : هو أقل من عشرة دراهم ؛ لأنه منكر
 للزيادة ، وإذا أتى بالمستنكر فقد كذبه [ق/ ١٨٢د] الظاهر فلا يصدق .
 قيل له : إنما نجعل القول للمنكر إذا لم يكن هناك أمر ظاهر وهو مهر
 المثل .

وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه : تحالفا، وترادا؛ لأنه
 عقد معاوضة قابل للفسخ ؛ فصار كالبيع .
 وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا ، وكان القول قول المستأجر ؛ كما
 في البيع إذا هلك المبيع ، وهذا على قولهما فظاهر . وأما على قول
 محمد ؛ فالفرق أن العين متقومة بنفسها ، فإذا هلكت قامت القيمة مقامها ،
 والمنافع ليست متقومة بنفسها ، وإنما تقومها بالعقد ، فإذا ارتفع العقد
 بالتحالف لا يمكن إيجاب القيمة ، فهذا وجه الفرق لمحمد .
 وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي ،

وكان القول في الماضي قول المستأجر.

وإذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يتحالفاً وتفسخ الكتابة.

وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل، وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما يصلح لهما فهو للرجل.

وكان القول قول المستأجر في الماضي ؛ لأن كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه منفرداً ؛ ولهذا يستحق الأجرة شيئاً فشيئاً ، بخلاف البيع فإن الجملة تملك بعقد واحد ، وإنما جعل القول للمستأجر في الماضي ؛ لأنه منكر .
وإذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا ؛ لأن التحالف في البيع ورد على خلاف القياس ، وهذا ليس في معناه ؛ لأنه ليس بلازم في جانب المكاتب .

وقالا ، والشافعي : يتحالفاً، وتفسخ الكتابة ؛ اعتباراً بالبيع ؛ إذ هو بيع رقبة العبد من نفسه معنى .

وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت ، فما يصلح للرجال فهو للرجل [ق/٢٢٢ب] ، وما يصلح للنساء فهو للمرأة .

لأن كل واحد منهما له يد على ما في الدار ، وقد تأيدت إحداهما بشهادة الظاهر فيترجح .

وما صلح لهما فهو للرجل ؛ لأن يد الرجل أقوى من يد المرأة ، وما في يدها في يد الرجل ؛ فإن له منعها من الزوج والبروز ، ولا ولاية لها عليه .

وإذا مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر، فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما، وقال أبو يوسف: يدفع إلى المرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج.

وإذا باع الرجل الجارية فجاءت بولد فادعاه البائع، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم البيع فهو ابن البائع وأمه أم ولد له. فيفسخ البيع فيه ويرد الثمن، وإن ادعاه المشتري مع دعوى البائع أو بعده فدعوى البائع أولى،

وإذا مات أحدهما واختلف في ورثته مع الآخر: فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما؛ لأن يده حصلت عن المنازع.

وقال أبو يوسف: في الحياة والموت جميعاً يدفع إلى المرأة ما يجهز به مثلها، والباقي للزوج؛ لأن الظاهر أنها تأتي بمثل ذلك من بيتها؛ فيحكم لها بالظاهر، ولا ظاهر فيما سواه.

وقال محمد: في الحالين جميعاً المشكل للزوج؛ لأن يد الزوج أقوى من يد المرأة إلا فيما شهد لها الظاهر.

وإذا باع الرجل جارية، فجاءت بولد فادعاه البائع، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم البيع: فهو ابن البائع، وأمه أم ولد له، ويفسخ البيع فيه، ويراد الثمن؛ لأننا تيقنا بحصول العلوق في يده، فاستندت دعواه إلى الابتداء فصار كأنه باع أم ولد فيفسخ البيع. فإذا فسح يرو الثمن؛ لأن سلامة الثمن يقف على سلامة المبيع.

فإذا ادعاه المشتري من دعوة البائع أو بعده فدعوة البائع أولى؛ لأنها تسند إلى وقت العلوق؛ فكانت أسبق.

وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم تقبل دعوى البائع فيه، إلا أن يصدقه المشتري.

وإن مات الولد فادعاه البائع وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاد في الأم، وإن ماتت الأم فادعى البائع الابن، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر يثبت النسب منه في الولد، وأخذه البائع، ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يرد حصة الولد، ولا يرد حصة الأم.

وإن جاءت به الأكثر من ستة أشهر: لم تقبل دعوة البائع إلا أن يصدقه المشتري.

لاحتمال حدوثه بعد البيع، والدعوة غير مستندة إلى الملك فلا تقبل؛ لأنها تتضمن بعض ملك المشتري، فإذا صدقه فقد رضى بإسقاط حقه. وإن مات فادعاه البائع، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر: لم [ق/١٩٦] يثبت الاستيلاد في الأم؛ لأنه يثبت ضمناً لثبوت النسب في الولد، ولم يثبت.

وإن ماتت الأم فادعى البائع الابن، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر: ثبت النسب في الولد، وأخذه البائع؛ لأنه لم يحدث في الولد معنى يمنع الدعوة، والنسب قد ينفك عن أمية الولد؛ كولد المغرور. ويرد الثمن كله؛ لأنه تبين أن البيع لم يصح.

وقالا: ترد حصة الولد، ولا ترد حصة الأم؛ لأن الثمن كان مقابلاً بها وبالولد فيما هلك في يد المشتري كان مضموناً عليه؛ وهذا بناء على أن

ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه؛ والله أعلم.

ماليه أم الولد غير متقومة عنده ، وعندهما متقومة .

ومن ادعى نسب أحد التوأمين يثبت نسبهما منه ؛ لأن الحمل واحد لا يتبعض في النسب ؛ على ما مر في باب اللعان . والله أعلم بالصواب [ق/١٨٣] (١) .

كتاب الشهادات

- الشهادة: فرضٌ يلزم الشهود أدائها، ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي.

والشهادة في الحدود يخير فيها الشاهد بين الستر والإظهار، والستر أفضل،

إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول "أخذ" ولا يقول "سرق".

كتاب الشهادات

الشهادة فرض يلزم الشهود، ولا يسعهما كتمانها إذا طالبهم المدعى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ...﴾ (١) الآية .

والشهادة بالحدود، وبخير فيها الشاهدين الستر والإظهار، والستر أفضل؛ لقوله عليه السلام: «من ستر على أخيه المسلم ستره الله في الدنيا والآخرة» (٢) .

إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول: أخذ، ولا يقول: سرق؛ إحياء لمال المسروق منه، وصوناً ليد السارق عن القطع؛ فيكون جمعاً بين الستر والإظهار .

(١) سورة البقرة الآية: ٣٨٢ .

(٢) أخرجه مسلم (٩٩٦٢) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ (ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة) .

والشهادة على مراتب: منها الشهادة في الزنا، يعتبر فيها أربعة من الرجال، ولا تقبل فيها شهادة النساء، ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص، تقبل فيها شهادة رجلين، ولا تقبل فيها شهادة النساء.

وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، سواء كان الحق مالا أو غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية.

والشهادة على مراتب؛ منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال؛ على ما مر في الحدود.

ولا تقبل فيها شهادة النساء؛ لما مر في الحدود عن الزهري.

ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة الرجلين، ولا تقبل فيها شهادة النساء؛ لما مر عن حديث الزهري؛ ولأن شهادة النساء بدل عن شهادة الرجال، وما يسقط من الشبهات لا يثبت بالأموال من الحج كما لا يثبت بالشهادة بكتاب القاضي إلى القاضي.

وما سوى ذلك من الحقوق فتقبل فيها شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، سواء كان الحق مالا أو غير مال؛ مثل النكاح، والطلاق، والوكالة، والوصية؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ (١).

وعند الشافعي لا تقبل شهادة النساء في هذه الحقوق، ولا في العتق، والنسب، والكتابة، والتدبير، وإنما تقبل في المعاوضات، والرهن والقرض، ونحو ذلك [ق/٢٢٣ب]؛ لأنه لا يقصد بها المال؛ فصار

وتقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة.

ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة، فإن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال أعلم أو أتيقن لم تقبل شهادته.

كالحدود والقصاص . وقد ذكرنا أنه إنما لا تقبل ثمة ؛ لأنه يسقط بالشبهات فهذا بخلافه . على أنه روى أنه عليه السلام أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ، وهذا نص .

وتقبل في الولادة ، والبكارة ، والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ؛ لما روى أنه عليه السلام أجاز شهادة القابلة في الولادة . وكذا عن علي ، ولم يعرف له مخالف .

وقد خالف الشافعي ذلك ؛ فاعتبر شهادة أربع منهن . ومالك : ثنتين .

وهذا لا معنى له ، لأن ما لا يشترط فيه الرجال لا يعتبر فيه العدد ؛

كما في رواية للأخبار .

ولا بد في ذلك كله من العدالة ، ولفظ الشهادة ؛ لقوله تعالى :

﴿أشهدوا ذوي عدل منكم﴾ (١) ، وقال : ﴿واستشهدوا شاهدين﴾ (٢) .

اعتبر لفظ الشهادة ؛ لأن الشاهد حقيقة : اسم لمن تلفظ بالشهادة .

فإن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة ، وقال : أعلم وأتيقن : لم تقبل

شهادته ؛ لما مر ، ولأن في لفظ الشهادة معنى التأكيد ؛ لأنه بمعنى

(١) سورة الطلاق الآية : ٢ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

وقال أبو حنيفة: يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم، إلا في الحدود والقصاص، فإنه يسأل عن الشهود، وإن طعن الخصم فيهم سأل عنهم، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية وما يتحمله الشاهد على ضربين:

أحدهما: ما يثبت حكمه بنفسه، مثل البيع والإقرار والغصب والقتل،

الحلف .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم ؛ لقوله عليه السلام : « المسلمون عدول بعضهم لبعض ، إلا محدوداً في قذف » .

ولأن الظاهر أنه يبلغ غير مرتكب لمعصية فثبت له عدالة الإسلام إلا أن يظهر خلافه ، [ق/١٩٧أ] إلا في الحدود ، والقصاص فإنه يسأل عن الشهود ؛ تكلفاً للدرء .

وإن طعن الخصم فيهم سأل عنهم ؛ لأنه ادعى معنى حادثاً فبطل الظاهر .

وقالا ، والشافعي : لا بد أن يسأل عنهم في السر وفي العلانية طعن الخصم أو لا ؛ لأن الحكم إنما يجب بشهادة العدول ؛ فوجب البحث عن حصول العدالة .

وقيل هذا اختلاف زمان ، ولا اختلاف حجة وبرهان .

وما يتحمله الشاهد على ضربين :

أحدهما : ما يثبت بنفسه ؛ مثل البيع ، والإقرار ، والغضب ، والقتل ، وحكم

وحكم الحاكم، فإذا سمع ذلك الشاهد أو رآه وسعه أن يشهد به، وإن لم يشهد عليه، ويقول: أشهد أنه باع، ولا يقول: أشهدني.

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة، فإن سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده، وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع السامع أن يشهد. ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد إلا أن يذكر الشهادة.

الحاكم . فإذا سمع الشاهد ذلك، أو رآه : وسعه أن يشهد به وإن لم يشهد عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ (١) وقد علم الشهود وجوبه ؛ إذ هو مما يثبت حكمه بنفسه .

ويقول : أشهد أنه باع، ولا يقول أشهدني ؛ احترازاً عن الكذب .
ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه ؛ مثل الشهادة على الشهادة . فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء : لم يجز أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده . وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادة لم يسمع السامع أن يشهد ؛ لأن الشاهد لا تثبت حكماً بنفسها ، وإنما تثبت بحكم الحاكم ، ولا بد من نقلها إلى مجلس الحاكم ، والنقل لا بد له من التحميل ؛ ليصير الفرع كالوكيل في الأداء ، والتحيل إنما يكون بالإشهاد ولم يوجد .

ولا يحل للشاهد [ق/ ١٨٤د] إذا رأى خطه أن يشهد ، إلا أن يذكر الشهادة ؛ لأن الخط يشبه الخط ؛ فلا يؤمن أن يزور عليه .
وقالا : له ذلك ، لأن الظاهر أنه إذا رأى خطه يعرفه ولا يلتبس عليه .

ولا تقبل شهادة الأعمى، ولا المملوك، ولا المحدود في قذف وإن تاب،
ولا شهادة الوالد لولده وولد ولده، ولا شهادة الولد لأبويه وأجداده.

ولا تقبل شهادة الأعمى ؛ لأنه لا يميز بين المشهود عليه وغيره ،
والصوت قد يشبه الصوت .

وعند زفر: تقبل في السب ، والموت ، وما كان طريقه الخبر .
ومن لم يكن أهلاً للشهادة في شيء لا يكون أهلاً في شيء آخر ؛
كالعبد والفسق على أهله ولا المملوك . لأن الشهادة من باب الولايات ولا
ولاية للعبد ولا المحدود في قذف وإن تاب . لقوله تعالى : ﴿ ولا تقبلوا
لهم شهادة أبدا ﴾ .

واحتجاج الشافعي بالاستثناء في آخر الآية لجواز شهادته لا يصح
لأنه منصرف إلى ما يليه وهو الفسق . لأن الأصل . أن يقيد كل كلام
بنفسه لا يرجع إلى ما قبله إلا لضرورة وقد اندفعت بالرجوع إلى ما يليه .
ولا شهادة الوالد لولده . ولا شهادة الولد لأبويه وأجداده .

ولا تقبل شهادة أحد الزوجين . ولا شهادة المولى لعبده ولا لمكاتبه لما
روى الخصاف بإسناده عن النبي عليه السلام: أنه لا تقبل شهادة الولد
لوالده ، ولا الوالد لولده . ولا المرأة لزوجها [ق/٢٢٤ب] ولا الزوج
للرأة. ولا العبد لسيده . ولا المولى لعبده . ولا الأجير لمن استأجره (١)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٢٨٥٩ - موقوفاً على جماعة من السلف منهم شريح
وإبراهيم وعامر والحسن .

قال الزيلعي في « نصب الراية » (٤/٧٠١) : غريب . وهى فى مصنف ابن أبى شيبة وعبد الرزاق
من قول شريح - ثم قال : وأخرجنا نحوه عن إبراهيم النخعي . وقال فى الخلاصة : رواه
الخصاف بإسناده عن النبى ﷺ .

ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر.

ولا شهادة المولى لعبده ولا لمكاتبه، ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما.

وتقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه.

ولا تقبل شهادة مخنث، ولا نائحة، ولا مغنية، ولا مدمن الشرب على اللهو، ولا من يلعب بالطيور ولا من يغني للناس، ولا من يأتي باباً من الكبائر التي تتعلق بها الحد، ولا من يدخل الحمام بغير إزار؛ أو يأكل الربا، ولا المقامر بالنرد والشطرنج،

وإذا ثبت هذا في الأب والوالد فكذلك في الجد وولد الولد . لأن الاسم يتناولهما . والشافعي خالف النص في إجازة شهادة أحد الزوجين للآخر: ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو شركتها . لأنه مدع لنفسه من وجه وتقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه . لأن التتافي في الملكية ثابت بينهما . ولهذا جاز دفع الزكاة إليه .

ولا تقبل شهادة محنث ولا نائحة ولا مغنية .

لأن التشبه بالنساء والغناء والنوح منهي عنه .

ولا مدمن الشرب على اللهو .

لأن الشرب على اللهو حرام .

ولا من يلعب بالطيور . لأنه فعل مستخف يسقط المروءة .

ولا من يغني للناس . لأنه فيه انطراح الحياء .

ولا من يدخل الحمام بغير إزار أو يأكل الربا أو المقامر بالنرد والشرنج.

ولا من يفعل الأفعال المستخفة كالبول على الطريق، والأكل على الطريق.

ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف، وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن اختلفت مللهم،

لأنها أفعال محرمة .

ولا من يفعل الأفعال المستخفة كالبول على الطريق والأكل على الطريق.

والأصل في هذه المسائل أن من ارتكب فعلاً محرماً لا يؤمن أن يرتكب شهادة الزور . ومن فعل الأفعال المستخفة فقد رضى بسقوط المروءة . فلا يؤمن أن يشهد بما لا أصل له .

ولا تقبل شهادة من شتم السلف .

لأن ذلك حرام فيدل على قلة الديانة .

وتقبل شهادة أهل الأهواء . لأنهم يرون ذلك ديناً واعتقاداً ولا يرونه فسقاً . إلا الخطابية . وهى أصحاب لى الخطاب كان يزعم أن علياً رضى الله عنه الإله الأكبر . وجعفر الصادق الإله الأصغر . لأنهم يجوزون شهادة الزور على من خالفهم .

وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن اختلفت مللهم .

يقول جابر رضى الله عنه أن النبى عليه السلام : « رجم يهوديين بشهادة

ولا تقبل شهادة الحربي على الذمي.

وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل ممن يحتنب الكبائر قبلت شهادته وإن ألم بمعصية.

وتقبل شهادة الأقف، والخصي، وولد الزنا، وشهادة الخنثى جائزة.

وإذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت، وإن خالفها لم تقبل.

أربعة منهم عليهما بالزنا» (١) وقد روى مثل مذهبنا عن جماعة من فقهاء التابعين. وقال مالك والشافعي: لا تقبل لأنه لو جازت شهادته لقبلت على المسلم. لكننا نقول: إنها لم تقبل على المسلم لأنها من باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم بخلاف الكافر.

ولا تقبل شهادة الحربي على الذمي. لأنه عدو مطلق لكل من في دار الإسلام. فلا تثبت له الولاية.

وإذا كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل ممن يجتنب الكبائر قبلت شهادته وإن ألم بمعصية.

لأن الإنسان قلما يخلو عن سقطه أو زلة ولو منع ذلك من قبول الشهادة تعذر الأمر.

وتقبل شهادة الأقف والخصي وولد الزنا والخنثى.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٥٦) وابن حبان (٤٤٣١ ، ٤٤٣٢ ، ٤٤٣٥) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠١) وابن أبي شبة في مصنفه (٢١٧٨٩ ، ٢٩٠٢٤ ، ٣٦٠٥٢) والشافعي في «مسنده» (٧٣٨ ، ١١٧٤) وأصله في الصحيحين. عن ابن عمر. وقال الألباني: صحيح.

ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة، فإن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل الشهادة، وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعي ألفاً وخمسمائة قبلت شهادتهما بألف. وإذا شهد أحدهما بألف وقال: قضاه منها خمسمائة قبلت شهادته بألف، ولم يسمع قوله إنه قضاه إلا أن يشهد معه آخر، وينبغي للشاهد إذا

لأنه لا ذنب لهم في جري عليهم من غير اختيار .

إلا أن الأقف إذا ترك الختان استخفافاً بالدين لا تقبل شهادته . وما روى [ق / ١٨٥ د] عن ابن عباس رضى الله عنهما : « لا تقبل شهادة الأقف ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته » (١) محمول على المجوسى .

وإذا وافقت الشهادة للدعوى ، قبلت ، وإن خالفتهما لم تقبل ؛ لأن الشهادة لا تقبل بدون الدعوى ، وإذا خالفتهما لم تكن شهادة على الدعوى .

ويعتبر اتفاقهما في الدعوى ؛ لأن المدعى يقول: أدعى ، ولا يقول الشاهد كذلك .

ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة ؛ فإن شهد أحدهما بألف ، والآخر بألفين لم تقبل الشهادة ؛ لأن كل واحد شهد بجملة غير التى شهد بها الآخر .

بخلاف ما لو شهد أحدهما بألف ، والآخر بألف وخمسمائة ، والمدعى بألف وخمسمائة ؛ حيث تقبل بألف ؛ لأنهما اتفقا على جملة واحدة وهى

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه (٢٣٣٣٣ ، ٤٣٣٣٢) وعبد الرزاق فى «مصنفه» (٨٥٦٢).

علم ذلك أن لا يشهد بألفٍ حتى يقر المدعي أنه قبض خمسمائة .
 وإذا شهد شاهدان أن زيدا قتل يوم النحر بمكة وشهد آخران أنه
 قتل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين ،
 فإن سبقت إحداهما فقصي بها ثم حضرت الأخرى لم تقبل ،

الألف ، وأثبت الآخر جملة أخرى وهي الخمسمائة ؛ فصار كما لو شهد
 أحدهما بألف والآخر بألف ومائة دينار .
 وهما ، والشافعي قاسوا الألفين على الألف وخمسمائة . والفرق ما
 ذكرناه .

وإذا شهدا بألف ، وقال أحدهما : قضاه منها خمسمائة : قبلت شهادته
 بألف ولم يسمع [قوله] (١) أنه قضاه ، إلا أن يشهد معه الآخر ؛ لأنهما
 اتفقا على الوجوب فقبلت ، وانفرد أحدهما بالقضاء ، وشهادة الفرد
 مردودة .

وينبغي للشاهد إذا علم ذلك أن لا يشهد بألف حتى يقر المدعي أنه
 قبض [ق/ ٢٢٥ب] خمسمائة ؛ نظراً للجانيين .

وإذا شهد شاهدان أن زيدا قتل يوم النحر بمكة ، وشهد آخران أنه قتل
 يوم النحر بالكوفة ، واجتمعوا عند الحاكم : لم تقبل الشهادتين ؛
 لتيقننا بكذب إحداهما ، وليس إحداهما بأولى من الأخرى .
 فإن سبقت إحداهما فقصي بها ، ثم حضرت الأخرى لم تقبل ؛ لأن

(١) في : فعله .

ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك.

ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه، إلا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي، فإنه يسعه أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره بها من يثق به.

والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة، ولا تقبل

الأولى لم يعارضها شيء عند الأداء فصح القضاء بها ، والثانية منافية للأولى فلا تقبل .

ولا يسمع القاضي الشهاد على جرح ، ولا يحكم بذلك خلافاً للشافعي ، لأن في سماع البيئة إشاعة الفاحشة ، وفي الحكم توثق في إثبات الفسق .

ولا يجوز للشاهد أن [ق/١٩٧أ] يشهد بشيء لم يعاينه إلا النسب ، والموت، والنكاح، والدخول، وولاية القاضي ؛ فإنه يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره بها من يثق استحساناً ؛ فإننا نشهد بأن عمر بن الخطاب ، وأن علياً ابن أبي طالب ، وعائشة زوج النبي عليه السلام ، وفاطمة زوج علي، وشريحاً كان قاضياً وإن لم نشاهد ذلك ، ولأن الموت يحضر بغتة، وكل واحد لا يحضر تفويض الإمام القضاء ، وكذلك النسب يتعذر الوقوف على حقيقة ، وكذلك الدخول ؛ فيصنع فيها بالشهرة .

والشهادة على الشاهد جائزة في حق لا يسقط بالشبهة، فإنها تثبت على خلاف القياس احتياطاً بحفظ الحقوق والأموال .

في الحدود والقصاص.

وتجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين، ولا تقبل شهادة واحدٍ على شهادة واحدٍ.

وصفة الإشهاد أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع: أشهد على شهادتي أنني أشهد أن فلان ابن فلان أقر عندي بكذا وأشهدني على نفسه، وإن لم يقل أشهدني على نفسه جاز،

ولا تقبل في الحدود والقصاص ؛ لأنها تندري بالشبهات ، ويحتاط لدرئها .

وتجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ؛ لأن الحق لا يثبت بشهادة واحد .

والشافعي يعتبر على كل شاهد شاهدين ؛ لأنه أنفى للشبهة والتهمة . إلا أن هذه التهمة غير معتبرة ؛ كما لو شهد بحقين لشخ واحد في مجلس واحد .

وصفة الإشهاد أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع : أشهد على شهادتي أنني أشهد أن فلان بن فلان أقر عندي بكذا ، وأشهدني على نفسه ؛ لأنه يؤدي الشهادة عنده كما يؤدي عند الحاكم ليتحملها الفرع . وإنما يقول : (أشهد على شهادتي) ؛ لأن التحميل هكذا يحصل .

وإن لم يقل : (وأشهدني على نفسه) : جاز ؛ لأن الإقرار لا يفتقر إلى الإشهاد ، وهو يثبت بنفسه .

ويقول شاهد الفرع عند الأداء: أشهد أن فلان ابن فلان أشهدني على شهادته أنه يشهد أن فلاناً أقر عنده بكذا وقال لي: اشهد على شهادتي بذلك.

ولا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت شهود الأصل أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً أو يمرضوا مرضاً لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم، وإن عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز،

ويقول شاهد الفرع عند الأداء: أشهد أن فلاناً أشهدني على شهادته أنه يشهد أن فلاناً أقر عنده بكذا، وقال لي: اشهد على شهادتي بذلك؛ ليكون الأداء موافقاً [للتحمل] (١).

ولا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت شهود الأصل، أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، أو يمرضوا مرضاً لا يستطيعون معه حضور مجلس [ق/١٨٦د] الحاكم؛ لأن حكم الفرع لا يثبت مع القدرة على الأصل.

وقالا: تقبل وإن كانوا في المصر؛ لأنهم ينقلون قولهم؛ فصار كنقل الإقرار.

فإن عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز؛ لأن شريحاً كان يسأل شهود الفرع عن عدالة شهود الأصل. ولأنه جاز تركيتهم بغيرهم؛ فكذا تركيتهم لهم.

وإن سكتوا عن تعديلهم جاز، وينظر القاضي في حالهم، وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع.
وقال أبو حنيفة في شاهد الزور: أشهره في السوق. ولا أعزره، وقال أبو يوسف ومحمد: نوجهه ضرباً ونحبسه.

وقال محمد: لا تقبل شهادتهم إذا لم يعدلوهم ؛ لأنهم ينقلون الشهادة، فلا بد من معرفة كونها شهادة .
وإن سكتوا عن تعديلهم جاز، وينظر القاضي في حالهم ؛ لأنهم نقلوا شهادتهم ؛ فلا يلزمهم تركيتهم .
وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع ؛ لوجود التكذيب من المسند إليه ؛ فصار كرواية الحديث .
وقال أبو حنيفة في شاهد الزور أشهره [في السوق] ^(١) وإلا عزره ؛ لأن المقصود حصل بالتشهير ، وربما كان هذا أعظم عند الناس من الضرب .
وقالا، والشافعي : يوجهه ضرباً ، ويحبسه ؛ لما روى أن عمر رضى الله عنه ضرب شاهد الزور ، وسخم وجهه .
إلا أن هذا محمول على ما إذا لم يبت ، فأما إذا تاب وضمن المال فقد حصل الإنزجار ؛ ولهذا كان شريح يبعث شاهد الزور [ق/٢٢٦] إلى سوقه أو إلى قومه عند اجتماعهم بعد العصر فيقول: إن شريحاً يقرئكم السلام ويقول : إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه، واحذروا الناس منه .

(١) سقط من ب .

باب الرجوع عن الشهادة

- إذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت، وإن حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم، ووجب عليهم ضمان ما أتلّفوه بشهادتهم، ولا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم.

وإذا شهد شاهدان بمالٍ فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا المال المشهود

باب (١) : الرجوع عن الشهادات

وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ؛ لتعذر الحكم بها .

وإن حكم بشهادتهم ثم رجعوا : لم يفسخ الحكم، ووجب عليهم ضمان ما أتلّفوه [ق/ ١٩٨ أ] بشهادتهم ؛ لأن رجوعهم يتضمن دعوى بطلان القضاء ، ودعوى بطلان المال على المشهود عليه بشهادتهم ، فلا يصدقون في حق القضاء ، ويصدقون في التزامه الغرامة . وأصله : أن شاهدين أتيا بسارق إلى على رضى الله عنه فلما قطعه رجعا ؛ فضمنهما دية اليد .

ولا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم ؛ لأنه نقض الشهادة ، والشهادة لا تكون إلا عند القاضي ؛ فكذا نقضها .

وإذا شهد شاهدان بمالٍ فحكم الحاكم به ، ثم رجعا : ضمن المال المشهود عليه ؛ لما مر أن في ضمن الرجوع الإقرار بالتعدى والإتلاف .

ومن المستغرب العجيب أن الشافعى رحمه الله تعالى لا يوجب الضمان في المال ، ويوجب القصاص في النفس مع أن أمر القصاص

عليه، وإن رجع أحدهما ضمن النصف، وإن شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه، فإن رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال. وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمنت ربع الحق وإن رجعتا ضمننا نصف الحق، وإن شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان منهن فلا ضمان عليهن، وإن رجعت أخرى كان على النسوة ربع الحق، فإن رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق، وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة.

أعظم.

فإن رجع أحدهما ضمن النصف ؛ لأنه أتلف النصف بشهادته .
وإن شهد بالمال ثلاثة، فرجع أحدهم : فلا ضمان عليه ؛ لأن المعتبر بقاء من بقى ؛ لأن الزيادة على الشاهدين فضل ، والحق ثابت باثنين غير معينين فلا يجب الضمان على الراجع بالشك .
فإن رجع آخر: ضمن الراجعان نصف المال ؛ لأنه بقى من يثبت بشهادته نصف المال .

وإن شهد رجل وامرأتان ، فرجعت امرأة : ضمنت ربع الحق ؛ لأن المرأتين كرجل واحد؛ فقد بقى من يثبت بشهادتهما ثلاثة أرباع المال .
وإن رجعتا ضمننا نصف الحق ؛ لما ذكرنا .

وإن شهد رجل وعشرة نسوة، ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن . وإن رجعت أخرى كان على النسوة ربع الحق ؛ لما مر .

فإن رجع الرجل والنساء : فعلى الرجل سدس الحق، وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة ؛ لأن كل امرأتين كرجل ؛ فصار كسته رجال شهدوا ثم رجعوا جميعاً .

وقال أبو يوسف ومحمد: على الرجل النصف وعلى النسوة النصف.

وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما، وكذلك إن شهدا على رجل بتزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة. وإن شهدا ببيع بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمن، وإن كان بأقل من القيمة ضمنا النقصان

وقالا: على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف؛ لأن النساء وإن كثرت كرجل واحد؛ ولهذا لا يثبت بشهادة أربع نسوة شيء إذا لم يكن معهن رجل؛ فصار كما شهد رجلان ثم رجعا.

وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا: فلا ضمان عليهما؛ لأنهما أفادا مثل ما أفاتا؛ فصار كما لو شهدا ببيع [عين] (١) بمثل القيمة.

وكذلك إن شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها؛ لما ذكرنا، فإن البضع متقوم عند دخوله في ملك الزوج.

فإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا: ضمنا الزيادة؛ لأنهما فوتا ذلك القدر بغير عوض.

[وإن شهدا ببيع بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمن لأنهما لم يفوتا شيئا عوضه] (٢).

وإن كان بأقل من القيمة: ضمنا النقصان؛ لما مر.

(١) في د: عبد.

(٢) سقط من أ.

وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا نصف المهر فإن كان بعد الدخول لم يضمننا.

وإن شهدا أنه أعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته.

وإن شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية، ولا يقتص منها

وإن شهدا على رجل أنه طلقت امرأته قبل الدخول، ثم رجعا : ضمنا نصف المهر؛ لأنهما قررا عليه مالا كان على شرف السقوط بمجئ الفرقة [ق/١٨٧د] من قبلها .

وإن كان بعد الدخول لم يضمننا شيئا ؛ لأن المهر كان واجبا ، والبضع عند الخروج عن الملك لا قيمة له ؛ فلا يلزم بمقابلته شيء .

والشافعي لحقه بالأعيان في وجوب الضمان .

والفرق : أن الأعيان متقومة بنفسها ، ومنافع البضع لا قيمة لها بنفسها ، وإنما تقوم بالعقد أو ما يقوم مقامه ولم يوجد فتعذر الإلحاق من هذا الوجه .

وإن شهدا أنه أعتق [عبده] ^(١) ثم رجعا : ضمنا قيمته ؛ لأنهما أتلفا عليه [عبده] رق العبد وهو متقوم فيضمنان .

وإذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ، ولا يقتص منهما ؛ لأنهما تسببا إلى إتلافه ، وقد تعذر القصاص لفوات المماثلة فتجب الدية ، كما في حافر البئر .

(١) سقط من أ .

وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا. وإن رجع شهود الأصل وقالوا "لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا" فلا ضمان عليهم، وإن قالوا "أشهدناهم وغلطنا" ضمنوا،

وإن قال شهود الفرع "كذب شهود الأصل" أو "غلطوا في شهادتهم" لم يلتفت إلى ذلك.

وتعلق الشافعي بقضية على رضى الله عنه أنه قال للشاهدين : (لو علمت أنكما فعلتما ذلك مدأً قطعت أيديكما) : لا يصح ؛ لأنه يحتمل أن قال ذلك على سبيل الزجر والتهديد، أو على سبيل الحد ؛ لأنهم صاروا عنده ممن يسعى فى الأرض بالفساد ، ومع الاحتمال لا تبقى صحة .

وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا ؛ لأن القضاء ثبت بشهادتهم .
وإن رجع شهود الأصل ، أو قالوا : لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا : فلا ضمان عليهم ؛ لأن من ثبت الحق بشهادته لم يرجع فلا يجب الضمان على غيره .

وإن قالوا : لم نشهدهم على شهادتنا فقد أنكرا سبب وجوب الضمان .
وإن قالوا أشهدناهم [على شهادتنا] ^(١) غلطنا وضمنوا وأنهم أقرروا بانتساب الحكم إليهم وإن قال شهود الفرع : كذب شهود الأصل وغلطوا فى شهادتهم : لم يلتفت إليهم ؛ لأنهم ادعوا سبب الضمان على الأصول وهم منكرون .

(١) سقط من أ .

وإذا شهد أربعةً بالزنا وشاهدان بالإحصان فرجع شهود الإحصان لم يضمنوا، وإذا رجع المزكون عن التزكية ضمنوا.

وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة.

لم يضمنوا؛ لأن الحكم يضاف إلى السبب وهم أصحاب الشرط، وإنما أثبتوا له خصالاً حميده .

وإذا رجع المزكون عن التزكية ضمنوا ؛ لأنهم جعلوا قول الشهود شهادة إذا كان قبل التزكية لا حكم لشهادتهم فكان أم فكأن ؟ الإتيان حصل بقولهم ، بخلاف شهود الزنا مع شهود الإحصان ؛ لأن قول شهود الزنا كان شهادة قبل شهود الإحصان .

وقالا : لا ضمان عليهم ؛ لأنهم أثنوا على الشهود خيراً فكانوا أبعد من الضمان من شهود الإحصان .

وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ، ثم راجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة ؛ لما مر أن الحكم ينسب إلى السبب وهم أصحاب السبب ، وأصحاب الشرط لا يضاف الحكم إليهم ؛ فصاروا كشهود الإحصان ، والله أعلم بالصواب .

كتاب أدب القاضي

- لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد، ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق أنه يؤدي فرضه، ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه، ولا يأمن على نفسه الحيف فيه.

كتاب : أدب القاضي

لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ؛ لأن القضاء فوق الشهادة في نفاذ القول على الغير ؛ فيعتبر فيه ما يعتبر في الشهادة بطريق الأولى .

ويكون من أهل الاجتهاد ؛ لقول معاذ : (اجتهدوا برأى) ، وأجازه النبي عليه السلام على ذلك .

ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق به من نفسه أنه يؤدي فرضه ؛ لأن فيه قطع الخصومات ، ودفع الظلم عن المظلومين ، وقد قال عليه السلام : « عدل ساعة أفضل من عبادة ستين سنة » ، وقال : « ولا قدست أمه لا يقضى فيها بالحق »^(١).

ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ، أو لا يأمن على نفسه الحيف

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٢) وأبو نعيم في الحلية (٦ / ١٢٨) وابن عاسكر في تاريخ دمشق (٣١ / ٢٤٠) عن معاوية ابن أبي سفيان وعبد الله بن عمرو أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول الحديث .

ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها.

ومن قلد القضاء يسلم إليه ديوان القاضي الذي قبله، وينظر في حال المحبوسين، فمن اعترف بحق إلزمه إياه، ومن أنكر لم يقبل قول المعزول عليه إلا ببينة، وإن لم تقم بينة لم يعجل بتخليته حتى ينادي عليه ويستظهر

فيه ؛ لقوله عليه السلام فيما روى أبو هريرة: « ليس أحد يحكم بين الناس إلا جيء به يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه فكه العدل ، أو استلمه الجور » (١).

ولا ينبغي أن يطلب الولاية، ولا يسألها ؛ لقوله عليه السلام للعباس: « لا تطلب الإمارة ؛ فإنك إن طلبتها وكلت إليها، وإن أعطيتها أعنت عليها » (٢).

ومن قلد القضاء يسلم ديوان القاضي الذي قبله إليه ؛ لحاجته إلى تنفيذ تلك القضايا .

ونظر في حال المحبوسين ؛ لأنه جعل ناظراً للمسلمين فمن اعترف بحق إلزمه إياه بموجب إقراره، ومن أنكر لا يقبل قول المعزول عليه إلا ببينة ؛ لأن ولايته قد زالت ، وشهادته على فعله لا تقبل .

وإن لم تقم بينة لم يعجل بتخليته حتى ينادي عليه ويستظهر في أمره ؛

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٨) ، (٦٣٤٣) ، (٦٧٢٧) ، (٦٧٢٨) ومسلم (١٦٥٢) عن عبد الرحمن بن سمرة قال ، قال لي النبي ﷺ : « يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها .

في أمره.

وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف، فيعمل على ما تقوم به البينة أو يعترف به من هو في يده.

ولا يقبل قول المعزول إلا أن يعترف الذي هو في يده أن المعزول سلمها إليه فيقبل قوله فيها.

ويجلس الحاكم جلوساً ظاهراً في المسجد.

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحمٍ محرمٍ، أو ممن جرت عادته قبل القضاء

احتياطاً في حفظه حقوق المسلمين .

وينظر في الودائع وارتفاع [ق/١٨٨] الوقوف فيعمل على ما تقول به البينة أو يعترف به من هو في يده؛ لأنه مأمور بوضع الشيء في محله، وإيصال الحق إلى مستحقه .

ولا يقبل قول المعزول ؛ لما مر .

ولا يقبل الذي في يده أن المعزول سلمها إليه فيقبل قوله فيها ؛ لأن ذا اليد أقر أن يده مستفادة من جهة فصار كأن يده باقية .

ويجلس في الحكم جلوساً ظاهراً في المسجد ؛ لأنه عليه السلام كان يجلس في المسجد كذلك ، وكذلك الأئمة بعده . وقولنا : (جلوساً ظاهراً) [ق/٢٢٨ب] : ليصل إليه جميع الناس على وجه واحد من غير حجاب ، ولا بواب .

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحمٍ محرمٍ منه ، أو ممن جرت عادته بمهاداته

بمهاداته.

ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة، ويشهد الجنازة، ويعود المريض.
ولا يضيف أحد الخصمين دون خصمه، وإذا حضرا سوى بينهما في
الجلوس والإقبال، ولا يسار أحدهما، ولا يشير إليه، ولا يلقيه حجة.
فإذا ثبت الحق عنده، وطلب صاحب الحق حبس غريمه، لم يعجل

قبل القضاء ؛ لأن فيه مظنة التهمة والنشبه إلى الميل ، بخلاف ذى
الرحم ؛ لأن ردها منه يؤدي إلى قطيعة الرحم .
ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة ؛ لأن الخاصة مظنة [ق/١٩٩أ]
التهمة .

ويشهد الجنازة ، ويعود المريض ؛ لأنه فعل مندوب إليه شرعاً .
ولا يضيف أحد الخصمين دون خصم ؛ لما مر من إيهام التهمة .
فإذا حضرا سوى بينهما في الجلوس والإقبال ، ولا يسار أحدهما ، ولا
يشير إليه ، ولا يلقيه حجة ؛ احترازاً عن التهمة ، وامتنالاً لقول عمر رضى
الله عنه فيما كتب إلى أبى موسى الأشعري : (آسن بين الناس فى وجهك
ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ، ولا ييأس ضعيف من
عدلك) (١) .

فإذا ثبت الحق عنده ، وطالب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل

(١) أخرجه الدارقطني (٤ / ٢٠٧) والبيهقي في الكبرى (٢٠٣٢٤) ، وابن عبد البر في
الاستذكار (٧ / ١٠٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢ / ٧١) . وصححه الشيخ
الألباني رحمه الله .

بحبسه، وأمره بدفع ما عليه، فإن امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده، كثمن المبيع وبديل القرض، أو التزمه بعقد، كالمهر والكفالة، ولا يحبسه فيما سوى ذلك إذا قال: إني فقير، إلا أن يثبت غريمه أن له مالا، ويحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه، فإن لم يظهر له مال خلى سبيله، ولا يحول بينه وبين غرمائه.

ويحبس الرجل في نفقة زوجته، ولا يحبس والد في دين ولده إلا إذا امتنع من الإنفاق عليه.

بحبسه، وأمره بدفع ما عليه ؛ لأن الحبس جزاء الظلم ، ولم يبين ظلمه .
فإن امتنع حبسه ؛ لظهور الظلم منه .

وإنما يحبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده ؛ كثمن المبيع، أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة، ولا يحبسه فيما سوى ذلك إذا قال : إني فقير، إلا أن يثبت غريمه أن له مالا ، ويحبس شهرين أو ثلاثة ، ثم يسأل عنه؛ فإن لم يظهر له مال خلى سبيله ، ولا يحول بينه وبين غرمائه : وقد بينا هذه المسائل في الحجز .

ويحبس الرجل في نفقه زوجته ؛ لأنه مال واجب كالدين .
ولا يحبس والد في دين ولده ؛ لأن الحبس عقوبة ، ولا يستحق الولد على والده عقوبة ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ (١) .
إلا إذا امتنع من الإنفاق عليه ؛ دفعاً للهلاك عن الولد ، واحترازاً لئلا

ويجوز قضاء المرأة في كل شيء، إلا في الحدود والقصاص.
ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا شهد به عنده، فإن
شهدوا على خصم حكم بالشهادة، وكتب بحكمه، وإن شهدوا بغير حضرة
خصم لم يحكم، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه.

تسقط ؛ فإنها لا تسقط بمضى الزمان ، بخلاف سائر الديون .
ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص ؛ اعتباراً
بالشهادة .
وعند الشافعي لا يجوز ؛ لقوله عليه السلام : «ما أفلح قوم وليتهم
امراً» (١) .

إلا أن هذا يدل على كراهية ذلك ، وبه نقول ، أو نقول : المراد :
الإمامة ، وذلك مجمع عليه .

ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق إذا شهد به عنده ؛
للضرورة والحاجة والحاجة [كالشهادة على الشهادة] (٢) ولأنه فعل القضاة
من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا ؛ من غير نكير .

فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة وكتب بحكمه ، وإن شهدوا بغير
حفرة الخصم لم يحكم ، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه ؛ لأن

(١) أخرجه البخاري (٤١٦٣) ، (٦٦٨٦) ، والترمذي (٢٢٦٢) والنسائي (٥٣٨٨) وأحمد
(٢٠٤١٨) ، (٢٠٩٢) والحاكم (٤٦٠٨) والبيهقي في الكبرى (٤٩٠٧) ، (٢٠١٤٩) ،
عن أبي بكرة قال لقد نفعتني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعد ما كدت
أن ألحق بأصحاب الجمل فاقاتل معهم قال : لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا
عليهم بنت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » . (٢) سقط من أ.

ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه، ثم يختمه بحضرتهم ويسلمه إليهم، فإذا وصل إلى القاضي لم يقبله إلا بحضرة الخصم، فإذا سلمه الشهود إليه نظر

[القضاء عندنا] ^(١) على الغائب عندنا لا يجوز ؛ فيكون الكتاب لنقل الشهادة؛ كالشهادة على الشهادة .

ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين ؛ لاحتمال التزوير فلا يكون حجة بالشك ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم؛ ليعرفوا ما فيه .

ثم [يجمعه] ^(٢) ويسلمه [إليهم] ^(٣) ؛ نفيًا للشك والتردد من كل وجه .
فإذا وصل إلى القاضي لم يقبله إلا بمحضر من الخصم ؛ لأن المقصود [ق/١٨٩د] هو الحكم ، ولا يحكم على الغائب قبل حضوره لا حاجة إلى فسخه .

فإذا سلمه الشهود إليه نظر إلى ختمه ؛ فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إلينا في مجلس حكمه وقرأه [علينا وختمه . فضه القاضي وقرأه ^(٤) على الخصم وألزمه ما فيه ؛ لأنه وجد أبو يوسف، وابن أبي ليلى: إذا شهدوا على الكتاب والخصم يثبت أنه كتاب القاضي ؛ فإذا قرأه المكتوب إليه عرف ما فيه .

(٢) في أ : يختمه .

(١) في أ : القاضي .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من أ .

إلى ختمه، فإن شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إلينا في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه، فضه القاضي، قرأه على الخصم، وألزمه ما فيه.

ولا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص، وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض ذلك إليه.

وإذا رفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاه إلا أن يخالف الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو يكون قولاً لا دليل عليه.

ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه.

إلا أن في ذلك ذلك شهادة بغير علم؛ لاحتمال وقوع الغلط فيه؛ قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١).

ولا يقبل كتاب القاضي في الحدود والقصاص؛ لما مر في الشهادة على الشهادة.

وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض ذلك إليه؛ لأن القاضي بمنزلة الرسول، أو الوكيل عن المسلمين؛ فلا يمكن النيابة.

فإذا رفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاه؛ لأن نقض الاجتهاد بالاجتهاد لا يجوز؛ لتساويهما في الظن.

إلا أن يخالف الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو يكون قولاً لا دليل عليه؛ لأنه حينئذ يكون نقض للاجتهاد بالنص.

ولا يقضي القاضي على غائب؛ لقوله عليه السلام لعلى حين بعثه

وإذا حكم رجلان رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز إذا كان بصفة الحاكم.

[ق/٢٢٩ب] إلى اليمن : « لا تحكم لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر »^(١).

إلا أن يحضر من يقوم مقامه [ق/ ٢٠٠أ] ؛ لأن الخصومة مما يجزئ فيه النيابة .

وتعلق الشافعي بقوله عليه السلام لهند : « خذى من مال أبى سفيان ما يكفيك وولدك »^(٢) لا يصح ؛ لأنه كان على طريق الفتيا ؛ بدليل أنه لم يستحلفها أنها لم تستوف النفقة ، ولم يعين قدر ما تأخذه .

وإذا حكم رجلان رجلاً يحكم بينهما ورضيا بحكمه : " جاز إذا كان بصفة الحاكم ؛ لالتزامهما ذلك ، وقد حكم النبي ﷺ سعد بن معاذ فى بنى قريظة ورضي بحكمه . وعمر حكم زيد بن ثابت فى منازعة كانت بينه وبين أبى بن كعب .

وإنما شرطت صفة الحاكم ؛ لأنه صار بمنزلة القاضى فى حقهما .

(١) الزخرف : ٨٦ .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٨٢) والنسائي فى الكبرى (٨٤٢٠) وأحمد (٨٨٢) ، (١٢٧٩) وأبو يعلى (٣٧١) والضياء فى المختارة (٧٧٤) وابن سعد فى الطبقات (٢ / ٣٣٧) والحاكم (٧٠٢٥) والبيهقي فى الكبرى (١٩٩٤٠) ، (٢٠٧٣) ، وابن حزم فى المحلى (٩ / ٣٦٧) .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وحسنه الحافظ فى الفتح (١٣ / ١٧١) .

وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

ولا يجوز تحكيم الكافر، والعبد، والذمي، والمحدود في القذف،
والفاسق، والصبى.

ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، فإذا حكم
لزمهما، وإذا رفع حكمه إلى القاضي فوافق مذهبه أمضاه، وإن خالفه أبطله.
ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص.

وإن حكما في دم خطأ فقضى الحاكم على العاقلة بالدية لم ينفذ حكمه،

ولا يجوز تحكيم الكافر، والعبد، والمحدود في القذف،
والفاسق، والصبى، لما ذكرنا أنه يصير بمنزلة القاضي في حقهما فتشترط
صفات القاضي .

ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، فإذا حكم
لزمهما ؛ لأنه صار قاضياً بتسليطهما فيعزل بعزلهما .
فإن [رجع] (١) حكمه إلى القاضي؛ فإن وافق مذهبه أمضاه ، وإن خالفه
أبطله ؛ لأن حكمه لا ينفذ على غيرهما لقصور ولايته .

ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ؛ لأن التحكيم يكون من
صاحب الحق ، والحدود حق الله تعالى .

وأما القصاص : فلأن التحكيم يجرى مجرى الصلح، والصلح على
القتل لا يجوز .

وإن حكماه في دم خطأ فقضى الحاكم على العاقلة : لم ينفذ حكمه ؛ لما

(١) في ب، د : رفع .

ويجوز أن يسمع البينة، ويقضي بالنكول.
وحكم الحاكم لأبويه وولده وزوجته باطلٌ.

بيناً أن ولايته قاصرة لا تنفذ على غيرهما .
ولا يجوز أن يسمع البينة ويقضى بالنكول ؛ لأنهما أثبتا له
الحكم، وحكم الإسلام هذا .
وحكم الحاكم لأبويه، وولده، وزوجته باطل ؛ اعتباراً بالشهادة لمكان
التهمة .

كتاب القسمة

- ينبغي للإمام أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير أجر. فإن لم يفعل نصب قاسماً يقسم بالأجرة، ويجب أن يكون عدلاً، مأموناً، عالماً بالقسمة، ولا يجبر القاضي الناس على قاسمٍ واحدٍ، ولا يترك القسام يشتركون.

وأجر القسمة على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف

كتاب : القسمة

ينبغي للإمام أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير أجر؛ لأن القسمة قطع للخصومات ؛ فصار كالقضاء .
وإن لم يفعل نصب قاسماً يقسم بالأجرة ؛ لأنه فعل حسي منفعتة عائدة إليها ؛ فجاز أن تجب الأجرة عليهما ، والأولى أن لا يأخذ أجراً ؛ للشبهة بالقضاء .
ويجب أن يكون عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة ؛ لأن القاضي يأخذ بقوله ؛ فصار كالشاهد .

ولا يجبر القاضي الناس على واحد ؛ لأن فيه حرجاً وحجراً .
ولا يترك القسام يشتركون ؛ لئلا يؤدي إلى الضرر .
وأجره القسمة على عدد الرؤوس ؛ لأنها أجره العمل ، والعمل في

ومحمد: على قدر الأنصباء.

وإذا حضر الشركاء وفي أيديهم دارٌ أو ضيعةٌ ادعوا أنهم ورثوها عن

تميز الكثير من القليل كهو في تميز القليل من الكثير .

وقالا: على قدر الأنصباء ؛ لأنها تجب بالعمل في ملك مشترك فتكون

على قدر المالكين ؛ كما في نقل الطعام المشترك .

وعن أبي حنيفة : إن طلب القسمة أحدهما فالأجرة عليه ؛ لأن منفعتها

عائدة إليه ، والظاهر أن امتناع الآخر للضرر ؛ فلم يكن في القسمة

[ق/ ١٩٠ د] فائدة .

وإذا حضر الشركاء إلى القاضى وفي أيديهم دار أو ضيعة ادعوا أنهم

ورثوها عن فلان : لم يقسمها عند أبي حنيفة حتى يقيموا البينة على موته

وعدد ورثته ؛ لأنهم بدعوى الميراث اعترفوا بالملك للميت ، وإنما ينتقل إليهم

بالقسمة ، والقاضى مأمور بحفظ حقوق الميت فلا يصدقهم على ذلك إلا

بالبينة ، بخلاف ما لو كان المشترك ما سوى العقار ادعوا أنه ميراث قسمه

في قولهم استحساناً ؛ لأنه الحفظ في المنقول بالقسمة لأن كل واحد يحفظ

ما يحصل في يده .

وقالا: يقسمها باعترافهم،[ويذكر]^(١) في كتاب القسمة أنه قسمها

بقولهم ؛ اعتباراً بالمنقول ؛[من]^(٢) نحيث يدهم ثابته وهى دليل الملك، وإنما

يكتب فى كتاب القسمة ذلك لئلا يكون قضاء على شريك أو مالك؛ إن

(١) في أ : ويذكروا .

(٢) سقط من أ .

فلان لم يقسمها عند أبي حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته، وقال أبو يوسف ومحمد: يقسمها باعترافهم، ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم وإذا كان المشترك ما سوى العقار وادعوا أنه ميراث قسمه في قولهم جميعاً، وإن ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم، وإن ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل قسمه بينهم.

وإذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب أحدهم، وإن كان أحدهم ينتفع والآخر يستضر لقلّة نصيبه، فإن طلب صاحب الكثير قسم، وإن طلب صاحب القليل لم يقسم، وإن كان كل واحد يستضر لم يظهر من بعد .

وإن ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمة بينهم [لأنهم بالشراء لم يعزوا الحق لأحد. بخلاف الأثر على ما مر . وإن ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل قسمه بينهم]^(١) ؛ لأن اليد دليل ظاهر في الملك فيقبل قولهم . وفي رواية : لا يقسم حتى يقيموا البينة على الملك ؛ لجواز أن يكون في أيدهم والملك لغيرهم . وكذلك في مسألة شراء العقار ؛ لدعواهم الانتقال عن [ق/ ٢٠١ أ] البائع .

وإذا كان كل واحد [ق/ ٢٣٠ ب] من الشركاء ينتفع [بنصيبه قسم بطلب أحدهم؛ احترازاً عن الضرر الذي يلحقهم . وإذا كان أحدهم ينتفع]^(٢) والآخر يستضر لقلّة نصيبه ، فإن طلب

(١) سقط من أ ، د .

(٢) سقط من د .

يقسمها إلا بتراضيهما.

ويقسم العروض إذا كانت من صنف واحد، ولا يقسم الجنسان بعضهما في بعض، وقال أبو حنيفة: لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته وقال أبو

صاحب الكثير قسم ؛ لأن طلب الحق لا يبطل بضرر الغير .

وإن طلب صاحب القليل لم يقسم ؛ لأنه متعنت ، ولأنه لا منفعة له في هذه القسمة فلا تكون حقاً له ؛ فلا تقبل دعواه .

وإن كان كل واحد منهما يستفر لم يقسمها إلا بتراضيهما ؛ لأن كل واحد منهما لا حق له في المطالبة فيما يستفر به .

ويقسم العروض إذا كانت من صنف واحد ؛ لأن المقصود تعديل الأنصاء ، وهو ممكن فيهما .

ولا يقسم الجنسين بعضهما في بعض ؛ لتعذر ذلك .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يقسم الرقيق ، ولا الجواهر ؛ لتفاوته ؛ لأن التفاوت بين الآدميين أكثر من التفاوت بين الجنسين ؛ لما قد يشتمل عليه الشخص من العلم ، والفهم ، والذكاء ، والكياسة ، والرشاقة ، والحذاقة وغيرها ؛ ولهذا قال عليه السلام : « فرس خير من فرسين ، ورجل خير من ألف رجل » ، وإذا كان كذلك فلا يمكن التعديل .

وقال : يقسم الرقيق ؛ لأنه جنس واحد كالإبل والبقر .

وأما الجواهر إن كانت جنساً واحداً كبأن كان كله ياقوتاً أو زبرجداً :

جازت القسمة ؛ لإمكان التعديل .

وإن كانت أجناساً فلا يجوز ؛ لتعذره .

يوسف ومحمد: يقسم الرقيق.

ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رحي إلا أن يترضى الشركاء.

وإذا حضر وارثان وأقاما البيئة على الوفاة وعدد الورثة والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسمها القاضي بطلب الحاضرين، وينصب للغائب وكيلاً يقبض نصيبه، وإن كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم، وإن كان العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم، وإن حضر وارث واحد لم

ولا يقسم حمام ولا بئر ولا ضي إلا أن يترضى الشركاء ؛ لأن كل واحد يستفر به ، والحائط بين دارين كذلك .

وإذا حضر وارثان وأقاما البيئة على الوفاة وعدد الورثة ، والدار في أيديهما ، ومعهما وارث غائب : قسمها القاضي بطلب الحاضرين ، ونصب إلى الغائب وكيلاً يقبض نصيبه ، لأن أحد الورثة يجوز أن يكون خصماً عن الميت كما فى الدين المدعى على الميت ؛ فإذا حضر اثنان كان أحدهما مقضياً له ، والآخر مقضياً عليه . وللقاضى ولاية حفظ مال الغائب فينصب عنه وكيلاً .

وكذلك إن كان فيهم صغير نصب عنهم وكيلاً .

وإن لم يقيموا البيئة لم يقسموا عند أبى حنيفة ؛ لما مر .

وإن كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم ؛ لأن أحد الشريكين لا يكون خصماً عن الآخر ، ولا يجوز القضاء على الغائب ؛ فلا يقسم .

وإن كان العقار فى يد الوارث الغائب لم يقسم ؛ لأن الخصم وارث واحد لم يقسم ؛ لأن القسمة لا تصح إلا بين متقاسمين .

يقسم.

وإذا كانت دورٌ مشتركةٌ في مصرٍ واحدٍ قسمت كل دارٍ على حدثها في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن الأصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها.

وإن كانت دارٌ وضیعةٌ، أو دارٌ وحانوت، قسم كل واحدٍ على حدثه.

وإذا كانت الدور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار [منها]^(١) على حدثها ؛ لأن التفاوت بين الدارين كثير ؛ فإن الدور تختلف باختلاف البلدان ، والمحل ، وموضع الدار ، وفي تقطيعهما وهيئتهما اختلاف بين ؛ ولهذا لا يجوز التوكيل بشراء داره مطلقاً ، ولا يصح تسميتها في المهر ؛ فصارت كأجناس مختلفة فلا يجوز قسمة بعضها في بعض إلا بالرضا ؛ لأنها تكون معاوضة محضة .

وقالوا: إن كان الأصح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها ؛ لأن القاضى يفعل الأصلح مع المحافظة على الحقين .

وإذا كانت دار وضیعة ، أو دار وحانوت : قسم كل واحد على حدثه ؛ لأنها أجناس مختلفة فلا يمكن فيها التعديل .

وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه ويعدله ويزرعه ويقوم البناء ، ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربه [ق / ١٩١ د] حتى لا يكون لنصيب الآخر تعلق بعضهم بنصيب الآخر تعلق ؛ لأن تمام التعديل والتميز به يحصل .

(١) سقط من ب ، د .

وينبغي للقاسم: أن يصور ما يقسمه، ويعدله، ويذرعه، ويقوم البناء، ويفرز كل نصبٍ عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلقاً، ثم يلقب نصيباً بالأول، والذي يليه بالثاني والثالث، وعلى هذا، ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني.

ولا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير إلا بتراضيهم.

ثم يلقب نصيباً بالأول والذي يليه بالثاني والثالث وعلى هذا يخرج القرعة؛ فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني؛ تطبيقاً للقلوب، ونفياً للتهمة .

والقياس أن لا يستعمل القرعة ، وإنما استحسنوا ؛ لما ورد فيها [ق/٢٠٢أ] من الآثار .

ولا تدخل الدراهم والدنانير في القسمة إلا بتراضيهم ؛ لأن القسمة تجرى في المشترك ، والمشارك بينهما العقار لا الدراهم ؛ فإن أراد أحدهم أن يبذل في مقابلة البناء الدراهم لا يقبل إلا برضا الآخر [ق/٢٣١ب] ، وإنما يجعل الزرع من الأرض بإزاء البناء .

فإن قسم بينهم ولأحدهم سبيل في ملك الآخر أو طريق لم يشترط في القسمة، فإن أمكن حرف الطريق والمسيل عنه فليس أن يستطرف ويسيل في [نصيب] (١) الآخر؛ لأن القسمة للإفراز والتمييز، فبدون ذلك لا يكون قسمة .

(١) في ب : ملك .

وإن قسم بينهم ولأحدهم مسيلٌ في ملكٍ لآخر، أو ريقٌ لم يشترط في
القسمة:

فإن أمكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له أن يستطرق ويسيل في
نصيب الآخر، وإن لم يمكن فسخت القسمة.

وإن كان سفلاً لا علو له، وعلو لا سفل له، وسفل له علو، قوم كل
واحدٍ على حدته، وقسم بالقيمة، ولا معتبر بغير ذلك.
وإذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان، قبلت شهادتهما.

وإن لم يمكن فسخ القسمة ؛ لأن شرعت لتكميل المنفعة ، فإذا لم يكن
لأحدهم طريق ولا سبيل لا ينتفع ، فإذا لم يكن لأحدهم طريق ولا سبيل
لا ينتفع به ، وفي الاستطراف في نصيب إضرار به ؛ فتعين الفسخ .
وإذا كان سفلاً لا علو له ، وعلو لا سفلاً له ، وسفل له علو : قوم كل
واحد على حدته ، وقسمه بالقيمة ، ولا يعتبر ذلك : وهذا قول
محمد ، اختاره صاحب الكتاب ؛ لأن الرغبات تختلف باختلاف البلدان في
العلو والسفل ؛ فمن البلاد ما يفضل فيها السفلى كبغداد والكوفة ، ومنها ما
يفضل فيها العلو كمكة وما والدها .

وأما عند أبي حنيفة : فذراع من السفلى بذراعين من العلو .

وعند أبي يوسف : ذراع بذراع .

وإذا اختلف المتقاسمون ، فشهد القاسمان : قبلت شهادتهما ؛ لتمام
أهليتهما . وقول محمد أنهما يشهدان على فعلهما حتى لا يقبل : لا
يستقيم ؛ لأنهما شهدا على التمييز ؛ وذلك بخروج القرعة .

فإن ادعى أحدهما الغلط، وزعم أن مما أصابه شيئاً في يد صاحبه، وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء، لم يصدق على ذلك إلا بيئته.
وإن قال "استوفيت حقي" ثم قال "أخذت بعضه" فالقول قول خصمه مع يمينه.

وإن قال "أصابني إلى موضع كذا فلم تسلمه إلي" ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه تحالفاً، وفسخت القسمة؛
وإن استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة ورجع بحصة ذلك من نصيب شريكه.

فإن ادعى أحدهما الغلط، ورغم أنه أصابه شيء في يد صاحبه، وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق؛ لأنه ادعى خلاف ما أقرب به؛ فلا يصدق إلا بيئته.

وإن قال: استوفيت حقي، ثم قال: أخذت بعضه مني: فالقول قول خصمه مع يمينه؛ لأنه ادعى عليه غصباً وهو منكر.

وإن قال أصابني أي موضع كذا، فلم يسلمه إليه ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه: تحالفاً، وفسخت القسمة؛ اعتباراً بالبيع؛ فإن القسمة مبادلة من وجه.

وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه: لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة، ويرجع بحصة ذلك من نصيب شريكه؛ لأنه يمكن جر حصته بالمثل، فلا يصار إلى الفسخ.

وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة.

وقال أبو يوسف: تفسخ القسمة ؛ لأنه تبين أن لهما شريكاً ثالثاً ، ولو كان كذلك لم يصح القسم ؛ كذا هذا .

والفرق : أنه إذا كان لهما شريك ثالث يثبت حقه في الجميع فلا يتأتى إخراجه ، إلا بالتفسخ فيؤدي إلى الشيوع في الجميع ، وهنا يؤدي إلى الشيوع في البعض .

وقول محمد كقول أبي حنيفة رحمه الله .

والله أعلم بالصواب ^(١) .

كتاب الإكراه

- الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر على إيقاع ما توعده به، سلطاناً كان أو لصاً.

وإذا أكره الرجل على بيع ماله، أو على شراء سلعة، أو على أن يقر لرجل بألف، أو يؤجر داره - وأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد، أو بالحبس المديد - فباع أو اشترى، فهو بالخيار: إن شاء أمضى البيع، وإن شاء فسخه. وإن كان قبض الثمن طوعاً فقد أجاز البيع.

كتاب : الإكراه

الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر على إيقاع ما توعده به سلطاناً كان أو لصاً ؛ لعموم قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ ﴾ (١) .

وإذا أكره الرجل على بيع ماله ، أو على شراء سلعة ، أو على أن يقر لرجل بألف ، أو يؤجر داره ، فأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس ، فباع واشترى : فهو بالخيار ؛ إن شاء أمضى البيع ، وإن شاء فسخه ، ويرجع بالمبيع ؛ لأن الإكراه يسلب صفة الرضا به ؛ فصار كخيار الشرط ، أو خيار العيب .

فإن كان قبض الثمن طوعاً فقد أجاز البيع ؛ لوجود الرضا دلالة .

وإن كان قبضه مكرهاً فليس بإجازة، وعليه رده إن كان قائماً في يده،
وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته.
وللمكره أن يضمن المكره إن شاء.

ومن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر - وأكره على ذلك بحبس،
أو ضرب، أو قيد - لم يحل له، إلا أن يكره بما يخاف منه على نفسه، أو على
عضو من أعضائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه، ولا
يسعه أن يصبر على ما توعد به، فإن صبر حتى أوقعوا به ولم يأكل فهو آثم.

وإن قبضة مكرهاً فليس بإجازة، وعليه رده إن كان قائماً في يده ؛ لأنه
لم يوجد الرضا صريحاً ، ولا دلالة ، وقال الله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً
عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (١).

وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته ؛ لأنه أتلف
مال الغير في يده من غير عقد [ق/ ٢٠٤أ] صحيح ؛ فيلزمه القيمة .

وللمكره أن يضمن المكره إن شاء ؛ لأنه أوقعه في هذه الورطة فينتقل
الحكم إليه شرعاً ؛ فصار كأنه سلم مال رجل إلى [ق/ ١٩٢د] آخر .
ومن أكره على أن يأكل الميتة ، أو يشرب الخمر ، وأكره على ذلك
بضرب أو حبس أو قيد : لم يحل له ؛ لأنه ضرر قليل .

إلا إن أكره بما يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، فإذا
خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا

وإن أكره على الكفر بالله عز وجل، أو سب النبي عليه الصلاة والسلام: بغيره، أو حبس، أو ضرب، لم يكن ذلك إكراهاً حتى يكره بأمرٍ يخاف منه على نفسه، أو على عضوٍ من أعضائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمروه به، ويورى، فإذا أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه، وإن صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجوراً.

اضطررتم إليه ﴿١﴾ ، والاضطرار [ق/٢٣٢ب] فى الخمسة إنما يكون لخوف تلف النفس أو العضو ؛ فكذا هذا .

ولا يسعه أن يصبر على ما توعد به ، فإن صبر حتى أوقعوا به فلم يأكل فهو آثم ؛ لأنه حينئذ يحل تناوله ؛ فصار كما لو امتنع من أكل الطعام الحلال حتى مات أو تلف عضو منه .

وإن أكره على الكفر بالله تعالى ، أو سب النبي عليه السلام بغيره أو ضرب لم يكن ذلك إكراهاً حتى يكره بأمرٍ يخاف منه على نفسه، أو على عضو من أعضائه ، لأن حرمة الكفر أعظم من حرمة أكل الميتة ؛ فما لا يستباح به الميتة أولى أن لا يستباح به الكفر .

فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمروه به ويؤدى . فإذا أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (٢) .

وإن صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجوراً ؛ لأنه قصد بذلك

(١) الأنعام : ١١٩ .

(٢) النحل : ١٠٦ .

وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه، أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك، ولصاحب المال أن يضمن المكره.

وإن أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يقدم عليه، ويصبر حتى يقتل،

إعزاز الدين والتشدد في ذات الله تعالى ، وقال الله تعالى : ﴿ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ . . ﴾ (١) الآية .

وإن أكره على إتلاف مال مسلم أو ذمي ، يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه: وسعه أن يفعل ذلك ؛ اعتباراً بالمضطر في المخصصة .
ولصاحب المال أن يضمن المكره ؛ لأن المأمور بمنزلة الإزالة ؛ فصار كأن المكره باشر بنفسه .

وإن أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ؛ لأن قتل المسلم لا يستباح بأمر ما سوى الخلال الثلاث .
فإن قتله كان أثماً ؛ لأنه فعل أمراً محظوراً .

والقصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمداً ؛ لما مر أن الحكم ينتقل إليه ؛ لأن المكره مسلوب الاختيار؛ فصار كالألة بمنزلة السيف وغيره .
وأبو يوسف ألحفه بحافر البئر في إيجاب الدية دون القصاص ؛ لأنه لم يباشر .

وزفر ، والشافعي أوجبا القصاص على المكره ؛ لأنه هو المباشر .
إلا أن في الإيجاب على المكره دية كانت أو قصاصاً إيجاباً مع الاضطرار . وقد رفع النبي عليه السلام ذلك بقوله : «وما استكروها

فإن قتله كان آثماً، والقصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمداً.
وإن أكرهه على طلاق امرأته، أو عتق عبده ففعل، وقع ما أكره عليه،
ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد،
وبنصف مهر المرأة إن كان الطلاق قبل الدخول.
وإن أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة، إلا أن يكرهه
السلطان، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلزمه الحد.

عليه «(١)».

وإن أكرهه على طلاق امرأته، أو عتق عبده، ففعل: وقع ما أكره
عليه؛ لما مر في الطلاق.
ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد، وبنصف مهر المرأة إن كان قبل
الدخول؛ لأنه أُلّف عنه ملكه بطريق التعدي.
وإن أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة إلا أن يكرهه
السلطان؛ لأن غير السلطان يمكن دفع ظلمه بالسلطان.
وقالوا: لا يلزمه الحد؛ لوجود الإكراه حقيقة.
وقيل: هذا اختلاف زمان؛ ففي زمن أبي حنيفة لم يقدر غير السلطان
على الإكراه، وفي زمنهما تغير ذلك وكثرت الظلمة.
وقال زفر وهو قول أبي حنيفة الأول: يلزمه الحد بكل حال؛ لأن
الانتشار لا يكون إلا بلذة، والخوف ينافي الالتذاذ.

وإذا أكرهه على الردة لم تبين امرأته منه.

وإذا أكرهه على الردة لم تبين امرأته منه ؛ لما ذكرنا أنه يصر مرتدّاً في الحقيقة إذا كان قلبه بالإيمان .
والله أعلم بالصواب (١) .

(١) زيادة من ب ، د .

كتاب السير

- الجهاد فرضٌ على الكفاية، إذا قام به فريقٌ من الناس سقط عن الباقيين، وإن لم يَقم به أحدٌ أثم جميع الناس بتركه.

كتاب : السير

الجهاد فرض على الكفاية ؛ لقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١)، وقوله : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ (٢) إلى غيرها من الآيات .

وإنما كان [ق/ ٢٠٥أ] فرضاً على الكفاية ؛ لأنه لو وجب على الكفاية على التعيين لخرج الناس .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣) .

فإذا قام به [فريقه] (٤) من الناس سقط عن الباقيين ؛ لأن حكم الفرض على الكفاية هذا .

وإن لم يَقم به أحدٌ أثم جميع الناس بتركه ؛ لعموم الخطاب .

(١) التوبة : ٢٩ .

(٢) التوبة : ٤١ .

(٣) الحج : ٧٨ .

(٤) سقط من أ .

وقتل الكفار واجبٌ وإن لم يبدءونا، ولا يجب الجهاد على صبي، ولا على عبدٍ، ولا امرأةٍ، ولا أعمى، ولا مقعدٍ، ولا أقطع.

وإن هجم العدو على بلدٍ وجب على جميع المسلمين الدفع: تخرج المرأة بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن المولى.

وإذا دخل المسلمون دار حربٍ فحاصروا مدينةً أو حصناً دعوهم إلى

وقتل الكفار واجب وإن لم يبدءونا ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (١). ولو لم يجب إلا بعد أن [ق/١٩٣ ب] يبدءونا كما قال الثوري لكان ذلك لدفع شرهم . ولا يختلف الحال في ذلك بين المسلمين والكفار .

ولا يجب الجهاد على صبي ؛ لأنه غير مخاطب .
ولا عبد ، ولا امرأة [٥/٢٣٣ ب] ؛ لأن حق المولى والزوج مقدم على فرض الكفاية .

ولا على الأعمى ، ولا مقعد ، ولا أقطع ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ ﴾ (٢) الآية .

فإن هجم العدو على بلدٍ وجب على جميع المسلمين الدفع ؛ تخرج المرأة بغير إذن زوجها ، والعبد بغير إذن المولى ؛ لأن الفرض صار عيناً كالصلاة والصوم ، وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى .

وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينةً أو حصناً : دعوهم إلى

(١) التوبة : ٥ .

(٢) الفتح : ١٧ .

الإسلام، فإن أجابوهم كفوا عن قتالهم.

وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية، فإن بذلوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم.

ولا يجوز أن يقاتل من لم تبلغه دعوة الإسلام، إلا بعد أن يدعوهم،

الإسلام، فإن أجابوهم كفوا عن قتالهم ؛ لقوله عليه السلام : « أمرت أن أقاتل الناس . . » (١) الحديث .

وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية، فإن بذلوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ؛ لقول على رضى الله عنه : (إنما بذلوا الجزية لتصير دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا) (٢) .

ولا يجوز أن يقاتل من لم تبلغه دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعوه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٣) .

ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة ؛ لجواز أن يسلموا ؛ فيستغنى عن قتالهم .

ولا يجب ذلك ؛ لأنه عليه السلام أغار على بنى المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تسقى على الماء .

وإن أبوا : استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم، ونصبوا عليهم المناجيق، وحرقوهم ، وقطعوا أشجارهم، وأفسدوا زرعهم : والأصل فى

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٠٣) ومسلم (١٧٣٠) .

ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة، ولا يجب ذلك، وإن أبوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق، وحرقوهم، وأرسلوا عليهم الماء، وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زروعهم.

ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلمٌ أسيرٌ أو تاجرٌ.

وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار.

ذلك قوله تعالى : ﴿ ولا يظنون موطئاً يغيب الكفار .. ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ ما قطعتم منه لينة أو تركتموها قائمة .. ﴾ الآية . واللينة : النخلة .

وقد نصب النبي عليه السلام المنجنيف على الطائف ، وقطع كرومهم، وأحرق قصر عوف بن مالك .

ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلمٌ أسيرٌ أو تاجرٌ ؛ لأن قتلهم واجب ؛ فيكون من لا يجوز قتله فيهم لا يسقطه كما لا يسقطه الذراري والنسوان .

وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن رميهم، ويقصدون بالرمي الكفار ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتخذوا ذلك إلى إبطال قتالهم أصلاً ، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى وعند الشافعى لا يجوز رميهم إلا إذا ابتدءوا ؛ لأن فى ذلك إباحة قتل المسلمين برمى الكفار؛ وإنه لا يجوز .

ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان عسكرياً عظيماً
يؤمن عليه، ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها.
ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن سيده، إلا أن
يهجم العدو.

ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان عسكرياً عظيماً
يؤمن عليه؛ لأن الظاهر هو النصرة؛ قال عليه السلام: «لن يغلب اثنا عشر
ألفاً عن قلة» (١) إذا كانت كلمتهم واحدة .
ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ؛ لجواز أن يغلبوا فتقع
المصاحف والنساء في يد الكفار ؛ فيؤدى إلى القبيح .
ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن سيده. إلا أن يهجم
العدو: وقد بيناه .

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١١) والترمذي (١٥٥٥) وأحمد (٢٦٨٣)، وابن خزيمة (٢٥٣٨)
وابن حبان (٤٧١٧) ، وعبد بن حميد في مسنده (٦٥٢) والديلمي في مسند الفردوس
(٢٨٨٨) وأبو يعلى (٢٥٨٧) والحاكم (١٦١) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق
(٣٧ / ٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً به .

قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم وإنما روي
هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ ، وقد رواه حبان بن علي الغزي عن عقيل عن
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ ورواه الليث بن سعد عن
عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا .

وقال الحاكم : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف بين الناقلين فيه عن
الزهري ، وكذا قال الذهبي ، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا، ولا يغلوا، ولا يمثلوا، ولا يقتلوا امرأةً أو شيخاً فانياً ولا صبيّاً ولا أعمى ولا مقعداً، إلا أن يكون هؤلاء ممن له رأى في الحرب. أو تكون المرأة ملكة، ولا يقتلوا مجنوناً. وإذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقاً منهم وكان في ذلك

وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا، ولا يغلوا، ولا يمثلوا، ولا يقتلوا امرأة ولا شيخاً فانياً، ولا صبيّاً، ولا أعمى، ولا مقعد؛ لحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: « لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً »^(١). وقال عليه السلام: « أدرك خالداً وقل له : لا تقتلن امرأة، ولا [ق/٢٠٦أ] عسيفاً »^(٢) ولا أعمى، والزمن عاجز .

إلا أن يكون هؤلاء ممن له رأى في الحرب، أو تكون المرأة ملكة؛ لأن ضرره حيثئذ أكثر من ضرر المقاتل . وقد قتل النبي عليه السلام أم قرفة . ولا يقتل مجنوناً ؛ لأنه غير مكلف كالصبي . وإن رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب، أو فريقاً منهم، وكان في ذلك

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) وأبو داود (٢٦١٣) ، والترمذي (١٤٠٨) ، (١٦١٧) والنسائي في الكبرى (٨٥٨٦) ، (٨٦٨٠) ، (٨٧٦٥) ، (٨٧٨٢) ، وابن ماجه (٢٨٥٨) وأحمد (٢٣٠٨٠) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٦٩) وابن ماجه (٢٨٤٢) والنسائي في الكبرى (٨٦٢٥) ، (٨٦٢٦) وأحمد (١٦٠٣٥) وابن حبان (٤٧٨٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٢/٣) وعبد الرزاق (١٠٢٤٢) وأبو يعلى (١٥٤٦) والطبراني في الكبير (٤٦١٧) ، (٤٦٢١) والحاكم (٢٥٦٥) والبيهقي في الكبرى (١٧٨٨٣) ، (١٧٩٣٦) رباح بن الربيع ، قال الشيخ الألباني رحمه الله : حسن صحيح .

مصلحة للمسلمين فلا بأس به، وإن صالحهم مدة ثم رأى أن نقض الصلح أنفع نبذ إليهم وقاتلهم، وإن بدءوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ إليهم إذا كان ذلك باتفاقهم.

وإذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار.^١
ولا بأس بأن يعلق العسكر في دار الحرب، ويأكلوا ما وجدوه من

مصلحة للمسلمين : فلا بأس فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (١). وقد وادع النبي عليه السلام أهل مكة عام الحديبية .

فإن صالحهم مدة ثم رأى أن نقض الصلح أنفع نبذ إليهم وقاتلهم؛
لقوله تعالى : ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ (٢) .

فإن بدءوا بخيانة قاتلهم لم ينبذ إليهم إن كان ذلك باتفاقهم ؛ لأنهم لما
أخلوا بشرائط العهد فقد نقضوا العهد ولحقوا بدار الحرب .

وإذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار ؛ لقوله عليه السلام
في عبيد الطائف : «هم عتقاء الله» .

ولا بأس بأن يعلق العسكر [ق/ ١٩٤ ج] في دار الحرب، ويأكلوا ما
وجدوه من الطعام، ويستعملوا الخطب ، ويدهنوا بالدهن ، ويقاتلوا بما
يجدونه من السلاح [ق/ ٢٣٤ ب]، كل ذلك بغير قسمة ؛ لما روى أن أمير
الجيوش بالشام كتب إلى عمر رضى الله عنه : (إنا دخلنا إلى أرض كثيرة

(١) الأنفال : ٦٣ .

(٢) الأنفال : ٥٨ .

الطعام.

ويستعملون الخطب، ويدهنون بالهدن، ويقاتلون بما يجدونه من السلاح
بغير قسمة ذلك.

ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يتمولوه.

ومن أسلم منهم أحرز بإسلامه نفسه وأولاده الصغار وكل مال هو في
يده أو وديعة في يد مسلم أو ذمي، فإن ظهرنا على الدار فعقاره في زوجته

الطعام ، وإنى كرهت أن أقدم على شئ إلا بأمرك)، فكتب إليه عمر :
(مرهم فليأكلوا وليعلموا ، ولا يبيعوا بذهب ولا فضة ، ومن باع شيئاً
بذهب أو فضة ففيه الخمس) (١) .

ولا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ، ولا يملكونه ؛ لتعلق حق جميع
الغائمين به .

ومن أسلم منهم أحرز بإسلامه نفسه وأولاده الصغار وكل ما هو في
يده ، أو وديعة في يد مسلم أو ذمي ؛ لأن نفسه صارت معصومة
بالإسلام؛ وكذلك أولاده الصغار صاروا مسلمين بإسلامه . وماله في يده
حكماً؛ فلا يثبت فيه حكم الفئ .

وإن ظهرنا على الدار فعقاره فيء ؛ لأن تبع للدار .
وأولاده الكبار فيء ؛ لانقطاع التبعية والولاية عنهم .

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٥٠) وابن أبي شيبة (٥٠٤/٦) والبيهقي في الكبرى
(١٧٧٨١) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٠ / ٦٠) .

فى وحملها فى، وأولاده الكبار فى.

ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب، ولا يجهز إليهم، ولا يفادون بالأسارى عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يفادى بهم أسارى المسلمين، ولا يجوز المن عليهم.

وزوجته فى ؛ لأنها ليست متابعة له فى الإسلام .
وكذلك حملها ؛ لأن الحمل يتبع الأم فى الرق والحرية ، وإن كان تبعاً للأب فى الإسلام .

ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب، ولا يجهز إليهم، ولا يفادون بالأسارى ؛ لأن فيه تقوية الكفار، وإهانة على أهل الإسلام .
وقالا، والشافعى : يفادى بهم أسارى المسلمين ؛ لحديث عمران بن حصين : (فادى رسول الله ﷺ رجلين من المسلمين برجلين من المشركين) (١) .

فأما المفادات بالله فلا تجوز ، إلا رواية عن محمد فى «السير الكبير» أنه لا بأس بها إذا كان بالمسلمين حاجة ضرورة إلى المال .
ولا يجوز المن عليهم ؛ لأن فيه إبطال حق الغائمين .
وإذا فتح الإمام بلدة عنوة فهو بالخيار : إن شاء قسمة بين المسلمين ؛ كما فعل النبى عليه السلام بخيبر .

وإذا فتح الإمام بلدًا عنوةً فهو بالخيار: إن شاء قسمه بين الغانمين، وإن شاء أقر أهله عليه ووضع عليهم الخراج، وهو في الأسارى بالخيار: إن شاء قتلهم، وإن شاء استرقهم، وإن شاء تركهم أحراراً ذمةً للمسلمين. ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب.

وإن شاء أقر أهله عليه، ووضع عليهم الخراج؛ كما فعل رضى الله عنه بأرض العراق .

وهو في الأسارى بالخيار: إن شاء قتلهم؛ لأنه عليه السلام قتل عقبة بن أبى معيط، والنضر بن الحارث بعد ما حصلا فى يده .
وإن شاء استرقهم؛ لأن الاسترقاق مشروع بالإجماع فى غير مشرك العرب .

وإن شاء تركهم أحراراً؛ حرمة للمسلمين؛ لما مر أن عمر رضى الله عنه فعل كذلك بالعراق .

ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب؛ لأن فيه تقوية الكفار .

المسلمين سألوا النبى ﷺ القسمة لما صدر يوم خيبر وهو يريد الجعرانة فلم يقسمها حتى أتى الجعرانة فقسمها (١). فلو كانت جائزة كما قال الشافعى لما أخرها مع المطالبة، وإنما قسم غنائم بنى المصطلق فى مكان القسمة؛ لأنها صارت دار الإسلام، وكذلك الجعرانة يومئذ من دار الإسلام .

(١) تقدم تخريجه .

وإذا أراد العود ومعهم مواش فلم يقدروا على نقلها إلى دار الإسلام ذبحوها وحرقوها ولا يعقرونها ولا يتركونها.

ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها إلى دار الإسلام، والردء

والردء، والعسكر سواء؛ لأن الاستحقاق ثبت بمجاوزة الدرب، ولأن المباشرة ستظهر وتقوى لوجود الرد؛ فكأنه يأخذ بقوتهم كما في المحاربين. وإذا لحقهم مدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة وإذا أرادوا العود إلى دار الإسلام ومعهم مواش فلم يقدروا على نقلها إلى دار الإسلام ذبحوها وأحرقوها؛ لئلا ينتفعوا بها. ولا يعقرونها؛ لأنه تعذيب الحيوان.

ولا يتركونها؛ لئلا يتقوا بها، ونهيه عليه السلام عن ذبح الحيوان [ق/٢٠٧أ] إلا لما كله يكشف عن جواز الذبح لغرض صحيح، وإيهان الكفرة وإضعافهم من أهم الأغراض. ولا حجة للشافعي فيه أنه لا يجوز الذبح.

ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها إلى دار الإسلام؛ لنهيه عليه السلام عن بيع الغنائم في دار الحرب، والقسمة بيع، ولأن إلى دار الإسلام شاركوهم فيها؛ لوجود الجهاد من المدد قبل استقرار الملك للعسكر؛ ولهذا أسهم النبي عليه السلام لابن عامر لما قدما عليه بحنين بعد تقضى الحرب.

وعند الشافعي إذا لحقوا بعد تقضى الحرب وجمع الغنائم لم يشركوهم.

والمقاتل في العسكر سواء.

وإذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام شاركوهم فيها، ولا حق لأهل سوق العسكر في الغنيمة إلا أن يقاتلوا. وإذا أمن رجلٌ حرٌّ أو امرأةٌ حرةٌ كافراً أو جماعةً أو أهل حصنٍ أو مدينةٍ

وبعد تقضى الحرب قبل الإحراز له قولان ؛ لقوله عليه السلام : «الغنيمة لمن شهد الواقعة» ، إلا أن المشهور أن هذا الخبر من قول عمر ، ولئن صح عن النبي عليه السلام فهو متروك الظاهر عنده ؛ فإن الكفار لو عادوا فقاتلهم المسلمون استحق المدد معهم بقضية الحديث ، وهو لا يقول به .

ولا حق لأهل سوق العسكر في الغنيمة إلا أن يقاتلوا ؛ لأن قصدهم التجارة لا الجهاد ؛ فصاروا كالنظارة [ق/١٩٥ د] .

وإذا أمن رجل حر، أو امرأة حرة كافراً، أو جماعة، أو أهل حصن أو مدينة : صح أمانهم ولم يجز لأحد من المسلمين قتلهم ؛ لقوله عليه السلام [ق/٢٣٥ ب] : «المسلمون تتكافأ دماءهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم» (١) .

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٥١) وابن ماجه (٢٦٨٣)، والنسائي (٤٧٣٥) ، (٤٧٤٥) ، وأحمد

(٩٥٩) ، (٩٩١) ، (٩٩٣) ، وأبو يعلى (٥٦٢) والحاكم (٢٦٢٣) ، والبيهقي في الكبرى

(١٣٥٤١) ، (١٥٦٨٨) (١٦٥٩٠) من حديث على رضي الله عنه ، وصححه الشيخ

الألباني رحمه الله .

صح أمانهم، ولم يجز لأحد من المسلمين قتلهم إلا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ إليهم الإمام.

ولا يجوز أمان ذمي، ولا أسير، ولا تاجر يدخل عليهم.

ولا يجوز أمان العبد عند أبي حنيفة إلا أن يأذن له مولاه في القتال، وقال أبو يوسف ومحمد : يصح أمانه.

وإذا غلب الترك على الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها، فإن غلبنا

وقد روى أن أم هانئ أجارت رجلين من المشركين ولم تمكن عليا من قتلها ، وأجاز النبي عليه السلام أمانها . وإذا صح أمان الواحد لم يجز لأحد قتلهم ؛ كما إذا أمنه الإمام .

إلا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ إليهم [الإمام لأن الضرر منفي شرعاً ولا يجوز أمان ذمي] ^(١) ولا أسير ، ولا التاجر الذي يدخل عليهم ؛ لأن الذمي منهم والأسير والتاجر في قهرهم ؛ فيضطر إلى إرادتهم .

ولا يجوز أمان العبد إلا أن يأذن له مولاه في القتال ؛ لأنه محجور عليه في القتال ، والأمان عقد، وعقد المحجور عليه لا يصح كالبيع وغيره .

وقال محمد ، والشافعي : يصح أمانه ؛ لما روى أن عمر أعلم بأمان عبد فقال : (أمان واحد من المسلمين كيف أرده ؟) . إلا أن الحديث ليس فيه أن العبد كان محجوراً ، بل الظاهر الإذن ؛ وإذا كان مأذوناً صح أمانه . وإذا غلب الترك على الروم فسبواهم وأخذوا مالهم : ملكوها ؛ لأن

على الترك حل لنا ما نجده من ذلك، وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدارهم ملكوها، فإن ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا، وإن دخل دار الحرب تاجرًا فاشترى ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام فمالكه بالخيار: إن شاء أخذه بالثمن الذي اشتراه به التاجر، وإن شاء ترك.

أموال أهل الحرب ورقابهم على أصل الإباحة؛ فتملك بالأخذ .
وإن غلبنا على الترك : حل لنا ما نجده من ذلك ؛ لما مر أنهم ملكوه ؛
فصار كسائر أموالهم .

وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدارهم : ملكوها ؛ لأن الاستيلاء والإحراز تسبب لثبوت الملك في حق المسلم إذا ورد على مال الكافر؛ فكذا في حق الكافر إذا ورد على مال المسلم ؛ لأن الأسباب لا تختلف ؛ كالبيع، والهبة، وغيرهما .

ولا حجة للشافعي في حديث العجوز التي ركب ناقه رسول الله ﷺ ونجت عليهما [من] (١) يد الكفار ؛ لأنه حكاية حال يحتمل أنه كان قبل الإحراز ، ومع الاحتمال لا تبقى حجة .

فإن ظهر المسلمون عليها فوجدوها قبل القسمة : فهي لهم بغير شيء ، وإن وجدوها [ق/ ٢٠٨] بعد القسمة أخذوا بالقيمة إن أحبوا؛ لما روى ابن عباس أن رجلاً وجد بغيراً له أصابه المسلمون ، فقال النبي عليه السلام : « إن وجدته قبل القسمة فهو لك ، وإن وجدته بعد القسمه خذه

(١) في أ : ما في .

ولا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة مدبرينا ومكاتبيننا وأمهات أولادنا وأحرارنا، ونملك عليهم جميع ذلك، وإذا أبق عبدٌ لمسلم فدخل إليهم فأخذه لم يملكوه عند أبي حنيفة. وإن ند بعيرٌ إليهم فأخذه ملكوه وإذا لم يكن للإمام حمولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام ثم يرتجعها فيقسمها.

ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة.

بالقيمة .

وعند الشافعي يأخذه في الوجهين بغير شيء ؛ بناء على أن الكفار لم يملكوه ؛ على ما مر .

وإذا دخل الحرب تاجر فاشترى ذلك ، وأخرجه إلى دار الإسلام : فمالكه الأول بالخيار ؛ إن شاء أخذه بالثمن الذي اشتراه به التاجر ، وإن شاء ترك ؛ لحديث تميم بن مطرفة أن رجلاً أصاب له العدو بعيراً ، فاشتراه منهم رجل فجاء به ، فعرفه صاحبه وخاصمه إلى النبي عليه السلام فقال له : « إن شئت أعطيتك بثمانه الذي اشتري به فهو لك ، وإلا فهو له » .

ولا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة مدبرينا ، ومكاتبيننا ، وأمهات أولادنا ، وأحرارنا ؛ لأن هؤلاء لا يملكون بسبب من الأسباب ؛ كالبيع والإرث في حق المسلمين ؛ فكذا بالاستيلاء .

ونملك عليهم جميع ذلك ؛ لأن أحرارهم محل السبي والاسترقاق ؛ فكذا هؤلاء .

ومن مات من الغائمين في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة، ومن مات منهم بعد إخراجها إلى دار الإسلام فنصيبه لورثته.

ولا بأس أن ينفل الإمام في حال القتال، ويحرض بالنفل على القتال

وإذا أبق عبد لمسلم فدخل إليهم فأخذوه : لم يملكوه، وإن ند بعير إليهم فأخذوه: ملكوه .

والفرق : أن العبد لما بلغ آخر جزء من أجزاء دار الإسلام انقطعت يد المولى عنه ؛ بدليل أنه لو وهبه من ابنه الصغير لا يصح .

وإذا انقطعت يد المولى ظهرت يد نفسه ، وصار في يد نفسه فلا يملك ؛ كالمكاتب ، والحر ، والبعير لا يذله ؛ فتثبت يد الكفار عليه .

وقالا: يملكون العبد ؛ لأنه محل الملك .

والفرق ما ذكرنا .

وإن لم يكن للإمام حمولة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغائمين قسمة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام ، ثم يرجعها منهم فيقسمها ؛ لأن في ذلك [منفعة] ^(١) راجعة إلى المسلمين ؛ فللإمام أن يكلفهم ذلك ؛ إذ لا يجوز القسم في دار الحرب ، ولا يترك المغانم فيها مع القدرة على نقلها . ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة ؛ لعدم ظهور الملك لكل واحد فيها .

ومن مات من الغارمين في دار الحرب فلا حتى له في الغنيمة ؛ لقول

(١) في أ : منفعتها .

فيقول:

من قتل قتيلاً فله سلبه، أو يقول لسرية: قد جعلت لكم الربع بعد الخمس، ولا ينفل بعد إحراز الغنيمة إلا من الخمس، وإذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة.

على رضى الله عنه : (من مات من الغانين قبل إحراز القسمة بدار الإسلام فلا شيء له) .

ومن مات منهم بعد إخراجها [ق/ ١٩٦ د] إلى دار الإسلام فنصيبه لورثته ؛ لأن حقهم قد استقر بالإحراز ؛ فينتقل إلى الورثة .

ولا بأس أن ينقل الإمام في حال القتال ، ويحرض بالقتل [ق/ ٢٣٦ ب]؛ فيقول : من قتل قتيلاً فله سلبه ؛ هكذا قوله عليه السلام يوم بدر .

أو يقول لسرية: جعلت لكم الربع بعد الخمس ؛ لأنه فيه تقوية لقلوب المسلمين ، وتشجيعاً لفرسانهم ؛ فكان مصلحة .

ولا ينفذ بعد إحراز الغنيمة إلا في الخمس ؛ لتعلق حق الغانين بالغنيمة ، وأما الخمس فأمر الإمام فيه نافذ .

وإذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة ، والقاتل وغيره سواء ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (١) الآية .

والقاتل وغيره فيه سواء. والسلب: ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه.

وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلفوا من الغنيمة ولا يأكلوا منها.

ومن فضل معه علفٌ أو طعامٌ رده إلى الغنيمة. ويقسم الإمام الغنيمة: فيخرج خمسها، ويقسم أربعة أخماسها بين

وعند الشافعي : إذا قتل مشركاً مقبلاً فله سلبه قال له الإمام ذلك أو لا ؛ لقوله عليه السلام : « من قتل قتيلاً فله سلبه » (١). إلا أنه يحتمل أنه قال ذلك شرطاً أو شرعاً ، وهو يملك الأمرين ، ومع الاحتمال لا تبقى حجة .

والسلب : ما على المقتول من ثيابه ، وسلاحه ، ومركبه ؛ لأنه اسم لما يسلب منه عرفاً ، فأما العبد ، والجنية فليس بسلب .

وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلفوا من الغنيمة ، ولا يأكل منها . ومن فضل معه طعام ، أو علف : يرده إلى الغنيمة ؛ لزوال الضرورة ، وتقرر الأملاك .

ويقسم الإمام الغنيمة فيخرج خمسها ، ويقسم الأربعة أخماس بين الغانمين ؛ للفارس سهمان ، وللراجل [ق/ ٢٠٩] سهم واحد ؛ لما روى عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً .

(١) تقدم تخريجه .

الغائمين: للفارس سهمان، وللراجل سهمٌ عند أبي حنيفة، وقالوا: للفارس ثلاثة أسهم، ولا يسهم إلا لفرسٍ واحدٍ.

وروى مكحول أن النبي عليه السلام أسهم للفارس سهمين. وروت كريمة بنت المقداد عن أبيها المقداد بن الأسود أن النبي عليه السلام أسهم له يوم بدر سهماً ولفرسه سهماً.

وقالوا، والشافعي: للفارس ثلاثة أسهم؛ لما روى ابن عمر أن النبي عليه السلام قال: «للفارس ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان لفرسه»^(١) ونحن قد روينا عنه بخلاف ذلك؛ فسقط الاحتجاج به، وبقيت أخبارنا سالمة عن المعارض.

ولا يسهم إلا لفرس واحد؛ لما روى أن الزبير حضر خيبر بأفراس، فلم يسهم له رسول الله ﷺ إلا لفرس واحد.

وكذا البراء بن أوس بن خالد قاد فرسين فلم يسهم له النبي - ﷺ إلا لفرس واحد.

وعن أبي يوسف أنه يسهم لفرسين، ولا يسهم لثلاثة؛ لأنه قد يحتاج إلى فرسين في القتال.

إلا أن [يكون]^(١) الإسهام للخيال على فلان القياس؛ لأنه آله كالسيف

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٨)، (٣٩٨٨) ومسلم (١٧٦٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهماً.

وأخرجه أبو داود (٢٧٣٣) وأحمد (٤٩٩٩) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه.

(٢) سقط من أ.

والبراذين والعثاق سواءً، ولا يسهم لراحلة ولا بغلٍ .
ومن دخل دار الحرب فارساً فنفق فرسه استحق سهم فارسٍ، ومن دخل
راجلاً فاشترى فارساً استحق سهم راجلٍ .

وغيره فيقدر ما تيقنا فيه أثبتناه .

والبراذين والعثاق سواء ؛ الإسهام ينطلق على الكل ، وكذا الرعب
يحصل به .

ولا يسهم لراحلة ولا بغل ؛ لعدم النص فيه ؛ فيبقى على أصل
القياس .

ومن دخل دار الحرب فارساً ثم نفق فرسه : استحق سهم فارس ، وإن
دخل راجلاً فاشترى فارساً : استحق سهم راجل ؛ لقول عمر رضى الله
عنه : (من جاوز الدرب فارساً ، ثم نفق فرسه فله سهم الفارس) ، ولأن
أول الجهاد يارهاب يحصل بمجاوزة الدرب فأقيم مقام حقيقة القتال ؛ لكون
الحقيقة عسيرة الوقوف عليها .

وعند الشافعى : المعتبر حال تقضى الحرب ؛ لأن الاستحقاق يتعلق
بالقتال .

قيل له : القتال يراد لإعزاز الدين وإعلاء كلمة الله تعالى ، وذلك
حاصل بالمجازة ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ ۚ ﴾ (١)
الآية .

ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يراه الإمام.

وأما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل، ويدخل فقراء ذوي القربى فيهم، ويقدمون، ولا يدفع إلى أغنيائهم شيء.

ولا يسهم لمملوك، ولا امرأة، ولا ذمي، ولا صبي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يراه الإمام؛ لحديث أبي هريرة: (كان النبي عليه السلام لا يسهم للعبد، والنساء، والصبيان).

وأما الخمس: فيقسم على ثلاثة أسهم؛ سهم لليتامى، وسهم للمساكين؛ وسهم لابن السبيل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ...﴾ (١) الآية.

يدخل فقراء ذوي القربى فيهم، ويقدمون، ولا يدفع إلى أغنيائهم شيء؛ لأن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، ولم يدفعوا إلى بنى هاشم وبنى المطلب شيئاً. خلاف مذهب الشافعي أنه يصرف إليهم خمس الخمس دون بنى أمية وبنى نوفل، ولو كان لهم حق لما قطعوه، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (٢)؛ إذ ليس فيه ذوا قربي النبي عليه السلام، أو قربي المسلمين؛ لأنه خطاب لهم؛ قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ...﴾ (٣) الآية، ولأن كل موضع ذكر

(١) الأنفال : ٤١ .

(٢) الأنفال : ٤١ .

(٣) البقرة : ١٩٣ ، الأنفال : ٣٩ .

وأما ذكر الله تعالى في الخمس فإنما هو لافتتاح الكلام تبركاً باسمه
وسهم النبي ﷺ سقط بموته كما سقط الصفي، وسهم ذوي القربى كانوا
يستحقونه في زمن النبي ﷺ بالنصرة، وبعده بالفقر.

وإذا دخل الواحد أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام

[ق/٢٣٧ب] ذوى القربى فى القرآن المراد : ذووا قربى المسلمين ، ولأنه لو
كان الاستحقاق بالقرابة لما اختص به البعض دون البعض [ق/١٩٧ د] .
فأما ذكر الله تعالى فى الخمس فإنما هو لافتتاح الكلام تبركاً باسمه ؛
كذا روى عن حسن بن محمد .

وسهم النبى عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفى ؛ لما مر أن
الخلفاء قسموا الخمس على ثلاثة أسهم ، لأن الاستحقاق يبطل بالموت كما
بطل فى الصفى بالإجماع ، ولو كان ينتقل إلى الإمام كما قال الشافعى
لأخذه الأئمة بعده ، ولو أخذوه لنقل نقل استفاضة .

وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه فى زمن النبى عليه السلام بالنصرة؛
وبعده بالفقر ؛ لأنه عليه السلام أعطى بنى المطلب وحرم بنى أمية وهم
أقرب إليه ؛ لأن أمية أخو هاشم لأبيه وأمه ، والمطلب أخوه [ق/٢١٠أ]
لأبيه فانقطعت حجة الشافعى بتعليل النبى عليه السلام ؛ فإنه لما كلمه فى
ذلك عثمان بن عفان ، وجبير بن مطعم قال : « إنهم لم يزالوا هكذا فى
الجاهلية والإسلام ، وشبك بين أصابعه » ، ولأنه بدل الصدقة بالحديث
فيكون كمن كانت له الصدقة وهو الفقير .

وإذا دخل الواحد والاثنان دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام ، وأخذوا

فأخذوا شيئاً لم يخمس .

وإن دخل جماعة لها منعةٌ وأخذوا شيئاً خمس، وإن لم يأذن لهم الإمام وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له أن يتعرض لشيءٍ من أموالهم ولا من دمائهم، وإن غدر بهم وأخذ شيئاً وخرج به ملكه ملكاً محظوراً، ويؤمر أن يتصدق به .

شيئاً لم بخمس ؛ لأنه مال مباح أخذ عن غير وجه المقابلة ؛ فصار كالصيد والخطب .

والشافعي أوجب الخمس لتسميته غنيمة .

إلا أن اسم الغنيمة عند العرب يتناول المأخوذ بالقهر والغلبة ، وهذا ليس كذلك .

فإن دخل جماعة لها منفعة ، فأخذوا شيئاً : خمس وإن لم يأذن لهم الإمام ؛ لأنهم يأخذونه على وجه القهر والغلبة .

وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له أن يتعرض إلى شيء من أموالهم ، ولا دمائهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ ^(١) ، وقوله عليه السلام : « المسلمون عند شروطهم » ^(٢) .

فإن غدر بهم ، وأخذ شيئاً وخرج به : ملكه ملكاً محظوراً ، ويؤمر أن يتصدق به ؛ لأنه ملكه بسبب الغدر ، وهو حرام .

(١) المائدة : ١ .

(٢) تقدم تخريجه .

وإذا دخل الحربى إلينا مستأمناً لم يمكن أن يقيم فى دارنا سنةً، ويقول له الإمام: إن أقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية، فإن أقام أخذ منه الجزية، وصار ذمياً. ولم يترك أن يرجع إلى دار الحرب، وإن عاد إلى دار الحرب وترك وديعةً عند مسلمٍ أو ذمىٍ أو ديناً فى ذمتهم فقد صار دمه مباحاً بالعود وما فى دار الإسلام من ماله على خطرٍ، فإن أسوأ قتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فيئاً.

وإذا دخل الحربى إلينا مستأمناً : لم يكن أن يقيم فى دارنا سنة ، ويقول له الإمام : إن أقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية ، فإن أقام أخذت منه الجزية : والأصل أن الحربى لا يمكن من الإقامة فى دارنا ؛ لئلا يكون عيناً وريبه للكفار ، إلا اليسير لدفع الحوائج ؛ فقدر ذلك بسنة ؛ لأنه قد لا تنقضى حوائجه بدون ذلك بأن باع المتاع نسيئة ، أو أداى مسلماً ديناً وصار ذمياً .

ولم يترك أن يرجع إلى دار الحرب ؛ لأن الجزية بدل للإسلام ؛ فلا يمكن من نقضها .

فإن عاد إلى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمى ، أو ديناً فى ذمتهم : فقد صار دمه مباحاً بالعود ؛ لأنه فى دار الحرب ، وهو من أهلها . وما فى دار الإسلام من ماله فهو على خطر ؛ لأن يد المسلم والذى باقية لم تبطل .

فإن أسر ، أو قتل : سقطت ديونه ، وصارت الوديعة فيئاً ؛ لأنه بالأسر لم يبق فصار كأنه أسر والوديعة فى يده ، وقد بطلت مطالبته بالديون

وما أوجف عليه المسلمون من أموال أهل الحرب بغير قتالٍ يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج.

وأرض العرب كلها عشر، وهي: ما بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن بمهرة إلى حد الشام، والسواد أرض خراج، وهو: ما بين العذيب إلى عقبة حلوان، ومن العث إلى عبادان.

فسقطت .

وقوله : (أو قتل) يعنى : بعد الظهور على الدار ، أما القتل بدون الظهور كالموت ؛ فيصير ماله لورثته .

وعند الشافعى : الوديعة لورثته ، وفى الدين له قولان ؛ لأنه مال له أمان ؛ فلا يبطل ببطلان الأمان ؛ كما لو لحق بدار الحرب ، ولم يغلب عليه .

والفرق : أن بالغلبة تبطل الحقوق ، ولا تبطل بمجرد اللحق .

وما أوجف عليه المسلمون من أموال أهل الحرب بغير قتال : يصرف فى مصالح المسلمين كما يصرف الخراج ؛ لأنه حصل بقوة المسلمين كما يصرف الخراج ؛ لأنه حصل بقوة المسلمين من غير قتال ؛ فكانت كالجزية ، وأرض العرب كلها أرض عشر ؛ وهى ما بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن بمهرة إلى حد الشام ؛ لأن الخراج ابتداء لا يجب إلا بعقد الذمة ، وعقد الذمة من مشركى العرب لا يصح كما فى الجزية .

والسواد أرض خراج ؛ وهو ما بين العذيب وعقبة حلوان ، ومن العث إلى عبادان ؛ لأن عمر لما فتحها بعث إليها حذيفة بن اليمان ، وعثمان بن

وأرض السواد مملوكةٌ لأهلها: يجوز بيعهم لها، وتصرفهم فيها.
وكل أرضٍ أسلم أهلها عليها أو فتحت عنوةً وقسمت بين الغائمين فهي
أرضٍ عشرٍ.

وكل أرضٍ فتحت عنوةً وأقر أهلها عليها فهي أرضٍ خراجٍ.
ومن أحيا أرضاً مواتاً فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها: فإن كانت
من حيز أرض الخراج فهي خراجيةٌ، وإن كانت من حيز أرض العشر فهي

حنيف فمسحها ووضعها عليها الخراج بحضرة الصحابة من غير نكير.
وكذلك اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام .

وأرض السواد مملوكة لأهلها؛ يجوز بيعهم لها، وتصرفهم فيها ؛ لما
ذكرنا أن عمر رضى الله عنه [ق/ ٢٣٨ ب] تركها فى أيديهم ووضع عليها
وعلى رؤوسهم [الخراج] ^(١) ، ولا يمكن جعله بيعاً أو إجازة [ق/ ١٩٨ د]؛
لجهالتهم الثمن أو الأجرة ، ومدة الإجارة .

وكل أرض أسلم عليها أهلها وفتحت عنوة فقسمت بين الغائمين فهي
أرض عشر ؛ لأن المسلم لا يتدئ بالخراج ؛ لأنه فى معنى الجزية .
وكل أرض فتحت عنوة ، أو أقر أهلها فهي أرض خراج ؛ لأنه حق
يتدئ به الكافر ؛ فكانت كالجزية مباحاً .

ومن أحيا أرضاً مواتاً فهي عند أبى يوسف [ق/ ٢١٠ أ] معتبرة بخيرها؛
فإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية ، وإن كانت من حيز أرض
العشر فهي عشرية ؛ لأن حيز الأرض فى حكمها وتبع لها ؛ ولهذا لا

عشرية، والبصرة عنده عشرية بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، وقال محمد: إن أحياء يبئر حفرها أو عين استخرجها أو ماء دجلة أو الفرات أو الأنهار العظام التي لا يملكها أحد فهي عشرية، وإن أحياءا بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم مثل نهر الملك ونهر بزدجرد فهي خراجية، والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على أهل السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيز^١ هاشمي وهو الصاع ودرهم، ومن جريب الرطبة خمسة دراهم، ومن جريب

يجوز لأحد من غير أهل القرابة إحياء ما في حيز القرية .

والبصرة عنده عشرة بإجماع الصحابة ؛ لأن القياس أن تكون خراجية؛ لكونها في خير أرض الخراج ، إلا أنه ترك القياس لإجماع الصحابة .
وقال محمد : إن أحياءا يبئر حفرها ، أو عين استخرجها ، أو ماء دجله والفرات والأنهار العظام التي لا يملكها أحد فهي عشرية ؛ لأن الخراج فيء لا يبتدأ به إلا بالتزام .

وإن أحياءا بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم ؛ مثل نهر الملك ، ونهر يزدجرد : فهي خراجية ؛ لأنه صار ملتزماً للخراج إذا انتفع بالمياه الخراجية .
والخراج الذي وضعه عمر على السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيز هاشمي ؛ وهو الصالح ودرهم ، ومن الرطبة خمسة دراهم ، ومن الجريب الكرم المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم^(١) وكان ذلك بمحض من الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد ؛ فكان إجماعاً .

(١) تقدم تخريجه .

الكرم المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم، وما سوى ذلك من الأصناف يوضع عليها بحسب الطاقة، فإن لم تطق ما وضع عليها نقصهم الإمام، وإن غلب الماء على أرض الخراج أو انقطع عنها أو اصطلم الزرع آفة فلا خراج عليهم، وإن عطلها صاحبها فعليه الخراج. ومن أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله.

وما سوى ذلك من الأصناف يوضع عليها بحسب الطاقة ؛ لأن عمر رضى الله عنه لما بعث حذيفة ، وابن حنيف وضعا كذلك ، قال لهم عمر: (لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق ؟) فقالا : (لا بل لو زدنا لطاقت) ؛ فدل على أن المعتبر قدر الطاقة .

فإن لم تطق ما وضع عليها نقصهم الإمام ليرجع إلى قدر الطاقة ، وإذا غلب على أرض الخراج الماء ، أو انقطع عنها ، أو اصطلمت الزرع آفة : فلا خراج عليهم ؛ لأن وجب بإزاء النماء الحاصل ولم يحصل .

بخلاف ما لو عطلها صاحبها حيث يخرج الخراج ؛ لأن النماء حاصل تقديراً بالتمكن من الزراعة ، وإنما التفريط جاء من قبله ؛ فلا يعذر .

ومن أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ؛ لأن دهقانة نهر الملك لما أسلمت كتب فيها إلى عمر ، فكتب إليهم أن تقرر على أراضيها ، وتؤدى الخراج عنها ^(١) ، ولم ينكر عليه أحد .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٤٠٤) ، (٦/٤٦٣) وعبد الرزاق (١٠١٣٢) ، (١٩٤٠١) عن طارق بن شهاب به .

ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي، ويؤخذ منه الخراج، ولا عشر في الخارج من أرض الخراج.

والجزية على ضريين: جزيةً توضع بالتراضي والصلح، فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق،

ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي ؛ اعتباراً بسائر الأحوال .

ويؤخذ منه الخراج ؛ لالتزامه ذلك .

ويجوز أن يلزم المسلم بالالتزام ما لا يلزمه ابتداء ؛ كما لو كفل بالجزية عن ذمي .

ولا عشر في الخارج من أرض الخراج ؛ لما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « لا يجتمع على المسلم في أرضه العشر والخراج »^(١)، ولأن أحداً من أئمة العدل وولاية الحق لم يأخذ من أرض واحدة العشر والخراج ؛ فلو كان واجباً لما تركوه ، وقد مرت المسألة في الزكاة .

والجزية على ضريين : جزية توضع بالتراخي والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق ؛ لقوله عليه السلام: « المسلمون عند شروطهم »^(٢) ،

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧٢٩٠) وابن عدى في الكامل (٧/ ٢٥٤) .

قال البيهقي : هذا حديث باطل وصله ، ورفع ، ويحيى بن عنبسة متهم بالوضع قال أبو سعد قال أبو أحمد بن عدى إنما يرويه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم من قوله ، رواه يحيى بن عنبسة عن أبي حنيفة فأوصله إلى النبي ﷺ ، قال ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في ضعفه لروايته عن الثقات بالموضوعات .

(٢) تقدم تخريجه .

وجزيةٌ يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم، فيضع على الغني الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً يأخذ منه في كل شهر أربعة دراهم.

وكما صالح النبي عليه السلام أهل نجران .

وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم؛ فيضع على الغني الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً؛ يأخذ منه في كل شهر أربعة دراهم ، وعلى المتوسط الحال : أربعة وعشرين درهماً ؛ في كل شهر درهمن ، وعلى الفقير المعتمل : اثنا عشر درهماً؛ في كل شهر درهم ؛ لأن حذيفة ، وابن حنيف هكذا وضعوا على أهل السواد (١)، وأجيز عمر بذلك فأجازه بمحضر من الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد .

وعند الشافعي : هي مقدرة بدينار غنياً كان أو فقيراً ؛ لقوله عليه السلام : « خذ من كل حالم وحالة ديناراً » .

إلا أنه يحتمل أنه قال ذلك فيما وجب بالصلح ، وبه نقول ؛ والدليل عليه أنه قال : « من كل حالم وحالة » ، والجزية لا تجب على النساء .

وتوضع الجزية على أهل الكتاب ؛ لقوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ .. ﴾ (٢) الآية .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) التوبة : ٢٩ .

وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر درهمين، وعلى
 الفقير المعتمل اثني عشر درهماً في كل شهر درهماً.
 وتوضع الجزية على أهل الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان من العجم،
 ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب ولا على المرتدين.
 ولا جزية على امرأة، ولا صبي، ولا زمن، ولا أعمى، ولا فقير غير
 معتمل، ولا الرهبان الذين لا يخالطون الناس.
 ومن أسلم وعليه جزية سقطت عنه، وإن اجتمع حولان تداخلت
 الجزية.

وعلى [المجوسى]. [ق/ ١٩٩ د] لقوله عليه السلام [ق/ ٢٣٩ ب] عبدة
 الأوثان [من العجم] (١) « [سنة] أهل الكتاب » وعلى [عبدة الأوثان
 من العجم] ؛ لقوله عليه السلام إذا بعث جيشاً : « ادعوهم شهادة أن لا إله
 إلا الله » إلى أن قال : « فادعوهم إلى أداء الجزية » وهو عام .
 ولا توضع على عبدة الأوثان [ق/ ٢١١ أ] من (٢) العرب ، ولا المرتدين ؛
 لقوله تعالى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾ (٣)، والمرتد لا يجوز الجزية منه .
 ولا جزية على امرأة ، ولا صبي ، ولا زمن ، ولا أعمى ، ولا فقير غير
 معتمل ، ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس ؛ لأنها وجبت عن
 القتل ، ولا قتل عليهم .
 ومن أسلم وعليه جزية سقطت عنه ؛ لما روى أن ذمياً وجبت عليه

(٢) سقط من د .

(١) سقط من أ .

(٣) الفتح : ١٦ .

ولا يجوز إحداث بيعة ولا كنيسة في دار الإسلام، وإذا انهدمت الكنائس والبيع القديمة أعادوها.

جزية، وطولب فأسلم ، فقليل له : إنك أسلمت متعوذاً ، فقال : إن أسلمت متعوذاً ففي الإسلام التعوذ ، فأخبر بذلك عمر ، فقال : صدق ، وخلي سبيله (١) .

وعند الشافعي لا تسقط كالخراج .

والفرق أن الشرط في الجزية : أخذها على وجه الصغار ، ولا يجوز ذلك في حق المسلم ؛ فلهذا لا تجب عليه ابتداء ، بخلاف الخراج ؛ فافترقا .

وإذا اجتمع حولان تدخلت الجزيتان ؛ لأنها عقوبة فتتداخل عن اتحاد الأسباب كالحدود .

وقالا، والشافعي : لا تتداخل ؛ لأنه مال يجب في كل حول كالزكاة .

إلا أن الفرق بين ما يجب طاعة وبين ما يجب عقوبة واضح ؛ فلا يصح القياس .

ولا يجوز إحداث بيعة ، ولا كنيسة في دار الإسلام : لقوله عليه السلام

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (١٢٢) والبيهقي في الكبرى (١٨٤٨٨) من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن ربيعة قال : كنت مع مسروق بالسلسلة فحوتني أن تؤخذ منه الجزية فأتى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين إنني أسلمت والجزية تؤخذ مني قال : لعلك أسلمت متعوذاً ؟ فقال : أما في الإسلام ما يعيذني ؟ قال : بلى ، قال : فكتب عمر : أن لا تؤخذ منه الجزية . قال أبو عبيد : الشعوب : الأعاجم .
والحديث حسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيهم ومراكبهم وسروجهم
وقلانسهم، ولا يركبون الخيل، ولا يحملون السلاح.

« لا إحصاء في الإسلام ولا كنيسة »

وإذا انهدمت الكنائس والبيع القديمة أعادوها ؛ لأننا أقررناهم عليها .
ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيهم ، ومراكبهم ،
وسروجهم ، وقلانسهم ؛ لما روى أن عمر رضى الله عنه كتب إلى [أمراء
الأجناد]^(١) أن يأخذوا أهل الذمة بالتمييز ؛ لأن فيه إظهاراً للمذلة والصغار
عليهم ، وصوناً للمسلم أن يغتر في موالتهم . وإنما لم يأمر النبي عليه
السلام في يهود أهل المدينة بذلك ؛ لأنهم كانوا يعرفون بأعيانهم فلا يؤدي
إلى الاشتباه ، وأهل نجران كانوا منفردين بذلك .
ولا يركبون الخيل ، ولا يحملون السلاح ؛ لأن ذلك لإعزاز دين الله ،
وإعلاء كلمته .

ومن امتنع من الجزية ، أو قتل مسلماً ، أو سب النبي عليه السلام ، أو
زنا بمسلمة : لم يتنقض عهده ، ولا يتنقض العهد إلا أن يلحق بدار
الحرب، أو يغلبوا على موضع فيحاربونا ؛ لأن الجزية دين ، والامتناع من
أداء الدين لا يكون نقضاً للعهد .

والنبي عليه السلام لا يكون أعظم من سب الله تعالى والإشراك بالله
تعالى ، والزنا بالمسلمة معصية كسائر المعاصي . وقد قال اليهودى للنبي عليه
السلام : (السام عليك)^(٢) ، وهذا سب ، ولم يجعله النبي عليه السلام

(١) في د : كعب الأخبار .

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٧٧) ، (٦٠٣٢) ، (٦٠٣٨) ومسلم (٢١٦٥) من حديث عائشة

رضي الله عنها .

ومن امتنع من أداء الجزية، أو قتل مسلماً، أو سب النبي عليه الصلاة والسلام. أو زنى بمسلمة لم ينقض عهده، ولا ينتقض العهد إلا بأن يلحق بدار الحرب، أو يغلبوا على موضع فيحاربونا.

وإذا ارتد المسلم عن الإسلام عرض عليه الإسلام، فإن كانت له شبهة كشفت له، ويحبس ثلاثة أيام، فإن أسلم. وإلا قتل، فإن قتله قاتل قبل نقضاً .

وعند الشافعي : جميع ذلك نقض للعهد ؛ لأن قتالهم سقط بإعطاء الجزية ؛ قال تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ (١) ؛ فإذا امتنعوا وجب القتل ؛ لأن الآية تقتضى الالتزام ، وليس فيها ما يدل على التكرار .
وإذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله تعالى عرض عليه الإسلام ؛ رجاء أن يسلم .

فإن كانت له شبهة كشفت له ؛ لأن الظاهر أنه لا يرتد إلا لشبهة .
ويحبس ثلاثة أيام ؛ لما روى أن عمر رضى الله عنه لما بلغه أن أبا موسى الأشعري قتل مرتداً ولم يمهل له قال : اللهم لم آمره ، ولم أشهد ، ولم أرض . إذ أبلغت ، ألا حبستموه فى بيت ، وطبقتم عليه الباب ، وأمهلتموه ثلاثة أيام ؟

فإن أسلم ، وإلا قتل ؛ لقوله عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » (٢)

(١) التوبة : ٢٩ .

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٥٤) ، (٦٥٢٤) وأبو داود (٤٣٥١) والترمذي (١٤٥٨) والنسائي (٤٠٥٩) ، (٤٠٦٠) ، (٤٠٦١) ، (٤٠٦٤) ، (٤٠٦٥) ، وابن ماجه (٢٥٣٥) ، وأحمد (١٨٧١) ، (٢٥٥١) ، (٢٥٥٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما .

عرض الإسلام عليه كره له ذلك، ولا شيء على القاتل، فأما المرأة إذا ارتدت فلا تقتل، ولكن تحبس حتى تسلم.

ويزول ملك المرتد عن أمواله برده زوالاً مراعىً. فإن أسلم عادت على حالها.

وقوله : « لا يحل دم امرئ مسلم . . »^(١) الحديث .

فإن قاتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه كره له ذلك ؛ لما ذكرنا .

ولا شيء على القاتل ؛ لأنه قاتل مباح الدم .

وأما المرأة إذا ارتدت فلا تقتل، ولكن تحبس حتى تسلم ؛ لأنه عليه

السلام نهى عن قتل النسوان ؛ على ما مر .

ولا حجة للشافعى فى قوله عليه السلام : «من بدل دينه فاقتلوه»^(٢)؛

لأنه مختص بالرجال ؛ فإنه سئل عن النساء إذا ارتدت ؟ فقال [ق/ ٢٤٠

ب]: (يحبس ، ولا يقتلن) . والراوى إذا أفتى [ق/ ٢١٢ أ] بخلاف

الرواية يدل على الاختصاص ابتداءً ، أو على انتساخه .

ويزول ملك المرتد عن أمواله برده زوالاً مراعىً ، فإن أسلم عادت على

حالتها ؛ لأنه زالت عصمة دمه ؛ فكذا عصمة ماله .

وإنما يزول مراعى ؛ لأن حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة ،

وبين أن يثبت على ذلك فيقتل ؛ فكذا حال ماله .

وعندهما لا يزول ملكه ؛ لأنه ليس من ضرورة زوال العصمة فى الدم

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

وإن مات أو قتل على رده انتقل ما كان اكتسبه في حال رده في الإسلام إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رده فيئاً.

فإن لحق بدار الحرب مرتداً وحكم الحاكم بلحاقه عتق مدبروه وأمهات أولاده وحلت الديون التي عليه، ونقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته

زوالها في المال ؛ كما في القصاص .

وإن مات أو قتل على رده انتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين ، وكان ما اكتسبه في حال رده فيئاً ؛ لقوله عليه السلام : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ^(١) . وأما كسب [ق/ ٢٠٠ د] . الإسلام فإنما ورثناه في آخر جزء من أجزاء إسلامه .

وعندهما : الجميع لورثته ؛ بناء على أن ملكه لم يزل ، وإنما زال بالموت أو القتل .

وعند الشافعي : الجميع فيئ ؛ لقوله عليه السلام : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ^(٢) .

إلا أنا لم نورث أهل الملتين ، بل نورث المسلم من المسلم في آخر جزء من أجزاء إسلامه ؛ ولهذا لم نورثه من كسب الردة ؛ فقد علمنا بموجب الحديث بحمد الله .

فإن لحق بدار الحرب مرتداً، وحكم الحاكم بلحاقه : عتق مدبروه ، وأمهات أولاده ، وحلت الديون التي عليه ، ونقل ما اكتسبه في حال

(١) أخرجه أبو داود (٢٩ ١١) وابن ماجه (٢٧٣١) وأحمد (٦٨٤٤) والدارقطني (٤ / ٧٥)

والدليمي في مسند الفردوس (٧٨١٠) وسعيد بن منصور في سننه (١٣٧) ، من حديث

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٢) أنظر التخریج السابق .

المسلمين.

وتقضى الديون التي لزمته في حال الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام، وما لزمه من الديون في حال رده مما اكتسبه في حال رده، وما باعه أو اشتراه أو تصرف فيه من أمواله في حال رده موقوف: فإن أسلم صحت

الإسلام إلى ورثته من المسلمين، وتقضى الديون التي لزمته في حال الإسلام، وما لزمته من الديون في حال رده مما اكتسبه في حال رده. لأن الردة مع اللقوق معنى يزيل العصمة ويبطل الذمة لانقطاع الأحكام بالتباين؛ فصار كالموت.

وإنما شرط حكم الحاكم لأن انقطاع اللقوق بالحق مختلف فيه؛ فإن عند الشافعي لا ينقطع؛ فلا يتأكد ذلك إلا بالحكم.

وما باعه، أو اشتراه، أو تصرف فيه من أمواله في حال رده موقوف؛ فإن أسلم صحت عقوده، وإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت؛ لما مر أن حاله في حق نفسه مترددة؛ على ما مر. وعند أبي يوسف: تصرفاته جائزة كمن عليه القصاص. وعند محمد: هو كالمريض؛ فيعتبر من الثلث. إلا أن إلحاقه بالمريض ومن عليه القصاص لا يصح؛ لأن ذلك لا يزيل العصمة والخروج من الملة، وهذا بخلافه.

وإذا عاد المرتد بعد الحكم بلحاقه إلى دار الإسلام مسلماً، فما وجدته في يد ورثته من ماله بعينه أخذه؛ لأنه مال ملك عليه بغير عوض؛ فصار كالهبة.

والمرتدة إذا تصرفت في حال ردها جاز تصرفها []. لا تزيل عصمتها

عقوده، وإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت وإن عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه إلى دار الإسلام مسلماً، فما وجدته في يد ورثته من ماله بعينه أخذه.

والمرتدة إذا تصرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها.
ونصارى بني تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة، ويؤخذ من نسائهم، ولا يؤخذ من صبيانهم.
وما جباه الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب وما أهده أهل الحرب

فى حق الدم ، ففى حق المولى أولى .

ونصارى بنى تغلب يؤخذ من مالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ؛ هكذا صالحهم عمر رضى الله عنه على ذلك لما أنفقوا من أداء الجزية ، ولم ينكر أحد من الصحابة .
ويؤخذ من نسائهم ، ولا يؤخذ من صبيانهم ؛ اعتباراً بالمسلمين ؛ فإن الزكاة تجب على المرأة دون الصبى ؛ وكذلك الصدقة المضاعفة فى حقهم .
وعن أبى حنيفة رواية أخرى أنه لا يؤخذ من نسائهم ، وبه قال زفر ، والشافعى ؛ لأنها جزية حقيقة .

وما جباه الإمام من الخراج ، ومن أموال بنى تغلب ، وما أهده أهل الحرب إلى الإمام ، والجزية : يصرف فى مصالح المسلمين ؛ فيسد منها الثغور ويبنى منها القناطر والجسور ، ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ، وتدفع منه أرزاق المعاملة وذرايرهم ؛ لأنها أموال حصلت

إلى الإمام والحزبية تصرف في مصالح المسلمين: فتسد منها الشغور، وتبنى القناطر والجسور، ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلماءهم منه ما يكفيهم، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم.

باب البغاة

- وإذا تغلب قومٌ من المسلمين على بلدٍ وخرجوا عن طاعة الإمام دعاهم إلى العود إلى الجماعة، وكشف عن شبهتهم، ولا يبدؤوهم بالقتال حتى يبدؤوه، فإن بدؤوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم.

بقوة المسلمين فكانت لهم فتصرف في مصالحهم ، والجهات التي ذكرناها مصلحتها عائدة إلى عامة المسلمين .

وإذا غلب قوم من المسلمين على بلد ، وخرجوا عن طاعة الإمام : دعاهم إلى العود إلى الجماعة ، وكشف عن شبهتهم ؛ لاحتمال أن يعودوا إلى الجماعة فيستغنى عن قتالهم .

ولا يبدؤوهم بالقتال حتى يبدؤوه ؛ إِبْلاءٌ للعذر ، وإقامة للحجة ؛ لهذا بعث على ؛ [ق/٢١٣ أ] وابن عباس أولاً إلى أهل [ق/٢٤١ ب] حروراء ، وناظرهم قبل القتال .

فإن بدؤوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (١) .

فإن كانت لهم فئةٌ أجهز على جريحهم وأتبع موليهم، وإن لم يكن لهم فئةٌ لم يجهز على جريحهم ولم يتبع موليهم، ولا تسبى لهم ذريةٌ، ولا يغنم لهم مالٌ.

ولا بأس أن يقاتلوا بسلاحهم إن احتاج المسلمون إليه، ويحبس الإمام أموالهم، ولا يردّها عليهم، ولا يقسمها حتى يتوبوا فيردّها. وما جباه أهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم

فإن كانت لهم فئةٌ أجهز على جريحهم، وأتبع موليهم؛ حسماً لمادة الفساد، وزجراً عن آثار الفتنة، وأتبع على رضى الله عنه بالشام بحضرة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من غير نكير؛ فلو لم يجز كما قال الشافعى لما فعل، ولأنكر عليه.

وإن لم تكن لهم فئةٌ لم يجهز على جريحهم، ولم يتبع موليهم؛ لأن المقصود تفريق جمعهم، وتبديد شملهم، وقد حصل فلا معنى لقتلهم. ولا يسبى لهم ذرية، ولا يغنم لهم مال؛ هكذا روى عن على رضى الله عنه.

ولا بأس أن يقاتلوا بسلاحهم إن احتاج المسلمون إليه؛ لأن للإمام أن يأخذ سلاح أهل العدل إذا احتاج إليه؛ فأهل البغي أولى.

ويحبس الإمام أموالهم، ولا يردّها إليهم، ولا يقسمها [ق/ ٢٠١ د] حتى يتوبوا فيردّها عليهم؛ لما ذكرنا أن تملك أموالهم لا يجوز، وإنما تحبس لئلا يستعينوا بها وينفقوا على قتال أهل العدل، فإذا زال بغيتهم ردها عليهم.

يأخذه الإمام ثانياً.

فإن كانوا صرفوه في حقه أجزاً من أخذ منه.

وإن لم يكونوا صرفوه في حقه أفتى أهله فيما بينهم وبين الله تعالى أن يعيدوا ذلك.

وما جباه أهل البغى من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم يأخذه الإمام ثانياً ؛ لأن الإمام إنما اختص بالأخذ لعله الجماعة والحفظ ، ولم يجمعهم فيما مضى ؛ فسقط حقه .

فإن كانوا صرفوه في حقه أجزاً من أخذ منه ؛ لوصول الحق إلى المستحق .

وإن لم يكونوا صرفوه في حقه أفتى أهله فيما بينهم وبين الله تعالى أن يعيدوا ذلك ؛ لأنه لم يقع موقعه ، وسقوط المطالبة في الظاهر لا يمنع وجوبه في الباطن كسائر الأموال الباطنة . [والله أعلم بالصواب]^(١).

كتاب الحظر والإباحة

- لا يحل للرجال لبس الحرير، ويحل للنساء، ولا بأس بتوسده عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يكره توسده.

ولا بأس بلبس الديباج في الحرب عندهما، ويكره عند أبي حنيفة.
ولا بأس بلبس الملحم إذا كان سده إبرسيما ولحمته قطناً أو خزاً.

كتاب الحظر والإباحة

لا يحل للرجل لبس الحرير ، ويحل للنساء ؛ لما روى أنه عليه السلام أخذ حريراً بشماله ، وذهباً بيمينه ، ثم رفع يديه فقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي ، حلال لإناثهم » .
ولا بأس بتوسده ؛ لما روى أنساً حضر لوليمة فجلس على وسادة حرير عليها طيور . وروى أنه كان على بساط ابن عباس مرقعة حرير، وهي المخدة .
وقالا : يكره ؛ لعموم النهي ، ولأنه تزين بزى من لا خلاق له من الأعاجم .

فلا بأس بلبس الديباج في الحرب عندهما ؛ لأنه لا يعمل فيه السلاح كعمله في غيره ، ولأن فيه وهناً في قلوب الأعادي ، وإرعاباً ، وإرهاباً .
وعند أبي حنيفة يكره ؛ لعموم النهي من غير فصل ، وكون الملحمة قائمة مقامه .

ولا بأس بلبس الملحم إذا كان سده إبرسماً ، ولحمته قطناً أو خزاً ؛ لأن

ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة، إلا الخاتم والمنطقة، وحلية السيف من الفضة، ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة. ويكره أن يلبس الصبي الذهب والحرير.

ولا يجوز الأكل، والشرب، والادهان، والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء.

السلف لبسوا الخبز من غير تكبير بعض على بعض .

ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة ؛ لما مر من الحديث .
إلا الخاتم من الفضة ، والمنطقة ، وحلية السيف من الفضة ؛ لما روى أنس أن النبي عليه السلام اتخذ خاتماً من فضة ، ونقش فيه : محمد رسول الله (١) .

وقالا: لا ينقش أحد على نقشه .

وروى جعفر أن قائم سيف رسول الله ﷺ ، وفعله ، وحلقاته كانت فضة ، والحلية فى المنطقة تبع كالعلم فى الثوب .

ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة ؛ لما مر من الحديث .

ويكره للصبي الذهب ، والحرير ؛ لكونه من ذكور الأمة ، ولأنه يجب أن يعود الصبي طرائق الشريعة ليألفها ؛ ولهذا يؤمر بالصلاة ، ويمنع من شرب الخمر .

ولا يجوز الأكل ، والشرب ، والادهان ، والتطيب فى آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ؛ لقوله عليه السلام: « من شرب فى آنية الذهب

ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق.

ويجوز الشرب في الإناء المفضض عند أبي حنيفة، والركوب على السرج المفضض، والجلوس على السرير المفضض. ويكره التعشير في المصحف، والنقط.

والفضة فكأنما يجرجر في جوفه نار جهنم « (٢)، أى : يرددها ، وهذا عام ، ولأنه تشبه بزى الأعاجم ، وقال عليه السلام : « من تشبه بقوم فهو منهم » .

ولا بأس باستعمال آنية الزجاج ، والبلور ، والعقيق ؛ لعدم ورود النهى فيه ؛ فيبقى على [ق/ ٢١٤ أ] أصل الإباحة .

والحاق الشافعي ذلك بالذهب لعله أنه مما يتفاخر به لا يصح فيه ؛ لأن النبي عليه السلام لما اختص الذهب بالنهى بالتحريم مع علمه أن الذهب وهذه الجواهر في التفاخر بها سواء : دل على اختصاص الذهب بالتحريم. ويجوز الشرب في الإناء المفضض عند أبي حنيفة ، والركوب على السرج المفضض ، والجلوس على السرير المفضض ؛ لأن الفضة تابعة فيها كالعلم للثوب .

وعند أبي يوسف يكره ؛ لأنه مستعمل للفضة .

إلا أن [ق/ ٢٤٢ ب] مطلق الاستعمال غير معتبر ؛ بل المعتبر الاستعمال على وجه يفتخر به ؛ ذلك باستعمالها خالصة . والمراد بالمسألة : إذا لم يمس بالاستعمال الفضة .

ويكره التعشير في المصحف ، والنقط ؛ لقول ابن مسعود : (جردوا

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٥) من حديث أم سلمة بلفظ (بطنه) بدل (جوفه) .

ولا بأس بتحلية المصحف، ونقش المسجد، وزخرفته بماء الذهب،
ويكره استخدام الخصيان.

ولا بأس بخصاء البهائم، وإنزاء الحمير على الخيل.
ويجوز أن يقبل في الهدية والإذن قول الصبي والعبد .

القرآن (.

ولا بأس بتحلية المصحف ، ونقش المسجد وزخرفته بماء الذهب ؛ لأن
عثمان فعل ذلك بمسجد رسول الله ﷺ ولم ينكر أحد من الصحابة .
ويكره استخدام الخصيان ؛ لأنه فيه إغراء بالخصاء ؛ قال عليه
السلام : « لا خصاء في الإسلام » .

ولا بأس بإخصاء البهائم ، وإنزاء الحمير على الخيل ؛ لأن النبي عليه
السلام ضحى بكبشين [ق/٢٠٢ د] موجودين ، وركب البغلة واقتناها ،
ولو كان مكروهاً لما فعل ؛ لأنه يكون إغراء بفعل ذلك .
وما روى أنه كره ذلك لبنى هاشم فتأويله أن الخيل كانت قليلة فيهم
فأحب أن تكثر .

ويجوز أن يقبل في الهدية والإذن قول العبد والصبي استحساناً ؛ لأن
النبي عليه السلام قبل قول عائشة رضي الله عنها في الهدية لما أهدى إليه
أبو بكر رضي الله عنه على يدها . وقبل قول بريرة فيما أهدته إليه ،
وقال : « هو لها صدقة ، ولنا هدية » (١) ، ولأنه لو اعتبر في ذلك خبر

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٢) ، (٢٤٣٩) ، (٤٩٨٠) (٦٣٧٠) ومسلم (١٠٧٥) ، (١٥٠٤)

من حديث عائشة رضي الله عنها .

ويقبل في المعاملات قول الفاسق، ولا يقبل في أخبار الديانات إلا العدل.

ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها، وإن كان لا يأمن الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة.

الحى البالغ لأدى إلى الحرج .

ويقبل فى المعاملات قول الفاسق ؛ لأن فى اعتبار العدالة تضيقاً على الناس ، وقد قبل الناس فى سائر الأعصار قول الدلال والمنادى .
ولا يقبل فى أخبار الديانات إلا العدل ؛ لعدم الضرورة فيها ، ولأنه خبر يتعلق بالدين ؛ فتشترط فيه العدالة ؛ كما فى الرواية عن النبى عليه السلام .

ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدِينُ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (١) ، قال فى التفسير (٢) : هو الكحل ، والخاتم ، وموضعهما الوجه واليدين .

فإن كان لا يأمن من الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة ؛ لقوله عليه السلام : « النظر إلى محاسن المرأة سهم من سهام إبليس (٣) » .

(١) النور : ٣١ .

(٢) انظر جامع البيان (١١٩/١٨) وتفسير ابن أبي حاتم (٢٥٧٤/٨) والدر المنثور (١٧٩/٦) .

(٣) أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس (٦٨٧٥) وأبو نعيم فى الحلية (١٠١/٦) والقضاعى فى مسند الشهاب (٢٩٣) عن ابن عمر مرفوعاً .

وأخرجه الطبرانى فى الكبير (١٠٣٦٢) عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

وأخرجه الحاكم (٧٨٧٥) والقضاعى فى مسند الشهاب (٢٩٢) والديلمى فى مسند الفردوس =

ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها، ولشاهد إذا أراد الشهادة عليها، النظر إلى وجهها، وإن خاف أن يشتبهى.

ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها.

وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه، إلا ما بين سرته إلى ركبته.

ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه.

ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها، وللشاهد إذا أراد أن يشهد عليها النظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتبهى ؛ لأجل الضرورة والضرورات تبيح المحظورات .

ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها؛ لما ذكرنا من الضرورة. وقد قيل : ينبغي أن يعلم امرأة دواء ذلك المرض ، فإن لم يقدر ستروا كل شيء إلا موضع المرض ، وينظر الرجل إليه ، ويغض بصره عما سواه ما أمكن .

وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سرته إلى ركبته ؛ لأن العورة منه ذلك لا غير ؛ على ما مر في كتاب الصلاة .

ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منها ؛ لأن ما ليس بعورة يستوى فيه الرجل والمرأة ، إلا إذا خافت الشهوة فيستحب أن تغض بصرها ؛ لئلا تقع في المحذور .

= (٦٨٧٢) عن حذيفة مرفوعا .

قال الشيخ الألباني رحمه الله : ضعيف جداً .

وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل،
وينظر الرجل من أُمته التي تحل له وزوجته إلى فرجها.

وينظر الرجل من ذوات محارمه إلى الوجه، والرأس، والصدر،
والساقين، والعضدين، ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها.

ولا بأس أن يمَسَّ ما جاز أن ينظر إليه.

وينظر الرجل من مملوكة غيره إلى ما يجوز أن ينظر إليه من ذوات

وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز أن ينظر إليه الرجل من الرجل ؛ لأن
المرأة من المرأة كالرجل من الرجل .

وينظر الرجل من أُمته التي تحل له ، وزوجته إلى فرجها ؛ لأن له
الاستمتاع بجميع بدنِها ، وهو أعظم من النظر فكان النظر بطريق الأولى .

وينظر الرجل من ذوات محارمه إلى الوجه ، والرأس ، [ق/ ٢١٤ أ]
والصدر ، والساقين ، والعضدين ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ
أَوْ آبَائِهِنَّ ﴾ (١) ، والمراد من الزينة : مواضع الزينة .

ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ؛ لأن الله تعالى حرم المرأة إذا شبهها
بظهر الأم ؛ فلولا أن النظر إليه حرام لما حرمت ؛ كما لو شبهها بالوجه ،
والبطن أعظم في الشهوة ؛ فكان أولى بالتحريم .

ولا بأس أن يمَسَّ ما جاز أن ينظر إليه منها ؛ للضرورة ؛ فإنه إذا سافر
بها ، أو مرضها لا يمكنه التحرز عن ذلك .

محارمه، ولا بأس بأن يمس ذلك إذا أراد الشراء، وإن خاف أن يشتبه.

والخصي في النظر إلى الأجنبية كالفحل.

ولا يجوز للمملوك أن ينظر من سيده إلا إلى ما يجوز للأجنبي أن

ينظر إليه منها.

وينظر الرجل من مملوكة غيره إلى ما يجوز أن ينظر منه إلى ذوات

محارمه ؛ لما مر في الصلاة .

ولا بأس أن يمس ذلك إذا أراد الشراء ، وإن خاف أن يشتبه ؛ لما روى

أن ابن عمر مر بالسوق فرأى جارية تباع فضرب يده على صدرها ، وقال

(اشتروا بارك الله عليكم) ، ولأنه يحتاج إلى تعرف حال بشرتها وهو

غرض صحيح ؛ فصار كالقاضي والشاهد [ق/٢٤٣ ب] .

والخصي في النظر إلى الأجنبية كالفحل ؛ لأنه ذكر ذو شهوة يدخل

تحت عموم النص . ولا يجوز للمملوك أن ينظر إلى سيده إلا ما يجوز

للأجنبي النظر إليه منها ؛ لما روى عن ابن عباس وجابر رضى الله عنهما

أنها قالا : « لا يجوز للعبد أن ينظر إلى مولاته مقدار شعرة » وقوله

تعالى : ﴿ أو ما ملكت أيمانهن ﴾ (١) ؛ قال سعيد بن المسيب : لا تغتروا

بهذه الآية ؛ فإنها نزلت في الإماء دون العبيد (٢) .

(١) النور : ٣١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٥٣٨) ، (٤/١١) وابن عبد البر في التمهيد (١٦/٢٣٥) .

قال المنذرى : في إسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصرى .

قال ابن معين : ثقة .

وقال أبو رزعة الرازى : بصرى لين الحديث وهو سالم بن أبي راشد .

ويعزل عن أمته بغير إذنهما، ولا يعزل عن زوجته إلا بإذنهما.

ويكره الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم، إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله، ومن احتكر غلة ضيعته، أو ما جلبه من بلد آخر، فليس بمحتكر.

ويعزل عن أمته بغير إذنهما ؛ لأنه مملوكة له ، ولا حق لها في الوطاء .
ولا يعزل عن امرأته إلا بإذنهما ؛ لأن لها حقاً في الوطاء ؛ لهذا لو وجدته معيماً بأن كان عنيماً كان لها المطالبة ، بخلاف الأمة .

ويكره الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم إذا كان في بلد يضر الاحتكار بأهله ؛ لقوله لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١) قيل في التفسير : المراد منه : الاحتكار بمكة (٢) . قال عليه السلام : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » (٣) .

ومن احتكر [ق/٢٠٣ د] غلة ضيعته أو ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر ؛ لأن لا حق للعامة فيه ، وكان الامتناع من الزرع والجلب .

(١) الحج : ٢٥ .

(٢) انظر جامع البيان (١٧/١٣٨ ، ١٤١) والدر المنثور (٦/٢٧) .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٥٣) والدارمي (٢٥٤٤) وعبد بن حميد في مسنده (٣٣) والعقيلي في الضعفاء (٣/٢٣١) والبيهقي في الكبرى (١٠٩٣٤) وفي الشعب (١١٢١٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال البيهقي : تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد ، قال البخاري : لا يتابع في حديثه .

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/١٣) وفي الفتح (٤/٣٤٨) : إسناده ضعيف .
وضعه الشيخ الألباني رحمه الله .

ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس .
ويكره بيع السلاح في أيام الفتنة .
ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمراً .

ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس ؛ لأن النبي عليه السلام قيل له : ألا تسعر ؟ فقال : « المسعر هو الله » .
ويكره بيع السلاح في أيام الفتنة ؛ لأنه إعانة على الفتنة ؛ وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (١) .
ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمراً ؛ لأنه يصلح لأمر شتى ، والمعصية إنما تحصل بفعل فاعل مختار فلا يضاف إليه ، والله أعلم بالصواب .

كتاب الوصايا

- الوصية غير واجبة، وهي مستحبة، ولا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يجيزها الورثة. ولا تجوز الوصية بما زاد على الثلث، ولا للقاتل، ويجوز أن يوصي المسلم للكافر، والكافر للمسلم.

كتاب : الوصايا

الوصية غير واجبة ؛ لأنها إيجاب طائفة من ماله ؛ فصار كالهبة .
وهي مستحبة ؛ لقوله عليه السلام : « إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم ، وزيادة على أعمالكم ؛ فضعوها حيث أحببتم » .

ولا تجوز الوصية لو ارث ؛ لقوله عليه السلام :

« إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ؛ فلا وصية لو ارث » (١) .

إلا أن يجيزها الورثة ؛ كذا روى في الحديث أنه قال : « إلا أن يجيزها الورثة » .

ولا تجوز بما زاد عن الثلث ؛ لقوله عليه السلام في حديث سعد: « الثلث ، والثلث كثير » (٢) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري (٥٩١) ، (٢٥٩٣) ، (٣٧٢١) ، (٤١٤٧) ، (٥٠٣٩) ، (٥٣٣٥) ،
ومسلم (١٦٢٨) .

وقبول الوصية بعد الموت، فإن قبلها الموصى له في حال الحياة أو ردها
فذلك باطل^١.

ويستحب أن يوصي الإنسان بدون الثلث.

ولا للقاتل ؛ لقوله عليه السلام: «لا وصية لقاتل»، وروى: «ليس
لقاتل شيء»^(١).

ويجوز أن يوصى المسلم للكافر؛ فيجوز وصية الكافر للمسلم بطريق
الأولى.

وقبول الوصية بعد الموت، فإن قبلها الموصى له في حال الحياة أو ردها
فذلك باطل؛ لأن الوصية إيجاب يضاف إلى ما بعد الموت؛ فلا يعتبر
القبول.

ويستحب أن يوصي الإنسان بدون الثلث؛ لحديث سعد بن أبي وقاص
أنه قال النبي عليه السلام: «إن لى مالا، وليس إلا ابنتى هذه أفأوصى
بجميع مالى؟ قال: «لا»، قال: أفأوصى بالشطر؟ قال: «لا»،
قال: أفأوصى بالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير؛ لأن تدع ورثتك أغنياء
خير من أن تدعهم [ق/ ١١٥ أ] عالة يتكففون الناس»^(٢)؛ أى: فقراء

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) والنسائي في الكبرى (٦٣٦٧) والدارقطني (٩٦ / ٤)، (٢٣٧)
والطبراني في الأوسط (٨٨٤) والديلمي في مسند الفردوس (٥٢٥٨) وابن عدى في الكامل
(١ / ٢٩٧) والبيهقي في الكبرى (١٢٠٢١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال:
قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل من الميراث شيء» وحسنه الشيخ الألباني رحمه
الله.

(٢) تقدم تخريجه.

وإذا أوصى إلى رجل فقبل الوصى في وجه الموصى فردها في غير وجهه فليس برد وإن ردها في وجهه فهو برد.

والموصى به يملك بالقبول إلا في مسألة، وهي: أن يموت الموصى، ثم يموت الموصى له قبل القبول، فيدخل الموصى به في ملك ورثته.

ومن أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق أخرجهم القاضي من الوصية

يسألون الناس كفاء من الطعام .

وإذا أوصى رجل إلى رجل فقبل الوصى في وجه الموصى، وردها في غير وجهه : فليس برد، وإن ردها في وجهه فهو رد ؛ لأننا لو جوزنا في غير وجهه لم يسند المريض الوصية إلى غيره اعتماداً عليه فيؤدى إلى الإضرار به .

والموصى به يملك بالقبول ؛ لأنه تبرع كالهبة .

إلا في مسألة واحدة ؛ وهي أن يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في ملك ورثته ؛ لأن الوصية مثبتة للملك ، والقبول شرط لدخولها في ملكه ؛ فصار كالبيع المشروط فيه الخيار للمشتري .

ومن أوصى إلى عبد ، أو كافر، أو فاسق: أخرجهم القاضي من الوصية ونصب غيرهم ؛ احتياطاً لأمر الورثة والميث ؛ فإن منافع العبد مملوكة، والذمى مسلوب الولاية ، والفاسق متهم فى أمانته .

ومن أوصى إلى عبد نفسه وفى الورثة كبار :

لم يصح ؛ لأنه صار مولياً عليه من [جهة] (١) الكبير، فلا يكون والياً

ونصب غيرهم.

ومن أوصى إلى عبد نفسه وفي الورثة كباراً لم تصح الوصية.

ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره.

ومن أوصى إلى اثنين لم يجز لأحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة
ومحمد دون صاحبه، إلا في شراء كفن الميت وتجهيزه، وطعام الصغار
وكسوتهم، ورد ودیعة بعينها، وقضاء دين، وتنفيذ وصية بعينها، وعتق عبدٍ

عليه ولا على غيره؛ لأن الوصية لا تتجزأ .

ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية : ضم إليه القاضي غيره؛

لأن القاضي جعل ناظراً للمسلمين وحافظاً لمصالحهم [ق/ ٢٤٤ ب].

ومن أوصى إلى اثنين لم يجز لأحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة

ومحمد دون صاحبه ؛ لأنه رضى برأيهما، لا برأى أحدهما .

إلا في شري كفن الميت ، وتجهيزه ، وطعام الصغار، وكسوتهم ؛ لأن

في تأخير ذلك إلى حين حضورهما إضرار .

وكذا رد ودیعة بعينها، وقضاء دين ، وتنفيذ وصية بعينها ، وعتق عبد

بعينه ؛ لأن ذلك لا يقف على الرأي والتدبير .

وكذا الخصومة في حقوق الميت ؛ لأن اجتماعهما يؤدي إلى الشغب

والإخلال بالمقصود ؛ وهو الإفهام عند المحاكمة .

وقال أبو يوسف : فعل أحدهما كفعلهما جميعاً؛ لأن الوصية عقد

استخلاف ؛ فصار كل واحد خلفاً عنه . إلا أن الخليفة ثبت على الوجه

بعينه، والخصومة في حقوق الميت.

ومن أوصى لرجلٍ بثلث ماله ولآخر بثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان، وإن أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثاً، وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله وللآخر بثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث بينهما على أربعة أسهمٍ عند أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة:

الذى أثبتهما الموصى ، وهو لم يثبت الخليفة لكل واحد منهما على الانفراد، بل على سبيل الجمع .

وعند الشافعى : لا ينفرد أحدهما بشيء مما ذكرنا كالوكيلين .
إلا أنا نقول فى الوكيلين أيضاً : إذا كان الذى وكلا به لا يختلف باختلاف رأى جاز لأحدهما أن ينفرد به كالطلاق .

ومن أوصى لرجل [ق/ ٢٠٤ د] بثلث ماله، وللآخر بثلث ماله ، ولم يجز الورثة: فالثلث بينهما نصفان ؛ لتساويهما فى سبب الاستحقاق، وتعذر الإنفاذ .

فإن أوصى لأحدهما بالثلث ، وللآخر بالسدس : فالثلث بينهما أثلاثاً؛ لأن الإيجاب كذلك .

وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله ، وللآخر بثلث ماله فلم يجز الورثة: فالثلث بينهما على أربعة أسهم عند أبي يوسف ومحمد ، وبه أخذ الشافعى ؛ لأنه فاضل بينهما فى الإيجاب فوجب أن يثبت كذلك ، وإنما لم تصح الوصية فيما زاد على الثلث ؛ دفعاً للضرر عن الورثة ، ولا ضرر فى الضرر .

الثالث بينهما نصفان،

ولا يضرب أبو حنيفة للموصى له بما زاد على الثالث إلا في المحاباة،
والسعاية والدراهم المرسله.

ومن أوصى وعليه دينٌ يحيط بماله لم تجز الوصية، إلا أن تبرئ الغرماء
من الدين.

وقال أبو حنيفة: الثالث بينهما نصفان، ولا يضرب أبو حنيفة للموصى
له بما زاد على الثالث إلا في السعاية، والدراهم المرسله؛ لأن ما زاد على
الثالث تعلق به حق الورثة؛ فلم يكن له أن يوصى به؛ فلا يكون للموصى
له أن يضرب به؛ كما لو أوصى لرجل بعبدين وآخر بعبد، ثم استحق
أحد العبدين فإنه لا يضرب الموصى له بهما بالعبد المستحق؛ لما ذكرنا؛
كذا هذا.

وأما المسائل الثلاث فلم يتعلق حق الورثة بها لا محالة؛ لجواز أنها
تخرج من الثالث.

ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله: فلم تجز الوصية إلا أن يبرئ
الغرماء؛ لأن الدين يقدم على الوصية؛ لقول علي، وابن عباس: إنكم
تقرؤون الوصية قبل الدين، وإنما هي (ق /] بعده (١).

(١) أخرجه الترمذي (٢١٢٢) وأحمد (٥٩٥) والدارقطني (٤ / ٨٦) وأبو يعلى، (٣٠٠)
والحميدي في مسنده (٥٦) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣ / ٨٨٣) رقم (٤٩٠٦) والبيهقي
في الكبرى (١٢٣٤١) عن علي رضي الله عنه.

وأخرجه الشافعي في مسنده ٢٠ / ٣٨٤ والبيهقي في الكبرى (١٢٣٤٤) عن ابن عباس
رضي الله عنهما =

ومن أوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة، وإن أوصى بمثل نصيب ابنه جاز، فإن كان له ابنان فللموصي له الثلث.

ومن أعتق عبداً في مرضه، أو باع وحابى، أو وهب، فذلك كله جائز يعتبر من الثلث ويضرب به مع أصحاب الوصايا، فإن حابى ثم أعتق فالمحابة أولى عند أبي حنيفة.

ومن أوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة ؛ لأنها وصية بحق الغير .
وإن أوصى بمثل نصيب ابنه جاز؛ لأنه مثل الشيء غيره ؛ فكان هذا وصية بالنصف إذا كان له ابن واحد .

وإن كان له ابنان فللموصى له بالثلث ؛ لما ذكرنا أن مثل غيره ؛ فيزاد عليه مثل نصيب ابن آخر فيكون للموصى له ما لأحدهم .
ومن أعتق عبداً في مرضه ، أو باعة ، أو حابى أو مذهب : فذلك كله وصية ، ويضرب مع أصحاب الوصايا ؛ لأن ذلك كله تبرع ، والتبرع في حال المرض وصية .

فإن حابى ثم أعتق : فالمحابة أعلى عند أبي حنيفة ؛ لأنه عقد فأشبهه الدين فكان أقوى .

= قال البيهقي : امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا التفرد الحارث الأعور بروايته عن على رضي الله عنه والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه .

وقال الحفاظ في الفتح (٥ ٣٧٧) وهو إسناد ضعيف لكن قال الترمذي أن العمل عليه عن أهل العلم وكأن البخاري اعتمد عليه لانقضاء بالاتفاق على مقتضاه وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا .
وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله .

وإن أعتق ثم حابى فهما سواء، وقال أبو يوسف ومحمد: العتق أولى في المسألتين.

ومن أوصى بسهم من ماله فله أخس سهام الورثة، إلا أن ينقص من السدس فيتم له السدس.

وإن أوصى بجزء من ماله قيل للورثة: أعطوه ما شئتم.

وإن أعتق ثم حابى فهما سواء؛ لأن عقد المحاباة ترجح بالقوة، والعتق ترجح بالسيف؛ فاستويا.

وقالا، والشافعى: العتق أولى فى المسألتين؛ لأنه لا يلحقه الفسخ بوجه؛ فكان أقوى من هذا الوجه.

ومن أوصى بسهم من ماله فله أحسن سهام الورثة، إلا أن ينقص من السدس فيسهم له السدس؛ لأن النبی علیه السلام قضى فى ذلك بالسدس؛ هكذا ذكره القدورى فى التقريب عن ابن مسعود مرفوعاً، وعن إياس بن معاوية أن السهم عند العرب عبارة عن السدس. وكذا ذكره الجاحظ. وهؤلاء أهل اللغة فيقبل قولهم فى النقل.

وعن أبى حنيفة رواية أخرى أنه له أحس سهام الورثة إلا أن يكون أكثر من السدس فيكون له السدس.

وقالا: له أخس السهام إلا أن يزيد عن الثلث فيكون له الثلث؛ لأن السهم عبارة عن نصيب الورثة فيعطى له أقلها؛ لأنه متيقن فيه، ولا يزداد على الثلث [ق/ ٢٤٥ ب]؛ لأن الوصية نفاذها من الثلث.

وإن أوصى بجزء من ماله قيل للورثة: أعطوه ما شئتم؛ لأنه يختص

ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها قدمها الموصى أو آخرها، مثل الحج، والزكاة، والكفارات، وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى.

ومن أوصى بحجة الإسلام أحجوا عنه رجلاً من بلده. يحج عنه ركباً،

بمقدار معلوم .

ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها قدسها الموصى وآخر ؛ مثل الحج والزكاة والكفارات ؛ لأن قضاءها أهم من قضاء النوافل .

وما ليس بواجب قدم منها ما قدمه الموصى ؛ لأن تقديمه يدل على الاهتمام به .

ومن أوصى بحجة الإسلام حج عنه رجلاً من بلده يحج ركباً ؛ تنفيذاً للوصية على حسب ما فرض الله تعالى .

فإن لم تبلغ الوصية النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ ؛ تنفيذاً للوصية بقدر الممكن .

ومن خرج من بلدة حاةً فمات في الطريق وأوصى أن يحج عنه حج عنه من بلدة ؛ لأن ما فعل من الخروج قبل الوصول قد بطل بموته ؛ لقوله عليه السلام. « وكل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاث : ولد صالح يدعو له بالخير، وعلم علمه الناس يتفعون به ، وصدقة جارية» (١).

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة مرفوعاً .

فإن لم تبلغ الوصية النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ.
ومن خرج من بلده حاجاً فمات في الطريق وأوصى أن يحج عنه حج
عنه من بلده عند أبي حنيفة.
ولا تصح وصية الصبي، والمكاتب وإن ترك وفاءً.
ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية.
فإذا صرح بالرجوع، أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً، ومن
جحد الوصية لم يكن رجوعاً.

وقالا: يحج [عنه] ^(١) من حيث يبلغ ؛ لأن سفره تعلق به قربة فيسقط
الغرض من تلك المسافة ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٢)
الآية [ق/ ٢٠٥ د] ولا تصح وصية الصبي والمكاتب وإن ترك وفاء ؛ لأنها
تبرع لهما ، ويجوز للوصي الرجوع عن الوصية اعتباراً بالهبة .
فإذا صرح بالرجوع، أو قال أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً؛
لأن الشيء يثبت تارة صريحاً ، وأخرى دلالة ؛ كمن باع بشرط الخيار ثم
فعل ما يدل على إبطال .

ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً، وهذا قول محمد ؛ لأن الرجوع
إثبات وصية في الماضي وإبطال للحال ، والحجود نفى لأصل العقد .
وقال أبو يوسف : يكون رجوعاً ؛ لأنه نفى في الحال وفي الماضي ؛
فإذا كان النفي في أحد الحالين رجوعاً ؛ فالنفي في الحالين أولى .

(١) سقط من د .

(٢) النساء: ١٠٠ .

ومن أوصى لجيرانه فهم الملاصقون عند أبي حنيفة.
 ومن أوصى لأصهاره فالوصية لكل ذي رحمٍ محرمٍ من امرأته.
 ومن أوصى لأختانه فالختن زوج كل ذات رحمٍ محرمٍ منه.
 ومن أوصى لأقربائه فالوصية للأقرب فالأقرب من كل ذي رحمٍ محرمٍ
 منه، ولا يدخل فيهم الوالدان والولد، وتكون للثنتين فصاعداً، وإذا أوصى
 بذلك وله عمان وخالان، فالوصية لعميه عند أبي حنيفة، وإن كان له عمٌ
 وخالان، فللعلم النصف، وللخالين النصف.

ومن أوصى لجيرانه فهم الملاصقون عند أبي حنيفة ؛ لأن الجوار عبارة
 عن القرب في المكان ، وحقيقة ذلك في الملاصق ، وما بعده بعيد بالنسبة
 إليه ، وصار كالشفعة .

وفى الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يصلى بجماعة ؛ لا
 صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد .

ومن أوصى لأصهاره فالوصية لكل ذى رحمٍ محرمٍ من امرأته ؛ لأن
 الصهرية هى قرابة الزوجية ، قال تعالى : ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ (١) قيل فى
 الفرق بينهما : إن النسب : ما يرجع إلى ولادة قريبة ، والصهر : خلطة
 تشبه القرابة ؛ فكان الصحابة يسمون قرابة صفية أصهار النبى عليه السلام .
 وإن أوصى لأختانه ؛ فالختن : زوج كل ذات محرمٍ منه ؛ لأن الختن لغة :
 هو من يتصل إلى محارم الرجل .

وقال أبو يوسف ومحمد: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام.

ومن أوصى لأقاربه فالوصية للأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه؛ لأن هذا تملك متعلق بالقرب، فإذا استحق بالقرب كان الأقرب فالأقرب أولى؛ كالميراث.

ولا يدخل فيه الوالدان، والولدان؛ الولد، والوالدين لا يسمى قريباً؛ قال تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (١) : عطف على الوالدين، والشئ لا يعطف على نفسه.

ويكون لاثنتين فصاعداً؛ لأنه ذكر بلفظ الجمع، والوصية أخت الميراث.

فإذا أوصى بذلك وله عمان وخالان؛ فالوصية لعميه؛ لأنهما أقرب. وإن كان له عم وخالان؛ فللعم النصف، وللخالين النصف؛ لما ذكرنا أن الوصية للاثنتين فصاعداً؛ فيستحق الواحد النصف؛ فيفضل نصف فيكون للخالية؛ لأنهما أقرب بعد العم. وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله.

وقالا: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام، والقريب والبعيد والذكر والأنثى فيه سواء، وهو قول الشافعي؛ لأن اسم القريب يعم الجميع؛ ألا ترى أن النبي عليه السلام لما أنزل الله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾

ومن أوصى لرجل بثلاث دراهمه أو ثلث غنمه، فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي، وإن أوصى بثلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب.

الأقربين ﴿صعد الصفا ، وقال : يا بني عبد مناف ، ويا بني فلان ، حتى دعا قبائل من قريش وقال لهم : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (١).

ويدخل الوالد والولد [ق/٢٤٦ ب] والولد فيه كما في النفقة ، وإنما اعتبر أقصى أب له في الإسلام ؛ لأن الشرف يحصل به ؛ فعندهما الوصية بين العمين والخالين أثلاثاً ؛ لما ذكرنا أن القريب والبعيد سواء عندهما .

ومن أوصى لرجل بثلاث دراهم ، أو بثلث غنمه ، فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله : فله جميع ما بقي ؛ لأن الوصية تعلقت بعينها ؛ بدليل أنه لو قال : قاسمه الورثة استحق ذلك ، وما تعلقت الوصية يستحق الموصى له إذا خرج من الثلث ؛ كما لو أوصى بثلث شيء بعينه فاستحق ثلثاً .

وإن أوصى بثلث ثيابه ، فهلك ثلثاها ، وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله : لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب - يريد إذا كانت الثياب أجناساً مختلفة ؛ لأن الوصية لم تتعلق بعينها ، فإنه لا يستحق ذلك إلا بالقسمة ، لأنه لا يقسم بعضها في بعض .

وكذلك الدور ، والرقيق ، والجواهر على قول أبي حنيفة رحمه الله .

ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مالٌ عينٌ ودينٌ، فإن خرجت الألف من ثلث العين دفعت إلى الموصى له، وإن لم تخرج دفع إليه ثلث العين، وكلما خرج شيءٌ من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف.

وتجوز الوصية للحمل، وبالحمل، إذا وضع لأقل من ستة أشهر من يوم الوصية.

ومن أوصى لرجل بجاريةٍ إلا حملها صحت الوصية والاستثناء.

ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين، فإن خرج الألف من ثلث العين دفعت إلى الموصى له، وإن لم تخرج دفع إليه ثلث العين، وكلما خرج شيءٌ من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي [الألف]؛ لأن حق الموصى له شائع في العين والدين؛ فيأخذ منهما الثلث إلى أن يستوفي [١] تمام حقه.

وتجوز الوصية [ق/] للحمل وبالحمل إذا وضع لأقل من ستة أشهر [من يوم الوصية] [٢] [ق/ ٢٠٦ د]؛ لأن جهالة الموصى له والموصى به لا تمنع الصحة؛ فإن الوصية تتعلق بثلث ماله عند الموت وهو مجهول، ولولد فلان جائزة وهم مجهولون.

وإنما اعتبر وصفه لأقل من ستة أشهر بتيقن بوجوده عند الوصية.

[ق/ ٢١٦ أ]

وإن أوصى بجاريةٍ إلا حملها: صحت الوصية، وصح الاستثناء؛

(٢) سقط من أ.

(١) سقط من د.

ومن أوصى لرجلٍ بجارية فولدت بعد موت الموصي قبل أن يقبل الموصى له ولدا ثم قبل وهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له.

وإن لم يخرجوا من الثلث ضرب بالثلث وأخذ ما يخصه منهما جميعاً في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يأخذ ذلك من الأم، فإن فضل شيء أخذ من الولد.

وتجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره، سنين معلومة، وتجوز بذلك أبداً.

لأن ما جاز إيراد العقد عليه جاز استثناءه عنه .

وإن أوصى لرجلٍ بجارية فولدت بعد موت الموصى قبل أن يقبل الموصى له ولداً، ثم قبل، وهما يخرجان من الثلث: فهما للموصى له؛ لأن الولد نماء الأم؛ فكان تبعاً لها .

وإن لم يخرجوا من الثلث ضرب بالثلث فأخذ ما يخصه منهما جميعاً في قول أبي يوسف، ومحمد؛ لأن الولد لما دخل في الوصية صار كأن الإيجاب ورد عليهما معاً؛ فلا يقدر أحد على الآخر .

وقال أبو حنيفة: يأخذ ذلك من الأم، فإن فضل شيء أخذ من الولد؛ لأن الأم أصل في العقد؛ فكذا في التنفيذ.

وتجوز الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره سنين معلومة، ويجوز بذلك أبداً؛ لأن المنافع جاز أن تملك بعوض وبغير عوض كالإجارة والعارية؛ فكذلك بالوصية .

فإن خرجت رقبة العبد من الثلث سلم إليه ليخدمه؛ إيفاء لحقه .

فإن خرجت رقبة العبد من الثلث سلم إليه للخدمة، وإن كان لا مال له غيره خدم الورثة يومين والموصى له يوماً، فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة، وإن مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية.

وإذا أوصى لولد فلان فالوصية بينهم: الذكر والأنثى فيه سواء.

ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم: للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن أوصى لزيد وعمرو بثلث ماله، فإذا عمرو ميت، فالثلث كله لزيد وإن قال: "ثلث مالي بين زيد وعمرو" وزيد ميت كان لعمرو نصف الثلث.

وإن كان لا مال له غيره خدم للورثة يومين، وللموصى له يوماً؛ نظراً للجانبين؛ فإن حق الموصى له لا يزيد على الثلث.

فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة؛ لأن الرقبة باقية على ملكهم له، والمنافع لا تورث؛ كما في الإجارة، والعارية.

وإن مات الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية؛ لأن الوصية إيجاب بعد الموت؛ فإذا مات الموصى له قبل موت الموصى فقد مات قبل وجوب الحق له فيبطل.

وإن أوصى لولد فلان فالوصية بينهم؛ الذكر والأنثى فيه سواء؛ لأن اسم الولد ينطلق عليهما على حد سواء.

وإن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأن الإيجاب باسم الميراث يقتضي التفضيل كما في الميراث.

ومن أوصى لزيد وعمرو بثلث ماله، فإذا عمرو ميت: فالثلث كله لزيد؛ لأن الميت لا يزاحم الحي في الحقوق.

ومن أوصى بثلث ماله ولا ماله له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له
ثلث ما يملكه عند الموت، والله أعلم.

وإذا قال : ثلث مالي بين زيد وعمرو، وزيد ميت : كان لعمرو نصف
الثلث ؛ لأن ابتداء الإيجاب لا يوجب له إلا النصف ؛ لأن كلمة (بين)
تقتضى الاشتراك .

ومن أوصى بثلث ماله ، ولا مال له ، ثم اكتسب : استحق الموصى له
بثلث ما يملكه عند الموت ؛ لما مر أن الوصية إيجاب ؛ فيضاف إلى ما بعد
الموت ؛ فيتناول الملك الموجود بعد الموت ، والله أعلم [ق/٢٤٧ ب] .

كتاب الفرائض

- المجمع على توريثهم من الذكور. عشرة: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجد أب الأب وإن علا، والأخ، وابن الأخ؛ والعم، وابن العم، والزوج، ومولى النعمة.

ومن الإناث سبع: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة.

ولا يرث أربعة: المملوك، والقاتل من المقتول، والمترد، وأهل الملتين.

كتاب : الفرائض

المجمع على توريثهم من الذكور عشرة : الابن ، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجد وإن علا، والأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم ، والزوج ، ومولى النعمة .

ومن الإناث سبعة :البنت ،وبنت الابن ، والأم ، والجدة ، الأخت، والزوجة ، ومولاة النعمة : على هذا إجماع الأمة . والإجماع من أقوى الأدلة ، ويعضده أيضاً نصوص وآثار لا يحتاج إلى ذكرها لشهرتها .

ولا يرث أربعة : المملوك ؛ لأنه لا يملك شيئاً وإن ملك .

والقاتل من المقتول ؛ لقوله عليه السلام : « لا ميراث لقاتل » . وفي رواية السلماني : « ما روث قاتل بعد صاحب البقرة » .

والفروض المحددة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والرابع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسادس.

فالنصف فرض خمسة: فرض البنت، وبنت الابن إذا لم تكن بنت الصلب، والأخت. من الأب والأم، والأخت من الأب إذا لم تكن أخت لأب وأم، والزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن. والرابع فرض الزوج مع الولد أو ولد الابن، والزوجات إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن.

والمرتد لا ملة له ؛ بدليل أنه لا يقر على ما هو عليه .
وأهل ملتين شتى ؛ لقوله عليه السلام : « لا يتوراث أهل ملتين شتى » (١).

والفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة: النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسادس ؛ فالنصف فرض خمسة : البنت ؛ لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (٢) .

وبنت الابن إذا لم يكن بنت الصلب ؛ لقوله ابن مسعود : (قضى النبي عليه السلام في ابنة ، وابنة ابن ، وأخت : أن للبنت النصف ، ولبنت الابن السادس ، والباقي للأخت) ؛ لأنها تضاف إلى الميت بالبنتية ؛ لأن كل أنثى بنت آدم ، إلا أن هذه الإضافة أحق [ق/ ٢١٧ أ] بابنة الصلب ، فلا تظهر عند وجودها والأخت من الأب والأم ، والأخت من الأب إذا لم يكن أخت لأب وأم ؛ لقوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا

والثمن فرض الزوجات مع الولد وولد الابن.
والثلثان لكا اثنين فصاعداً من فرضه النصف إلا الزوج.

هَلَكُ ﴿١﴾ واسم الأخت يقع عليهما جميعاً، إلا أن الإجماع أن التي [ق/ ٢٠٧ د] من الأم والأب مقدمة على التي من الأب .

والزوج إن لم يكن للميت ولد ، ولا ولد الابن ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ (٢) .

والربع للزوج مع الولد، أو ولد الابن ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ ﴾ (٣) .

والربع للزوجات إن لم يكن للميت ولد، أو ولد ابن ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ (٤) .

والثمن للزوجات مع الولد، أو ولد الابن ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ ﴾ (٥) .

وولد الابن يقوم مقام الولد في ذلك كله ؛ لأنه يسمى ولداً مجازاً، ويأخذ ما يأخذه عند عدمه .

والثلثان لكل اثنين فصاعداً من فرضه النصف إلا الزوج ؛ لقوله تعالى في حق البنات : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ (٦)، وقوله في حق

(١) النساء : ١٧٦ .

(٢) النساء : ١٢ .

(٣) النساء : ١٢ .

(٤) النساء : ١٢ .

(٥) النساء : ١٢ .

(٦) النساء : ١١ .

والثالث للأم إذا لم يكن للميت ولدٌ، ولا ولد ابن، ولا اثنان من الإخوة والأخوات فصاعداً، ويفرض لها في مسألتين - وهما: زوجٌ وأبوان، وامرأةٌ وأبوان - ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة، وهو لكل اثنين فصاعداً من ولد الأم: ذكورهم وإناثهم فيه سواءٌ.

الأخوات : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ (١) .

وقد ذكرنا أن ولد الابن يقوم مقام ولد الصلب .

ومطلق اسم الأخوات ينطلق على العائلات ؛ إلا أن الإجماع قدم الأعيان .

وأما الزوج فلا يتصور اثنان ، وإن تكلف متكلف لتصوره فلا يزيد الاستحقاق .

والثالث للأم إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن ، ولا اثنان فصاعداً من الإخوة والأخوات ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ (٢) .

يفرض لها في مسألتين وهما: زوج وأبوان وامرأة : للأبوان ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة ؛ لأن في إعطاء الأم تمام الثلث كما قال ابن عباس يؤدي إلى تفضيل الأنثى على الذكر؛ ففي مسألة الزوج والأبوين لها الثلث ، وللأب السدس على قود كلامه . وإلى هذا أشار ابن مسعود في الإنكار عليه بقوله: لم يؤت الله في كتابة تفضيل الأم على الأب؛

(١) النساء: ١٧٦ .

(٢) النساء: ١١ .

والسدس فرض سبعة: لكل واحد من الأبوين مع الولد أو ولد الابن، وللأم مع الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا، وللجدات، وللجد، مع الولد أو ولد الابن، ولبنات الابن مع البنت، وللأخوات لأبٍ مع الأخت لأبٍ وأم، وللواحد من ولد الأم.

وتسقط الجدات بالأم، والجد والإخوة والأخوات بالأب.

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ (١).

وهو لكل اثنين فصاعداً من ولد الأم، ذكورهم وإناثهم فيه سواء.

والسدس فرض سبعة: لكل واحد من الأبوين مع الولد، وهو للأم مع الإخوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (٢).

وهو للجدات؛ لقول عبد الرحمن بن زيد: (أعطى رسول الله ﷺ

ثلاث جدات الثلث؛ ثنتين من قبل الأم، وواحدة من قبل الأب).

وهذا الحديث رد قول مالك أن أم أب الأب لا ترث، وقول ابن سيرين

أن أم أم الأم لا ترث.

وللجد مع الولد؛ لأنه قائم مقام الأب.

ولبنات الابن مع البنت؛ لحديث ابن مسعود، ولأن البنت الواحدة لا

تستحق أكثر من النصف، وقد بقي من فرض البنت السدس فيعطى بنات

الابن ذلك تكمله للثلثين؛ لما مر أن الاسم يتناولهن.

وللأخوات لأبٍ مع الأخت لأم؛ لما مر أن الاسم يجمعهما؛ فصار

(١) النساء: ١٢.

(٢) النساء: ١١.

ويسقط ولد الأم بأربعة : بالولد، وولد الابن، والأب، والجد.
وإذا استكمل البنات الثلاث سقطت بنات الابن؛ إلا أن يكون بإزائهن
أو أسفل منهن ابن ابن فيعصبهن.

كبنات الابن مع البنت .
وللواحد من ولد الأم ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ
أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (١) .

وتسقط الجدات [ق/ ٢٤٨ ب] مع الأم بإجماع الأمة .
والجد، والأخوة، والأخوات ، بالأب ؛ لقوله عليه السلام : «ألحقوا
الفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلأولى عصبه ذكور » ، وروى :
«فلأقرب عصبه ذكر » .

والأب أقرب فكان أولى من ولد لدة .
ويسقط ولد أم بأربعة : الولد، وولد الابن، والأب، والجد؛ لقوله تعالى
[ق/] : ﴿وَأِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (٢) ، والكلاله : أن يموت عن غير ولد
ووالد . وقد مر أن ولد الابن يقوم مقام الولد ، والجد مقام الأب .
وإذا استكملت البنات الثلاث سقط بنات الابن ؛ لأنه لا حق
للبنات، وبنات الابن فيما وراء الثلاثين بالفريضة .

إلا أن يكون بإزائهن أو أسفل منهن ابن ابن فيعصبهن ؛ لتزولهم منزلة
أولاد الصلب .

(١) النساء : ١٢ .

(٢) النساء : ١٢ .

وإذا استكمل الأخوات لأبٍ وأم الثلثين سقطت الأخوات لأب. إلا أن يكون معهن أخٌ لهن فيعصبهن.

باب أقرب العصبات

- وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم، ثم الأب، ثم الجد، ثم بنو الأب، وهم الأخوة، ثم بنو الجد، وهم الأعمام، ثم بنو أب الجد.

وإذا استوى بنو أبٍ في الدرجة فأولاهم من كان لأبٍ وأمٍ والابن وابن الابن والإخوة يقاسمون أخواتهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، ومن عداهم من

وإذا استكمل الأخوات لأبٍ وأم الثلثين سقطت الأخوات لأب؛ لما مر أن استحقاقهن تكمله الثلثين ، ولم يبق منه شيء إلا أن يكون معهن أخ [لأب] فيعصبهن؛ اعتباراً ببنات الابن .

وأقرب العصبات البنون ، ثم بنوهم ، ثم الأب، ثم الحد ، ثم بنو الأب وهم الإخوة ، ثم بنو الجد وهم الأعمام ثم بنو أب الجد: والأصل فيه قوله عليه السلام: «ألحقوا الفرائض . . .»^(١) الحديث [ق/ ٢٠٨ د] .

فإذا استوى بنو الأب في درجة : فأولاهم من كان من أب وأم ؛ لأن الانتساب إلى الأبوين أقوى من الأب والأم .

والابن ، وابن الابن ، والإخوة يقاسمون أخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٢) .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) النساء : ١١ .

العصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون إناثهم.

وإذا لم يكن عصبه من النسب فالعصبة هو المولى المعتق، ثم أقرب عصبه المولى.

باب الحجب

- وتحجب الأم من الثلث إلى السدس بالولد، أو بأخوين.

والفاضل عن فرض البنات لبني الابن وأخواتهم، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ (١) .

ومن عداهم من العبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون إناثهم ؛ للحديث :
« ما أبقتة الفرائض فلأولى عصبه ذكر » (٢) .

وإذا لم يكن عصبه من النسب فالعصبة المولى المعتق ، ثم لأقرب عصبه المولى ؛ لقوله عليه السلام للذى أعتق عبداً : « هو أخوك ومولاك إن شكرك فهو خير له وشر لك ، وإن كفرك وارثاً فأنت عصبته » (٣) ، وقال :
« الولاء لحمه كلحمة النسب » (٤) .

وتحجب الأم من الثلث إلى السدس بالأخوين؛ مثل خط الأنثيين ، وقد بينا ذلك .

(١) النساء : ١٧٦ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) تقدم تخريجه .

والفاضل عن فرض الأختين من الأب والأم للإخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإذا ترك بنتاً وبنات ابن وبني ابن، فللبنات النصف، والباقي لبني الابن وأخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذلك الفاضل عن فرض الأخت من الأب والأم لبني الأب وبنات الأب للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن ترك ابني عم أحدهما أخٌ لأمٍ فللأخ للأم السدس، والباقي بينهما. والمشاركة: أن تترك المرأة زوجاً وأماً - أو جدةً - وأختين من أمٍ وأخاً لأبٍ

وإذا تركا بنتاً، وبنات ابن، وبني ابن : فللبنات النصف؛ بالنص، والباقي لبني الابن وأخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

وكذلك الفاضل من فرض الأخت للأب والأم : لبني الأب وبنات الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ اعتباراً بما إذا لم يكن معهم ذو فرض .

ومن ترك ابني عم أحدهما أخٌ لأم : فللأخ السدس ؛ بالنص، والباقي بينهما ؛ لاستوائهما في العصوبة .

والمشاركة أن تترك المرأة زوجاً، وأماً أو جدة ، وإخوة من أم ، وأخاً من أب وأم : للزوج النصف ، وللأم السدس ، ولولد الأم الثلث ؛ للنصوص الواردة فيها ، ولا شيء للأب والأم ؛ لأنه عصبية ، وإنما يصرف إلى العصبية ما أبقتة الفرائض ، ولم تبق شيئاً . ومذهبنا على ، وابن عباس ، وأبي موسى الأشعري .

والشافعي أخذ بقول عمر ، وابن مسعود ، وزيد : أن ولد الأب والأم

وأم، فللزوجة النصف، وللأم السدس، ولولد الأم الثلث، ولا شيء للإخوة من الأب والأم.

باب الرد

- والفاضل عن فرض ذوي السهام إذا لم يكن عصبه مردود عليهم بمقدار سهامهم، إلا على الزوجين.

يشارك ولد الأم في نصيبهم فيكون بينهم بالسوية .
وهذا ينتقض بما لو كان ولد الأم واحداً: فإن ولد الأب والأم لا يشاركه بالإجماع .

وسميت مشتركة، وحمارية ؛ لأن عمر رضى الله عنه أشرك بينهم لما قال أولاد الأب والأم : هب أن أباهما كان حماراً ألسنا تراكضنا في رحم واحد ؟ فقال عمر : (صدقوا ، وهم بنو أم واحدة ، وإن أباهم لم يزداهم إلا قرباً) .

وكان قوله أولاً كقول على .

والفاضل عن ذوي السهام إن لم يكن عصبه مردود عليهم بقدر سهامهم ، إلا على الزوجين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ۖ ﴾ (١) .

وعند زيد بن ثابت : الفاضل لبيت المال . وبه أخذ الشافعي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ . والقول بالزيادة زيادة على حكم النص .

ولا يرث القاتل من المقتول، والكفر كله ملةٌ واحدةٌ يتوارث به أهله .
ولا يرث المسلم من الكافر، ولا الكافر من المسلم، ومال المرتد لورثته
من المسلمين، وما اكتسبه في حال رده في^١.

إلا أن النص لبيان الاستحقاق بالأخوة ، وإنما أعطيناها الزيادة بالقرابة ،
وهما منفصلان .

وهذا وإن كان سبباً واحداً جاز أن يرث به بجهتين كالأب مع البنت ،
بخلاف الزوجين فإنه لا قرابة لهما .

ولا يرث القاتل من المقتول : وقد مرت .
والكفر كله ملة يتوارث به أهله ؛ لقوله عليه السلام: « لا يتوارث أهل
ملتين شتى » (١) .

لا يرث المسلم الكافر ، ولا كافر المسلم : جعل الكفر كله ملة واحدة ،
والإسلام ملة واحدة ؛ ولأنهم اجتمعوا في تكذيب النبي عليه السلام ،
وجحدوا الشرائع ؛ فصارت دياناتهم كالآراء المختلفة في الإسلام .

وللشافعي قول كقولنا . وفي قول : لا يرث اليهود ، من اليهود ، ولا
النصارى [إلا] (٢) من النصارى .

وقد اندرج الجواب فيما مضى .

ولا يرث المسلم الكافر ؛ لما مر من الحديث .
ومال المرتد لورثته من المسلمين ، وما اكتسبه في حال رده فيء : وقد

(١) تقدم تخريجه . (٢) سقط من أ .

وإذا غرق جماعةٌ أو سقط عليهم حائطٌ فلم يعلم من مات منهم أولاً فمال كل واحدٍ منهم للأحياء من ورثته.

وإذا اجتمع في المجوسى قرابتان لو تفرقت في شخصين ورث أحدهما مع الآخر ورث بهما، ولا يرث المجوسى بالأنكحة الفاسدة التى يستحلونها في دينهم.

مر ذلك فى السير .

وإذا غرق جماعة ، أو سقط عليهم حائط ؛ فلم يعلم كمن مات منهم أولاً : فمال كل واحد منهم للأحياء من ورثته ، ولا يرث بعضهم من بعض ؛ لأنه لما لم يعرف تاريخ موتهم جعل كأنهم ماتوا معاً ؛ فلا يورثون بالشك .

وإذا اجتمع فى المجوسى [ق/ ٢٠٩ د] قرابتان ولو تفرقت فى شخصين ورث أحدهما مع الآخر ورث بهما ؛ اعتباراً بالمسلم إذا كان أخاً لأم ، وابن عم ، فهو مذهب جماعة من الصحابة .

وعن زيد أنه ورثهم بأكّد القرابات ، وبه أخذ مالك والشافعى ، وألقاه بابن العم إذا كان مولى أنه يرث ، إلا بسبب واحد .

والإلحاق لا يصح ؛ لأن المولى آخر العصابات ؛ فلذا لو تفرقا فى شخصين أحدهما الآخر ، بخلاف مسألتنا .

ولا يرث المجوسى بالأنكحة الفاسدة التى يستحلونها فى دينهم ؛ لأنها باطلة تستحق النقض والفسخ ؛ ولهذا لو رفع إلينا لم نقرهم عليه ، والعقد الفاسد لا يوجب الاستحقاق .

وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولى أمهما .
ومن مات وترك حملاً وقف ماله حتى تضع امرأته حملها في قول أبي حنيفة .

والجد أولى بالميراث من الإخوة عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف

وعصبة ولد الزنا والملاعة : مولى أمهما ؛ لأنه لا نسب لهما من قبل الأب فيكون ولاؤهما لمولى الأم بالتبعية والحرية .
وقال على ، وزيد : (ولد الملاعة بمنزلة من لا قرابة له من قبل الأب) .
وعن ابن مسعود في رواية : (عصبة أمه) ، وفي رواية : (عصبة أبيه) .

ومن مات وترك حملاً وولداً : وقف ماله حتى تضع امرأته في قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لئلا يحتاج إلى فسخ القسم ؛ فإن طلب الورثة حقوقهم دفع إلى كل واحد المتيقن فيه ؛ فيوقف نصيب أربعة بنين ؛ لأن هذا غاية ما يوجد .

وقال أبو يوسف : نصيب ابن واحد ؛ لأن المعتاد هذا .
وقال محمد : نصيب ابنين ؛ لأن ولادة التوأم كثيرة ، وما وراءه نادر شبه المستحيل .

إلا أن الاحتياط والاحتراز عن نقض القسمة فيما ذكرناه، وصيانة حكم الحاكم عن النقض واجبة ما أمكن .

والجد أولى بالميراث من الإخوة ؛ لحديث : « ما أبقتة الفرائض » (١)
والجد أقرب ؛ فكان أولى .

ومحمدٌ: يقاسمهم، إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث.

وإذا اجتمعت الجدات فالسدس لأقربهن، ويحجب الجد أمه.

ولا ترث أم أبي الأم بسهم، وكل جدة تحجب أمها.

وعن جماعة من الصحابة : أن الجد يقوم مقام الأب في الإرث والحجب ، والأب يحجب الإخوة بالإجماع ؛ فكذا الجد .
وقالا ، والشافعي : الجد يقاسمهم إلا أن تنقصه المقاسمة عن الثلث ،
وبالباقي بين الإخوة والأخوات : وهذا مذهب زيد ، وإحدى الروايتين عن
علي ، وابن مسعود وقد اختلف الصحابة اختلافاً شديداً حتى روى عن
عمر أنه قال عند موته : (اشهدوا أنني لا أقول في الجد ، ولا في
الكلالة) .

وعن علي : (من أراد أن يقتحم جهنم فليصف في الحد) .
وكان الشعبي إذا أراد [ق/٢١٩أ] الإنسان أن يسأله عن الفرائض قال :
هات إن لم يكن جداً ، ولا حياه الله ولا بياه .

وإذا اجتمع الجدات فالسدس لأقربهن؛ لما روى بلال بن الحارث أن
النبي عليه السلام أعطاها السدس حين لم يكن هناك أم دونها : فيه إشارة
إلى أن البعدى لا ترث مع القربى ويحجب الجد أمه ؛ لأنها تدلى به ؛ فلا
ترث معه كالجد مع الأب .

ولا ترث أم أب الأم بسهم ؛ لأنها تدلى بمن لا يرث .
وكل جدة تحجب أمها ؛ لأنهما يرثان بجهة واحدة ؛ فكانت القربى
أولى كالأم والجد .

باب ذوي الأرحام

- وإذا لم يكن للميت عصبَةٌ ولا ذو سهمٍ ورثه ذوو أرحامه، وهم عشرة: ولد البنت، وولد الأخت، وابنة الأخ، وابنة العم، والخال، والخالة، وأب الأم، والعم من الأم، والعمة، وولد الأخ من الأم، ومن أدلى بهم. وأولاهم ولد الميت، ثم ولد الأبوين، أو أحدهما، وهم بنات الإخوة وولد الأخوات، ثم ولد أبوي أبويه أو أحدهما، وهم الأخوال والخالات والعمات.

وإن لم يكن للميت عصبَةٌ، ولا ذو سهم : ورثه ذو أرحامه ، وهو قول عامة الصحابة ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ (١) أى : بميزات بعض ؛ لأنها نزلت فى المواريث . وقال عليه السلام : « الخال وارث من لا وارث له ؛ يرثه ، ويفعل عنه » وقد ورث النبی علیه السلام ابن أخت ثابت بن الدحراج منه .

وقال زيد : الفاضل لبيت المال ، وبه أخذ مالك ، والشافعى ؛ لما روى أنه عليه السلام ؛ سئل عن ميراث العمة والخالة [فقال عليه الصلاة والسلام : نزل جبريل وأخبرنى أن لا ميراث للعمة والخالة] (٢) إلا أن هذا يحتمل أنه لا ميراث لهما تبقى حجة .

وهم عشرة : ولد البنت ، وولد الأخت ، وبنت الأخ ، وبنت العم ، والخال ، والخالة [وَأَبُ الأم] (٣) ، والعم من الأم ، والعمة ، وولد الأم ، ومن

(١) الأنفال : ٧٥ .

(٢) سقط من أ .

(٣) سقط من أ .

وإذا استوى ولد أب في درجة فأولاهم من أدلى بوارث، وأقربهم أولى من بعدهم، وأب الأم أولى من ولد الأخ والأخت. والمعتق أحق بالفاضل عن سهم ذوي السهام إذا لم تكن عصبته سواء، ومولى الموالاة يرث.

أدلى بهم؛ لأن لأن الكل لهم رحم، وقرابة. وأولاهم من كان من ولد الميت، ثم ولدولد الأبوين أو أحدهما؛ وهم بنات الإخوة وولد الأخوات، [ق/ ٢١٠ د] ثم ولد أبوى أبويه أو أحدهما؛ وهم الأخوال والخالات والعمات؛ لأن المعتبر هو القرب؛ فكان الأقرب فالأقرب أولى، وذلك فيما ذكرنا.

وإذا استوفى ولد الميت في درجة فأولاهم من أدلى بوارث؛ لأن الإدلاء بالوارث مزية فيترجح به؛ مثال ذلك: بنت بنت [بنت] (١) وبنت بنت ابن؛ فالمال للأخيرة لما ذكرناه.

وأقربهم من [أولى] (٢) من بعدهم؛ لما مر أن المعتبر هو القرب. وأبو الأم أولى من ولد الأخ والأخت؛ اعتباراً بالعصبات. وقالوا: ولد الأخت أولى؛ لأنه أقرب، والجدات أولى من الخال والخالة والعمة بالاتفاق.

والمعتق أحق بالفاضل عن سهم ذوي السهام إذا لم يكن عصبته سواء؛ لما مر في كتاب الولاء.

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

وإذا ترك المعتق أبا مولاه وابن مولاه فماله للابن، وقال أبو يوسف:
للأب السدس والباقي للابن، فإن ترك جد مولاه وأخ مولاه فالمال للجد في
قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هو بينهما.
ولا يباع الولاء، ولا يوهب.

ومولى المولاة يرث ، وعند الشافعى لا يرث ، وقد مرت فى الولاء
بحججها .

وإذا ترك المعتق أبا مولاة، وابن مولاه : فماله للابن ؛ لما مر أن ولاية
العتاقة تعصيب ، والابن مقدم على الأب فى التعصيب .
وقد روى عن زيد بن ثابت مثله .

وقال أبو يوسف : للأب السدس ، والباقي للابن ؛ اعتباراً بميراثهما عن
المولى الأعلى ، إلا أن ذلك لا يعتبر ؛ فإن البنت ترث من المولى الأعلى
ولا ترث بالولاء وإن كانت عصبية بأن كان معها أخوها ؛ فكذلك الأب ،
على أن الأب فى هذه الحالة ليس بعصبية .

فإن ترك جد مولاه وأخ مولاه : فالمال للجد فى قول أبى حنيفة .
وقالا : هو بينهما .

بناء على اختلافهم فى الإرث ، وقد مرت .
ولا يباع الولاء ، ولا يوهب ؛ لقوله عليه السلام : « الولاء لحمه
كلحمة النسب ؛ لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث » (١) .

باب حساب الفرائض

- إذا كان في المسألة نصفٌ ونصفٌ، أو نصفٌ وما بقي، فأصلها من اثنين، وإن كان ثلثٌ وما بقي، أو ثلثان وما بقي فأصلها من ثلاثة، وإن كان ربعٌ وما بقي أو ربعٌ ونصفٌ فأصلها من أربعة، وإن كان ثمنٌ وما بقي، أو ثمنٌ ونصفٌ وما بقي فأصلها من ثمانية، وإذا كان سدسٌ وما بقي أو نصفٌ

باب : حساب الفرائض

إذا كان في المسألة نصف ونصف ؛ كزوج ، وأخت ، أو نصف وما بقي ؛ كزوج ، وعصبة : فأصلها من اثنين .

وإن كان ثلث وما بقي ؛ كأم ، وعم ، أو ثلاثان ؛ كابنتين ، وعم : فأصلها من ثلاثة .

وإن كان ربع وما بقي ؛ كزوجة ، وعصبة . أو ربع ونصف ؛ كزوج ، وبنت : فأصلها من أربعة .

وإن كان ثمن وما بقي ؛ كزوجة ، وابن ، أو ثمن ونصف ؛ كزوجة ، وبنت : فأصلها من ثمانية .

والأصل حساب الفرائض يستخرج من كل عدد ، ويخرج منه السهام الواقعة في المسألة من غير [ق/ ٢٢٠ أ] كسر .

وإن كان نصف وثلث ؛ كأم ، وأخت ، أو نصف وسدس ؛ كأم ، وبنت : فأصلها من ستة ؛ لما ذكرنا .

وثلثٌ أو سدس فأصلها من ستة، وتعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة.
 وإن كان مع الربع ثلثٌ أو سدسٌ فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى
 ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر.
 وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدسٌ فأصلها من أربعة وعشرين، وتعول
 إلى سبعة وعشرين.

وتعول إلى سبعة ؛ كزوج ، وأختين لأب ، وإلى ثمانية ؛ كزوج ،
 وأختين لأب ، وإخوة لأم ، وإلى تسعة ؛ كزوج ، وأختين لأب ،
 وأختين لأم ، وإلى عشرة ؛ كما لو كان معهم أم .
 وإذا كان مع الربع ثلث ؛ كزوجة ، وأم ، أو سدس ؛ كزوجة ،
 وأخت لأم : فأصلها من اثني عشر ، وخمسة عشر ؛ كزوجة ، وأختين
 لأب ، وأختين ، وسبعة عشر ؛ كما لو كان معهن أم .
 وإذا كان مع الثمن ثلثان ؛ كزوجة ، وبنتين ، أو سدس ؛ كزوجة ،
 وجدة ، وابن : فأصلها من أربعة وعشرين تعول إلى سبعة وعشرين
 كزوجة وبنتين ، وأربوين .
 والأصل في ذلك كله ما ذكرنا .

وأما العول ؛ فإن هذه الفروض ثبتت بكتاب الله عز وجل .
 فإذا ازدحمت ، وليس بعضهم أولى بالإسقاط من البعض ضرب كل
 واحد بقدر حقه ؛ كأصحاب الديون إذا ضاقت التركة عن الوفاء . وقد قال
 على رضى الله عنه فى ابنتين وأبوين وامرأة : (صار ثمنها تسعاً) . وهو
 مذهب ابن مسعود ، زيد بن ثابت .

فإذا انقسمت المسألة على الورثة فقد صحت، وإن لم تنقسم سهام فريقٍ عليهم فاضرب عددهم في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة، فما خرج فمنه تصح المسألة، كامرأة وأخوين: للمرأة الربع سهمٌ، وللأخوين ما بقي، وهي ثلاثة أسهمٍ لا تنقسم عليهما فاضرب اثنين في أصل المسألة فتكون ثمانية، ومنها تصح.

وكان ابن عباس لا يرى العول ، ويدخل النقص على من يصير عصبية في حال . وفيه إضرار ببعض دون بعض .

فإذا انقسمت المسألة على الورثة فقد صحت ؛ لأن المقصود هو الانقسام، وتصحيح السهام.

وإن لم ينقسم سهام فريقٍ عليهم فاضرب عدوهم في أصل المسألة ، وعدلها إن كانت عائلة فما بلغ صحت منه ؛ لأن المبلغ قد يضاعف بقدر المضروب فيه .

مثالة : امرأة ، وأخوان : للمرأة سهم ، وللأخوين ثلاثة لا تنقسم عليهما: فاضرب [ق/ ٢١١ د] اثنتين في أصل المسألة تكن ثمانية ؛ فمنها تصح المسألة .

وإن وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة ؛ لأن ضرب الجزء يغني عن الكل .

مثاله : امرأة ، وستة إخوة : للمرأة الربع سهم ، وللإخوة ثلاثة غير منقسمة عليهم ، لكن بينهما موافقة بالثلث ، فاضرب ثلث عددهم في أصل المسألة فتكون ثمانية ومنها تصح . فإن لم يقسم سهام فريقين أو أكثر

وإن وافق سهامهم عددهم، فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة،
 كامرأة وستة أخوة، للمرأة الربع سهم، وللأخوة ثلاثة، فاضرب وفق عددهم
 في أصل المسألة يكون ثمانية، ومنها تصح.

فاضرب أحد الفريقين ثم ما اجتمع في الثلث ثم ما اجتمع في أصل المسألة
 - يريد إذا كانت الأعداد متباينة ، فإن تساوت الأعداد أجزأ أحدهما عن
 الجميع ؛ لأن بضرب أحدهما ينجر الكسر في جميعها .

مثاله: امرأتان وأخوان : انكسر على الصنفان وهما متمثلان ؛
 فاضرب أحدهما في أصل المسألة تكن ثمانية ومنها تصح .

وإن كان أحد العديدين جزءاً من الآخر أغنى الأكثر عن الأقل ؛ لأن
 الجزء الذي يخرج من الأقل يخرج من الأكثر ضرورة .

وهذا كأربع نسوة وأخوين : انكسر على الجميع ، إلا أن عدد
 الأخوين جزء عدد النسوة فاضرب عدد النسوة في أصل مسألة ستة عشر
 ومنها تصح، وإن وافق أحد العديدين الآخرين : ضربت وفق أحدهما في
 جميع الآخر هم ما اجتمع في أصل المسألة ؛ لأنه يحصل عددين جميعاً .

مثاله : أربع نسوة ، وأخت ، وست أعمام : فسهم النساء ، وسهم
 الأعمام منكسر عليهم بين ما فقة ؛ فاضرب وفق أحدهما الآخر ؛ فيصير
 اثني عشر ، ثم في أهل المسألة يصير ثمانية وأربعين ؛ فمنها تصح .

فإذا صحت المسألة فاضرب سهام كل لتركة وارث في التركة ، ثم
 اقسام ما اجتمع على ما صحت : يخرج حق الوارث كثلث جدات نسوة ،
 وثلاثة ؛ المسألة بعد التصحيح من ستة وثلاثين ، والتركة اثنا عشر درهماً ،

وإن لم تنقسم سهام فريقين أو أكثر، فاضرب أحد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، فإن تساوت الأعداد أجزأ أحدهما عن الآخر، كامرأتين وأخوين، فاضرب اثنين في أصل المسألة.

فإن كان أحد العددين جزءاً من الآخر أغنى الأكثر عن الأقل كأربع نسوة وأخوين، إذا ضربت الأربعة أجزاءً عن الأخوين. وإن وافق أحد العددين الآخر ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر،

فإذا ضربت فيها نصيب واحدة من الجدات وقسمتها على سهام المسألة كان الخارج ثلثاً درهم؛ وذلك حق كل واحد [ق/ ٣٢١ أ] منهم .

فإذا ضربت فيها نصيب واحدة من النسوة ، وقسمتها على السهام : كان الخارج درهماً ، وهو حق ل واحدة منهم .

فإذا ضربت فيها نصيب واحد من الإخوة ، وقسمتها على السهام كان الخارج درهمين وثلث درهم ، احد منهم .

وإذا لم تنقسم التركة حتى مات أحد الورثة ، فإن كان نصيبه من الميت الأول ينقسم على رثته فقد صحت المسألتان مما صحت منه الأولى ؛ كما لو مات عن ابن وبنتين ، ثم مات الابن عن بنتين : فالأولى من أربعة ، والثانية من اثنين ، ونصيب ميتهما من الأول سهمان ؛ فقد صحت المسألة من أربعة .

وإن لم تنقسم صححت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها ، ثم ضربت إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين سهام الميت الثاني .

ثم ما اجتمع في أصل المسألة، كأربع نسوة وأخت وستة أعمام فالسنة توافق الأربعة بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في جميع الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة، تكون ثمانية وأربعين، ومنها تصح.

فإذا صحت المسألة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة يخرج حق ذلك الوارث.

وإذا لم تقسم التركة حتى مات أحد الورثة، فإن كان ما يصيبه من الميت الأول ينقسم على ورثته فقد صحت المسألتان مما صحت الأولى، وإن لم ينقسم صححت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها، ثم ضربت

وما صحت منه فريضة موافقة ؛ كما لو مات عن ابن وبنت ، ثم ماتت البنت عن ابن : فالأولى من ثلاثة ، والثانية أيضاً من ثلاثة ، ونصيب ميتهما من الأولى سهم وذلك غير منقسم ولا موافق فاضرب إحدى المسألتين في الأخرى تصير تسعة ، فمنها تصح المسألتان .

ولو كان بينهما موافقة فاضرب وفق المسألة في الأولى لما اجتمع صحت منه المسألتان كما لو مات عن ابن وبنتين ثم ماتا عن ابن وبنتين : فالأولى من أربعة ، والثانية أيضاً من أربعة ، ونصيب ميتهما من الأولى سهمان . وهما غير منقسمين على مسألتها ، لكن بينهما موافقة بالنصف فإذا ضربت نصف مسألتها في الأولى صارت ثمانية، فمنها تصح المسألتان . وكل من كان له من المسألة الأولى أخذه مضروب فيما صحت منه المسألة الثانية إذا كانت متباينة ، أو في وفقها إن كانت متوافقة ؛ لأن المسألة قد تضاعفت بالضرب ؛ فيضاعف نصيبه منها .

إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضته موافقةً فإن كان بينهما موافقةً فاضرب المسألة الثانية في الأولى، فما اجتمع صحت منه المسألتان.

وكل من له شيءٌ من المسألة الأولى مضروبٌ في وفق المسألة الثانية، ومن كان له شيءٌ من المسألة الثانية مضروبٌ في وفق تركة الميت الثاني. وإذا صحت مسألة المناسخة، وأردت معرفة ما يصيب كل واحدٍ من

ومن كان له من المسألة الثانية شيءٌ أخذه مضروبٌ في تركة ميت ، أو في وفقها إن كانت موافقه : وقد تقدمت مثالاته .

وإذا صحت مسألة المناسخة ، وأردت معرفة نصيب كل واحد من حساب الدراهم : قسمت ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين ، فما خرج أخذت له من سهام كل وارث حبة ؛ وإنما خرج الدرهم على هذا العدد لأنه عدد يشتمل على أكثر الأجزاء المنسوبة كالنصف وإلى نصف الثمن ، والثلث إلى الثمن وحساب فرائض يخرج على عدد لا يظهر فيه الكسر مهما أمكن .

ومثاله : إذا مات عن امرأة وابنين وبنتين : فالمسألة بعد التصحيح من ثمانية وأربعين ، ثم مات أحد الابنتين قبل القسمة عن ابن وبنت وزوج ، ومسألتها من أربعة ، ونصيبهما من الأولى لا ينقسم عليها ، ولا يوافقها : فاضرب مسألتها في الأولى ثمانمائة واثنين وتسعين ، ومنها تصح المسألتان .

وإذا أردت قسمتها على ما ذكر وهو ثمانية وأربعون كان الخارج من القسمة أربعة ؛ وهو قيمة الحبة .

حبات الدرهم قسمت ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين، فما خرج أخذت له من سهام كل وارث حبة... والله أعلم بالصواب.
انتهى الكتاب بحمد الله وعونه.

وإذا أردت معرفة نصيب الزوجة من المسألة الأولى وهو أربعة وعشرون سهماً أخذت لكل أربعة حبة فكان لها ست حبات ؛ وهو ثمن الدرهم .
ولكل ابن أربعة عشر حبة ، وهو ربع درهم ، وربع سدس درهم .
وللبنت من الأولى سبع حبات ؛ وهو ثمن درهم ، وسدس ثمن درهم .

وللزوج من المسألة الثانية سبعة أسهم ؛ وقدره من الدراهم حبة ، وثلاثة أرباع حبة .

وللبنت مثله ، وللابن ضعف ثلاث حبات ونصف حبة .

وعلى هذا قياس النظائر إن شاء الله تعالى .

فهذا آخر ما انتهينا إليه ، قد وقع الفراغ بعون الله تعالى وحسن

توفيقه ، والحمد لله على التمام ، وعلى رسوله أفضل الصلاة والسلام .

تم هذا الكتاب المبارك بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه على يد

العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير : عبد القادر شعبان بن المرحوم الحاج

حبيش بن المرحوم الشيخ عبد القادر الرشيدى .

غفر الله لهم ، ولوالديهم ، ولمن طالع فيه ، وعفى عنهم والمسلمين .

آمين .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب الرجعة	٥
كتاب الإيلاء	١٤
باب الخلع	٢١
كتاب الظهار	٢٧
باب اللعان	٣٨
باب العدة	٤٦
كتاب النفقات	٦٢
باب الحضانة	٧٣
كتاب العتق	٨٢
باب التدبير	٩٣
باب الاستيلاء	٩٦
كتاب المكاتب	١٠٣
كتاب الولاء	١١٤
كتاب الجنائيات	١٢٠
كتاب الديات	١٣٥
باب القسامة	١٦٤
باب المعاقلة	١٧١
كتاب الحدود	١٧٥
باب حد الشرب	١٩٠

١٩٥	باب حد القذف
٢٠٣	كتاب السرقة
٢٢٣	كتاب الأشربة
٢٣٠	كتاب الصيد والذبائح
٢٧٤	كتاب الأضحية
٢٥٤	كتاب الأيمان
٢٨٠	كتاب الدعوى
٣٠٤	كتاب الشهادات
٣١٩	باب الرجوع عن الشهادة
٣٢٥	كتاب أدب القاضي
٣٣٦	كتاب القسمة
٣٤٦	كتاب الإكراه
٣٥٢	كتاب السير
٤٢٢	باب البغاة
٤٢٤	كتاب الحظر والإباحة
٤٣٠	كتاب الوصايا
٤٢١	كتاب الفرائض

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الموضوعات التفصيلي

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
سورة البقرة		
٣٢	٢ / ٢٧٥	- ﴿أُنَبِّئُكَ بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ .
٤٣	١ / ٢٢٧	- ﴿وَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ .
١١٥	١ / ٧٨	- ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فُتْمَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ .
		- ﴿إِلَهُكَ ، إِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
١٣٣	٢ / ١٩٨	وإِسْحَاقَ﴾ .
١٤٤	١ / ١٩٦	- ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .
١٥٨	١ / ٢٦٧	- ﴿إِنْ الصِّفَا وَالْمُرُوءَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ .
١٧٨	٢ / ١٢٥	- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ .
١٨٠	٢ / ٤٠٥	- ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ .
١٨٤	١ / ١٢٦	- ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ .
١٨٤	١ / ٢٤٧	- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ .
١٨٥	١ / ٢٤٥	- ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ .
١٨٥	١ / ٢٤٦	- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ .
١٨٥	١ / ٢٤٩	- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ .
		- ﴿وَلْتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ
١٨٥	١ / ١٦٦	وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .
١٨٧	١ / ٤٢٢	- ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ .
١٨٧	١ / ٢٥٥	- ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
١٨٧	٢٥١ / ١	﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .
١٩٣	٣٧٢ / ٢	﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ .
١٩٤	٥٤٦ / ١	﴿ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ .
١٩٦	٢٥٩ / ١	﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ .
١٩٦	٢٨٣ / ١	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٦	٢٨٣ / ١	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٦	٢٨٦ / ١	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٦	٢٨٩ / ١	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٦	٣١١ / ١	﴿ فَإِنْ أَحْصَدْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .
١٩٦	٣١٢ / ١	﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ .
١٩٧	٢٦٣ / ١	﴿ فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٧	٢٩٦ / ١	﴿ فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ .
١٩٧	٢٩١ / ١	﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ .
١٩٨	٢٧٢ / ١	﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ .
٢٠٣	١٦٩ / ١	﴿ وَفِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ .
٢٠٣	٢٧٧ / ١	﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ .
٢٢٢	٤٨ / ١	﴿ فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ .
٢٢٦	١٧ / ٢	﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ .
٢٢٦	١٤ / ٢	﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ .
٢٢٧	١٥ / ٢	﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾
		﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي
٢٢٨	٥٨ / ٢	أَرْحَامِهِنَّ ﴾

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٢٢٨	٤٦ / ٢	﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾
٢٢٨	٥ / ٢	﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ﴾
٢٨٨	٩ / ٢	﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ﴾
٢٢٩	٢١ / ٢	﴿ فلا جناح عليها فيما افتدت به ﴾
٢٢٩	٥ / ٢	﴿ الطلاق مرتان ... ﴾
٢٣٠	١٠ / ٢	﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾
٢٣٣	٦٢ / ٢	﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾
٢٣٣	٧٧ / ٢	﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ .
		﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ .
٢٣٣	٧٧ / ٢	﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .
٢٣٤	٤٨ / ٢	﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ﴾ .
		﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ .
٢٣٥	٥٤ / ٢	﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به ﴾
٢٣٥	٥٤ / ٢	﴿ وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾
٢٣٦	٦٢ / ٢	﴿ حقا على المحسنين ﴾ .
٢٣٦	٦٣٠ / ١	﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ... ﴾
٢٣٦	٦٢٧ / ١	﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ... ﴾
٢٣٦	٦٣٠.٢ / ١	﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ... ﴾
٢٣٦	٦٨ /	﴿ على الموسع قدره ﴾
٢٣٧	٦٢٩ / ١	﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ... ﴾
٢٣٧	٦٤١ / ١	﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ... ﴾

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٢٣٧	٦٣٢ / ١	﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ .
	١	﴿ فإن خفتهم فرجالا أو ركبانا فإذا أمتهم فاذكروا ﴾ .
٢٣٩	١٧٩ / ١	﴿ لا تبطلوا أعمالكم ﴾ .
٢٦٤	٢٤٨ / ١	﴿ وأحل الله البيع ﴾ .
٢٧٥	٣٥٣ / ١	﴿ وحرم الربا ﴾ .
٢٧٩	٣٦٧ / ١	﴿ فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ .
٢٨٢	٢٦٩ / ٢	﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ .
٢٨٢	٦٠٥ / ١	﴿ واستشهدوا شهيدين ﴾ .
٢٨٢	٣٠٦ / ٢	﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ .
٢٧٩	٣٠٥ / ٢	﴿ يسألونك عن الأهلة ﴾ .
	٣٧ / ٢	
		سورة آل عمران
٩٧	٢٥٧ / ١	﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾ .
٩٧	٢٥٧ / ١	﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾ .
		﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ .
٩٧	٢٧٤ / ٢	
		سورة النساء
٢	٨ / ١	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ .
٢	٢٩٦ / ٢	﴿ أو ما ملكت أيماهن ﴾ .
٣	٦٤٤ / ١	﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ .
٣	٦٥٥ / ١	﴿ فإن خفتهم ألا تعدلوا فواحدة ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٤	١ / ٦٢٧	- ﴿وَاتُوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ .
٦	١ / ٥٩٥	- ﴿وابتلوا اليتامى...﴾ .
		- ﴿فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم﴾ .
٦	١ / ٤٠٦	- ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ .
١١	٢ / ٤١٠	- ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ .
١١	١ / ٤٢٦	- ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾ .
١٢	٢ / ٤٠٨	- ﴿وإن كان رجل يورث كلالة﴾ .
		- ﴿فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ .
١٢	٢ / ٤٠٧	- ﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت﴾ .
١٥	٢ / ٤٠٨	- ﴿فاشهدوا عليهن أربعة منكم﴾ .
٢٠	٢ / ٢٢	- ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج﴾ .
٢٠-٢١	١ / ٦٣٣	- ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٧	- ﴿وأمهات نسائكم﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٨	- ﴿وربائبكم اللاتي في جحوركم﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٨	- ﴿وحلائل أبنائكم﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٨	- ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٨	- ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ .
٢٣	١ / ٦٠٩	- ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٢٤	١ / ٦٣٢١	﴿ ولا جناح عليكم فيما تراضيتم ﴾ .
٢٤	/ ٦٢٨	﴿ أن تبغوا بأموالكم ﴾ .
٢٤	١ / ٦٢٧	﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم... ﴾ .
٢٤	١ / ٦٣٦	﴿ أن تبغوا بأموالكم ﴾ .
		﴿ فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ .
٢٥	٢ / ١٩٦	﴿ فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ .
٢٥	٢ / ١٧٩	﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ .
٢٩	٢ / ٣٤٧	﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ .
٣٤	١ / ٤٣	﴿ فتيّموا صعيدا طيبا ﴾ .
٣٣	١ / ١١٧	﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيهم ﴾ .
٩٢	٢ / ١٦٣	﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ ﴾ .
٩٢	٢ / ١٢٣	﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ ﴾ .
٩٣	٢ / ١٢٠	﴿ ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾ .
١٠٠	٢ / ٤٠٤	﴿ ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ﴾ .
١٢٨	١ / ٦٥٦	﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ﴾ .
١٢٨	١ / ٥١٧	﴿ والصلح خير ﴾ .
١٧٦	٢ / ٤١٠	﴿ وإن كانوا إخوة رجالا ونساء ﴾ .
١٧٦	٢ / ٤١١	﴿ وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ .
١٠٢	١ / ١٧٩	﴿ وليأخذوا أسلحتهم ﴾ .
١٠٢	١ / ١٧٨	﴿ وإذا كنت فيهم فأقمّت لهم الصلاة ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
سورة المائدة		
١	٣٧٤ / ٢	- ﴿أوفوا بالعقود﴾ .
٢	٢٣٥ / ٢	- ﴿وإذا خللتهم فاصطادوا﴾ .
٢	٥٦٢ / ١	- ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ .
٢	٣٩٧ / ١	- ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ .
٤	٢٣٠ / ٢	- ﴿وما علمتم من الجوارح مكلين﴾ .
٤	٢٣١ / ٢	- ﴿وفكلوا مما امسكن عليكم﴾ .
٥	٢٣٦ / ٢	- ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ .
		- ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة
		فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
٦	٧ / ١	برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ .
٦	١٤ / ١	- ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾ .
٦	٣٦ / ١	- ﴿صعيدا طيبا﴾ .
٦	٥٥ / ١	- ﴿فاطهروا﴾ .
٦	٣٣ / ١	- ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾ .
٦	٣٤ / ١	- ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ .
٦	١٧ / ١	- ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ .
٦	١٩ / ١	- ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ .
٣٨	٢٠٣ / ٢	- ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ .
٤٥	١٢٨ / ٢	- ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ .
٤٥	١٢٩ / ٢	- ﴿والسن بالسن﴾ .
٥٠	١٦٦ / ٢	- ﴿أفحكم الجاهلية يبيغون﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٨٩	٢ / ٢٥٤	﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ .
٨٩	٢ / ٢٥٥	﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ .
٨٩	٢ / ٢٦٠	﴿ أو تحرير رقبة ﴾ .
٨٩	٢ / ٢٦٠	﴿ أو كسوتهن ﴾ .
٨٩	٢ / ٢٦١	﴿ أو إطعام عشرة مساكين ﴾ .
٨٩	٢ / ٢٦١	﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ .
٩٠	٢ / ٢٢٣	﴿ إنما الخمر والميسر ﴾ .
٩٤	١ / ٣٠٦	﴿ ليلبونكم الله بشيء من الصيد ﴾ .
٩٥	٢ / ٢٣٦	﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ .
٩٥	٢ / ٢٣٦	﴿ لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٤	﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٧	﴿ لا تقتلوا الصيد ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٤	﴿ أو عدل ذلك صياما ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٤	﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٤	﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٤	﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ .
٩٥	١ / ٣٢١	﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ .
٩٥	١ / ٣٠٣	﴿ ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ .
٩٥	١ / ٢٦٣	﴿ ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
سورة الأنعام		
٣٨	٥٦ / ١	- ﴿ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم﴾ .
٧٩	٨٥ / ١	- ﴿وجهت وجهي﴾ .
١١٩	٣٤٧ / ٢	- ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾ .
١٢١	٢٣٦ / ٢	- ﴿لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ .
١٤٥	٢٤٤ / ٢	- ﴿أو لحم خنزير﴾ .
١٥٢	٤٠٤ / ١	- ﴿حتى يبلغ أشده﴾ .
سورة الأعراف		
٣١	٧٥ / ١	- ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ .
٤٩	٢٥٨ / ٢	- ﴿أقسمتم لا ينالهم الله برحمة﴾ .
١٥٧	٢٤٢ / ٢	- ﴿ويحل لهم الطيبات﴾ .
٢٠٤	١٠٦ / ١	- ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾ .
سورة الأنفال		
٤١	٣٦٨ / ٢	- ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة﴾ .
٤١	٣٧٢ / ٢	- ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾ .
٥٥	٢٦٨ / ٢	- ﴿إن شر الدواب عند الله الذين كفروا﴾ .
٥٧	٦٢٢ / ١	- ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٥٨	٣٥٨ / ٢	- ﴿ وَإِذَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ .
٦٣	٣٥٨ / ٢	- ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ .
٦٥	٤١٥ / ٢	- ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ .
	٤١١ / ٢	
	١١٧ / ٢	
	١١٨ / ٣	
سورة التوبة		
٣	٢٦٩ / ٢	- ﴿ وَأُذَانَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .
٥	٣٥٣ / ٢	- ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ .
١٢	٢٦٢ / ٢	- ﴿ فَاقْتُلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ .
٢٩	٣٥٢ / ٢	- ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ .
		- ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا
٢٩	٣٨١ / ٢	الجزية ﴾ .
٢٩	٣٨٤ / ٢	- ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ .
٤١	٣٥٢ / ٢	- ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ .
٨٤	٤٢ / ٢	- ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ .
٦٠	٢٢٤ / ١	- ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ .
١٠٣	٢٠٦ / ١	- ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ .
١٠٨	٦١ / ١	- ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾ .
١٢٠	٣٥٥ / ٢	- ﴿ وَلَا يَطْثُونَ مَوْثِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ ﴾ .
	٣٧١ / ٢	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
سورة يونس		
١٩	٦٢٠ / ١	- ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك ﴾ .
سورة يوسف		
٦٦	٢٧٦ / ٢	- ﴿ لتأتني به إلا أن يحاط بكم ﴾ .
٧٢	٥٠٧ / ١	- ﴿ ولمن جاء به حمل بعير ... ﴾ .
سورة الرعد		
٢٥	٢٥٩ / ٢	- ﴿ والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ .
سورة النحل		
٩١	٢٥٩ / ٢	- ﴿ وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ﴾ .
٩٨	٨٥ / ١	- ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ .
١٠٦	٣٤٦ / ٢	- ﴿ إلا من أكره ﴾ .
١٠٦	٣٤٨ / ٢	- ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ .
سورة الإسراء		
١٥	٣٥٤ / ٢	- ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ .
٢٣	٣٢٩ / ٢	- ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
سورة الحج		
١٥	١٦٦ / ٢	- ﴿ فيمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع ﴾ .
		- ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ .
٢٥	٣٩٦ / ٢	- ﴿ وأطعموا البائس الفقير ﴾ .
٢٨	٣٢١ / ١	- ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ .
٢٨	١٦٩ / ١	- ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ .
٢٩	١٩٦ / ١	- ﴿ ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم ﴾ .
	٢٧٤ / ١	- ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ .
	٢٧٥ / ٢	- ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ .
٢٩	٢٧٤ / ١	- ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .
٣٣	٣٢١ / ١	
٧٧	٨١ / ١	
٧٨	٣٥٢ / ٢	
	١٢٥ / ١	
سورة المؤمنون		
٦٠٥	٦١١ / ١	- ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون .. ﴾ .
سورة النور		
٢	١٧٨ / ٢	- ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ .
	١٨٤ / ٢	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٢	٢ / ٢٠١	- ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ .
		- ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
٤	٢ / ١٨٣	الشهداء﴾ .
		- ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله﴾ .
٤	١ / ٢٠٢	- ﴿فاجلدوهم﴾ .
٤	٢ / ٢٠٢	- ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا﴾ .
٤	٢ / ١٩٥	- ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ .
٦	٢ / ٣٨	- ﴿والذين يرمون أزواجهم...﴾ .
	٢ / ٤١	- ﴿وإن علمتم فيهم خيراً﴾ .
٣١	٢ / ٣٩٥	- ﴿ولا يبين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن﴾
	٢ / ٣٩٤	
٣١	١ / ٧٦	- ﴿ولا يبين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ .
٣٢	١ / ٦٤٢	- ﴿والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾ .
٣٢	١ / ٦٢٠	- ﴿وأنكحوا الأيامى﴾ .
٣٣	٢ / ١٠٣	- ﴿فكاتبواهم إذ علمتم فيهم خيراً﴾ .
٣٦	١ / ٢٥٥	- ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع﴾ .
٤٠	٢ / ٣٠٩	- ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا﴾ .
		سورة الفرقان
٥٤	٢ / ٤٠٤	- ﴿فجعله نسباً وصهراً﴾ .

الآية	رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
سورة الشعراء		
- ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ .	٢١٤	٤٠٦ / ٢
سورة النمل		
- ﴿ أو ليأتيني بسلطان مبين ﴾ .	٢١	٨٣ / ٢
سورة العنكبوت		
- ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾ .		٤١٧ / ١
سورة لقمان		
- ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ .	١٥	٧٦ / ٢
سورة الأحزاب		
- ﴿ فأخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ .	٥	٨٤ / ٢
- ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾ .	٢٣	٣٤٩ / ٢
- ﴿ زوجناكمها ﴾ .	٣٧	٦٢٠ / ١
- ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﴾ .	٥٠	٦١٩ / ١
- ﴿ وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ﴾	٧٢	٥ / ١
سورة الزخرف		
- ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ .	٨٦	٣٠٨ / ٢
سورة الأحقاف		
- ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ .	١٥	٣٣٢ / ٢
سورة الفتح		
- ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ .	١٦	٣٨٢ / ٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
١٧	٣٥٣ / ٢	- ﴿ ليس على الأعمى حرج ﴾ .
		سورة الحجرات
٩	٣٨٩ / ٢	- ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾
		- ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض ﴾ .
		سورة النجم
١	١٤٧ / ١	- ﴿ والنجم ﴾ .
		سورة الرحمن
٢٢	٣٨٢ / ١	- ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ .
		سورة الواقعة
٧٩	٤٩ / ١	- ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ .
٥٥	٢٤١ / ٢	- ﴿ فشاربون شرب الهيم ﴾ .
		سورة الحشر
٥	٣٥٥ / ٢	- ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة ﴾ .
		سورة المجادلة
٣	٢٨ / ٢	- ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم .. ﴾ .
٣	٣١ / ٢	- ﴿ من قبل أن يتماسا ﴾ .
	٣٤ / ٢	
٣	٢٧ / ٢	- ﴿ فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴾ .
٤	٣٤ / ٢	- ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٤	٣٥ / ٢	- ﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا﴾ .
		سورة الممتحنة
١٠	٦٥١ / ١	- ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ .
		الجمعة
٩	١٥٩ / ١	- ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ .
٩	٣٥٦ / ١	- ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ .
٩	١٦٥ / ١	- ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض﴾ .
١١	١٥٩ / ١	- ﴿وتركوك قائما﴾ .
		سورة المنافقون
١	٢٥٨ / ٢	- ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله﴾ .
٢	٢٥٨ / ٢	- ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ .
		سورة القلم
١	١٤٧ / ١	- ﴿اقرأ باسم ربك﴾ .
١٧	٢٥٨ / ٢	- ﴿وإذا أقسموا ليعصرمنها﴾ .
		سورة الطلاق
١	٥٥ / ٢	- ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾ .
	٥٦ / ٢	

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
٢	٦ / ٢	- ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ .
٤	٣٠٦ / ٢	- ﴿واللائي يئسن من المحيض﴾ .
٤	٤٧ / ٢	﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾
٦	٥٠ / ٢	﴿أسكنوهن من حيث سكتن﴾
٦	٥١ / ٢	﴿فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن﴾
٦	٦٢ / ٢	﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾
١	٧٠ / ٢	سورة التحريم
٢	٧١ / ٢	- ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ .
٢	٢٠ / ٢	﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾
٢٠	٢٦٣ / ٢	سورة المزمل
٢٠	٢٠ / ٢	- ﴿فاقرؤوا ما تيسر منه﴾ .
٢٠	٢٠ / ٢	- ﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾ .
٤	١٠٦ / ١	سورة المدثر
٤	٨١ / ١	- ﴿وثيابك فطهر﴾ .
١	٥٥ / ١	سورة الإنشقاق
١	١٤٧ / ١	- ﴿إذا السماء انشقت﴾ .
٢١	١٤٩ / ١	- ﴿وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ .

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة	الآية
		سورة الأعلى
١	١ / ١٠٥	- ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ .
١٥	١ / ٨٢	- ﴿وذكر اسم ربه فصلی﴾ .
		سورة الفجر
٢٩	١ / ٤٢٢	- ﴿فادخلي في عبادي﴾ .
		سورة الكافرون
١	١ / ١٠٥	- ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ .
		سورة الإخلاص
١	١ / ١٠٥	- ﴿قل هو الله أحد﴾ .

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢١٠ / ١	معاذ	اثتوني بخميس أو لبيس آخذه منكم في الصدقة مكان الذرة والشعير فإنه أيسر
٣٢٨ / ٣	عمر	أسن بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك
١٧٦ / ٢		الآن أقررت أربعاً فيمن
١٨١ / ١	أم عطية	ابدأن بمواضع الوضوء
١٣ / ١		ابدؤوا بما بدأ الله به
٦٠٧ / ١	عبد الله بن عباس	أبهموا ما أبهم الله
٦٤ / ١		أتاني جبريل عند باب الكعبة مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس
٢٩٥ / ١	كعب بن عجرة	أتؤذيك هوام رأسك
٧٧ / ١	عمر بن الخطاب	أتشبهين بالخرائر ؟
٢٢ / ٢		أتردين عليه حديقته
٦٢٠ / ١	عمرو بن الأحوص	اتقوا الله في النساء
٢٥٩ / ١		إتمامهما أن تحرم بهما من ديورة أهلك
١٥٥ / ١		أتموا صلاتكم يا أهل مكة فإننا قوم سفر

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
١٥٦		
٣٠٦/٢		أجاز ﷺ شهادة القابله في الولادة
١٠٤/١		اجعله في وترك
٢٨٠/١		إحرام المرأة في وجهها
		أحرورية أنت كذلك كنا نؤمر على عهد
٤٨/١		رسول الله ﷺ
٢٤٥/٢		أحلت لنا ميتتان ودمان
٢٩٥/١	كعب بن عجرة	احلق واذبح شاة
٦٩/١	عمر بن الخطاب	أخذت بالأفضل
٦٩/١	أبو بكر الصديق	أخذت بالثقة
١٧٨/٢		أخذ الحصاة مثل الحمصة فرمى بها
		أخذ رسول الله ﷺ بيدي وعلمني التشهد
٩٧/١	ابن مسعود	كما علمني آية من القرآن
٩٨/١		أخذ على الوادات
١٦٤/٢		اخرجوا من هذا الدم
١١٠/١		أخروهن من حيث أخرهن الله تعالى
٣٥٧/٢		أدرك خالدا
٣٨٢/٢		ادعوهم إلى أداء الجزية
٢٣٢/٢		أدوا

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٣٣ / ١		أدوا صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي ؛ نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر
٦٣١ / ١		أدوا العلائق
٢٣٢ / ١		أدوا عمن تعونون
٤٦ / ٢ -	فاطمة بنت	إذا أتاك قرؤك فدمى الصلاة
٤٧	أبي حبيش	
٣٧ / ١	ابن عمر	إذا أتيت الجنازة وأنت على غير طهارة فتيمم وصل
١٨١ / ١		إذا أجمرت الميث فأجمروه وترا
٢٩٤ / ٢		إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا ويترادا
٢٩٥ / ٢		إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم
٣٢٨ / ١	عبادة بن الصامت	إذا أخر القوم صلاة المغرب سعدت الملائكة ولعنهم
٦٩ / ١		إذا أذنت للصبح فقل الصلاة خير من النوم مرتين
٧١ / ١		

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٧٢/١		إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذر
١٣٦/١		إذا أراد أن يسلم يسجد سجدتين
٩/١		إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها
٢١/١		إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء
١٥٩/٢	على	إذا اصطدم فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر
٤١٣/١		إذا أفلس الرجل فوجد رجل متاعه
٨٦/١		إذا أمن الإمام فأمنوا فإن الملائكة تؤمن بتأمينه فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له
٥٥-٥٤/٢		إذا انقضت عدتك
٣٣٥/١	ابن عمر	إذا بعث فقل هاء ولا خلافة
٣٠/١	ابن عمر	إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا
١٠٦/٢	على بن أبي طالب	إذا تولى المكاتب بخمسان رد في الرق
١٥٤/١	على	إذا جاوزنا هذه الأخصاص قصرنا
١٦٥/١	على وابن عباس	إذا خرج الإمام يوم الجمعة فلا صلاة ولا كلام

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٤ / ١		إذا دبغ الإهاب فقد طهر
٢٣٩ / ٢		إذا ذبحتهم فأحسنوا الذبحة
١٧٣ / ١		إذا رأيتم من هذه الأقراع شيئاً فافزعوا إلى الله
٨١ / ١	على بن أبي طالب	إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد قدر التشهد فقد تمت الصلاة
٨٧ / ١	أنس	إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج بين أصابعك
٢٣٣ / ٢		إذا رميت بالمعراض وذكرت الله فحرق فكل وإن أصبت بعرضه فلا تأكل
٩٢ / ١		إذا سجد العبد المسلم سجد كل عضو من أعضائه فليوجه من أعضائه نحو القبلة ما أمكن
١٩٢ / ٢	على	إذا سكر هذى
١٤٠ / ١	فضالة	إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب وليبن عليه
٩٩ / ١		إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه ثم يصلي على النبي ﷺ

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١١٥ / ١		إذا غلب أحدكم الشيطان فليمسحه مرة واحدة
٢١٩ / ٢		إذا قطع السارق فلا غرم عليه
		إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ثم أخذ لنفسك من أطيب الكلام ما شئت
٩٩ / ١	ابن مسعود	
٢٢ / ١		إذا قلت هذا أو فعلت هذا تمت صلاتك
		إذا كثر الإبل ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
٢٠٤ / ١		
١١٤ / ١		إذا كنت إماما فخفف بهم الصلاة
١٩٢ / ٢	على	إذا هدى افتري
		إذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأتهم
١٥٤ / ١	ابن عمر	إذا وقعت الحدود وصرقت الطرف فلا شفعة
٤٥٣ / ١	جابر	
٢٢ / ١		إذا وقع الذباب في الطعام فامقلوه
٣٠ / ١		إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فأريقوه
		أربع إلى الولاة الفئ والجمعة والحدود والصدقات
١٨١ / ٢	ابن عمر	

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
١٦٨/١	عبد الله بن عمر	أربع قاربع الجنائز لا تسهوا
١٨٧/١		أربع فأربع الجنائز لا تسهوا
٣٨/٢		أربعة لا لعان بينهم وبين أزواجهم
١٦١/١		أربعة لا جمعة عليهم المرأة والمملوك والمسافر والمريض
٧٠/١		ارجع ومن بهما صوتك
١٧٨/٢	أبو محذورة	ارموها واتقوا الوجه
٢٧٣/١		استبطن النبي ﷺ الوادى وجعل ﷻ
٣١٨/١		إحدى طرفي سبائتيه على طرف الأخرى
٥٦٢/١		استشرفوا العين والأذن
٥٦٣		استعار النبي عليه السلام من صفوان بن أمية أدراعا
٣١، ٢٧/٢	عبد الله بن عباس	استغفر الله تعالى ولا تعد حتى تكفر
٢٦/١		استق منها ثلاثة أذنب ثم سم الله تعالى واشرب
٥٩/١		استنزهوا من البول
٩٢/١		اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
٦٧/١		أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦٥٤ / ١	عائذ بن عمرو	الإسلام يعلو ولا يعلى عليه أسهم النبي عليه السلام لا بنى عامر لما قدما عليه بحنين
٣٦٢ / ٢		اسم الله تعالى على لسان كل مسلم
٢٣٦ / ٢		اشهدوا أنى لا أقول في الجدد ولا في
٣٩٥ / ٢	ابن عمر	الكلالة اشهدوا أنى لا أقول في الجدد ولا في
٤١٤ / ٢	عمر	الكلالة
١٧٩ / ٢	أبو بكر	اضربوا الرأس فإنه فيه شيطاننا أطعمنا رسول الله ﷺ لحم الخيل ونهانا
٢٤٣ / ٢	جابر	عن لحم الحمر
٥٥٠ / ١	رجل من الأنصار	أطعموها الأسارى
١١٤ / ٢		أعتقها فإن الولاء لمن أعتق
٤١٥ / ٢		أعطى رسول الله ﷺ السدس حين لم يكن هناك أم دونها
		أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات التلف
	عبد الرحمن	تنستين من قبل إلام وواحدة من قبل
٤٠٨ / ٢	بن زيد	الأب
٢٦٠ / ١		اغسل عنك خلوقك
١٤٥ / ١		أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقضها

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦٨ / ١		أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها
٢٣١ / ١		أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح
٢٣٢ / ١		أفضل الصدقة ما كان من ظهر عني
٢٧٥ / ١		أفضلها أولها
٩٥ / ١		افعل ذلك في كل ركعة ولا تستفتح
٢٧٦ / ١		افعل ولا حرج
٣٠٢ / ١		افعل ولا حرج
		أقامها عليه السلام مع اثني عشر رجلا في
١٦٠ / ١		اليوم الذي نزلت فيه
١٨٨ / ٢		اقتلوا الأعلى والأسفل
٢٥٨ / ٢	عاتكة امرأة عبد الله بن أبي بكر	أقسمت لا ينفك عني سخينة عليك
		أعدي الأيام التي كنت تقعين من قبل ثم
٥١ / ١	فاطمة بنت حيش	اغتسلي وصلي
		أقل ما يكون من الحيض للجارية البكر
		والثيب ثلاثة أيام وأكثر ما يكون عشرة
		فإذا زاد الدم أكثر من عشرة أيام فهو
٤٦ / ١	أبو أمامة الباهلي	استحاضة
١٨١ / ٢		أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٦٦/١	ابن عباس	أكبر الإمام
٢٤٣/٢		أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ
١٢٢/٢		ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل
٢٤٣/٢		ألا إن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة
٣٩٨/٢		إلا أن يجيزها الورثة
١٧٧/٢		إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
١٥/١		ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة معا
٦٤٧/١	كعب بن عجرة	البس ثيابك والحقني بأهلك
٤٠٩/٢		ألحقوا الفرائض بأهلها
٢٨١/٢		ألك بينة
٢٨٢/٢		ألك بينة
٢٧٣/١		الله أكبر الله أكبر ، اللهم اجعله لنا حجا مبروراً وذنباً مغفوراً وعملاً مشكوراً
١٠٣/١	رافع بن سنان	اللهم انج الوليد بن الوليد
٧٥/٢		اللهم اهده إما أن تحلفوا أو تؤدوا أو تأذنوا بحرب من

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٦٤ / ٢		الله
٥٤١ / ١	أبو هريرة	أما خالد فقد حبس أدرعا
٢٢ / ٢		أما الزيادة فلا
٣٦٤ / ٢	عمر	أمان واحد من المسلمين كيف أردته
٧١ / ١		أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة
٣ / ١		أمر بلال بالإقامة ليلة التعريس
١١٦ / ١		أمرت ألا أكف ثوبا ولا شعرا
٢٢٧ / ١		أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها
٢٣٢		على فقرائكم
٢٢٢ / ١	معاذ رضي الله عنه	أمرت أن آخذ مما سقى بدالية نصف العشر
٣٥٤ / ٢		أمرت أن أقاتل الناس
		أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفرا أن لا
	صفوان بن عسال	ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا من
٤٠ / ١	المرادي	جناية ولكن من غائط أو بول
		أمرنا رسول الله ﷺ بذلك لما حضر دفن
١٩٠ / ١	على	رجل
		أمر النبي ﷺ أن يحمل الحاج على بعير
٢٢٦ / ١		ترك في سبيل الله
٩٧ / ٢	سعيد بن المسيب	أمر النبي ﷺ بعتق أمهات الأولاد

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٣٦/١	جابر	أمسكوا عليكم أموالكم
٥٨/١		أمطه عنك ولو بإذخرة
١٩٢/٢		أن أبا بكر جلد أربعين
٢٥/١		إن ابن عباس حكم بذلك في خلافة ابن الزبير
٣٦٥/٢		إن أصبته قبل القسمة فهو لك
١٧٦/٢	أبو بكر	إن أقررت الرابعة رجمها رسول الله ﷺ
٣٧٩/١	عبد الله بن عباس	إن الذي حرم شربها حرم بيعها
٣٩٧/٢		إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم وزيادة على أعمالكم
٦٦/١		إن الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الأخير إلى طلوع الفجر
٢٢٨/١		إن الله حرم عليكم غسالة أيدي الناس
١١٨/٢		إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث
٣٩٧/٢		إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه
٢٣٩/٢		إن الله كتب الإحسان في كل شيء حتى القتل

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٤٢/٢		إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب
١٠٩/١	أم ورقة الأنصارية	أن امرأة استأذنت أن تتخذ في دارها مؤذنا
٣٦٤/٢		أن أم هانئ أجارت رجلين من المشركين
٧٤/٢	عبد الله بن عمرو	أنت أحق به ما لم تنكحي
٨٧/٢	جابر	أنت ومالك لأبيك
١٨٦		
		أن جبريل عليه السلام أم النبي عليه
		السلام فقرأ في الأولين فاتحة الكتاب
١٣١/١		والسورة
		أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد
١٢٦/١	ابن عباس	طلوع الفجر حتى تطلع الشمس
		إن شئت أعطيته بثمانه الذي اشتري به فهو
٣٦٦/٢		لك
		إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من
١٠٠/١		كلام الناس
٢٥٢/٢		أن عائشة اتخذت جلد أضحيتها سقاء
		أن عمار بن ياسر أغمى عليه يوما ليلة
١٤٥/١		فقضاها
٦٤٧/١		أن عمر رضي الله عنه قضى في العنين

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٠١/٢	على وابن عباس	إنكم تقرؤون الوصية قبل الدين وإنما هي بعده
٦٢٣/١		الإنكاح إلى العصابات
٤١٢/١	عائشة	إن لصاحب الحق اليد واللسان
٥٢/١		إن للصلاة أولا وآخرا
		إن للصلاة أولا وآخرا وإن أول وقت
		الفجر حين يطلع الفجر وآخر وقتها
٦٣/١		حين تطلع الشمس
		إن للصلاة أولا وآخرا وإن أول وقت
		المغرب حين تغيب الشمس وآخر وقتها
٦٥/١		حين يغيب الشفق
٢٤٠/٢		إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش
٥٢/١		إنما أدركت الصلاة إلى وقت الصلاة
	على ابن أبي	إنما أعطياهم الأمان لتكون دماؤهم
١٤١/٢	طالب	كدمائنا وأموالهم كأموالنا
		إنما بذلوا الجزية لتصير دماؤهم كدمائنا
٣٥٤/٢	على	وأموالهم كأموالنا
		إنما جعل الإمام إما ما ليؤتم به فلا
١٣٧/١		تختلفوا على أئمتكم

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨٩/١	عائشة	إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به فلا تختلفوا عليه
١٥٩/١		إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة
٢٢٩/١		إن موالي القوم من أنفسهم
١٧٣/٢		إن موالي القوم منهم
٢٤٩/٢		إنما هي شاة لحم
٧٤/١		إنما يؤذن بلال بليل ليوظ نائمكم ويتسحر صائمكم
٥٧/١	المغيرة بن شعبة	إنما يغسل الثوب من خمس
٣٩١/٢		أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من فضة ونقش فيه : محمد رسول الله
٨/١		أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه
٥٣٦/١		إن النبي عليه السلام أجاز العمري
٣٧٠/٢		أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين
٣٧٠/٢		أن النبي ﷺ أسهم للمقداد يوم بدر سهماً ولفرسه سهماً
٢٦٠/١	المقداد بن الأسود	أن النبي عليه السلام أمر أخا لعائشة أن يحرم بها من التنعيم

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٦٠ / ١		أن النبي عليه السلام أمر أخا لعائشة أن يحرم بها من التنعيم .
٢٧١ / ١	ابن عمر وخزيمة ابن ثابت	أن النبي عليه السلام جمع بينهما بأذان وإقامة واحدة .
٤٨ / ١		أن النبي عليه السلام حرم المسجد على الحائض وعلى الجنب .
١٨٤ / ٢		أن النبي عليه السلام رجم ما عزاد لم يجلده .
٢٥٩ / ٢		أن النبي طئل عن رجل قال هو يهودي .
١١٢ / ١		أن النبي عليه السلام صلى آخر صلاة صلاها بالناس قاعداً والناس قيام خلفه .
٢٦١ / ١	جابر	أن النبي عليه السلام صلى ركعتين بذي الحليفة ودعا بهذا الدعاء .
٢٨٧ / ١	ابن عباس	أن النبي ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة .
١١٠ / ١		أن النبي عليه السلام صلى مع يتيم وأنس وأقامها وراءه وجعل أم سليم خلفهما .
٣٩٣ / ٢		أن النبي ﷺ ضحى بكبشين موجودين .
		أن النبي ﷺ فاتته يوم الخندق أربع صلوات حتى ذهب ما شاء الله من

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٧٣/١	عبد الله بن مسعود	الليل .
١٤١/١		إن قدروت أن تسجد على الأرض وإلا فأوفى برأسك .
١٤٢		
١٣٦/١		أن النبي عليه السلام قام إلى الخامسة فسبح له فرجع وسجد .
١٠٥/١	ابن عباس	إن النبي عليه السلام قرأ في الركعة الأولى من الوتر « سبح اسم ربك الأعلى » .
٣٦٩/٢	ابن عمر	أن لنبي عليه السلام قسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا .
٤١١/٢	عمرو ابن مسعود وزيد	أن ولد الأب والأم يشادك ولد الأم في نصيبهم فيكون بينهم بالسوية .
٦١/١		أنه عليه السلام أخذ الحجرين ورمى الروثة .
٣١/١		أنه عليه السلام أضع لها الإناء حتى شربت منه .
٣٥٤/٢		أنه عليه السلام أغا على بني المصطلق دهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء .
١٩/١		أنه عليه السلام اغتسل لإحرامه حين أحرم .
		أنه عليه السلام توضأ وأدار الماء على

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨/١		المرافق والكعبين .
١٢/١		أنه عليه السلام توضأ ومسح بيديه جميع رأسه .
١١١/١		أنه عليه السلام توضأ ومسح رأسه وأذنيه وصدغيه .
٨/١		أنه حسر عن عمامته ومسح ناضيته .
١٧٨/٢		أنه فى حفر للغامدية حفرة إلى تندوتها .
١١٩/١		أنه ﷺ خرج فى مرضه وأبو بكر رضى الله عنه صلى بالناس .
١٨٤/٢		أنه عليه السلام رجم يهوديين زنيا .
١٧٥/١		أنه عليه السلام فى المنبر فلم يخطب كخطبتكم هذه وصلى ركعتين كما يصلى صلاة العيد .
١٤٧/١		أنه عليه السلام سجد فى «والنجم وفى إذا السماء انشقت»
١٧٨/١ ، ١٧٩		أنه عليه السلام صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين .
١٩٢/١		إنه صلى على حمزة رضى الله عنه سبعين صلاة .
١٧٣/١		أنه عليه السلام صلى الكسوف فقراً فيهما حتى قلنا : لا يركع ثم ركع حتى قلنا لا يرفع .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٨٠ / ٢		عليه السلام قال لما عز كذلك حتى ذكر ماعز النون والكاف .
٣٦١ / ٢		أنه عليه السلام قتل عقبة بن أبي معيط .
١٤٦ / ١		أنه عليه السلام قرأ «والنجم» فسجد سجد معه المسلمون .
١٤٧		
١١ / ١		أنه عليه السلام كان إذا توضأ شبك أصابعه في لحيته .
٢٠١ / ١		أنه كتب لبعض آل حزم .
٤٥ / ١		أنه عليه السلام مسح على الجوربين .
١٣ / ١		أنه مسح على ناصية .
٦٢ / ١		أنه عليه السلام نهى عن الاستنجاء باليمين .
١٦٨ / ١	ابن مسعود ، أبو موسى ، حذيفة	أنه عليه السلام والى بين القراءتين .
٢٧١ / ١		أنه عليه السلام وقف على قزح .
٥٨٠ / ١	على	إنها امرأة ابتليت فلتصبر .
٣٢ / ١		إنهار حبس .
٦١ / ١		إنهار حبس .
١١٦ / ١		إنها من أوكار الشياطين .
٨٠ / ٢	أبو ذر	إنهم إخوانكم جعلكم الله تحت أيديكم .
٣٧٣ / ٢		إنهم لم يزالوا هكذا في الجاهلية والإسلام إن هذين حرام على ذكور أمتي حلال

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٩٠ / ٢		لإنائهم .
٢٣٩ / ١		إني إذا لصائم .
٢٤٢ / ٢		إني لأخشى أن تكون هذه منها .
		إني لا أستحي أن أدعه ، لأنه وجب
٢١٦ / ٢		لهتك حرمة العين .
٢٢٥ / ٢		أوتي ﷺ باشراب من السقاية .
٢٦٤ / ١	على بن أبي طالب	أوثق عليك نفقتك
٢٦٢ / ٢	عائشة	أوف بنذكرك .
٢٤٩ / ٢		أول نسكنا يومنا هذه الصلاة .
		أول وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخره
٦٦ / ١		حين يطلع الفجر .
٢٤٩ / ٢	جبير بن مطعم	أيامنا كلها ذبح .
٢٤٩ / ٢	عمر، علي، ابن عباس، ابن عمر، أنس	أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها .
٢١٠ / ١		إياكم وكرائم أموال الناس .
		أيما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة
٩٦ / ٢		عبد الله بن عباس .
٢١٠ / ١		الأيام أحق بنفسها .
٩٦ / ٢	عبد الله بن عباس	أيما رحل أفليس فأدرك الرجل متاعه .
٦١٦ / ١	عباس	الأيام أحق بنفسها .
٤١٣ / ١	أبو هريرة	أيما رحل أفلس فأدرك الرجل متاعه .
		أيما الشهود مشهدوا بحد لم يشدوا عن

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٨٥ / ٢		حفرتة فإنما هم شهود ضغين .
٣٧٣ / ١	عمر	أينقصب إذا جف .
٣١٩ / ١	سعد	البدنة عن سبعة .
٣٢٦ / ١	جابر	البيان بالخيار ما لم يتفرقا .
١٨٤ / ٢	حكيم بن حزام	البكر جلد ائة وتغريب عام .
٥٨٦ / ١		بلاد بلاد الله تعالى .
٢٨١ / ٢ ، ٢٨٢	عائشة	البيئة علم من ادعى .
٢٦٩ ، ١٢٨ / ١		بين كل أذانيه صلاة إلا المغرب .
١٦٠ / ٢	علي	تبلغ قيمته ما بلغت .
١٥ / ١		تحت كل شعرة جنابة ألا فبلوا الشعر وأنقوا البشرة .
٧٩ / ١		تحميمها التكبير وتحليلا التسليم .
١٦٤ / ٢		تحلفو خمسين يمينا ثم تغرمون الدية
٩٦ / ١	عبد الله بن مسعود	التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته .
٩٧ / ١	ابن عباس	التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي .
٦١٣ / ١	عبد الله بن عباس	تزوج رسول الله ﷺ ميمونه وهو حرام .
٢٠٣ / ١		تستأنف الفريضة .
٢٣٠ / ٢	ابن عباس	تعليم الكلب أن ترك ألا كل ، وتعليم البازي أن يجيبك إذا دعوته .
٤٧١ / ١		تفاوضوا فإنه أعظم للبركة .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٧٩/٢	عمر	تقر على أراضيها وتؤدى الخراج عنها . قلتو ومزموه واستنكهو فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه .
١٩١/٢	ابن مسعود	تلك أوقاص لا شئ فيها .
٢٠٦/١	معاذ	تلك استراحة أهل النار .
١١٥/١		تم على صوم؛ فإن الله أطعمك وسقاك .
٢٤١/١		تمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلى وتصوم .
٤٧/١		تنكح الحرة على الأمة .
٦٤٣/١	على	تنكح المرأة لمالها وجمالها .
٦٢٥/١	أبو هريرة	توجبون فيه الحد ولا توجبون فيه صاعا من ماء .
١٨/١	على	التبسم طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء .
١٢١/١		التبسم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء أو يحدث .
٣٧/١		ثلاث جدهم جد وهزلهن جد .
٢٥٥/٢		ثلاثون حفه ، وثلاثون جدعة وأربعون مابين تنية إلى باذل عامها كلها خلفه فى بطونها أولادها .
١٣٥/٢	عمر وزيد وابن مسعود	ثلاث ساعات نهاسول الله ﷺ أن نصلى فيهم وأن نقبر فيهن موتانا إذا طلعت

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
١٢٥/١	عقبة بن عامر الجهنى	الشمس حتى ترتفع . ثلاث كبن على ولم تكتب عليكم الأضحية والوتر وركعتا الفجر . ثلاث من سنن المرسلين . الثيب تشاور . الجر أحق بقبه . جار الدار أحق بالدار . الجالب مرزوق والمحتر ملعون . جرد واقران . جمع عمر رضى الله عنه الناس على أبى ابن كعب فكان يصى بهم كذلك . جوز النبى ﷺ لزيب أن ترفع لزوجها ابن مسعود الصدقة . جيدها ورديتها سواء الحال لا تحيض . الحج جهاد . الحج عرفة . حجر النبى على السلام على معاذ . حدثنى سبعون رجلا من أصحاب النبى أنهم رأوه يمسح على الخفين . حد المفتري ثمانون .
٢٤٧/٢		
٨٣/١		
٦٢١/١	أبو هريرة	
٤٥٣/١	أبو رافع	
٤٥١/١		
٣٩٦/٢		
٣٩٢/٢	ابن مسعود	
٣٩٢/٢		
١٧٧/١		
٣٦٨/١		
٥٥ ، ٥٣/١	عائشة	
٣١٦/١		
٢٩٧/١		
٤١٠/١	كعب بن مالك	
٤٠/١	الحسن البصرى	
١٩٢/٢	على	

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٦٦/٢		حضر عند عمر رضي الله عنه تسعة وأربعون رجلاً فكرر اليمين على أحدهم
٣٣٣/٢		حكم النبي سعد بن معاذ في بني قريظة
٥٣/٢		الحناء طيب
٣٦٨/١		الحنطة بالحنطة مثلاً
٤١٥/٢		الخال وارث من لا وارث له برثه ويفعل عنه
١٩٨/٢		الخالة والدة
٢٤٤/٢		خبيثة من الخبائث
٢١١/١	معاذ	خذ الحب من الحب والإبل من الإبل
٢٢٦/١		خذ من أغنيائهم وردّها على فقرائهم
٣٨١/٢		خذ من كل حالم وحاملة ديناراً
٢٠٥/١	ابن مسعود	خذ من كل ثلاثين من البقر تبيحاً أو تبيحة ومن كل أربعين مسنة
٥٧١/١		خذها فإنّا هي لك أو لأخيك
٦٧/٢	هند بنت عتبة	خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك
١٦٥/١	الزهري	خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
٢٢٨/٢		خص النبي ﷺ التحريم بالشجرتين
٢٦٨/١		خطب عليه السلام يوم السابع من ذي
١٩/١		الحجة فأمرهم بالغدو إلى منى
١٢/١		خلق الماء طهورا
٢٢٥/٢		خللوا أصابعكم قبل أن تخللها النار
٢٢٤/٢		الخمر حرام والسكر من كل شراب
٢٢٨		الخمر من هاتين الشجرتين
٣٠٦/١	عائشة	خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم
		خمس من الكبائر لا كعادة فيهن :
		الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ،
		والفرار من الزحف ، وقتل نفس بغير
١٢١/٢		حق ، واليمين الغموس
		خير أربابها فإن شأؤوا أدوا عن كل فرس
٢٠٨/١	عمر	دينارا وإلا قومها
٢٢٨/٢		خير خللكم خل خمركم
٢٨٢/١	ابن عباس	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة
١٣٩/١		دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
		دعي الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٨/١		وصلي
١٤١/٢		دية الحر المسلم ألف دينار
١٣٧/٢	عمر بن الخطاب	الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم
١٣٦ /٢	ابن مسعود	الدية في الخطأ مائة من الإبل أخماسا : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشروة جذعة
٢٤١/٢		دية كل ذي عهد في عهده
٣٤١/٢		زكاة الجنين زكاة أمه
٢٣٧/٢		الزكاة ما بين اللبة واللحين
٣٨٨/١		ذهب حقه الرهن بما فيه
١٤٨/١	ابن عباس	رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها
٤١/١	طالب	رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما
١٣٣/١	ابن عمر	خطوطا بالأصابع
	علي وابن عباس	رأيت النبي عليه السلام كان يصلي
١٠٣/١	وابن مسعود	عليحماره وهو متوجه نحو خير
		راعينا صلاة رسول الله ﷺ في الليل
		فكنت قبل الركوع

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٦٧ / ١	على	رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم
٤٧٤ / ١		الربع على ما شرطاً
٣١١ / ٢		رجم يهوديين شهادة أرجة منهم عليهما بالزنا
٢٧٤ / ١		رحم الله المحلقين
٢٧٦ / ١		رخص ﷺ في البيتوة بمكة لأجل السقاية
٢٨٣ / ١		رخص النبي عليه السلام للمتمتع
٢٨٢ / ٢		رد ﷺ اليمين على المدعي
١٢٠ / ١		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
١٢٣ / ٢		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه
٢٥٦ / ٢		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه
١٢٤ / ١	جابر	رفع عن أمتي النسيان
٧٦ / ١		الركبة من العورة
٢٧٧ / ١		رمي النبي ﷺ جمرة العقبة يوم النحر ضحى ورمى بقية الأيام بعد الزوال

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٧٧/١	جابر	رمى النبي ﷺ جمرة العقبة يوم النحر ضحى ورمى بقية الأيام بعد الزوال .
٤٣٢/١	رافع	زارني رسول الله ﷺ .
١٩٣/١		زملوهم بجروحهم .
١٧٥/٢		زنا العين النظر .
٣٢٢/١		ساق النبي ﷺ مائة بدنة
١٣٨٤/٢		السامع عليكم
٢٠٦/١	معاذ	سأ سأله إذا لقيته
٣٦١/٢		سألوا النبي القسمة يوم خيبر فلم يقسمها حتى أتى الجعرانة .
٨٤/١		سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك .
١٤٨/١		سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكرا .
٦٢٣/١	عائشة	السلطان ولى من لا ولى له .
١٠١/١		سلوا الله حاجتكم فى صلاتكم حتى شسع نعالكم ومح قدوركم .
٦١٢/١		سنوا بهم سنة أهل الكتاب .
٣٨٢/٢		سنوا سنة أهل الكتاب .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٥٦/١	جابر	الشفعة في كل شرك .
٤٥٤/١	عبد الله بن عمر	الشفعة كحل العقال .
٤٥١/١		الشفعة للغليظ فيما لم يقسم .
٤٦٠/١		الشفعة لمن واثبها من قول شريع .
٤٥٣/١	أبو رافع ابن مسعود	شفعته . شهدت تحريم النبيذ كما شهدتم ، وشهدت إباحته وغبتم .
٤٢١/٢	على ابن أبي طالب	صار ثمنها تسعا .
٢٣٢/١		الصدقة ما كان عن ظهر غنى .
٤١١/٢	عمر	صدقوا وهم بنوا أم واحدة وإن أباهم لم يتردهم إلا قريبا .
٢٧١/١		الصلاة أمامك .
١٠/١		صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك .
١٣١/١		صلاة الليل مثنى مثنى .
١٥٣/١	عمر بن الخطاب	صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم .
١٠٢/١ ، ١٧٣		صلاة النهار عجماء .
٨٠/١		صل قائما فإن لم تستطع .
١٤١/١	عمران بن حصين	صل قائما فإن لم تستطع فعلى جنبك .
٦٤/١	بريدة	صل معنا هذين اليومين .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١١٨٥/١		صلوا على بر وفاجر .
٢٦١/١	ابن عباس	صلى رسول الله ﷺ ركعتين وأهل بالحج
٩٥/١	ابن مسعود	صليت خلف النبي عليه السلام وأبى بكر وعمر فلم يكونوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة .
٨٥/١	أنس	صليت خلف النبي ﷺ وخلف أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وكانوا يسون ببسم الله الرحمن الرحيم .
١٨٧/١	السكينة	صلى النبي ﷺ على قبر .
٢٣٩/١		صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فن حال بينكم وبين منظره أو فترة : فعدوا ثلاثين يوما .
٤٧٨/١		الصيد لمن أخذه .
٣١٨/١	جابر	ضحوا بالثنايا .
٤٧/٢	عمر	طلاق الأمة تطليقتان .
٢٦٠/١		طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه وإلحلاله حين حل لقد رأيت ويبضى الطيب في مفارق رسول الله ﷺ .
٥٣١/١		العائد في هبته كالكلب .
٥٦٣/١	صفوان	عارية مؤداة .
١٨٩/١		عجلوا موتاكم ، فإن كان خيرا قدمتموه إليه وإن كان شرا وضعتموه عن رقابكم .

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
٣٢٥/٢	عمر	عدل ساعة أفضل من عبادة ستين سنة .
٢٠٩/١		عدوا عليهم السخلة ولو راح بها الراعى على كفه .
٤٠٨/١		عرضت على رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة .
١٥/٢	عبد الله بن عباس	عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر .
٢٢٥/٢	أبى مسعود	عطش رسول الله ﷺ حول الكعبة فاستسقى .
٢٠٩/١	سمرة	عفوت لكم عن صدقة الخيل .
٢١٨/٢		على اليد ما أخذت حتى ترده .
٥٤٦/١		على اليد ما أخذت حتى ترده .
١٨٤/١		علام تنصون ميتكم .
١٨٥		
٣٤/١	على	عليكم بالصعيد .
١٢٠/٢		العمد قود .
١٥٣/٢		أثر عمدته وخطؤه سواء .
١٧٥/٢		العينان تزنيان .
٣٦٣/٢		الغنيمة لمن شهد الواقعة .
٣٦٠/٢		فادى رسول الله ﷺ رجلين من المسلمين برجلين من المشركين .
٢٧٥/١		فإذا طفتم بالبيت .
٢١٦/٢		فاقفوا أيمانهم .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨٥ / ٢		فإن الله قد أعتقه .
٥٧٥ / ١		فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها .
٢٤٠ / ١		فإن شهدوا ذوا عدل فصوموا .
١٤٢ / ١	عمران	فإن لم تستطع فعلى جنبك .
٢٨٧ / ١	عائشة	فتلت قلائد هدايا رسول الله ﷺ عند إحرامه .
١١٠ / ١	ابن عباس	فجذ بنى من يساره إلى يمينه من ورائه .
١٥٢ / ١	عائشة	فرضت الصلاة ركعتين فريدت فى الحضر وأقرت فى السفر .
١٤٧ / ١		فضلت الحج بسجدة من لم يسجدهما لم يقرأهما .
٢٤١ / ١		الفطر مما يدخل والوضوء مما يخرج .
٢٥٠ / ١		فطركم يوم تفطرون .
٢٧٤ / ١		فقد حل له كل شىء إلا النساء .
٢٢٦ / ١		فك رقبة أن تعين فى عتقها .
٦٠ / ١		فلا يضر أثره .
٤٠٩ / ٢		قد أقرب عصبه ذكر .
٤٠٩ / ٢		فما أبقتة الفرائض فلاولى عصبه ذكور .
٢٢١ / ١		فا سقته أسماء ففيه العشر .
١٢١ / ٢		فمن قبل بعده فتिला فأهل بين خيرتين : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا العقل .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨٦/٢	سمرة	فهو حر .
١٤٧/٢		في الجائفة تلت الدية .
٢١٣/١		في خمس من الإبل شاة إلى تسع .
١٢٣/٢		في قتل خطأ العمد مائة من الإبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها .
١٧٢/١		في كل ركعة ثلاث ركوعات .
٢١٢/١		في كل مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد عليه فبحساب ذلك .
٢٠٤/١	عبد الله بن مسعود	في مائة وخمس وعشرين من الإبل حقتان وشاة .
١٤٠/٢		في النفس المؤمنة مائة من الإبل .
١٤١/٢		في النفس المؤمنة مائة من الإبل .
١٦٦/٢		فيحلفون خمسين يمينا .
٢١٩/١		فيما سقت السماء العشر .
٢٢٢/١		فيما سقت السماء العشر دما سقى بالرشاء ففيه نصف العشر .
٢١٣/٢		فيها غرامه مثلها وجلدات نحالا فإذا أواها المراح ففيها القطع .
٣٥٧/٢	أم قرفة	قتل النبي ﷺ .
٢٠٤/٢	أم أيمن	قدمت الجحفة التي فيها رسول الله ﷺ يومئذ بديتاه .
٧١/١	عبد الله بن زيد	قد قامت الصلاة .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦٢٥ / ١	عبد الله بن عمر	قريش بعضهم أكفاء لبعض .
٢٨٧ / ٢		قضى رسول الله ﷺ بالبيت لصاحب اليد
٦٣٠ / ١	عبد الله بن مسعود	قضاء رسول الله ﷺ في تزويج بروع بنت واشق .
١٦١ / ٢		قضضى رسول الله ﷺ بديّة المعقولة على عاقلة القاتلة وجعل في الجنين غرة عبد أو أمة .
٢٠٣ / ٢	سي	قطع رسول الله ﷺ سارقا في حجن وكانت قيمته ربع دينار .
٢١٣ / ٢		قطع رسول الله ﷺ لسارق سرق رداء من صفوان ابن أمية وهو نائم .
١٤ / ١		القلس حدث .
٢٥٢ / ٢		قومي إلى أضحيتك فاذبحيها .
٨٢ / ١	وائل بن حجر	كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما شحمة أذنيه .
٨٢ / ١	ابن عمر	كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه .
٩٩ / ١		كان إذا جلس في آخر صلاته أمارط رجله اليسرى وأخرجها من تحت وركه اليمنى
٩٤ / ١	مالك بن الحويرث	كان إذا رفع رأسه من السجود قعد ثم ينهض .
٨٨ / ١		كان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٩٠ / ١	وائل	كان إذا سجد وضع وجهه بين كفيه .
٩١ / ١	أبو هريرة	كان إذا سجد يسجد على كور عمامته .
٢٦٥ / ١	ابن عمر	كان إذا طاق بالبیت الطواف الأول خب ثلاثا ومشى أربعاً .
١٧١ / ١ ، ١٧٢	النعمان بن بشير	كان رسول الله ﷺ إذا انكسفت الشمس والقمر صلى كصلاتهم هذه .
١٢٩ / ١ ، ١٣٠	عائشة	كان رسول الله ﷺ يصلى بالليل أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن .
١٠٢ / ١	أبى بن كعب	كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يسلم حتى ينصرف .
٦٤٥ / ١	عائشة	كان زوج بريدة حراً .
٢٢٧ / ٢		الكأس المسكرة هي الحرام .
٨٩ / ١	أنس	كان النبی علیه السلام إذا ركع قال فی ركوعه : سبحان ربی العظیم ثلاث مرات .
٩١ / ١	ميمونة	كان النبی علیه السلام إذا سجد جافى بطنه عن فخذه حتى لو أن بهيمة أرادت أن تمر بين يديه لمرت .
٩٨ / ١	عائشة	كان النبی علیه السلام لا یزید علی التشهد فی القعدة الأولى .
٣٧٢ / ٢	أبو هريرة	كان النبی لا یسهم للعبد والنساء والصبيان
٢٣٦ / ١	ابن عمر	كان النبی ﷺ يأمر بإخراج الفطرة قبل

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٣٥ / ١	أنس	الخروج إلى المصلى . كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال .
١٠١ / ١		كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه فيقول : السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيمن .
١٣٦ / ١	أبو قتادة	كان النبي عليه السلام يسمعنا الآية والآيتين في الظهر .
٨٤ / ١		كان النبي عليه السلام يضع عينيه على يساره تحت صدره .
٢٥١ / ١	عائشة	كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان إلى أن مات .
٢٢٥ / ١		كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم جزءاً من الزكاة يتألفهم به على الإسلام ويدفع شرمهم .
٢٤٢ / ١	عائشة	كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه .
١٣ / ١		كان يحب التيامن في كل شيء .
١٧٥ / ١		كان يخطب يوم الجمعة فشكى إليه القحط وقلة المطر فدعا .
٨٧ / ١	ابن مسعود	كان يخفى بها صوته .
٦٨ / ١		كان يصلى العصر والشمس مرتفعة حية

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
		فيذهب الذاهب إلى العوالى فيأتيها والشمس مرتفعة .
١٣٠ / ١	عائشة	كان يصلى بالليل ركعتين وأربعاً وستاً وثمانية بتحريمة واحدة .
٩١ / ١	ابن عباس	كان يصلى فى ثوب يتقى بفضوله حر الأرض ويردها .
٩٨ / ١	جابر	كان يقرأ فى كل ركعة من الآخرين بأم القرآن .
٨٧ / ١		كان يكبر مع كل خض ورفع .
٨٧ / ١		كان يمد بها صوته .
٩٣ / ١		كان ينهض فى الصلاة على صدور قدميه
١١٧ / ١		كفوا أيديكم فى الصلاة .
١٨٣ / ١	ابن عباس	كفن رسول الله ﷺ فى حلة وقميص .
١٨٣ / ١	أبو بكر	كفنوني فى ثوبى هذين .
١٢٠ / ١		الكلام ينقضى الصلاة ولا ينقضى الوضوء
٧٥ / ١		كل شئ أسفل من السرة إلى الركبة عورة
٤٠٣ / ٢		كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاث ولد صالح يدعو له .
٥١٥ / ١	على	كل قرض جر نفعاً فهو ربا .
٢٣٢ / ٢	ابن عباس	كل ما أصميت ، ودع ما أنميت .
٢٣٧ / ٢ ،		كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج .
٢٣١		

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٢٥/٢	عمار	كل مسكر حرام .
٢٤٤/٢		كلوا .
٧٩/٢		كلوا من كسب أولادكم .
١١٤/١		كما أنتم
٢٨٠/١	عائشة	كنا إذا أحرمنا مع النبي ﷺ كشفنا وجوهنا فإذا استقبلنا ركبا أسد لنا خمرنا وجافينا عن وجوهنا .
٥٧/١	أبو بكر	كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلى فيه .
٥٢٦/١		كنت نحتلك جذاذ عشرين .
٢٥١/٢		كنت نهيتكم من لحوم الأضاحى فكلوا منها وادخروا .
٢٧٥/٢		لا أدري .
٢٥١/١	صفوان	لا إعتكاف إلا بصوم .
٣٦٩/١		لا بأس بذلك يداً بيد .
٥٦٣/١		لا بل عارية مؤداة .
٣٢٣/١		لا تأكل منها أنت ولا أحد من رفقتك .
٩٤/١	عمر وعلى وابن عمر	لا تبادروني فإني قد بدنت .
٣٤٨/١		لا تباع ولا توهب (أم الولد) .
٣٦٧/١		لا تبيعوا الصاع بالصاعين .
	أبو هريرة وأبو سعيد	

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨٨ / ١		لا تجعلوا ظهوركم قأخايا الدواب .
٢٥٠ / ٢	البراء بن عازب	لا تجزىء فى الضحايا أربعة العوراء البين عورها .
٣٣٣ / ٢		لا تحكم لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر .
٢٣٠ / ١		لا تحل الصدقة لغنى .
٢٣٠ / ١		لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى
٢٩٠ / ٢		لا تخلفوا بأبائكم ولا بالطواغيت .
٥٧٣ / ١	عبد الله بن عباس	لا تحل لقطتها إلا لمنشد .
٥٢٨ / ١	عمر	لا ترجع فى صدقتك .
١٦٨ / ١		لا ترفع الأيدى إلا فى سبعة مواطن .
١٠٥ / ١	ابن عباس	لا ترفع الأيدى إلا فى سبعة مواطن .
٦٢٤ / ١	جابر	لا تزوجوا النساء إلا من الأكفاء .
٤٣٢ / ١	رافع بن خديج	لا تستأجره بشيء منها .
٣١٩ / ١	البراء	لا تضحوا بالعوراء البين عورها .
٣٢٦ / ٢		لا تطلب الإمار فإنك إن طلبتها وكلت إليها وإن أعطيتها أعنت عنها .
٤٧ / ١	عائشة	لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء .
١٥١ / ٢	عمر	لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون أرش الموضحة .
٣٥٧ / ٢	بريدة	لا تغذروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا .

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
٣٠٩/٢		لا تقبل شهادة الولد .
٣٠٩/٢		لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ، ولا المرأة لزوجها ولا الزوج للمرأة ولا العبد لسيدة ولا عوالى لعبده ولا الأجير لمن إستأجرت .
٣١٣/٢		لا تقبل شهادة إلا قلف ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته .
٣٥٧/٢		لا تقتلن امرأة ولا عسنيها .
٣٠٤/٢	ابن عمر	لا تكتموا الشهادة .
٣٥٥/١		لا تقتلوا السلع حتى تهبط الأسواق .
١١١/١		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وبيوتهن خير لهن .
٣٥٥/١	أبو هريرة	لا تناجشوا .
٢٣٤/١		لا تنافى فى الصدقة .
٢٤/١		لا تتنفعوا من الميت بإهاب .
٦٤٣/١	عائشة	لا تنكح الأمة على الحرة .
٦٠٩/١	أبو هريرة	لا تنكح المرأة على عمتها .
٣٨٣/٢		لا خصاء فى الإسلام ولا كنية .
٣٩٣/٢		لا خصاء فى الإسلام .
١٥٨/١		لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحية إلا فى مصر جامع .
١٠/٢		لا حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك .

رقم الجزء والصفحة	الراوى	طرف الحديث أو الأثر
١٩٨/١		لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول .
٢١٢/١		لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول .
٨٦/١		لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب .
٨٦/١		لا صلاة لجار المسجد .
٨٦/١		لا صلاة للمرأة الناشزة .
٢٣٧/١		لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل .
٢٣٨/١		لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل .
٨٢/٢		لا عتق فيما لم يملكه ابن آدم .
٣٢٥/٢		لا قد ست أمة لا يقضى فيها بالحق .
٢٠٣/٢		اقطع فى أقل من عشرة دراهم أو دينار .
٢٠٨/٢		لا قطع فى خطام .
١٢٧/٢		لا قود إلا بالسيف .
٦٢٨/١		لا مهر دون عشرة دراهم .
٦٠٤/١		لا نكاح إلا بشهود .
٦٠٦/١		لا نكاح إلا بشهود .
٦١٧/١	عائشة	لا نكاح إلا بولى .
٦٠٦/١	عائشة	لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل .
٣٩٨/٢		لا وصية لقاتل .
٣٩٧/٢		لا وصية لوأرث .
١٠/١		لا وضوء لمن لم يسم الله تعالى .
٣٤٨/١		لا بيع ولا يوهب المدبر .
٣٥٥/١		لا بيع حاضر لباد .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦٠ / ٢	عائشة	لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من ستين
٢٠ / ١		لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا
٢٣		يغتسلن فيه من الجنابة .
٦٤٤ / ١	عمر	لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين .
٣٨٦ / ٢		لا يتوارث أهل ملتين شيء .
٤١٢ / ٢		يتوارث أهل ملتين شتى .
٢٢٣ / ١		لا يجتمع عشر وخراج في أرض واحدة .
٣٨٠ / ٢	ابن مسعود	لا يجتمع على المسلم في أرضه العشر
		والخراج .
٣٩٦ / ٢	ابن عباس وجابر	لا يجوز للعبد أن ينظر إلى مولاته .
٦١٠ / ١		لا يحرم الحرام الحلال .
٣٨٥ / ٢		لا يحل دم امرئ مسلم .
٢٥٧ / ١		لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
		تسافر ثلاثة أيام فما فوقها إلا مع زوج
		أو محرم .
٣٠٩ / ١		لا يختلي خلاها .
٦٥ / ١		لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت
		صلاة أخرى .
٥٣٢ / ١	عبد الله بن عمر	لا يرجع الواهب في هبته .
	، وعبد الله بن	
	عباس	
١٦٠ / ٢	ابن مسعود	لا يزداد على عشرة آلاف إلا عشرة .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦١/٢	يفع بن ثابت	لا يسقين أحدكم ماء زرع غيره .
٣٥٥/١	أبو هريرة	لا يسومن أحدكم على سوم أخيه .
١٢٠/١		لا يصلح فيها شيء من كلام الناس .
١٢٧/٢		لا بقاء والد بولدة ولا سيد يعبد .
١٢٦/٢		لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهدة
٦٣/١		لا يغرنكم الفجر المستطيل ومد يده طولاً إنما الفجر المستطير ومد يده عرضاً .
٣٨٩/١	أبو هريرة	لا يغلق الرهن من رهنه .
٤٠٣/١		لا يملك العبد والمكاتب شيئاً .
٦١٥/١	عثمان	لا ينكح المحرم ولا يُنكح .
١١٢/١		لا يؤم المتيمم المتوضئين .
١١٣/١		لا يؤمن أحد بعدى جالسا .
٤٢٨/١		لا يورث جميل إلا بنية .
١٠٦/١	عائشة	لأن أعرض على جمر أحب إلى من أن أقرأ خلف الإمام .
٣٩٨/٢	سعد بن أبي وقاص	لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة .
٢٦٢/١	ابن مسعود وابن عمر	لبيك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك .
١٨٩/١		اللحد لنا والشق لغيرنا .
٤٩١/١		لعل بعضكم ألحن بحجته .
٣٧٩/٢	عمر	لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٢ / ١١ ، ٢	عبد الله بن مسعود	لعن الله المحلل والمحلل له .
٣٧٠ / ٢	ابن عمر	للفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه .
١٧٥ / ١	عمر بن الخطاب	لقد استسقيت يمجاديج السماء .
١٧ / ١	عائشة	لقد كلفهن شططا هل أمرهن بالخلف .
١٨٠ / ١		لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله .
٢٢٨ / ١		لك أجران : أجر الصدقة وأجر القرابة .
١٣٤ / ١	ثوبان	لكل سهو سجدتان بعد السلام .
١٦٥ / ٢		لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر .
٢٨٢ / ٢		لك يمينه .
١٧١ / ٢		لما دون عمر جعلها على أهل الديوان في ثلاث سنين .
٤٣٢ / ١	رافع بن خديج	لمن هذا .
٢٧٤ / ١	ابن مسعود	لم يترك محمد ﷺ التلبيه حتى أمى جمرة العقبة .
٣٣ / ١	أبو هريرة	لن يجزئ ولد والده إلا أن يجده مملوكًا .
		لن يغلب اثنا عشر ألفا عن قلة .
٣٥٦ / ٢	عمر بن الخطاب	لو اجتمع أهل صنعاء على قتل رجل لقتلتهم به .
١٣٢ / ٢	أنس	لو أذهب الله ثمرة الحائط .
٣٧٦ / ١ ،		

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٧٧		
١٦٥/٢		لو ترك الناس ودعواهم لادعى القوم دماء قوم وأموالهم .
٣٢٣/٢	على بن أبي طالب	لو علمت أنكما فعلتما ذلك مدأ وضعت أيديكما .
١١٧/١		لو علم المصلي من يناجي ما التفت .
٤١/١	على	لو كان الدين بالقياس ما كان ظاهر الخسف أولى بالمسح من باطنه .
٦٩/١		لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل .
١٨٦/١	الحسين	لولا أنها السنة ما قدمتك .
٢٠٩/١	أبو بكر	لو منعونا عناقا مما كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ .
٣٩٦/١		له غنمه وعليه غرمه .
٤٥٦/١	أنس	لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم .
٣٢٦/٢	أبو هريرة	ليس أحد يحكم بين الناس إلا جيء يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه فكه العدل أو استلمه الجور .
٢٩/١		ليس على الأرض من نجاستهم شيء .
٥٦٣/١		ليس على المستعير غير المغل ضمان .
٥٥٦/١	عبد الله بن عمر	ليس على المستودع غير المغل ضمان .
٢٥٤/١	على بن أبي	ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
	طالب	على نفسه .
٢١٣/١		ليس في أقل من خمس ذود من الإبل صدقة فإذا بلغت خمسا ففيها شاة .
٢٠٩/١		ليس في الجبهة ولا في النخة ولا في الكسعة صدقة .
٢٢١/١		وليس في الخضروات عشر .
٢١٤/١		ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة .
١٠٥/١	ابن عمر	ما قنت النبي عليه السلام في الفجر إلا شهرا ثم ترك .
٢٠٩/٢	عائشة	ما كان يقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه .
٢٤٥/٢		ما ألقاه البحر أو جزر عنها فكلوه .
٢٩/١	البراء بن عازب	ما يؤكل فلا بأس بسؤره .
٤٢/٢		المتلاعنان لا يجتمعان أبداً .
٢٦٣/١		المحرم الشعث التفل .
٩٣/٢	عبد الله بن عمر	المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث .
٣٥٩/٢	عمر	مرهم فليأكلوا وليعلموا .
٢٧٣/١		مزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر .
٤٦/٢		المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرانها .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٢/١	بلال	المستحاضة تتوضأ لكل صلاة .
٥٢/١		المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة .
٤٤/١		مسح رسول الله ﷺ جرموقيه .
٣٩٧/٢		المسعر هو الله .
٣٦٣/٢		المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
٣٠٨/٢	عائشة	أدناهم وهم يد على من سواهم .
٣٩٨/١ ،		المسلمون عدول بعضهم لبعض .
٣٧٤ ،		المسلمون عند شروطهم .
٣٨٠		
٤١١/١		مطل الغنى ظلم .
١١/٢	أبو هريرة	المكاتب عبد ما بقى عليه درهم .
٣٧٠/١		المكيال مكيال أهل المدينة والميزان .
٦٤٥/١		ملكيت بضعك فاخترى .
٦١٩/١		ملككتها بما معك من القرآن .
٢٧٥/١		من أتى النساء قيل نسك أو آخر نسكا عن
٢٥٨/١ ،	عبد الله بن عمر	نسك فليهرق لذلك دما .
٢٥٩		من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد
		الحرام بحج أو عمرة غفر الله له ما
		تقدم من ذنبه وما تأخر .
١٦٤/١		من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن
		أدرك دونها صلى أربعاً .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٠٩/١	ابن عباس	نام الغليم .
٢٦٧/١	جابر	نبدأ با بدأ الله به .
٢٤٨/٢		نحرننا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة
٢٥٩/٢		النذر يمين وكفارته كفارة يمين .
٢٢٣/٢	عمار بن ياسر	هذا شراب لم نكن تشربه .
١٢/١		هذا وضوئي .
٣١/١		الهرة سبع .
٣١/١		الهرة ليست بنجسة لأنها من الطوافين
		عليكم والطوافات .
٢٦٣/١		هل أشرتم ؟ هل أغتتم ؟
٢٣٩/١		هل بات عندكم حكام ؟
١٤٨/١		هل على غيرها ؟ قال لا .
٤١٥/٢		ورث النبي ﷺ ابن أخت ثابت بن الدماج
		منه .
٥٤/١		وقت النفاس أربعون يوماً إلا أن تطهر قبل
		ذلك .
٣٦٧/١		وكذلك الميزان .
١٧٤/٢		ولا عبد .
١١٤/٢		الولاء لمن أعتق .
١٧/١		يا أم سليم عليها الغسل إذا وجدت الماء .
٤٠٦/٢		يا بني عبد مناف .
١٥١/٢		يستأني بالجراحات سنة .

رقم الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٤٢/١		يصلى المريض مستلقياً على قفاه .
١٩/١		يكفيك عنه الوضوء .
٣٤/١		يكفيك منه ضربتان .
٢٨١/٢ ،		اليمين على من أنكر .
٢٨٢		
٢٦/١	أبو سعيد الخدرى	ينزح منها أربعون دلوا .
٢٦/١	على	ينزح منها دلاء .
٥٧٦/١		يورث الخنثى من حيث يبول .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة المؤلف
	فهرس موضوعات الجزء الأول
٧	كتاب الطهارة
٣٣	باب التيمم
٣٩	باب المسح على الخفين
٤٦	باب الحيض
٥٥	باب الأنجاس
٦٣	كتاب الصلاة
٧٠	باب الأذان
٧٥	باب شروط الصلاة التي تتقدمها
٧٩	باب صفة الصلاة
١٢٣	باب قضاء الفوائت
١٢٥	باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة
١٢٨	باب النوافل
١٣٣	باب سجود السهو
١٤١	باب صلاة المريض
١٤٦	باب سجود التلاوة
١٥١	باب صلاة المسافر
١٥٨	باب صلاة الجمعة

١٦٦	باب صلاة العيدين
١٧١	باب صلاة الكسوف
١٧٤	باب الاستسقاء
١٧٦	باب قيام شهر رمضان
١٧٧	باب صلاة الخوف
١٨٠	باب الجنائز
١٩٢	باب الشهيد
١٩٥	باب الصلاة في الكعبة وحولها
١٩٨	كتاب الزكاة
٢٠٠	باب زكاة الإبل
٢٠٥	باب صدقة البقر
٢٠٧	باب صدقة الغنم
٢٠٨	باب زكاة الخيل
٢١٤	باب زكاة الفضة
٢١٦	باب زكاة الذهب
٢١٧	باب زكاة العروض
٢١٩	باب زكاة الزروع والثمار
٢٢٤	باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز
٢٣١	باب صدقة الفطر
٢٣٧	كتاب الصوم
٢٥١	باب الاعتكاف
٢٥٧	كتاب الحج
٢٧٢	باب القران

٢٨٥ باب التمتع .
٢٩٣ باب جنایات المحرم .
٣١١ باب الإحصار .
٣١٥ باب الفوات .
٣١٧ باب الهدی .
٣٢٥ كتاب البيوع .
٣٣٥ باب خيار الشرط .
٣٣٩ باب خيار الرؤية .
٣٤٣ باب خيار العيب .
٣٤٨ باب البيع الفاسد .
٣٥٧ باب الإقالة .
٣٦٠ باب المراجعة والتولية .
٣٦٧ باب الربا .
٣٧٥ باب السلم .
٣٨١ باب الصرف .
٣٨٨ كتاب الرهن .
٤٠١ كتاب الحجر .
٤١٤ كتاب الإقرار .
٤٣٠ كتاب الإجارة .
٤٥١ كتاب الشفعة .
٤٧٠ كتاب الشركة .
٤٨١ كتاب المضاربة .
٤٩٠ كتاب الوكالة .

٥٠٤	كتاب الكفالة.
٥١٣	كتاب الحوالة.
٥١٧	كتاب الصلح.
٥٢٦	كتاب الهبة.
٥٣٩	كتاب الوقف.
٥٤٦	كتاب الغصب.
٥٥٦	كتاب الوديعة.
٥٦٢	كتاب العارية.
٥٦٧	كتاب اللقيط.
٥٧٠	باب اللقطة.
٥٧٦	كتاب الخشئ.
٥٨٠	كتاب المفقود.
٥٨٢	كتاب الإباق.
٥٨٥	كتاب إحياء الموات.
٥٩٠	كتاب المأذون.
٥٩٦	كتاب المزارعة.
٦٠٢	باب المساقاة.
٦٠٤	كتاب النكاح.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب الرجعة	٥
كتاب الإيلاء	١٤
باب الخلع	٢١
كتاب الظهار	٢٧
باب اللعان	٣٨
باب العدة	٤٦
كتاب النفقات	٦٢
باب الحضانة	٧٣
كتاب العتق	٨٢
باب التدبير	٩٣
باب الاستيلاء	٩٦
كتاب المكاتب	١٠٣
كتاب الولاء	١١٤
كتاب الجنائيات	١٢٠
كتاب الديات	١٣٥
باب القسامة	١٦٤
باب المعاقلة	١٧١
كتاب الحدود	١٧٥
باب حد الشرب	١٩٠

١٩٥ باب حد القذف
٢٠٣ كتاب السرقة
٢٢٣ كتاب الأشربة
٢٣٠ كتاب الصيد والذبائح
٢٧٤ كتاب الأضحية
٢٥٤ كتاب الأيمان
٢٨٠ كتاب الدعوى
٣٠٤ كتاب الشهادات
٣١٩ باب الرجوع عن الشهادة
٣٢٥ كتاب أدب القاضي
٣٣٦ كتاب القسمة
٣٤٦ كتاب الإكراه
٣٥٢ كتاب السير
٤٢٢ باب البغاة
٤٢٤ كتاب الحظر والإباحة
٤٣٠ كتاب الوصايا
٤٢١ كتاب الفرائض